٧

عالم اليوم

واقعه ومشاكله

تأليف : بيير جورج

ترجمة كمال السيد



دار المعارف بمصر

عالم اليوم

واقعه ومشاكله

عالم اليوم
واقعه ومشاكله

تأليف : بيير جورج

ترجمة : كمال السيد



دار المعارف بمصر

PIERRE GEORGE

PANORAMA DU MONDE ACTUEL

الناشر : دار المعارف بمصر - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.ع.م.

وقد يصل إلى ذلك التوازن الجديد بسلسلة من المساومات ، أو حتى من خلال بضعة صدامات محدودة النطاق ، دون اللجوء إلى وسائل الدمار الشامل . وفى هذه الحالة علينا أن نفيد من القدرة التكنيكية الناشئة عن الاكتشافات غير العادية التى تمت فى الأعوام الخمسين الماضية ، وذلك فى إقامة أعمال إنشائية تغطى كوكبنا كله ، وتبديل ظروف معيشة الإنسان تبديلاً شاملاً . وعلى أية حال فإن المشاكل التى يتعين حلها قد طرحت نفسها على بساط البحث منذ الآن ، سواء كان ذلك الحل يكمن فى الوسائل المنافية للعقل أو فى توحيد ظروف الوجود الإنسانى ، وإعادة تنظيم المجتمع ، ولم يبق مجهولاً فى طى الغيب إلا شكل ذلك الحل . ومن اختصاص السياسيين أن يحددوا اختيار هذا الحل ، وأن يتحملوا عن وعى أو بغير وعى مسئولية جر البشرية إلى الدمار أو إلى تحقيق الثورة الصناعية الثانية ، وأما الجغرافيون فعليهم أن يضعوا خريطة تبين مصادر النزاع فى عالم اليوم . وهذا هو هدف مجموعة « ماجلان » التى يعتبر المجلد الحالى مدخلاً لها ، إذ أنه يقدم جرداً للمشاكل التى تطرحها المرحلة الحالية لتطور المجتمعات الكبيرة فى عالمنا المعاصر ، وعن العلاقات بين هذه المجتمعات .

القِسْم الأوّل

تميز عالم اليوم وأصالته

الفصل الأول

التدفق السكانى والظواهر المرتبطة به

اختفت المجاعات والأوبئة حالياً ، من سطح الكرة الأرضية ، وذلك على الأقل فى أشكالها المزمنة ، تلك المجاعات والأوبئة التى ظلت تعتبر لفترة طويلة ، لعنة من الآلهة أو قدراً محتوماً . ولكن البشرية بدأت تعى بأن ثمة تناقضاً كبيراً فى عصرنا بين رغبتها المستمرة فى تحسين ظروف حياتها وبين التزايد السريع فى عدد الأفراد الذين يتعين إشباع حاجاتهم ، فالإنسان يعد مستهلكاً منذ اليوم الأول لمولده ، ولا يتسنى دائماً توفير الأسس والوسائل التى تجعل منه منتجاً ، مما يضمن بالتالى توازناً بين الإنتاج والاستهلاك من جانبه . إلا أن المشكلة بدأت تطرح نفسها طرحاً جديداً منذ نصف قرن ، لأن طرفى التناقض قد تعرضا لتغير كمى ، وفى نفس الوقت تعرض أحدهما لتغير كيفى . فالحاجات والرغبات التى يمكن إشباعها تكنيكياً قد زادت بنسب ضخمة خلال العقود الأخيرة ؛ وخلال جيل واحد تغيرت طرق المعيشة فى كافة جوانبها بالنسبة لذلك الفريق من سكان الأرض الذين يملكون الوسائل التكنيكية والمالية ، أكثر مما تغيرت خلال الأربعة أو الخمسة قرون السابقة . ولكن إمكانية إشباع تلك الحاجات والرغبات الجديدة لا تتوافر إلا لعدد يسير من الأفراد . أما باقى البشرية ، فجميع الدلائل تشير إلى أن تزايدها العددى ، يعد عقبة ، أو على الأقل معوقاً ، يجعل فى غير مقدورها الوصول إلى سبل الحياة الأكثر تقدماً . وتتسع الهوة بتزايد أعداد الكتلة الأساسية من البشر ، التى تقطن الضفة الملعونة ، أولئك الذين يشهدون الطائرات تنطلق إلى المناطق السعيدة . والواقع أن الحاجة الأولية والملحة لتوفير الحد الأدنى للمعيشة لذلك الفيض المتدفق من السكان ، تعوق أية إمكانية لتخصيص

استثمارات تستهدف رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى . وفى ميدان المال والاقتصاد على وجه التحديد ، يتناقض تكاثر العدد مع التقدم. وتظل إمكانية استبدال الاستثمار التكنيكى والمالى باستثمار العمل ، هذه الإمكانية رغم وجودها الملموس ، تظل إمكانية محدودة . وفى معظم الأحوال ، يعتبر تحقيق مستوى أفضل للمعيشة لكل الناس أمراً صعباً ومعضلاً ما بقيت الديناميكية الديموجرافية على عنفوانها. ويشتد التناقض الظاهر ، بين البلدان المتقدمة التى ترغب فى زيادة السكان ، ليكون ذلك عنصراً لثروتها لأنه يتيح زيادة سرعة دورات الإنتاج والاستهلاك ، كما يمكن من زيادة تنويع الدورات الإنتاجية ، وبين البلاد المتخلفة التى يبدو أن عنف ديناميكية السكان فيها قد أصابها بالعقم الاقتصادى والاجتماعى . إنه تناقض شديد وتعارض حاد ، ولكنه قد يتضمن احتمالات إنهاء تلك الحلقة المفرغة وذلك بانتقال الإمكانيات من بلاد إلى أخرى . ويجب على أية حال أن نركز انتباهنا فى المقام الأول ، على هذه الظاهرة الجديدة ، المعاصرة إذا شئنا الدقة ، وهى ظاهرة التدفق السكانى فى القرن العشرين (وهى التى جرى العرف بتسميتها بالانفجار السكانى) .

أولا : نظرة سريعة على توزيع السكان فى عالم اليوم

فى أول يناير ١٩٦٤ ، وصل مجموع سكان الكرة الأرضية إلى ٣٢٠٠ مليون نسمة . يعيش أقل قليلاً من المليار منهم فى البلاد الصناعية ، فى أوربا الغربية (١٤٥ مليوناً) والجنوبية (١٥٠ مليوناً) والوسطى (١٤٥ مليوناً) وفى الاتحاد السوفييتى (٢٢٥ مليوناً) وأمريكا الشمالية (٢١٠ مليون) وفى اليابان (٩٥ مليوناً) ويصل مجموعهم إلى ٩٧٠ مليوناً .

ويقطن أكثر من ٢ مليار باقى أنحاء العالم ، إذ يوجد ما يزيد عن ١٫٧ مليار نسمة فى البلاد الآسيوية خارج الاتحاد السوفييتى واليابان ، و ٢٧٠ مليوناً فى أفريقية ومن ٢٢٥ إلى ٢٣٠ مليون نسمة فى أمريكا اللاتينية ، وأقل من ٢٠ مليوناً فى الأوقيانوسية.

ومن الطبيعى أن تتركز أكبر الحشود البشرية الهائلة فى الجزء المتخلف من العالم . إذ يعيش ٨٠٠ مليون فى سهول وأحواض شرق آسيا ، فى الصين وكوريا وفيتنام الشمالية وفى الأرخبيلات غير الصناعية (وبالذات الفلبين) ، و ٧٥٠ مليوناً فى سهول أشباه جزر جنوب آسيا ، وبذا يحتل نصف البشرية أقل من خمس الأراضى القابلة للزراعة . ومع ذلك فما زالت الزراعة هى المصدر الرئيسى للدخل لديهم. وفى القارة الإفريقية يعتبر التفرق وعدم الاتصال وتشتت مناطق التعمير قاعدة عامة ، إذ توجد مجموعتان كبيرتان من السكان فى شمال إفريقية ، فى المغرب وفى مصر (حوالى ٣٠ مليوناً فى كل منهما) وفى شرق أفريقيا وفى جنوب الصحراء تتابع المجموعات الكثيفة نسبياً من السكان فى هذه المناطق (أثيوبيا ، أفريقيا الشرقية ، نيجيريا) تتخللها مناطق أقل ازدحاماً . وتعانى أمريكا الجنوبية من التشتت السكانى ، فالسكان يعيشون على أطراف الأطلنطى وفوق هضاب الإنديز ، أما وسط القارة فشبه خال . رغم أنه يتفاوت فى مقدار عدم صلاحيته للمعيشة ولاستغلال الإنسان له . ويعيش فى القارة عدد يتراوح بين ١٧٠ و ١٨٠ مليون نسمة ، وعلى النقيض من ذلك يبدو تركز السكان واضحاً جلياً فى أمريكا الوسطى وفى جزر الأنتيل (٥٠ مليون نسمة) .

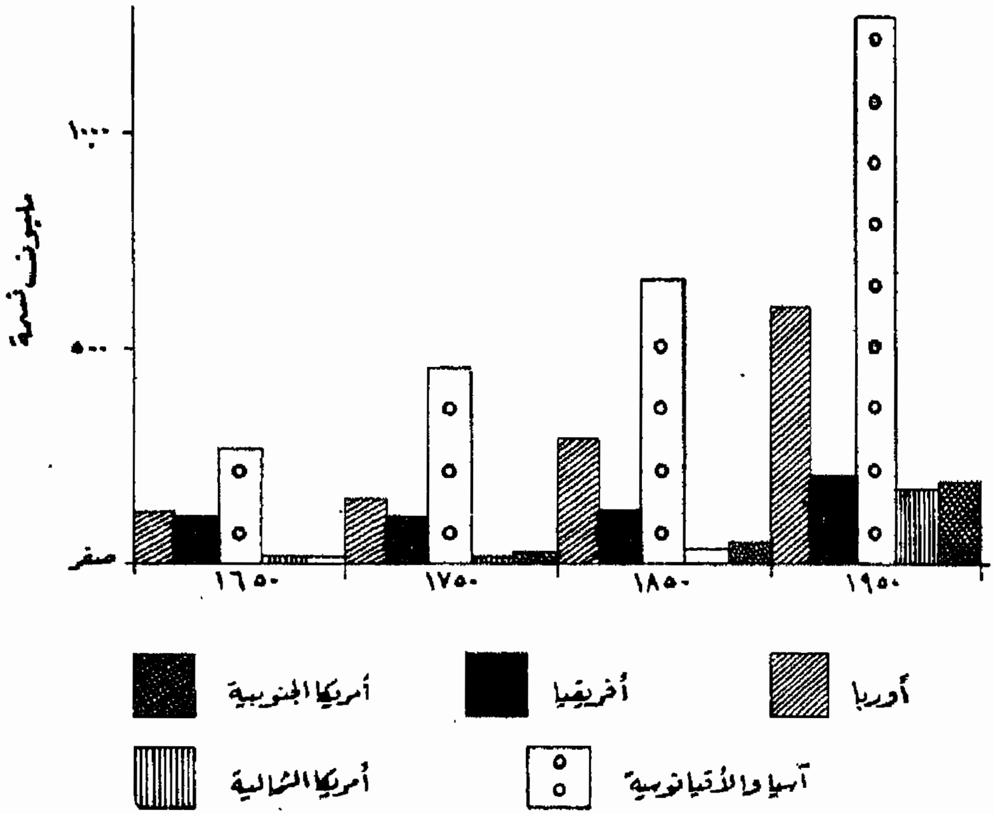
وفيما عدا سكان اليابان الذين يحتلون، من ناحية أساليب التنظيم وطرائق المعيشة ، منزلة وسطى بين سكان البلاد الصناعية وبين سكان البلاد ذات الاقتصاديات والمجتمعات قبل الصناعية .

وفيما عدا سكان اليابان هؤلاء ، تعتبر الشعوب التى تسهم فى نشاط ذى طابع صناعى أو متطور اقتصادياً وتكنيكياً — أقل كثافة من سكان الصين وجنوب آسيا . والتركز السكانى المرتبط بالصناعة ، هو تركز حضرى يقوم فى قلب ريف تتفاوت درجة سكناه ، بل قد يكون خالياً تقريباً فى بعض الأحيان (شرق أمريكا الشمالية) . ويستقر الجزء الأكبر من هذه التجمعات على جانبى المحيط الأطلنطى الشمالى ، وقد تم استقطابها فى أوربا الغربية ، وهى النقطة التى انطلق منها الإنسان والتكنيك ، والتى تضم ٤٠٠ مليون نسمة فى مجموعها .

أما فى الاتحاد السوفييتى وأوربا الشرقية فالتعمير الإسكانى أخف . وتتشعب أطرافه ، كما أن عدد السكان أقل ، إذ يبلغ ٣٠٠ مليون نسمة .

وبقية سكان المجتمعات الصناعية موزعون بين غرب أمريكا الشمالية ، وأمريكا الجنوبية المعتدلة وأستراليا .

ويشغل ما يزيد قليلاً عن مليار وثلاثمائة مليون نسمة المنطقة المعتدلة من نصف الكرة الشمالى ، ويعيش ١٨٠٠ مليون فى المنطقة الحارة ، وما يصل إلى ٦٠ مليوناً فقط فى المنطقة المعتدلة من نصف الكرة الجنوبى . وإن كانت حركة التعمير الإسكانى فى هذه الجهات ليست متصلة الأطراف . والعوامل الطبيعية الرئيسية لهذا التباين السكانى تكمن فى اختلاف الأقاليم المناخية ، وقيام السلاسل الجبلية والغابات الكبيرة الحارة . إلا أن هذه ليست مع ذلك أسباباً تنتج التوزيع السكانى بصورة مباشرة دائمة . وتمتد حركة الاستيطان والتعمير فى نصف الكرة الشمالى إلى خطوط العرض العليا على الواجهة الغربية للقارات بدرجة تفوق امتدادها تجاه الواجهة الشرقية . وإن التذبذب الحرارى وانتظام المطر ووفرته تكفل قيام حياة زراعية ونشاط اقتصادى متنوع ومستمر فى المناطق الممتدة حتى خط عرض ٦٠° ، بل وفى المناطق التى تتجاوزه فى بعض الأحيان . وتوجد أربعة من أكبر وأجمل المدن الأوربية على خط عرض ٦٠° أو على مقربة منه ، وهذه المدن هى : أسلو — استوكهلم — هلسنكى — ليننجراد . وأما كويبك وونيبج فى أمريكا الشمالية فتعتبران من مدن الجبهة الطليعية فى المنطقة شبه القطبية على خطى عرض ٤٧° ، ٥٠° ، أى على نفس خط عرض نانت وفرانكفورت . وتعد مدينة كومسمولسك فى الاتحاد السوفييتى مدينة بطولية تقع على أطراف المعمورة رغم أنها على خط عرض آراس فى فرنسا . ومن وجهة نظر حركة التعمير السكانى تبدو منطقة الاستيطان البشرى فى العروض المعتدلة فى شكل مثلث تصل قاعدته إلى خط عرض يتراوح بين ٣٥° و ٦٢° غرباً ، ويضيق جنوب خط عرض ٤٥° فى الشرق (شرق أمريكا الشمالية ، منشوريا ، الشرق الأقصى السوفييتى) .

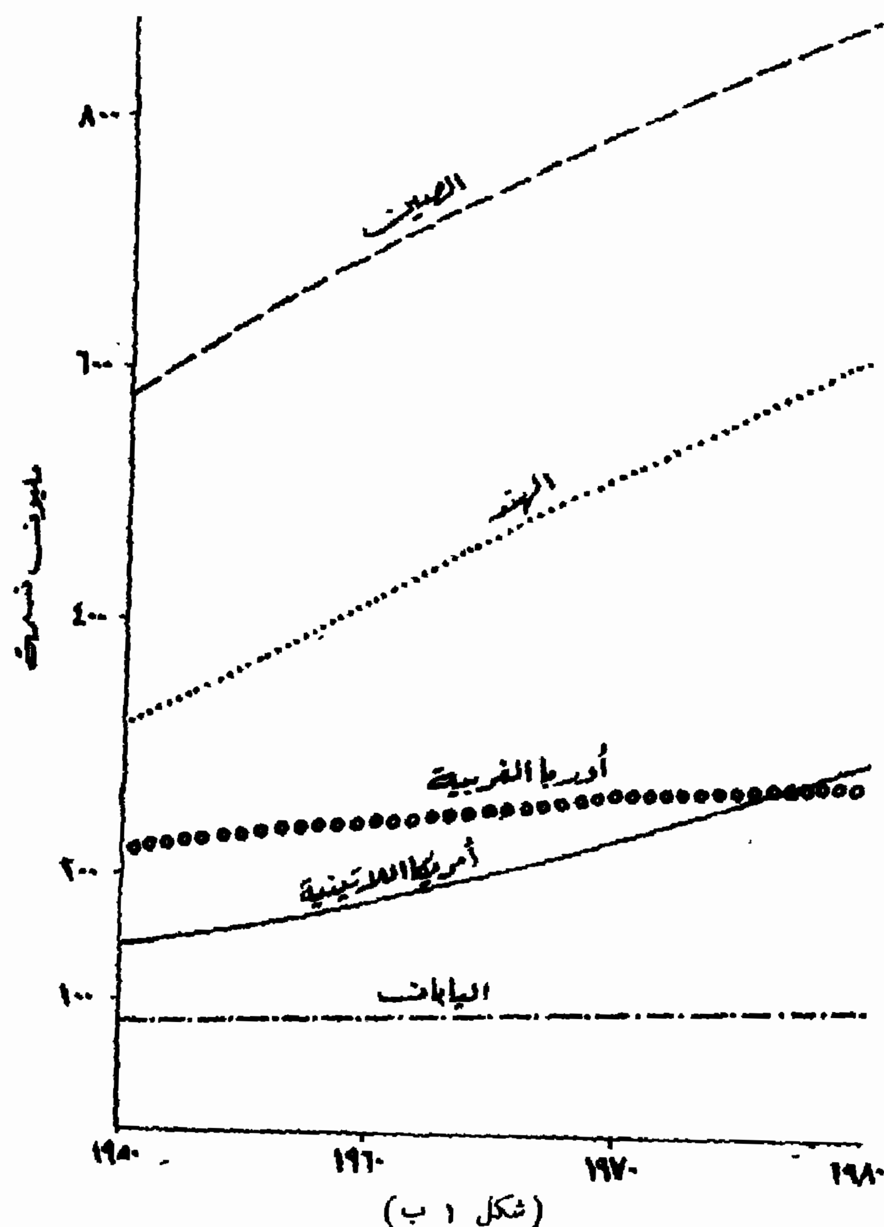


(شكل ١ أ)

تطور سكان العالم بالنسبة لكل قارة ١٦٥٠ — ١٩٦٠

ويؤثر توزيع الكتل الجبلية الضخمة على حركة التعمير السكانى تأثيراً كبيراً ، ولكن بطريقة عكسية حسب خط العرض . فتلعب الجبال المرتفعة وخاصة الكتل الضخمة منها دوراً طارداً للحياة فى العروض العليا والمتوسطة . وتعد آسيا العليا ، والسلسلة الجبلية فى آسيا الوسطى ، والهضاب العليا فى أمريكا الشمالية ، وبشكل عام الكتل الجبلية القليلة التعرج والرديئة المنافذ ، بفعل شبكة الأودية فى آسيا وأوربا وأمريكا الشمالية ، تعد بيئة طاردة للسكان . وعلى النقيض من ذلك يخفف الارتفاع من تطرف المناخ الحار وأضراره بالصحة . فأفريقيا الشرقية وهضاب الأنديز وجبال سيلان وأندونيسيا تعد ملاذاً ومجالاً صالحاً لوجود الإنسان ، ولقيامه بالإنتاج . وعلى الدوام كانت الغابات الكبيرة عائقاً أمام التعمير السكانى ولكن سرعان ما ارتادها الإنسان واستغلها فى المناطق الغربية ، كما فى إندونيسيا وجنوب الهند وسيلان ، وقد تم استغلال هذه الغابات قبل استغلال المنخفضات الداخلية التى لا تصلح العوامل الإحيائية فيها لقيام حياة إنسانية كما فى الكونغو والأمازون .

ومع ذلك فالعوامل التاريخية التى تحكمت فى حركة التعمير الإسكانى وتطورها هى التى كان لها الدور الحاسم فى النهاية ، فتلك ليست أموراً قدرية تستعصى على التفسير ، فالظروف القائمة فى كل مكان هى التى حبذت — فى فترات محددة — اتخاذ مواقف بعينها أو وضعت عوائق ما ، تحدد اتجاه التطور العام وتحكم مسيرته لفترة أو لأخرى . وأياً كان هذا التطور فإن التزايد السريع فى عدد سكان العالم قد أصبح هو الحقيقة المعاصرة والشاملة التى يزداد إلحاحها ، لأنه حتى اللحظة الراهنة لم توضع الحلول العاجلة للمشاكل التى يطرحها هذا التزايد .



(شكل ١ ب)

تطور سكان العالم فى بعض البلدان أو بعض مجموعات البلدان من ١٩٥٠ — ١٩٨٠ (توقعات)

ثانيا : توالى الزيادة فى المعدلات الديموجرافية

من الصعب تقدير عدد سكان العالم فى فترات بعيدة نسبياً ، وذلك لأسباب معروفة . ومع هذا فقد بذلت جهود تاريخية دقيقة مكنتنا من أن نضع تقديرات تعبر بصدق عن معدلات الزيادة فى عدد سكان العالم ، وهنالك هامش للخطأ فى هذه التقديرات يقل كلما اقتربنا من العصر الحاضر .

ويعتقد المؤرخون ، أن سكان العالم وصل عددهم فى بداية العصر المسيحى إلى ٢٥٠ مليون نسمة ، وأن عدة قرون قد مضت ليرتفع عددهم من ١٠٠ أو ١٢٠ مليوناً إلى هذا الرقم السابق ذكره . وفى منتصف القرن السابع عشر ارتفع التقدير إلى ٥٠٠ مليون نسمة ، وبين ١٨٥٠ و ١٨٦٠ ، ارتفعت الإحصاءات والتقديرات إلى ما يتراوح بين ١١٠٠ و ١٢٠٠ مليون . وارتفع عدد سكان العالم إلى ٢٤٠٠ مليون نسمة فى سنة ١٩٥٠ .

أما فى ١٩٦٥ و ١٩٦٦ فقد وصل عددهم إلى ٣٥٠٠ مليون نسمة . وهذا معناه أن سكان الكرة الأرضية قد تضاعف عددهم بين العصر النيوليثى والعصر الرومانى ، أي فى بضعة آلاف من السنين ، ثم تضاعف من جديد فى مدى خمسة عشر قرناً من عصر دقلديانوس[1] إلى عصر لويس الرابع عشر . وحدث ذلك مرة أخرى فى الفترة ما بين حكم لويس الرابع عشر ومنتصف القرن التاسع عشر . وتضاعف من جديد فى الفترة من عصر نابليون الثالث وكافور ، وبسمارك ، والحرب الأهلية الأمريكية حتى وقتنا الحاضر ، أى فى قرن من الزمان .

وإذا استمر المعدل الحالى فإنه سيتضاعف مرة أخرى خلال خمسين عاماً .

---

(١) إمبراطور رومانى ولد فى ٢٤٥ م وحكم من ٢٨٤ إلى ٣٠٥ م ومات فى ٣١٣ — اضطهد المسيحيين فى أواخر عهده (عصر الشهداء) . تنازل عن العرش (المعرب)

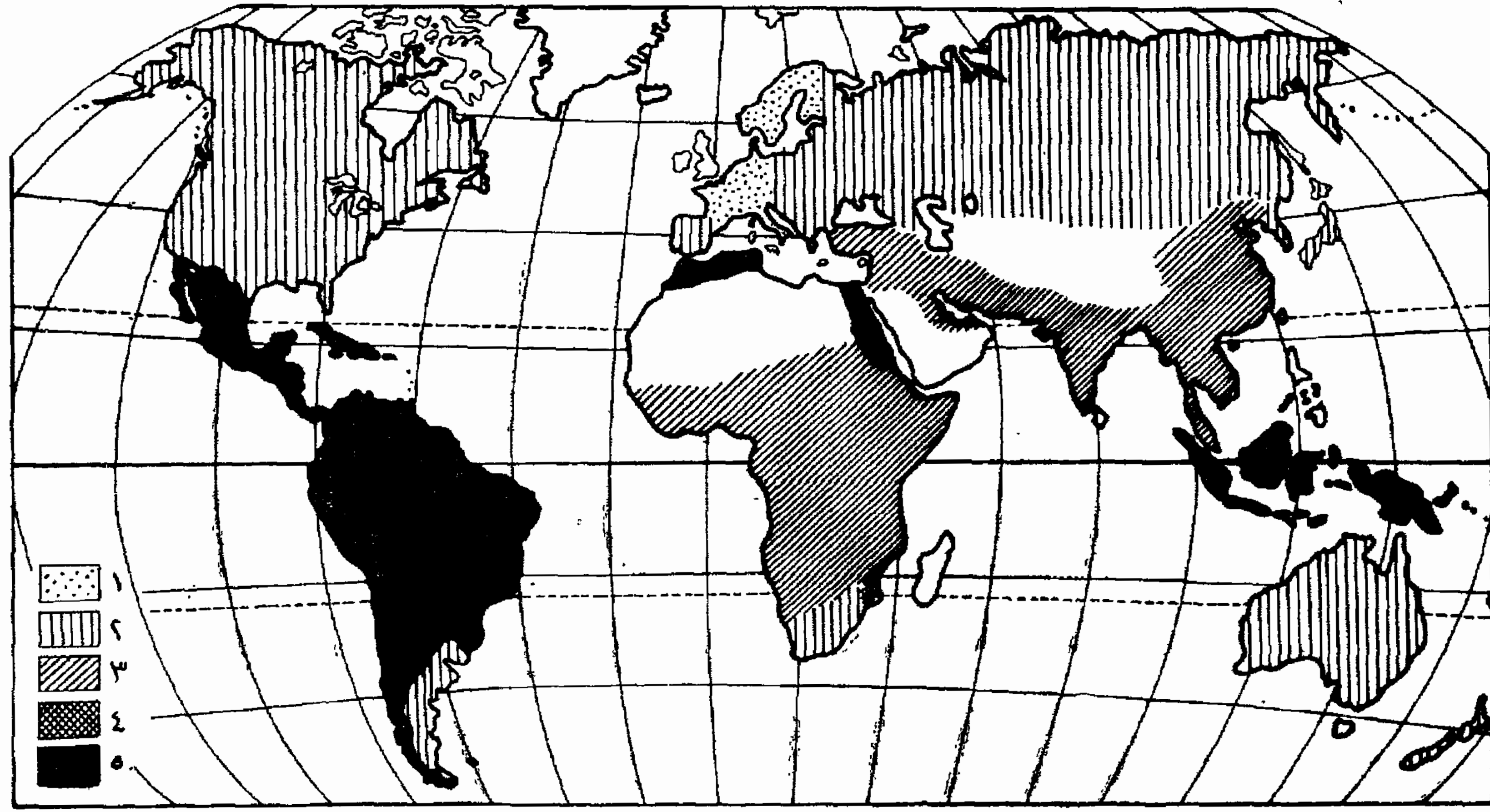
ومعدل النمو ليس متساوياً فى كل القارات ، فقد تضاعف عدد سكان أوربا ، بما فى ذلك الجزء الآسيوى من الاتحاد السوفييتى خلال قرن من الزمان ، من ١٨٦٠ إلى ١٩٦٠ . أما سكان آسيا فقد تضاعف عددهم خلال الستين عاماً الماضية ، وفى أفريقيا تضاعف عددهم فى نفس الفترة ، وتم ذلك فى أمريكا الشمالية فى أربعين عاماً ، وفى أمريكا اللاتينية فى ثلاثين عاماً .

والنقطة التى يرتفع فيها معدل النمو لا تحدث فى نفس الوقت فى مختلف البلدان ، كما يدل على ذلك جدول توزيع النسب المئوية للسكان فى مختلف القارات فى فترات طول كل منها نصف قرن .

توزيع سكان العالم

(منقولا عن سجلات الأمم المتحدة عام ١٩٥٣) حسب القارات فى عهود مختلفة

	منتصف القرن الثامن عشر	١٨٠٠	١٨٥٠	١٩٠٠	١٩٦١
سكان العالم بالمليون نسمة	٧٠٠	٩١٩	١٢٠٠	١٦٠٠	٣٠٦٩
النسبة المئوية لعدد سكان كل قارة بالنسبة لمجموع سكان العالم					
أوربا	٢٠,٦	٢١	٢٥	٢٦,٧	٢١,٥
آسيا	٦٣	٦٥	٦٠,٣	٥٥	٥٦
أفريقيا	١٤,٧	١١	٩	٩	٨,٥
أمريكا الشمالية	٠,١	٠,٥	٢,٥	٥	٨,٣
أمريكا اللاتينية	١,٥	٢,٤	٣	٤	٥,٤
الأوقيانوسية	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٣



(شكل ٢) الزيادة الطبيعية لسكان العالم — النسبة المئوية للزيادة السنوية من العدد الحالى

(١) أقل من ١٪ ، (٢) ١ — ٢٪ ، (٣) ٢ — ٢ $\frac{1}{2}$ ٪ ، (٤) ٢ $\frac{1}{2}$ — ٣ ٪ ، (٥) أكثر من ٣ ٪ .

والزيادات التي تستلفت النظر بصورة بارزة هي تلك التي بدأت متأخرة ، وأضحت اليوم في عنفوان تطورها الكمي ، مما يجعلها تثير المشاكل الشائكة الشديدة . . .

وبسبب ضخامة العدد فإن الانطلاقة السكانية في آسيا تشغل المرتبة الأولى من الانتباه رغم أنها ليست أكبر من غيرها . وقد تضاعف عدد سكان آسيا (عدا القسم السوفييتي) في ستين عاماً ، فقد زاد بمقدار ٨٥٠ مليوناً ، أي ما يزيد عن مجموع سكان العالم في عصر لويس الخامس عشر . وإذا نظرنا إلى استهلاك الحبوب وحدها ، وحسبنا كيلوجراماً واحداً للشخص الواحد في اليوم ، فإن تلك الزيادة السكانية في آسيا تمثل نمواً في الطلب على الحبوب قدره ٣١٠ ملايين كينتال[١] في العام ، أي ما يوازي متوسط الإنتاج السنوي للأرز في الهند بين سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣٥ .

وطبقاً لأقوال مؤرخي الصين ، فقد تضاعف سكان هذه البلاد ثلاث مرات بين ١٦٥٠ و ١٨٥٠ ، إذ ارتفع عددهم من ١١٣ مليون نسمة إلى ٣٥٠ مليون . أما في الفترة بين ١٨٥٠ و ١٩١٠ — ١٩٢٠ فقد كانت الزيادة بطيئة ، إذ لم تزد عن ١٠٠ مليون ، أي حوالي ٣ في الألف في المتوسط سنوياً . وكانت هذه الفترة فترة عصيبة من المجاعات والأوبئة التي توقف نمو عدد السكان ، كلما وصلوا إلى المرحلة الحرجة من سوء التغذية وتدهورها . ثم بدأت قفزة ديموجرافية أخرى فيها بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٠ ، فارتفع عدد السكان من ٤٧٦ مليوناً في ١٩٢٠ إلى ٥٥٦ مليوناً في ١٩٥٠ وإلى ٧٠٠ مليون في ١٩٦٣ . ووصلت الزيادة السنوية إلى سبعة ملايين نسمة أو ١٤ في الألف . ويوجد في الصين الآن ٢٣ ٪ من سكان العالم يعيشون على ١٠٠ مليون هكتار[٢] من الأراضي المزروعة ، أي بكثافة قدرها ٧٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع المزروع . لقد بدأت الصين مرحلة

---

(١) الكينتال = ١٠٠ كيلوجرام .
(٢) الهكتار = ١٠٠٠٠ م٢ .

جديدة ، مرحلة التصنيع . فبدون إيجاد موارد جديدة غير الزراعة ، لا يمكن توفير الأساس الاقتصادى لعملية التعمير السكانى هذه ، ولأصبحت زيادة السكان طريقاً يؤدى إلى الكارثة . ومنذ الآن لا يمكن ضمان الحد الأدنى اللازم لإقامة أود السكان ، إلا باستيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية من القارات الأخرى (وخاصة من أمريكا الشمالية) . لقد خرج الاقتصاد الصينى من مرحلة العزلة وأصبح اقتصاداً تجارياً يهتم بتوفير الواردات الضرورية لحياة السكان .

ولفترة طويلة شهدت الهند أيضاً نفس الاستقرار الديموجرافى الظاهرى ، الذى يرجع السبب فيه إلى أن الزيادة فى عدد السكان كانت تعقبها كوارث شبه دورية تبدأ بحادثة جوية ، أو حدوث الفيضانات أو جفاف أو عاصفة أو طوفان ، فتقضى على التوازن القائم ، وتسبب حالة من القحط أو المجاعة تتبعها سلسلة طويلة من الأوبئة ، تختلف باختلاف المناطق ولا تزول إلا ببطء . ورغم كل هذا فقد زاد عدد السكان بمقدار ٥٠ مليوناً فى كل قرن ، بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . ووصل عددهم إلى ٣٠٠ مليون نسمة كحد أقصى فى القرن التاسع عشر . ومنحنيات التوزيع الإقليمى للسكان تتخذ شكل جيوب زوايا ، ومحور التناسق فيها أعلى من الأفقى[١] ، ويتفق كل منخفض منها مع دورة من دورات المجاعات والأوبئة .

ومن ١٩٢٠ بدأت الزيادة تتخذ شكلاً سريعاً ، فقد بلغ عدد السكان ٤٠٠ مليون نسمة فى ١٩٤١ ، و ٤٣٩ مليون نسمة فى ١٩٥١ (فى الهند وباكستان) ، و ٥٣٤ مليون نسمة فى ١٩٦١ . وبلغت الزيادة السنوية ٤ ملايين سنوياً خلال العقد من ١٩٤١—١٩٥٠ ، وتجاوزت ٩ ملايين فى العقد من ١٩٥١ — ١٩٦٠ فى كلا البلدين . وبذا يعيش ١٨ ٪ من سكان العالم على ١٤٠ مليون هكتار من الأراضى المستغلة ، بكثافة قدرها ٤٠٠ نسمة فى الكيلومتر المربع المزروع .

---

(١) ا . جدس (A.Geddes) « تباين زيادة السكان » أمثلة من الهند والباكستان . المؤتمر العالمى للسكان فيينا ١٩٥٩ . ص ٥٧٨ — ٥٨٦ .

ونظراً لأن الأرض الهندية أقل ثراء ، وربما أقل انتظاماً من الأراضى الصينية ، فإنها قد دخلت بصورة واضحة مرحلة الاكتظاظ السكانى ذى الطابع الزراعى نسبيًّا . وتعيش الهند بالاعتماد على استيراد الحبوب الأمريكية .

وتقدم لنا التوقعات الديموجرافية عن المستقبل القريب أرقاماً قد تبدو خيالية ، فسكان الصين سيصل عددهم حسب هذه التقديرات إلى مليار نسمة فى أقل من عشرين عاماً (١٩٨٣) أي ما يعادل سكان العالم بأكمله قبل مائة عام ، وسيرتفع عدد سكان الهند إلى ما يتراوح بين ٥٦٠ و ٦٨٠ مليوناً ، وسكان باكستان إلى ١٥٠ مليوناً فى ١٩٨١ . أى أن سكان شبه القارة الهندية وسيلان سيتراوح عددهم بين ٧٣٠ و ٨٥٠ مليوناً .

بيد أن اليابان هى البلد الوحيد الذى أراد ، واستطاع أن يبطئ كثيراً من تزايده السكانى .

* * *

تطور السكان فى اليابان منذ ١٩٣٠
وتقديرات نموهم حتى عام ١٩٨٠

١٩٣٠	٦٣,٩	مليون	متوسط الزيادة السنوية				فى الألف
١٩٤٠	٧٢,٥	»	»	»	»	١٤,٥	»
١٩٥٠	٨٣,٢	»	»	»	»	١٤,—	»
١٩٦٠	٩٣,٤	»	»	»	»	١٢,٢	»
١٩٧٠	١٠٠	»	»	»	»	٧,١	»
١٩٨٠	١٠٥	»	»	»	»	٥	»

ومع ذلك فسيستمر نمو عدد سكانها خلال ما يزيد عن العشرين عاماً القادمة ، حتى يصل إلى ١٠٥ — ١١٠ ملايين فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠ . بفرض أنها ستحافظ على ظروف ومعدلات النمو الحالية . أما البلاد الآسيوية الأخرى فلا يبدو أنها ستقلل من معدلات نموها بنفس الطريقة ، فى المستقبل المباشر ،

وذلك فيما عدا الصين التي بدأت ذلك منذ عهد قريب . فأندونيسيا التي كان عدد سكانها ٧٥ مليوناً في ١٩٥٠ (٩٥ مليوناً في ١٩٦١) ستزيد إلى ما يتراوح بين ١٢٠ و ١٤٠ مليوناً في ١٩٧٥ . وسيرتفع عدد السكان في الفلبين ، في نفس الفترة ، من عشرين مليوناً إلى ٤٥ مليوناً . أما جنوب شرق آسيا الذي أحصي (أو قدر) عدد سكانه في ١٩٥٠ بمائة واثنين وسبعين مليوناً ، فقد قدر قسم السكان التابع للأمم المتحدة أنه سيصل إلى ٣٥٠ مليون نسمة في ١٩٨٠ (١).

وتبدو أفريقيا قارة هادئة من الناحية الديموجرافية ، بالمقارنة بآسيا ، رغم أن تزايد السكان فيها لا يختلف عنه منذ ٦٠ عاماً — إلا أن الأمر يتعلق في أفريقيا بتجمعات من السكان أقل أهمية ،ومع ذلك فالمد الديموجرافي كان عاصفاً في العقود الأخيرة . فقد ارتفع عدد سكان أفريقية جنوبي الصحراء من ١١٥ مليوناً في ١٩٤٠ إلى ١٧١ مليوناً في ١٩٦١ ، بزيادة قدرها ٥٠ ٪ في مدى عشرين عاماً (بالأرقام المطلقة حوالي ٣ ملايين في العام) . وتقدم أفريقية الشمالية مثالاً معبراً عن الزيادة الحادة في عدد السكان ، ففي ١٨٨٢ قدر عدد سكان مصر بسبعة ملايين ونصف ، بينما في ١٩٢٣ قارب عددهم ١٦ مليوناً (١٥,٩٠٠,٠٠٠) وارتفع في ١٩٦١ إلى ٢٦,٦٠٠,٠٠٠ مليون . وبذا يكون المتوسط السنوي للزيادة ٤٤٠,٠٠٠ نسمة خلال الأربعة والعشرين عاماً هذه ، بمتوسط يزيد على ٢,٥ ٪ سنوياً . وفي ١٨٥٦ قدر عدد السكان المسلمين في الجزائر بما يساوي ٢,٣ مليون نسمة . وارتفع عددهم في عام ١٩٣٦ إلى ٦,١٠٠,٠٠٠ نسمة . واليوم يبلغ عدد سكان الجزائر ١١ مليوناً . وهنا أيضاً يبلغ معدل الزيادة السنوية ، خلال العقد الأخير ٢,٥ ٪ .

وفي هذه الظروف ، فإذا ظل معدل النمو ثابتاً ، توقعت التقديرات لعام ١٩٨٠ أن يصل عدد سكان مصر إلى ٤٠ مليوناً ، والجزائر إلى ما بين ١٧ و ١٨ مليوناً ، والمغرب إلى ما بين ٤٠ و ٤٥ مليوناً . أما أكثر الزيادات الديموجرافية

---

(١) هيئة الأمم المتحدة ، قسم السكان ، نيويورك — ١٩٦٠ ، تقدير السكان في المستقبل التقرير الرابع : سكان آسيا والشرق الأقصى ١٩٥٠ — ١٩٨٠

السريعة، إثارة للدهشة فهى تلك التى تخص أمريكا اللاتينية، ويزداد تعجبنا إذا علمنا أن نمو السكان كان بطيئاً للغاية حتى منتصف القرن التاسع عشر . فلم يتعد مجموع سكان مختلف المستعمرات الواقعة إلى الجنوب من ريوجراند ٢٥ مليون نسمة فى ١٨٠٠ . ولم يتجاوز عددهم ٣٣ مليوناً فى ١٨٥٠ .

وفجأة تضاعف عددهم فيما يقرب من الخمسين عاماً ، فبلغ ٦٣ مليوناً فى ١٩٠٠ . ثم حدث الانفجار السكانى الحقيقى فى النصف الأول من القرن العشرين فبلغ عددهم ١٦٢ مليون نسمة فى ١٩٥٠ ثم ٢١٨ مليوناً فى ١٩٦١ . وحقق متوسط الزيادة السنوية معدلاً استثنائياً قدره ٣,٥٪ . ونظرة سريعة على جدول التوزيع الإقليمى لأكبر الزيادات فى عدد السكان تبين لنا أن هذه الظاهرة الديموجرافية ، ظاهرة الزيادة الهائلة ، تميز أمريكا الاستوائية بالذات .

تزايد عدد السكان
فى بعض بلدان أمريكا الجنوبية الاستوائية (بالمليون)

	١٩٢٠	١٩٥٠	١٩٦١
البرازيل	٢٧	٥٢	٧٣
كولومبيا	٦	١١,٢	١٤,٥
بيرو	٥,٢	٨,٥	١٠,٣
فنزويلا	٢,٤	٥	٧,٥

تزايد عدد السكان
فى بعض بلدان أمريكا الوسطى (بالمليون)

	١٩٢٠	١٩٥٠	١٩٦١
المكسيك	١٤,٥	٢٥,٧	٣٦
جواتيمالا	١,٣	٢,٨	٣,٩
هندوراس	٠,٦	١,٥	١,٩
كوستاريكا	٠,٤	٠,٨	١,٢

ومع أن هذه الزيادة تبدو عاصفة فى مظهرها ، إلا أنها تتم بمعدل ثابت . ففى المكسيك بلغ متوسط الزيادة السنوية خلال العقود الأخيرة ٤ ٪ والزيادة التى يعبر عنها منحنى النمو العددى تكاد أن تأخذ شكل متوالية هندسية . وفى هذه الظروف ، يكون من المتوقع أن يتراوح عدد السكان بين ١٦٧ ، ١٩٤ مليوناً فى أمريكا الجنوبية الاستوائية مقابل ٤٥ مليون نسمة فى ١٩٢٠ ـ ٨٣ مليوناً فى ١٩٥٠ ، كما يتوقع أن يصل عددهم فى أمريكا الوسطى إلى ١٠٠ مليون مقابل ٣٠ مليوناً فى ١٩٢٠ ، ٥١ مليوناً فى ١٩٥٠ . والبرازيل وحدها . والتى لم يكن بها سوى ٢٧ مليوناً فى ١٩٢٠ ، سيتعين عليها أن توفر الغذاء لعدد يتراوح بين ٩٨ ـ ١١٣ مليوناً فى ١٩٨٠ . أما فنزويلا التى لم تزد عن ٢,٣ مليون نسمة فى ١٩٢٠ ، فسيصبح عليها بعد ستين عاماً من هذا التاريخ أن تقيم أود خمسة أو ستة أضعاف ذلك العدد . وبشكل عام ، سيصبح عدد سكان أمريكا اللاتينية حوالى ٣٣٠ مليوناً ، ٣٠٠ مليون منهم فى أمريكا الاستوائية وحدها . والتى لا يوجد بها فى الوقت الحاضر سوى خمسين مليون هكتار من الأراضى المستغلة . وهنا أيضاً لا نبعد كثيراً عن المرحلة الحرجة التى تم الوصول إليها وتخطيها منذ زمن بعيد فى شمال البرازيل الشرقى .

وثمة ثلاث مجموعات سكانية كبرى ، تمتاز بأقوى ديناميكية ديموجرافية فى الفترة الحالية ، وهى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وقد زاد عدد سكانها على ما يقرب من نصف مليار نسمة فى مدى عشر سنوات .

تزايد سكان القارات الثلاث

من ١٩٥١ إلى ١٩٦٠

أمريكا اللاتينية	٥٦	مليوناً
أفريقيا	٦١	»
آسيا	٣٣٧	»
المجموع	٤٥٤	»

وفى كل عام يزداد سكان آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا على ما يعادل عدد سكان فرنسا. وفى نفس الفترة الزمنية زاد عدد سكان أوربا (فيما عدا الاتحاد السوفييتى) ٣٥ مليوناً لا غير. وزاد عدد سكان أوربا الغربية (بريطانيا العظمى، الدول الإسكندنافية، دول السوق الأوربية) بما لا يزيد كثيراً على ١٠ ملايين نسمة.

تقدير عدد السكان
فى عام ١٩٨٠ لكل قارة (١)

	العدد المطلق بالمليون	النسبة المئوية من سكان العالم المنتظرة فى ١٩٨٠ (٢)
أوربا والاتحاد السوفييتى	٨٠٠	٢١
أمريكا الشمالية	٢٦٠	٧
آسيا	٢٠٠٠	٥٣
أفريقيا الشمالية (٣)	١٤٠	٣,٦
أفريقيا جنوب الصحراء	٢٦٠	٦,٨
أمريكا اللاتينية	٣٣٠	٨,٦

ثالثاً: العوامل المؤثرة فى ديناميكية السكان

أصبحت الأسباب المباشرة، الأسباب الفسيولوجية للزيادة الحادة والمفاجئة فى عدد السكان معروفة للجميع. فإن الرعاية الطبية وتطهير المناطق الموبوءة، وتنظيم توزيع المواد الغذائية فى المناطق التى تهددها المجاعة، قللت من الوفيات بنسبة كبيرة وأدت بالتالى إلى زيادة نسبة المواليد، وجعلتها تمارس تأثيرها الديموجرافى كاملاً.

(١) بافتراض ثبات الزيادة على معدلها فى السنوات ١٩٦٠ — ١٩٦٣.
(٢) أوربا دون الاتحاد السوفييتى ١٠٪، والاتحاد السوفييتى ١١٪.
(٣) بما فى ذلك سكان أثيوبيا والسودان.

والواقع ، أن انخفاض عدد وفيات البالغين ، وخاصة النساء فى سن الإنجاب قد انعكس بشكل مباشر على زيادة عدد المواليد . وفضلاً عن ذلك فإن النشاط الطبي ضد الأمراض المتوطنة وبوجه خاص ضد مرض النوم والملاريا أدى إلى تقليل عدد حالات الإجهاض التلقائى وزيادة عدد مرات الولادة لكل أنثى . وفى نفس الوقت أعطى انخفاض عدد وفيات الأطفال اتجاهاً ديموجرافياً جديداً للمواليد ، الذين لم يكن لهم من قبل سوى أمل باهت فى استمرار حياتهم .

ورغم أن الحياة الإنسانية ما زالت هشة ورخيصة فى بعض البلاد الاستوائية ، وفى البلاد المتخلفة بوجه عام ، عنها فى البلاد الصناعية ، فإن حداثة سن شعوب تلك البلاد *، تجعل معدلات الوفيات فيها تتجه إلى الاقتراب لدرجة كبيرة من معدلات البلاد الأكبر سناً ، فى أوربا الغربية وفى أمريكا الشمالية * . فهى تتراوح فى أفريقيا وفى أمريكا اللاتينية ، حسب البلاد وحسب المناطق بين ١٢ و ٢٠ فى الألف . أما فى آسيا فهى أكثر ارتفاعاً ، إذ تتراوح بين ٢٥ و ٢٧ فى الألف فى الهند ، وبين ١٧ و ٢٠ فى الألف فى الصين . أما فى أوربا فتتساوى أعلى المعدلات فى البلاد الأقدم سكاناً كالنمسا وإنجلترا ، مع أشد المعدلات انخفاضاً فى البلاد المتخلفة وهى ١٢ فى الألف . وهى فى معظم الأحوال تدور حول ١٠ فى الألف . وتنخفض النسبة بين سكان كندا والولايات المتحدة عن ١٠ فى الألف .

وفى عالم اليوم ، تختلف معدلات الوفيات من مكان لآخر بنسبة ١ إلى ٣ ، وبنسبة ١ إلى ٢ فى معظم الأحيان . أما معدلات المواليد (على مستوى الدول أو المجموعات الإقليمية الكبيرة) فتتراوح بين ٥٠ و ١٥ فى الألف . وبذا تصبح النسبة هنا ١ إلى ما يزيد على ٣ ، ويرجع السبب فى الاستقرار النسبى لسكان آسيا وأفريقيا حتى القرن العشرين ، إلى قيام حالة من التوازن بين المواليد والوفيات

* المقصود بحداثة السن أن تكون النسبة الغالبة من السكان من الشباب ، أما كبر سن الشعب فيعنى ارتفاع نسبة كبار السن (أكثر من ٢٠ أو ٢٧ سنة) بين السكان . (المترجم)

استمرت طويلاً في العهود السابقة . فقد كادت نسبة المواليد أن تكون ظاهرة ثابتة تفوق نسبة الوفيات من الناحية الكمية ، وذلك لفترات يتفاوت طولها (وكان هذا يؤدى إلى زيادة عدد السكان) وكانت أية زيادة مفاجئة فى نسبة الوفيات ، بسبب انتشار إحدى المجاعات أو الأوبئة أو غيرها ، تقضى على نتائج الزيادة السكانية فى الفترة السابقة لها مباشرة . أما فى الوقت الراهن فقد استقرت نسبة الوفيات على معدل ثابت ، أو تنخفض بدرجة طفيفة ، بينما ظلت نسبة المواليد خاضعة لدور الطبيعة الحر ، فبالقدر الذى به يتمتع السكان فى سن الإنجاب بصحة جيدة ، وبالقدر الذى ينجون به من أمثال الكوارث الجماعية السابقة ، فإن معدلات المواليد تحقق أرقاماً قياسية . وإذا نظرنا إلى المجموعات السكانية التى نمت أعدادها وتجددت فى الآونة الأخيرة مما يجعل تركيبها فتياً ، لرأينا أن معدل الزيادة فيها قد يصل إلى ٥٠ فى الألف وقد يتجاوزه . ويتراوح المعدل ، فى مناطق شاسعة من آسيا وأمريكا اللاتينية بين ٤٠ و ٥٠ فى الألف ، وهذا يعنى أن لكل امرأة فى سن الإنجاب ما يزيد على العشرة أطفال . وانخفاض معدل الوفيات إلى ما دون ٢٠ فى الألف ، ينهض سبباً كافياً فى حد ذاته لتحقيق زيادة طبيعية بنسبة ٣٠ فى الألف سنوياً . ويرجع السبب فى اختلاف معدلات الزيادة بين مختلف البلدان إلى عدم تماثل معدلات المواليد فيما بينها . وإذا شئنا التفصيل ، قلنا إن ثمة فارقاً بين البلاد التى ترتفع فيها نسبة المواليد بدرجة كبيرة ، وتنخفض فيها نسبة الوفيات ، وبين البلاد التى ترتفع فيها نسبة المواليد وتظل نسبة الوفيات أيضاً مرتفعة ، فنسبة زيادة السكان ليست واحدة فى كلتا الحالتين .

ولكن التعارض الأساسى هو ذلك الذى يتعلق بالبلاد غير الصناعية والبلاد الصناعية ، ففى الأولى يقرب الفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات من ٢٠ فى الألف أو يزيد عليه ، وفى الثانية ينخفض الفرق فيها إلى ما دون ٢٠ فى الألف ، بل إلى ما دون ١٠ فى الألف فى معظم الأحوال . إن معدلات المواليد

التي تعبر بصدق عن الواقع الديموجرافى فى البلاد غير الصناعية فى آسيا ، تتراوح بين ٤٠ و ٤٥ فى الألف . وفى هذا يجب ألا يغيب عن بالنا الظروف الصحية المتدهورة بشكل عام والتى تؤدى إلى قصر متوسط أعمار النساء فى سن الإنجاب وتضاعف حالات الإجهاض التلقائى . وفى أفريقيا تصل التقديرات إلى نفس المعدلات. بينما ترتفع فى أمريكا اللاتينية إلى ما يقرب من ٥٠ فى الألف .

وتتوقف معدلات المواليد على الخصوبة الطبيعية السائدة فى ظروف تحددها معدلات الوفيات وحالة السكان الصحية . وما لم يكن هناك تدخل يستهدف الحد من هذه الخصوبة الطبيعية ، فإن معدلات المواليد تتجه نحو الارتفاع إلى مستوى فسيولوجى يتوقف على عدد الأطفال الذين تنجبهم كل امرأة تظل ولوداً حتى سن اليأس (وهذه السن يمكن تأجيلها لحد ما بالتحسين الشامل لظروف الوقاية الصحية والتغذية) . وعندئذ ، تستقر الزيادة الطبيعية بين ٣ و ٤ ٪ سنوياً ، مع ميل طفيف للانخفاض ، بالقدر الذى يزيد فيه ارتفاع طول الأعمار من متوسط سن الأفراد فى هذه المجموعات . فإذا أردنا أن نحسب حسابنا على أساس الظروف الحالية لتجدد الأجيال فى البلاد غير الصناعية كان علينا أن نتوقع زيادة تبلغ من ٦٠ إلى ٨٠ مليون نسمة سنوياً ، أى ما يصل إلى مليارين لكل جيل .

وعلى النقيض من ذلك ، تبنت البلاد الصناعية مفهوماً مغايراً للعلاقات العائلية وعن دور الخصوبة فى الحياة العائلية والاجتماعية . فالاهتمام بتوريث الأبناء ما تم كسبه من الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية ، والرغبة فى تحقيق مستوى أرقى للمعيشة ، يدفع الأجيال الصاعدة للعمل طواعية وعن طيب خاطر إلى الحد من عدد المواليد . ورغم عدم وجود « تخطيط عائلى » محدد فإن معدل المواليد انخفض إلى ما يتراوح بين ١٥ و ٢٥ فى الألف فى المجتمعات الأوربية وفى أمريكا الشمالية ، وفى المجتمع السوفييتى واليابانى . وبوصول معدل الوفيات إلى ١٠ فى الألف أو أقل قليلاً ، يصبح الفارق محدوداً ، بين ٠,٥ و ١,٥ .

رابعًا : بعض الأوضاع والمشاكل

أدى التطور الديموجرافى إلى نشوء وضعين متميزين يمكن تحديد أولهما على أسس ديموجرافية والثانى على أسس اقتصادية . وهما التركيب العمرى ، والتركيب المهنى .

ويختلف التركيب العمرى للسكان بين البلدان باختلاف ديناميكية السكان فيها . فالبلاد التى تشهد زيادة كبيرة فى عدد سكانها هى بلاد « فتية » ، بمعنى أن نموها الديموجرافى قد تم منذ فترة وجيزة ، فإنه يجعل النسبة الغالبة من سكانها من بين الذين تقل أعمارهم عن الثلاثين .

التركيب العمرى للسكان فى بعض البلاد السريعة النمو خلال ربع القرن الأخير

	الهند	باكستان	أمريكا الاستوائية
أقل من ١٥ سنة	٣٩	٤٢	٤١
من ١٥ إلى ٢٩ سنة	٢٧	٢٧	٢٦,٥
من ٣٠ إلى ٤٤ سنة	١٨,٢	١٧	١٧,٤
من ٤٥ إلى ٥٩ سنة	١٠,٨	٩,٥	١٠,٥
من ٦٠ إلى ٧٤ سنة	٤,٣	٣,٨	٤
أكثر من ٧٥ سنة	٠,٦	,٦	٠,٦

جمهورية الصين الشعبية

أقل من ١٥ سنة	٣٩,٩
١٥ — ٢٤ سنة	١٧
٢٤ — ٣٤ »	١٤,٦
٣٥ — ٤٤ »	١٢
٤٥ — ٥٤ »	٩,٣
٥٥ — ٦٤ »	٦,٥
٦٥ — ٧٤ »	٣,٤
أكثر من ٧٥ »	١

والمفروض أن تكيف الخدمات ، والتوظيف والتشغيل ، والتعليم وإعداد الكادر الفنى حسب هذا التركيب العمرى . كما أن هذه الأوضاع السكانية تتضمن أيضاً موقفاً معيناً من الحياة ، يختلف عن موقف سكان البلاد الذين ترتفع متوسطات أعمارهم عنها .

أما الدول الأوربية فهى بلاد أصابتها الشيخوخة الديموجرافية رغم اختلاف نتائج نمو معدلات المواليد فى كثير منها خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وينطبق هذا على فرنسا بصورة خاصة .

التركيب العمرى لبعض الشعوب الأوربية

	سويسرا	فرنسا	بريطانيا العظمى	ألمانيا الاتحادية
أقل من ١٥ سنة	٢٤	٢٣,٥	٢٢,٦	٢١,٥
من ١٥ إلى ٢٩ سنة	٢٠	٢١	١٩,١	٢٣,٥
من ٣٠ إلى ٤٤ سنة	٢١	١٨,٧	٢١,٦	١٩
من ٤٥ إلى ٥٩ سنة	٢٠	١٩	٢٠,٣	٢١
من ٦٠ إلى ٧٤ سنة	١١	١٢,٧	١٢,٣	١١,٥
أكثر من ٧٥ سنة	٤	٥,١	٤,١	٣,٥

ودراسة التركيب المهنى لهؤلاء السكان ، تبين أن متوسط سن رؤساء المشاريع الزراعية والصناعية ، وكذلك السياسيين ، أكثر ارتفاعاً عنها فى البلاد « الفتية » . ويؤدى هذا إلى ظهور أسلوب مختلف فى تصريف الشئون العامة والخاصة ، ووجود سيكولوجية اجتماعية أخرى مغايرة . فالطفل ترتفع قيمته ويعلو مقداره فى المكان الذى يندر فيه وجوده ، أما صوت الشباب فأقل تأثيراً حيث تكون الأغلبية للمسنين ، أو ممن يعتبرون فى حكمهم .

وللوضع الثانى نتائج أدهى وأمر . فالبلاد التى يزداد عدد سكانها سريعاً عليها أن تقتطع من دخلها القومى ، قيمة الاستثمارات الضرورية لإقامة أود الفيض السكانى وإعداده للنشاط المهنى ، ذلك الفيض الذى تجلبه معها الأجيال الجديدة الأكبر عدداً من تلك التى سبقتها . ويتفاوت نصيب الدولة ونصيب

العائلة ، باختلاف الهياكل الاقتصادية والاجتماعية . ولكن التقديرات التى وضعت عن بلدان متباينة فى مستوياتها التكنيكية والاقتصادية ، تتفق على نسب متقاربة : فالحفاظ على مستوى المعيشة على ما هو عليه فإن زيادة سنوية فى السكان قدرها ١ ٪ ، تتطلب مبلغاً يتراوح بين ٥ ، ٨,٥ ٪ من الدخل القومى . وتتطلب زيادة سنوية فى السكان تتراوح بين ٢ ، ٢,٥ ٪ ، تجميد مبلغ يتراوح بين ١٢ ، ٢٢ ٪ من الدخل القومى . وبعبارة أخرى ، فإن على البلاد التى يزداد عدد سكانها حالياً بنسبة سنوية تصل إلى ٣٪ أو تزيد عليها ، أن تخصص ما يزيد على ربع دخلها للاستثمار الديموجرافى وحده . ولا مجال للهروب من هذه النفقات . وفى هذا الشأن تختلف عمليات الإنفاق من حيث مستواها وأهدافها ، باختلاف تطور السكان محل البحث .

إلا أنه لكى نوفر الحياة المادية للأجيال الصاعدة ، ونتجنب مآسى نشوب الصراع بين جيل وآخر ، فلابد من الموافقة على تلك النفقات . وإلا ظل الدخل القومى على حاله دون زيادة ، ولم يؤهل الشباب للقيام بعمل إنتاجى ، فينخفض نصيب الفرد وتزداد حدة البطالة .

ولا يعنى هذا القيام باستثمارات عقيمة غير منتجة ، فإنشاء المساكن والمستوصفات ومستشفيات الولادة ، والمدارس والملاعب ، وكذلك إقامة المشاريع التى توفر العمل للسكان الذين يزدادون عدداً ، ذلك كله يضمن توافر الشروط اللازمة لزيادة الدخل القومى كماً وكيفاً . ومع هذا ، فإن ذلك يفترض أن تكون رقعة البلاد قادرة على استقبال ذلك الفيض من السكان بصورة مفيدة . وبذلك يختلف طرح المسألة من مكان لآخر حسب ضغط السكان على الاقتصاد . ومعالجة هذا الأمر فى البلاد التى تعانى نقصاً مزمناً فى التوظف ، وذات الطاقة الخام الكامنة المحدودة ، أصعب منها فى البلاد التى تؤدي زيادة السكان فيها إلى فتح مجالات جديدة للإنتاج ، جغرافياً ، وتكنيكياً . وفى كل الأحوال تتطلب الزيادة فى عدد السكان القيام باستثمارات طويلة الأجل ليست لها نهاية ،

ما لم تتوقف تلك الزيادة . وهذا الأمر يؤكد التعارض بين زيادة عدد السكان ورفع مستوى المعيشة . وإذا قدرنا أن نسبة الدخل القومى التى يمكن أن تخصص لتنمية وسائل الإنتاج ، لن تزيد على الثلث بأى حال ، وخاصة فى بلد قليل التطور ، لأصبح من المستحيل القيام بأى استثمارات للتنمية ، إذا تجاوزت الزيادة الطبيعية فى عدد السكان ٣ ٪ . فذلك الجزء من الدخل القومى المخصص لاستثمارات التنمية ، ستمتصه النفقات « الديموجرافية » . وأكثر من هذا ، فكل مرة يضطرنا فيها الضغط الديموجرافى إلى تخطى مرحلة تكنولوجية فى المعدات والتجهيزات القومية ، بإنشاء صناعات جديدة مثلاً ، يظهر احتمال تجاوز المعدل المتوسط للاستثمارات الديموجرافية ، لأن تدريب الشباب يستغرق وقتاً أطول ويتكلف نفقات أكبر ، كما أن توفير وسائل الإنتاج يتطلب استثمار أرصدة ضخمة يتم استهلاكها على فترات أبعد نوعاً .

نعم ، إنه « لا ثروة إلا بالإنسان » ، و « السكان قوة إنتاجية هائلة » ، هذا حقيقى فى عالم المطلقات . أما الزيادة المستمرة فى عدد السكان فتتطلب أن يتحمل الدخل القومى بنداً دائماً للاستثمارات الديموجرافية لمجرد الاحتفاظ بمستوى المعيشة على ما هو عليه ، وهذا بشرط أن تسمح البيئة الطبيعية والرقعة القومية باستثمار وسائل جديدة للمعيشة بشكل مستمر أيضاً . وبهذا أيضاً يقوم التناقض بين الزيادة الديموجرافية وبين التنمية ، إذا كان المقصود بهذا اللفظ ليس مجرد الزيادة فى حجم الإنتاج ، بل تحسين نوعه ، الأمر الذى يزيد نصيب الفرد من الدخل . ولذلك فإن الضغط الديموجرافى من العوامل التى تحول دون زيادة دخل الفرد . إنه يحد من فرص الاختيار بين مختلف أنواع الاستثمار ، مما قد يزيد التخلف التكنيكى حدة ، بالقضاء على الإمكانيات المالية التى تتطلبها عمليات التقدم الفنى وقيام الأشكال الجديدة للإنتاج .

ومجرد الرجوع إلى ملاحظاتنا حول التوزيع الجغرافى لأكثر المناطق زيادة فى عدد السكان « شكل ٢ » ، يبين لنا أن البلاد المتخلفة جميعها ، وعلى وجه

التحديد ، هى أكثر البلاد زيادة فى عدد السكان . ووفقاً للملحوظات والتقديرات العددية السابقة ، يمكننا أن نعتبر أن كل زيادة تعلو عن ٢,٥ أو ٣٪ سنوياً ، تشكل مانعاً حقيقياً للتنمية . وقد تكون هناك زيادة فى الإنتاج ناتجة عن زيادة عدد السكان المنتجين ومع ذلك فلا تكون هناك تنمية ، بمعنى أن مستوى السكان الاقتصادى والاجتماعى يظل راكداً دون تغير .

وقد تم البحث عن المسكنات والمهدئات فى مختلف أشكال التعبئة للعمل المجانى (استثمار العمل) وذلك للتخفيف عن الحمل المالى بالذات فى الاستثمارات اللازمة لامتصاص الفائض الديموجرافى أو لتحقيق التنمية . إلا أن هذا الأمر وصل إلى أقصى حدوده فى سرعة بالغة . والواقع أن المشكلة عويصة بدرجة غير عادية ، إذ أنها تضع زيادة عدد السكان فى مواجهة الاستقلال الاقتصادى لهذه البلاد . والبلاد التى يزداد سكانها بكثرة ، لا تستطيع القيام بالتنمية دون اللجوء إلى التمويل الخارجى ، بطلب قروض المساعدة والاستثمار ، أو بالتنازل عن مصادر الثروة القومية وبيعها للخارج لزيادة الدخل القومى .

وعلى النقيض من ذلك ، فإن بطء النمو الديموجرافى فى البلاد الصناعية والشيخوخة السكانية يطرحان مشاكل اقتصادية من نوع آخر مختلف . فأوربا الغربية ، التى انخفض فيها معدل المواليد بدرجة كبيرة فى أوائل القرن العشرين ، ويطرد فيها تحسن الأحوال الصحية، عليها أن تعول أعداداً كبيرة من مواطنيها المسنين ، الذين لا يستطيعون ولا يريدون أن يمارسوا أي عمل مهنى . ففرنسا التى سجلت أعلى تزايد مستمر فى عدد المواليد ، أصبح عليها أن تواجه فى الفترة الحالية التزاماً مزدوجاً ، فمن جانب عليها ضمان ضرورات المعيشة لما يزيد على ١٧ ٪ من عدد سكانها الذين تزيد أعمارهم على ٦٠ عاماً ، ومن جانب آخر عليها أن تخصص الاستثمارات الديموجرافية اللازمة لمواجهة فائض المواليد فى الخمسة عشر أو العشرين عاماً الأخيرة . وفى فترات التوسع الاقتصادي وتطوير الخدمات ، يفوق طلب العمل المعروض منه . ويترتب على ذلك هجر المهن التى تعد وضيعة

أو قليلة العائد . ويصبح على البلاد ذات النمو الديموجرافى الضعيف ، أن تجذب عمالاً مهاجرين إليها ، لبعض القطاعات من اقتصادها ، كالمناجم والمبانى والأشغال العمومية ، وكذلك للأعمال الخطرة وغير الصحية . وإن اقتصاد أمريكا الشمالية نفسه ، رغم تمتعه بخصوبة أعلى منها فى أوربا ، اضطر إلى اللجوء إلى سكان بورتوريكو .

وقد يتراءى للبعض أن احتياج الاقتصاد الصناعى ذي النمو السكانى الضعيف إلى اليد العاملة ، قد يعوض الفائض فى سكان البلاد المتخلفة . ولكن اختلال النسب بين ضخامة التزايد الديموجرافى فى البلاد المتخلفة وضآلة الطلب على اليد العاملة الإضافية فى البلاد ذات الاقتصاد الصناعى ، إن ذلك الاختلال لا يدع مجالاً لوجود أى تعويض حسابى .

إن بريطانيا العظمى تجذب الهنود وسكان جمايكا ، وتلجأ فرنسا للأفريقيين ، أما البلاد الصناعية فى شمال أوربا فتجمع الإيطاليين للقيام ببعض الأعمال فيها .

ومع ذلك فعدد هؤلاء لا يزيد على بضع مئات من الآلاف ، وأحياناً بضعة ملايين فى الوقت الذى يصل فيه الوفر السكانى فى آسيا وفى أفريقيا وفى أمريكا اللاتينية إلى عشرات الملايين .

الفصل الثانى

ثورة صناعية جديدة

لقد كان نوع التكنيك النابع من استخدام الآلات البخارية والأفران العالية ، هو الذى يحدد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فى الفترة التى انتهت بالحرب العالمية الثانية .

والواقع أن تعبير الثورة الصناعية ، يبدو أكثر فأكثر تعبيراً غير دقيق ، طالما أننا نعنى به مرحلة من التحول المستمر والمتزايد السرعة لا مجرد حادث عارض ، حتى وإن كان حاسماً ، فى تطور التكنيك والاقتصاد والمجتمع .

حقاً إن استخدام الفحم والآلة البخارية ، وصناعة الحديد والصلب ، والنقل بالسفن البخارية والسكك الحديدية ، قد قلب العلاقات الاجتماعية رأساً على عقب ، وأدى إلى ظهور المجتمع الصناعى . ومن الحق أيضاً أن سرعة التقدم التكنيكى تزيد من احتدام التناقضات والتعارضات بين طبقة المنتجين والطبقات العاملة ، طالما ظلت الصفة الأساسية للمجتمع هى أنه مجتمع للمنتجين ، أى مجتمع ذو اقتصاد يعمل قبل كل شىء على توفير المعدات وصناعة وسائل الإنتاج . ولكن هناك تناقضاً آخر بدأ يظهر بين التقدم التكنيكى والعمل . مما يجعل لنا الحق فى أن نتساءل عن قيام ثورة أخرى ، إذ أن العلاقات الاجتماعية قد اتخذت شكلاً جديداً ، يتمثل فى التعارض بين أقلية من المنتجين وأغلبية من المستهلكين .

أولا : ميراث الثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر

تحققت الثورة الصناعية فى أوربا الغربية بفضل الفحم والحديد والرجال . وما كان من الممكن لها أن تحدث إلا بالاعتماد على الحركة العلمية التى أمدتها بمصادر التكنيك ، فوفرت بهذا القدر فى الوقت نفسه أسباب القضاء على التوازن السكانى الذى كان يعيش فيه مجتمع راكد . وتم ذلك بفضل الجهد الطبي الملائم . وبعبارة أخرى فإن الثورة الصناعية تعتبر ثمرة مزدوجة لتطور العلم التطبيقى فى ميدان تكنيك استخراج المعادن وتصنيعها وفى ميدان الطب . و « للثورة الديموجرافية » طابعها المتميز فى هذه الحالة ، ولها أيضاً دلالتها الرئيسية المرتبطة بتلك الظروف . والجديد فى الأمر هو ذلك الانخفاض المفاجئ فى نسبة الوفيات ، وبالذات وفيات الأطفال ، الأمر الذي يطلق العنان لحركة تزايد سكانى تدفعها نسبة المواليد التى تظل عالية وخاصة فى الريف . وقد شهدت أوربا الغربية خلال نصف قرن ، زيادة طبيعية قاربت ١ ٪ سنوياً (تراوحت نسبة المواليد بين ٢٥ ، ٣٥ فى الألف ونسبة الوفيات بين ١٥ و ٢٥ فى الألف) وقد غذى هذا الضغط الديموجرافى السوق الجديدة لليد العاملة ، التى قامت نتيجة للنهضة الصناعية ، كما قدم أعداد هامة من المهاجرين (تناقصت كتلتهم كلما زاد طلب الصناعة لليد العاملة) وقد كفلت تلك الهجرة الأسس اللازمة لتوسيع الأسواق الصناعية ، والتسهيلات الضرورية لتموين المجتمع الصناعى الجديد بالمواد الأولية والمنتجات الغذائية ثم هدأت هذه الحركة نتيجة للانخفاض العام فى نسبة المواليد فى أوربا الغربية (كان المعدل المتوسط ١٥ فى الألف فيما بين الحربين العالميتين) .

فى نفس الوقت الذى أدت فيه الأزمات الاقتصادية الكبرى إلى تسريح اليد العاملة وانتشار البطالة (وليس هناك من شك فى أن هناك علاقة سببية ما بين الأمرين) .

(ا) الصفات المميزة للثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر

إن استخراج المعادن وصناعة الحديد والصلب، والصناعات التعدينية الضيخمة التى تنتج المهمات الصناعية ومهمات الأشغال العمومية (الهياكل المعدنية للكبارى) ومعدات النقل (القضبان ، العربات ، القاطرات ، السفن) وآلات الرفع فى المحطات والموانى ، ومواقع العمل التعدينى وكذلك الصناعات الكيماوية التى تترتب على تحويل الفحم العادي إلى فحم كوك لاستخدامه فى صناعة الصلب ، والتجديد التكنيكى فى الصناعات التقليدية كالغزل والنسج ، هذه النهضة فى الصناعات الجديدة ارتبطت بتعبئة هائلة لليد العاملة لاستخدامها فى الصناعة وفى وسائل النقل الجديدة ، ففى فرنسا وحدها ، ارتفع عدد المستخدمين فى الصناعة من ٤,٦٠٠,٠٠٠ فى سنة ١٨٦٦ إلى ما يقرب من ثمانية ملايين فى عام ١٩١١ . وشهدت الإمبراطورية الألمانية اندفاعاً هائلاً من سكانها تجاه المصانع والمناجم بعد سنة ١٨٧١ . وفى عام ١٩١٣ كان ٤٠ مليوناً ألمانياً من مجموع الشعب البالغ ٦٥ مليوناً ، يعيشون على جهد ١٠ ملايين من العمال الصناعيين والمستخدمين فى النقل البحرى والسكك الحديدية . وفى أقل من قرن ارتفع عدد العاملين فى الصناعة والنقل فى بريطانيا العظمى من ٣ إلى ٧ أو ٨ ملايين . وبشكل عام ، عبأت الثورة الصناعية فى أوربا الغربية فى مدى جيلين ، أو ثلاثة أجيال ما يزيد على العشرين مليوناً من العمال . وفى عشية الحرب العالمية الأولى ، ارتفع عدد العمال الإجمالى إلى ثلاثين مليوناً ، يعولون ما يزيد على المائة مليون . وكان هذا بمثابة حافز قوى لنمو المهن التجارية . ويعتبر عام ١٩٢٩ من أكثر الأعوام توظيفاً لليد العاملة ، بما يعيد للأذهان خصائص المرحلة الأولى للتصنيع فى أوربا . وفى هذا العام ارتفع عدد العاملين فى الصناعة إلى ٥٠ مليوناً ، وعدد من يعتمدون على الأجور الصناعية إلى ٢٠٠ مليون نسمة .

وبذا تتمثل أكبر حقيقتين معاصرتين ، أولاً فى النمو السريع فى إنتاج مهمات وأدوات إنتاج وسائل النقل والمواصلات ، وهى من طراز جديد تماماً مغاير للتكنيك ولأساليب الحياة التى كانت سائدة فى القرن الثامن عشر . أما الحقيقة الثانية فهى نشوء طبقة عاملة وصل عدد أفرادها فى بداية القرن العشرين إلى عدد السكان الذين كانوا يقطنون نفس الرقعة الجغرافية قبل ذلك التاريخ بقرن من الزمان .

وأولى هذه الحقائق تؤدى إلى قيام تمايز لم يسبق له مثيل من قبل ، بين مجموعتين من البلاد والسكان ، بين أولئك الذين يصنعون ويملكون وسائل جديدة للإنتاج وللمواصلات وللدمار أيضاً ، وبين أولئك المحرومين منها ، والذين يتعرضون فى المدى القريب للخضوع لحكم الأولين وسيطرتهم .

أما الحقيقة الثانية فتؤدى بنا إلى إعادة تصنيف السكان جغرافياً واجتماعياً . فالصناعة التى قامت ونشأت فى القرن التاسع عشر كانت على الدوام صناعة ذات تركيز جغرافى ، تكتلت إما فى مناطق المناجم التى تمدها بالطاقة (أى أحواض الفحم) أو قامت فى بعض الأحوال فى مناطق إنتاج المعادن (مصانع الحديد والصلب فى اللورين) أو اتسعت وتفرعت حول مراكز التقاء طرق المواصلات .

تلك المراكز التى كانت فى نفس الوقت أسواقاً ومقراً لبيوت التمويل . وعلى النقيض من سكان الريف يعتبر العمال الصناعيون ، سكاناً مركزين فى الحضر ، تكتظ بهم المناطق الصناعية ذات الكثافة السكانية العالية ويقطنون فى الأحياء العمالية التى تم تشييدها على وجه السرعة ، بأقل النفقات وعلى أضيق مساحة ممكنة . ولقد كانت التجارة هى المحرك لنهضة المدن حتى نشوب الثورة الصناعية . كما أن المبادرة العسكرية أو الإدارية الصادرة عن أجهزة السلطة دفعت بمدن أخرى إلى التوسع فى تلك الفترة . ولكن منذ منتصف القرن التاسع عشر ، أصبحت المدينة فى أوربا الغربية نتاجاً للتطور الصناعى . فهى إما أن تكون خلقاً كاملاً للتصنيع وحده ، كالمدن التى قامت فى أحواض المناجم فى بريطانيا ، وفى الروهر

فى حوض الفحم الفرنسى البلجيكى ، وكذلك مدن صناعة الغزل والنسج فى لانكشير الإنجليزية ، إلخ . أو يحدث أيضاً أن تغمر التوسعات التى تطرأ على الضواحى الصناعية ، المدينة القديمة القائمة أصلاً . ويشكل العمال المكدسون فى الأحياء العمالية الجديدة وفى المدن الصناعية الحديثة ، كتلة متجانسة ، لتشابه ظروف العمل وعلاقاته ، والمستوى الاقتصادى والسكن . ويختلف المجتمع الصناعى اختلافاً جذرياً عن المجتمعات الزراعية السابقة ، وعن مجتمعات البلاد غير الصناعية المعاصرة . ولكنه يستمد الأفراد اللازمين له من فئات الفلاحين التى تعتصرها صور التوزيع المتباين للدخل القومى ، وعدم تساوى الاستثمارات الآلية ، وتدفع بها إلى الهجرة من الريف .

ويزداد تنظيم السوق تعقيداً مما يزيد من عدد الوظائف الإدارية والتجارية والمالية زيادة مستمرة . ويقع على الدولة بصورة متزايدة عبء القيام بعدد أكبر فأكبر من الخدمات . فيرتفع عدد المستخدمين فى المصالح العامة وفى الأعمال التجارية والمالية للقطاع الخاص .

ولكن التوزيع المهنى للسكان يرجح على الدوام كفة الأعمال الإنتاجية ، أو التى تسهم مباشرة فى الإنتاج (كالأشغال العمومية والنقل) . فقد وصل عدد العاملين فى الزراعة والصناعة والنقل إلى ٧٠ ٪ من مجموع العاملين فى كافة بلاد أوروبا الغربية ، فيما بين ١٩٢٦ و ١٩٢٩ (ووصلت هذه النسبة إلى ٦٦ ٪ فى الولايات المتحدة) .

(ب) ميلاد مجتمع صناعى جديد :

ساهمت أزمة ١٩٣٠ فى تنشيط الأبحاث التى تستهدف تخفيض سعر التكلفة وزيادة الاستهلاك ، وذلك بتخفيض زمن التشغيل ، وبالتالى إنقاص العدد اللازم من العمال لتحقيق إنتاج معين . وبهذا افتتحت أولاً فى الولايات المتحدة ، ثم فى أوروبا ، فترة من التحويلات الجديدة فى أساليب الإنتاج

التكنيكية ، زادت سرعتها نتيجة للمجهود الصناعى الذى صاحب نشوب الحرب العالمية الثانية والآثار التى ترتبت عليها (الحرب الباردة ، حرب كوريا ، إلخ) .

وطرح على بساط البحث كافة الخصائص المميزة للثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر ، كالأسلوب الذى يتجسد به نوع العمل وكميته فى عملية صنع المنتج النهائى ، وطبيعة اليد العاملة المستخدمة وتدريبها ، والنسبة بين السكان الذين يشتركون فى الإنتاج مباشرة والعاملين الذين لا يسهمون فيه بشكل مباشر ، وأسس وشروط التوطين الجغرافى للمشروعات والتطور الحضرى .

ولكن هذه التعديلات لم تكن لتؤدى إلى هيكل جديد للمجتمع والاقتصاد الصناعيين . وأن هذه التحولات ليست سوى البداية لعمليات جديدة ، يصعب تحديد نتائجها الآن ، وإن كنا ندرك أنها تختلف فى جوهرها وآثارها عن كل ما سبقها .

والمحور الأول لهذه التحولات هو الأسلوب الذى يتجسد به نوع العمل وكميته فى عملية صنع المنتج النهائى . فليس هناك وجه للمقارنة بين الوقت المطلوب للتشغيل فى عملية الإنتاج حالياً والوقت الذى كان مطلوباً لنفس العملية منذ عشرين عاماً . ويرجع السبب فى انخفاض الزمن اللازم للتشغيل إلى نمو إنتاجية العمل وبالأحرى كفاءته . ولكن شرط هذا التحول يكمن فى استثمار رءوس الأموال والعمل ، بما فى ذلك العمل على أعلى درجة من التخصص فى الأبحاث الخاصة بإنشاء وسائل جديدة للإنتاج الآلى . ويزداد تقسيم العمل اللازم لصنع شىء ما ، وإن كان يتم على عدة مستويات تكنيكية ووظيفية متباينة ، وأيضاً داخل مشروعات مختلفة بصفة عامة . ونشهد نوعاً من تحويل صناع المنتج النهائى إلى بروليتاريا فى علاقاتهم بالنسبة للمشروعات التى تتلقى تمويلاً ضخماً للغاية وذات المستوى الرفيع من ناحية المعدات التكنيكية ، والتى تنتج أو تبتكر الآلات الجديدة والأساليب الحديثة للتصنيع . وتغيرت طبيعة اليد العاملة المستخدمة . فالتشابه البروليتارى قد حل محله مجتمع صناعى يشتد فيه التمايز

والتدرج القيادي ، هذا رغم استمرار المجتمع فى تبعيته أساساً للملكية « أصحاب الأعمال » لرءوس الأموال ، بدرجة تفوق ما كانت عليه الأمور فى الماضى ، بسبب تزايد حجم الاستثمارات الضرورية بصورة ضخمة فى أغلب الأحيان. وفى هذا المجتمع الصناعى ترتفع على الدوام ، نسبة الكوادر والباحثين ذوى التخصص العالى خريجى الجامعات والمدارس العليا المتخصصة ، كما يعتمد على الكوادر المتوسطة التى يتم تخريجها من التعليم الفنى بعد ما لا يقل عن أحد عشر عاماً من الدراسة ، وعلى العمال الذين يجبرون على عمليات التحكم والرقابة التى تتطلب يقظة كبيرة ، وإن كان الجهد الجسمانى والحركات الإنتاجية المباشرة فيها ، تقل يوماً بعد يوم . أما الأعمال غير المتخصصة فتتعلق بإدارة الآلات البسيطة . وهى لاتتطلب جهداً شاقاً إلا فى بعض القطاعات التى تضيق دائرتها يوماً بعد يوم ، كالبناء والأشغال العمومية والمناجم . ومع ذلك فعدد المستخدمين بالشركات الصناعية الذين يقومون بهذه الأعمال يتناقص باستمرار ، إذ تترك للمهاجرين فى كافة البلاد الصناعية الكبيرة . لقد طرأ تعديل كبير على تكوين المجتمع الصناعى ، وخير مصداق لهذه أن صدامات العمل لم تعد صدامات بين البروليتاريا وصاحب العمل التقليدى ، بل أصبحت تطرح المشكلة الشاملة ، مشكلة توزيع عائد الإنتاج بين ريع رأس المال ، وميزانية الدولة ، ومجموعة متباينة للغاية من الأفراد الذين يتلقون مكافآت شديدة الاختلاف ، نتيجة لوضعهم فى الجهاز التكنيكى للمشروع ، أو فى مجموعة المشروعات التكنيكية الملحقة والخدمات العامة .

إن أعمال البحث — بما فى ذلك الأبحاث البحتة اللازمة لتزويد الأبحاث التطبيقية بالمعطيات الجديدة — والأعمال المالية التى تزداد تعقيداً لاتساع نطاق العمليات الصناعية إلى مجالات أكثر تشابكاً تضم عدداً كبيراً من المشروعات المختلفة ، وتتطلب استثمارات متباينة الأجل وإن كانت طويلة بشكل عام ، وكذلك تنويع المنتجات المعدة للتسويق ، وضرورة توافر المعلومات المتجددة

على الدوام عن تطور عرض المنتجات وتنوع وسائل الإنتاج ، كل هذا يمثل بعضاً من العوامل الهامة لتطوير أنماط جديدة من النشاط المهنى التى لا يمكن الاستغناء عنها لتجهيز المشروعات والعمليات الصناعية بالمعدات ، وإن كانت لا تدخل بشكل مادى فى العمليات الإنتاجية . وقد دلت شدة الأزمات التى أصابت الأسواق العالمية ، على أنه لابد من أن يعتمد استقرار الإنتاج على أساس من قيام سوق متطور للاستهلاك الداخلى من جانب ، وأن توضع سياسة طويلة المدى تضمن وجود أسواق خارجية من جانب آخر ، أو تدفعها إلى الوراء على الأقل بالقدر الكافى لتكييف الإنتاج بها (سياسة المساعدة التكنيكية ، وتمويل الصادرات بقروض متوسطة الأجل ، إلخ) هذا إذا أردنا تلافى تكرار الأحداث الخطيرة كأزمة عام ١٩٣٠ . ويترتب على هذا تكاثر نشاطات الخدمة والإعلان وتوزيع البضائع والعلاقات العامة . وتزداد نسبة الاستثمارات غير المنتجة بشكل مباشر لمواجهة جملة هذه الضرورات ، وتثقل كاهل الأرباح الناتجة من الإنتاج ، وتجور عليها ولكنها تكفل له الأمن والاستقرار عن طريق نشاطها الوظيفى الخاص وزيادتها لعدد المستهلكين (بتوسيع السوق الداخلية)،وبديهى أن المشروعات الإنتاجية الكبيرة لا تقوم بهذه الأعمال ولا تقبلها إلا بالقدر الذى تؤدى به أساليب الإنتاج الجديدة ، ونمو إنتاجية العمل ، إلى زيادة الفرق بين ثمن التكلفة وثمن البيع زيادة كبيرة .

وفى بداية العقد الذى بدأ فى سنة ١٩٦٠ ، كان نصيب النشاطات المهنية غير المنتجة مباشرة فى أوربا الغربية ، يتراوح بين ٤٨ ٪ (هولندا) ، و ٣٥ ٪ (جمهورية ألمانيا الاتحادية) مقابل ما يقل عن ٣٠ ٪ فى كل البلدان قبل الحرب العالمية الثانية . وترتفع النسبة فى الولايات المتحدة إلى ٥٦ ٪ مقابل ٤٤ ٪ فى ١٩٢٩ . وبذا تزيد نسبة السكان غير العاملين فى غير قطاعى الزراعة والصناعة ، عن نصف السكان العاملين فى أمريكا الشمالية ، وتصل إلى ما يقرب من النصف فى أوربا الغربية .

ثانيا : تكنيك جديد واتجاهات جديدة

حتى نهاية القرن التاسع عشر، بل وحتى الحرب العالمية الثانية ، كان التطور الاقتصادى يتم على الأسس الفنية وبالمواد الأولية التى بدأ فى تشغيلها فى أوائل الثورة الصناعية . وقد ارتفع استهلاك المواد الخام ، وظلت أنواع الصناعات على ما هى عليه : الإنشاءات البحرية ، وصناعة معدات السكك الحديدية ، ومعدات الأعمال المدنية (شق القنوات) والأشغال العمومية ، والأدوات الصناعية ، والأسلحة فى ميدان الصناعات المعدنية ، وفى ميدان الصناعات الكيماوية ومواد الصباغة والمخصبات ، وخاصة المواد الناتجة من معالجة الفحم ، والأقمشة والمنسوجات القطنية والصوفية والحريرية فى ميدان صناعة الغزل والنسج .

واستمرت قائمة المواد الخام المتداولة فى الأسواق العالمية ، وخاصة سوق لندن التى ظلت تقوم بدور المخزن الرئيسى حتى نهاية القرن ، استمرت قائمة محدودة ، كما بقيت العمليات الصناعية عمليات بسيطة نسبياً . وظل الريف هو الذى يقدم اليد العاملة ، التى يجرى تدريبها فى المصنع . ولم يكن يشترط لإعداد العمال الجدد سوى استيعاب التعليم الابتدائى الأولى استيعاباً سلبيا . ويتمثل التطور التكنولوجى الأساسى الذى تحقق فى القرن التاسع عشر ، فى الإقلال من تعقد الإجراءات والحركات التى يتعين القيام بها ، وقد تم هذا بزيادة تقسيم العمل ، وبتنميط العمليات (استخدام أساليب الإدارة العلمية التى نادى بها « تيلور » : العمل بنظام التسلسل ، وتجزئة العمليات إلخ) . وقد ارتفعت كفاءة العمل ، وخاصة فى المصانع الضخمة التى نظمت وفق المناهج التى وضعت فى أمريكا ، وإن لم يطرأ فى الواقع أى تغيير على جوهر العمل . إذ ظل كما هو عبارة عن مجموعة من الحركات ، تنقسم إلى عدد كبير من الوحدات الأولية التى تسهم

كل بدورها على التوالى فى تشكيل المنتج التام الصنع . إنه « العمل المفتت »[١] وإن كنا فى أغلب الأحوال نستطيع أن نميز فيه تأثير الحركة المنتجة . فالآلات والعدد الآلية ، كما يدل عليه اسمها ، بقيت عبارة عن أداة أو وسيلة تزيد من فعالية حركات العامل ، وهى إذ تعمل نتيجة للدافع الذى يحدثه العامل ، إنما تكبر وتضاعف من تأثيره بفضل ما تطبقه من الطاقة الميكانيكية ، وإن ظلت تواصل عملها « كأداة » .

وفى أقل من نصف قرن ، ظهرت سلسلة من التغيرات المفاجئة ، أطلقت مصادر جديدة للطاقة ومواد أولية جديدة ، وقائمة من المنتجات المصنوعة يزداد طولها على الدوام ، وينحى بعضها بعضاً خلال عمليات المنافسة التكنيكية والتجارية ، التى تكاد الصناعة الكيماوية أن تنتصر فيها بشكل دائم . ولم تعد الآلة مجرد عامل مساعد للإنسان بل أصبحت تحل محله . وفى بعض الحالات القصوى ، تمكنت من التفوق عليه ، إذ أنجزت بعض العمليات التى لا يستطيع القيام بها فى ميدان الآلية العقلية والخلق الذهنى ذاتهما (العقل الإلكترونى) وتم غزو الفضاء بأبعاده الثلاثة ، بفضل استخدام وسائل للمراسلة والاتصال تتجه نحو الفورية (النقل والاتصال بسرعة تفوق سرعة الصوت) .

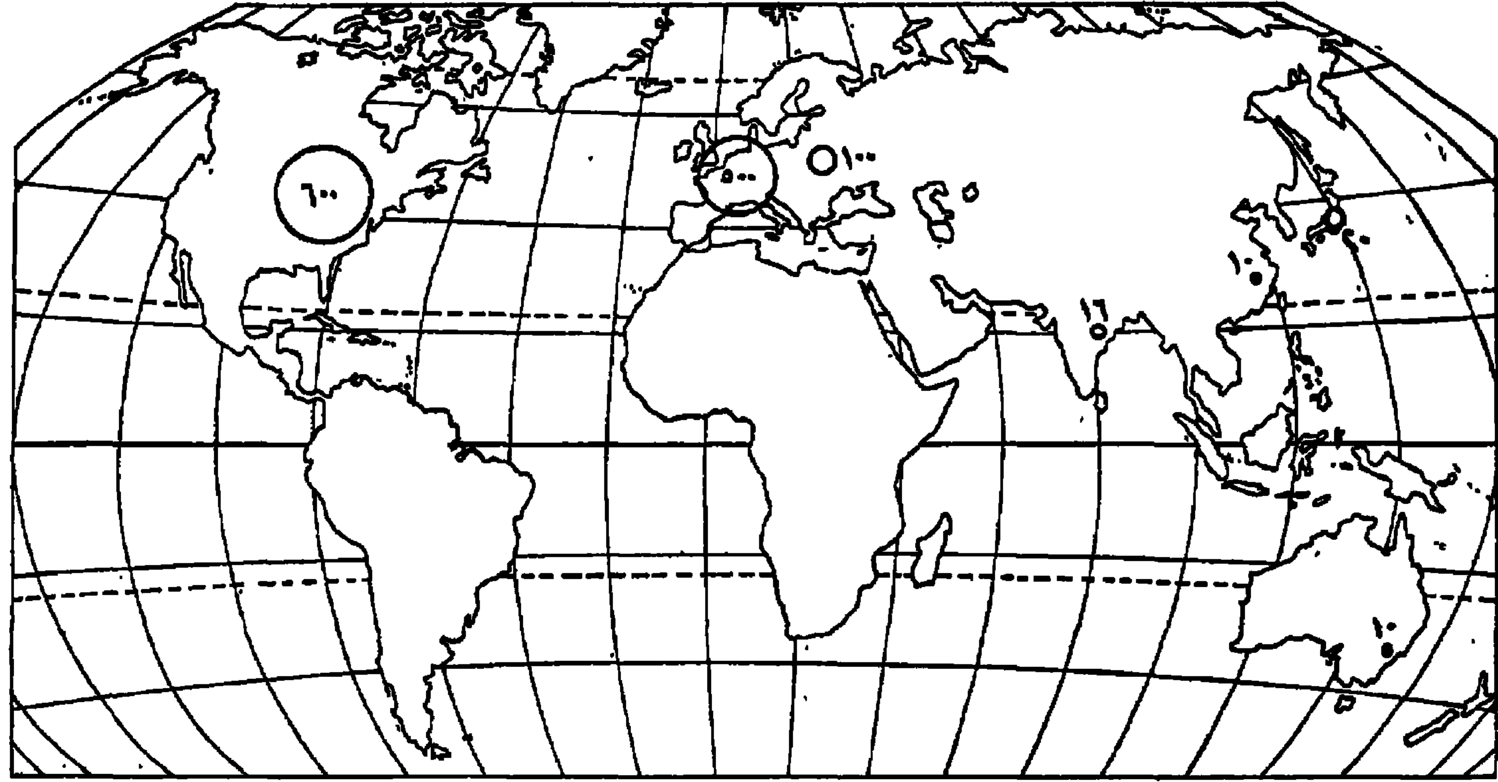
وبقدر ما يخترع الإنسان ويصنع آلات تفوق معدلاتها ما ينجزه وما ينتجه بنفسه ، بقدر ما يصبح مفهوم العمل نفسه ، مطروحاً على بساط البحث والمناقشة .

(١) تعبئة المصادر الجديدة للطاقة والمواد الأولية الجديدة

فى عام ١٩١٣ استهلكت الصناعة العالمية بأكلها ١٢١٣ مليون طن فحم . أنتجت أمريكا الشمالية منها ما يقل عن ٥٥٠ مليوناً ، وقارب إنتاج أوربا الغربية ذلك الرقم . أما بقية العالم فقد أنتجت ما يزيد قليلاً على ١٠٠ مليون طن . ولم يكد

---

(١) ج . فردمان ، باريس ١٩٥٦ .



(شكل ٣ أ) إنتاج الطاقة فى العالم فى ١٩١٣
كل موارد الطاقة محولة إلى ما يكافئ الفحم – الأرقام بالمليون طن من مكافئات الفحم .

الاستهلاك العالمى للبترول يصل إلاإلى ٥٠ مليون طن ، أما المعدات الكهربائية فكانت ما تزال فى طور التجارب الأولى بجبال الألب الشمالية .

وبعد ذلك بخمسين عاماً ، بلغ استهلاك الفحم ملياري طن — مقابل كفاءة فى الطاقة والقدرة الصناعية تزيد على ضعف مثيلتها فى ١٩١٣ ، بسبب تحسين الآلات المستخدمة (مثل الآلات المستخدمة فى إنتاج التيار الكهربائى بالمحطات الحرارية)، ويحسن أن يضاف إليها ٧٠٠ مليون طن من « اللجنيت »، تساوى طاقتها الحرارية حوالى ٣٠٠ مليون طن من الفحم .

إلا أن إنتاج البترول (١٣٠٠ مليون طن) والغاز الطبيعى (أكثر من ٥٠٠ مليار متر مكعب) يكفل للصناعة طاقة تساوى ما تقدمه لها كمية من الفحم تبلغ ١٧٠٠ و ٧٠٠ طن على التوالى (وذلك على الأساس الحالى من الكفاءة فى استخدام الفحم فى إنتاج الطاقة) . وتعطى المحطات الكهربائية (بلغ إنتاجها ٧٠٠ مليار كيلووات ساعة فى ١٩٦٣) ، طاقة تساوى الطاقة الناتجة عن ٤٠٠ مليون طن من الفحم .

وانخفض نصيب الفحم فيما بين عامى ١٩١٣ و ١٩٦٣ من ٩٥ ٪ إلى ٤٥ ٪ من مجموع الوقود المستهلك ، فى الوقت الذى تضاعف فيه أربع مرات الاستهلاك الإجمالى للطاقة فى العالم (مع وضع الزيادة فى كفاءة المواد المنتجة للطاقة خلال هذه المدة فى الاعتبار) . ولم تكن تلك مجرد عملية استبدال بين مواد منتجة للطاقة ذات استخدام متشابه . إذ أن للمواد الهيدروكربونية والكهرباء استخدامات جديدة تماماً ، حتى فى مجال إنتاج الطاقة ذاته ، بغض النظر عن دورها كمادة أولية وكمساعد تكنولوجى فى منتجات مختلفة .

ويمكن أن نميز بين عدة اتجاهات فى تطور اقتصاد الطاقة .

* **انخفاض غير متناه فى وقت التشغيل :** — فالكهربا تمدنا بالطاقة بصورة فورية . والوقت اللازم لإدارة المحرك الذى يستخدم منتجات بترولية خفيفة، بل المحرك الديزل نفسه ، أقل بكثير من الوقت اللازم لتشغيل الآلة البخارية .

* **قابلية الطاقة المستهلكة للتقسيم اللامتناهى** :ـ فالمنتجات البترولية والغازية ، يمكن استخدامها فى عدد كبير من الأجهزة الصغيرة . ومن باب أولى يمكن استخدام الكهربا فى تشغيل أضخم الآلات وأصغرها على حد سواء . وهذه القابلية للتجزئة لا تنفصل عن عملية نقل الطاقة المستخدمة لمسافات بعيدة ، سواء بتجزئة الكميات المخزونة ، أو نقلها عن طريق شبكات التوزيع المتصلة ببعضها البعض بدقة بالغة (الأنابيب وخطوط نقل الطاقة) .

ولهذا ، فمن الناحية العملية لم يعد هناك حدود لاستخدام الطاقة . ومجرد التنسيق البسيط بين برامج توطين الاستهلاك ، وتنظيم التوزيع ، يسمح من الناحية التكنيكية بالقيام بأية عملية صناعية تتضمن استهلاك الطاقة فى أى مكان[1] .

* **ضآلة وزن المواد المنتجة للطاقة بالنسبة للقوة المستخرجة منها** : ـ فالمواد البترولية الخفيفة ، وأشهرها الكيروسين بسبب استخدامه فى الطيران ، تعطى قوة ضخمة بالنسبة لوزنها . بل إن للوقود الخاص بإطلاق الصواريخ ومركبات الفضاء كفاءة أكبر منها . ومن الناحية النظرية يمكن أن نحصل على كفاءة بالغة الارتفاع من اليورانيوم ، خاصة ما كان منه فى شكل نظائر ذات استعمال كامل (يورانيوم ٢٣٥) ولكن ميزة هذه المادة الأساسية تجد عائقاً فى الوزن الكبير لأغطية الوقاية من الإشعاع الذرى . ولذلك فليس اليورانيوم حالياً مصدر الطاقة فى الآلات التى لابد من أن تكون خفيفة الوزن .

إلا أن محطات التوليد التى تستخدم المواد الذرية تنتج كمية ضخمة من الطاقة مقابل استهلاكها لمادة ذات وزن تافه . وفى هذه الحالة فليست المواد المنتجة للطاقة هى السبب فى الوزن الكبير ، بل المعدات التى تولدها .

* **تزايد الانفصال بين أماكن استخدام الطاقة ومراكز إنتاجها** :ـ حيث إن وزن مصادر الطاقة يتناقص ، وتتجه وسائل النقل نحو الاكتمال ـ الخطوط الكهربائية ومختلف أنواع المجارى المائية وغيرها ـ تميل تكاليف الطاقة نحو

---

(١) ما يمكن أن يحد منها فقط هى الاعتبارات التى تتعلق بتكاليف توليد الطاقة ووسائل نقلها.

التساوى فى مختلف الأماكن . أضف إلى ذلك الاحتمالات المقبلة للمصادر الضئيلة الوزن (بالمقارنة بطاقتها الكامنة)مثل اليورانيوم والثوريوم ، أو للمصادر المنتشرة فى كل مكان مثل ماء البحر الذى يحتوى على الهيدروجين الثقيل (ديتريون) والذى يسعى العلماء الإنجليز لاستخراج الطاقة منه بصهر نواته فى درجة حرارة بالغة الارتفاع ، وقد أدى ذلك كله إلى القضاء على العوامل التى كانت تحتم التوطن التقليدى للصناعات فى مناطق إنتاج الطاقة واستقبالها ، عندما كانت تتمثل أساساً فى الفحم .

* **تزايد حجم الاستثمارات المستخدمة فى الاستخراج ، وانخفاض سعر التكلفة للطاقة المنتجة :** — إن مصادر الطاقة الجديدة، مثل البترول والغاز، وخاصة الطاقة الذرية تتطلب أن تخصص الأرصدة الكبيرة للغاية للبدء بعملية الإنتاج. ولكن إذا ما بدأت بصورة تضمن الاستمرار ، فيتم استهلاك الإنشاءات بسرعة كافية ، وتصبح تكاليف الاستغلال طفيفة . كما تتجه أسعار التكلفة نحو التناقص بسرعة كبيرة . والصناعات البترولية خير دليل على هذه الأوضاع ، إذ تكفل أعلى الأرباح للشركات التى بدأت عملها باستثمارات ذات أحجام كافية .

* **ارتفاع مستوى الخبرة التكنيكية للصناعات المنتجة للطاقة :** — لقد كانت أعمال استخراج الفحم ، تعتمد على مجرد استخدام القوة البدنية ، وذلك فى أوائل عهودها على الأقل . وعلى النقيض من ذلك يتطلب إنتاج الأشكال الجديدة للطاقة ، القيام بأبحاث أولية ، تعد من أعلى مستويات البحث العلمى ، وتستلزم عمالة على درجة عالية من التخصص ، لا يتيسر إعدادها وتدريبها إلا لعدد قليل من البلاد .

وفى بداية الثورة الصناعية ، كان إنتاج الطاقة الميكانيكية ثمرة للعمل غير المتخصص الذى يمكن أن يتم فى أى مكان وبوساطة أية يد عاملة . أما اليوم

فقد أصبح هذا الأمر بصورة متزايدة ، ثمرة لأكثر الحضارات التكنيكية تقدماً ، ونتيجة لعمل فنيين على درجة عالية من التخصص . ولهذا نسجل اتجاهاً أخيراً .

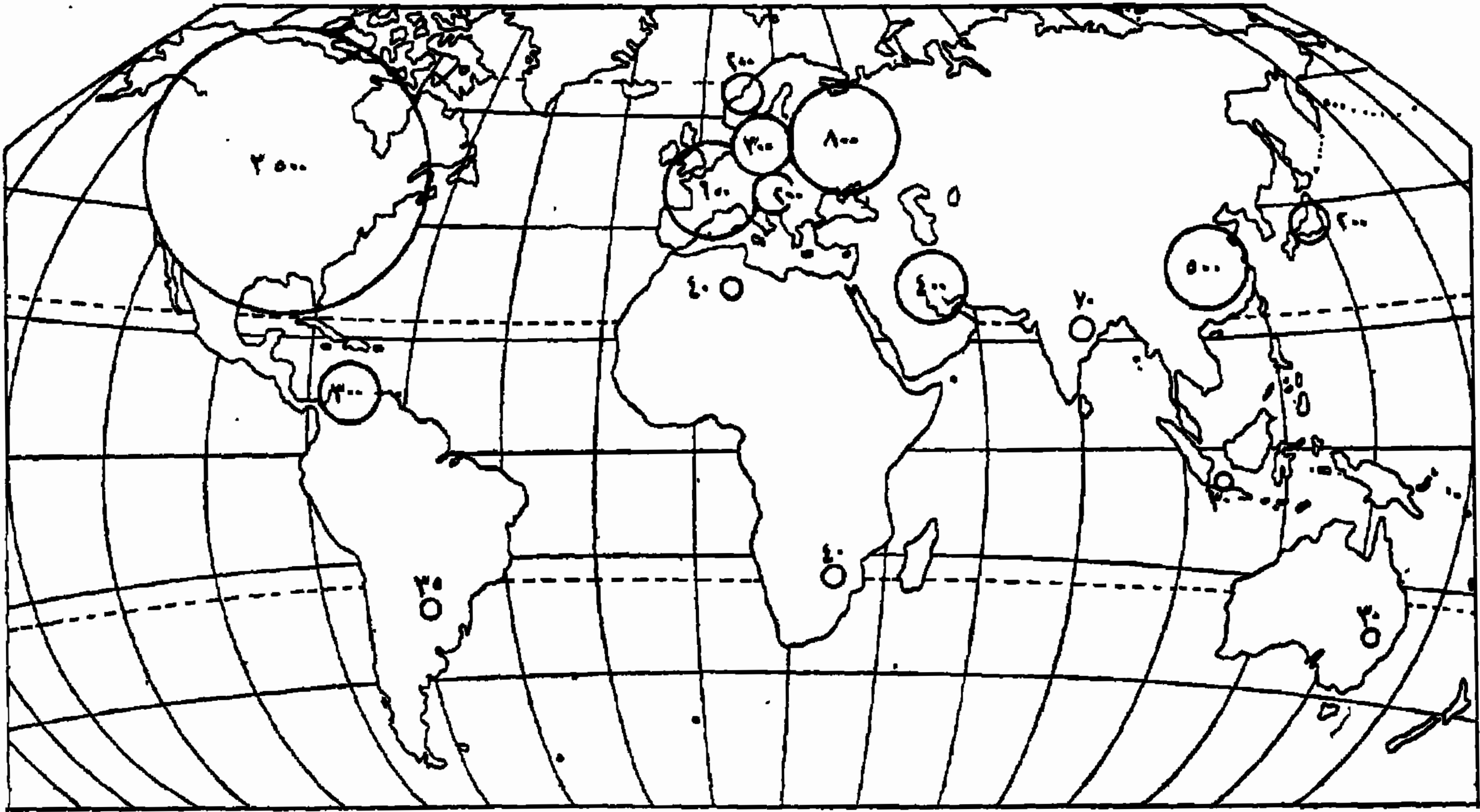
* **التمييز بين أسلوبين لتوليد الطاقة والمعدات الخاصة بها :**

ــ أسلوب تقليدى يعتمد على الفحم أو على اللجنيت ولا يحتاج إلى تخصص عال للعمل وهو الأسلوب الذى تبدأ به اقتصاديات البلاد المتخلفة عمليات التصنيع فيها .

ــ أسلوب جديد يعتمد على الاستثمارات المالية وعلى خبرة فنية عالية ، وهو أسلوب البلدان الصناعية .

وفى القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين ، كانت المشاكل التكنيكية تعد عاملاً حاسماً لتشكيل الجغرافية الصناعية . ولكن المشاكل السياسية والمالية حلت محلها اليوم إلى درجة كبيرة . فالصناعة يمكن أن تقوم فى أى مكان على ألا تتدخل أية عوائق سياسية لتحد أو تمنع استخراج المواد المولدة للطاقة أو تسليمها ، وأن تتوافر الاستثمارات اللازمة لتهيئة الظروف لاستخراج الطاقة واستهلاكها ، ابتداء من إعداد الأشخاص المطلوبين ، حتى تمويل المنشآت المولدة نفسها . ولكن ضخامة تكاليف المنشآت ذات الطراز الحديث توصى أو تفرض على البلاد التى تسلك سبيل التنمية ، المرور بمرحلة أولى من التجهيز بالمعدات ، تستلهم الأساليب التكنيكية الخاصة بالمرحلة الأولى للتصنيع فى أوربا الغربية وأمريكا بعد تجديدها ، ولذلك فإن وجود الفحم أو عدمه فى بلد أو قارة تمر بمرحلة التنمية ، يؤثر تأثيراً كبيراً على ظروف نموها .

وتتطلب الصناعة ووسائل النقل استخدام مواد يقل وزنها بصورة مستمرة ، وفى ذات الوقت تمتاز بقدرتها على مقاومة أقوى الضغوط وأكثر درجات الحرارة ارتفاعاً وأشد أنواع الاحتكاك حدة . وهذه الاحتياجات والمواصفات لا تتوفر فى الزهر والصلب اللذين كانا ينتجان فى القرن التاسع عشر . ولذا كان لابد من صناعة السبائك الجديدة ، التى يتم اكتشافها فى المعامل ، ويجرى اختبارها



(شكل ٣ ب) إنتاج الطاقة فى العالم سنة ١٩٦٣
كل مصادر الطاقة محولة إلى ما يكافئها من الفحم . الأرقام بالمليون طن من مكافئات الفحم

عن طريق تصوير تركيبها الجزئى بالأشعة . وتستخدم المواد والتربة النادرة فى صناعة التركيبات المعقدة . وتنوعت الأسواق وتعددت. وأصبح على الجيولوجيين أن يبحثوا وينقبوا على الدوام عن حقول جديدة. وإذا كان انتشار المواد محل البحث كبيراً كانت مشاكل توفيرها بسيطة للغاية ، إذ أنها تعتمد أساساً على مقارنة التكاليف . ويمكن لحجم الاستثمارات أن يزداد إذا كانت شروط الاستخراج مربحة والاحتياطيات كافية لاستهلاكها بشكل مضمون وسريع ، والوضع السياسى مستقراً . وبهذا يمكن للتوزيع الجغرافى للإنتاج أن يستقر لفترة طويلة نسبياً . وإذا كانت مصادر المواد الخام مركزة فى أماكن بعينها ، فيمكن أن نجعل السوق فى مأمن من تأثيرات المضاربة وأخطار المقاطعة بتكوين الاحتياطى والمخزون الكافى . وفى هذه الحالة قد نجد أن منحنيات الإنتاج تظهر تعريجات شديدة . فالإنتاج المركز فى منطقة معينة والمحصور فيها يتقلب بين فترة زمنية وأخرى ، وخاصة إذا كانت الكميات المتداولة فى السوق محدودة الحجم نسبياً . إن الرقم القياسى الإحصائى لإنتاج المعادن الخفيفة وطلبها يلفت الأنظار بصورة صارخة إلى الاحتياج الشديد للمواد الخام الجديدة . فإنتاج « البوكسيت » ، وهو خام الألمونيوم ، لم يزد فى عام ١٩١٣ عن ٢٥٠٠٠٠ طن ثم ارتفع فى عام ١٩٢٩ إلى ٢,٥ مليون طن وفى عام ١٩٣٨ زاد قليلاً على ٤ ملايين طن ، وفى عام ١٩٦١ تجاوز الثلاثين مليون طن ، أى أنه تضاعف أكثر من مائة مرة خلال نصف قرن . . .

ولم يزد إجمالى إنتاج « الماجنيزيت » ، عشية الحرب العالمية الثانية عن نصف مليون طن لا غير ، أما الآن فقد وصل إلى ٤ ملايين طن .

. وبينما تضاعف إنتاج المعادن التقليدية فى مدى خمسة عشر عاماً تقريباً (بين عام ١٩٤٨ — ١٩٦٣) ، وهى معادن الحديد ، والمنجنيز ، النحاس ، الكروم ، الرصاص والنيكل . فإن الطلب على الكوبالت قد زاد ثلاث مرات ، وزاد استهلاك الألومنيوم أربعة أضعاف ، وتتراوح الزيادة فى استهلاك

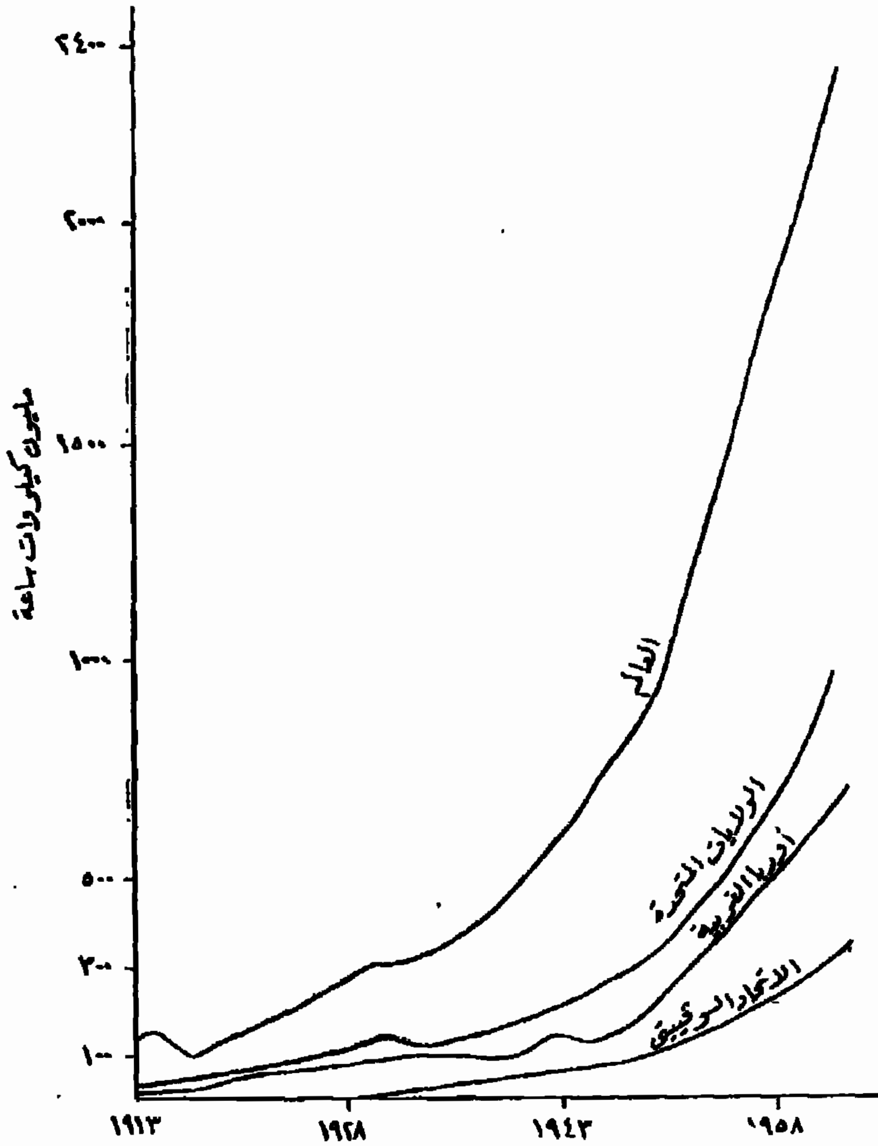
المغنيسيوم بين ١ ، ١٠ مرات ، حسب حالة السوق وتقلبات أسعاره .

(ب) تنوع المنتجات وتعددها ، وتزايد دور الكيمياء :

تتسع قائمة المنتجات الصناعية بصورة مستمرة . ولا يتزايد عدد القطع الداخلة فى تركيب الآلات والأجهزة، وفى إصلاحها فحسب، مما يرجع إلى التعقيد المستمر فى عمليات الصنع وإلى تأثير المنافسة ، بل إن قائمة الإنتاج فى صناعة ما، تزداد مكوناتها عاماً بعد عام .

ويتدخل عاملان فى عملية تشعب الإنتاج هذه ، هما تعقد عمليات الإنتاج الصناعى التى تستخدم عدداً متزايداً من معدات الإنتاج ، وتزايد عدد المنتجات الصناعية ، التى تدخل دائرة السلع الاستهلاكية للاستعمال الفردى أو الجماعى مثل وسائل النقل والمواصلات ، والأجهزة المنزلية ولوازم المساكن والمحلات التجارية والمكاتب .

وفى المستوى التكنيكى ، ساهم استخدام الكهرباء بصفة خاصة ، فى تنويع استعمال الآلات وتعميمه، لأنه مكّن من تشغيل الأنظمة الآلية الأكثر تعدداً بأى سرعة من السرعات . وينطبق هذا على مختلف الآلات ابتداء من الخزينة الآلية إلى أجهزة التليفزيون ومن العقل الإلكترونى إلى الثلاجة ، بل من المغناطيس الكهربائى ذى القدرة العالية إلى أدق أجهزة التحكم . ولكن أهم الأدوار وقع على عاتق الكيمياء التى تمكنت من تركيب عدد لا نهائى من المواد الجديدة تطابق الاستخدامات العملية المطلوبة، وذلك بسبب إمكانياتها على التخليق الكيماوى . إن الكيمياء الحديثة كادت أن تحقق أحلام علماء « السيمياء » فى العصور الوسطى فى تركيب أكثر المواد الصناعية تنوعاً باستخراجها من المواد القاعدية الشائعة كالفحم واللجنيت ، والبترول ، والغاز الطبيعى والخشب . ويظهر الطابع الخاص والأصيل للصناعة الكيماوية فى دورها المستمر فى جميع العمليات



(شكل ٤ أ)

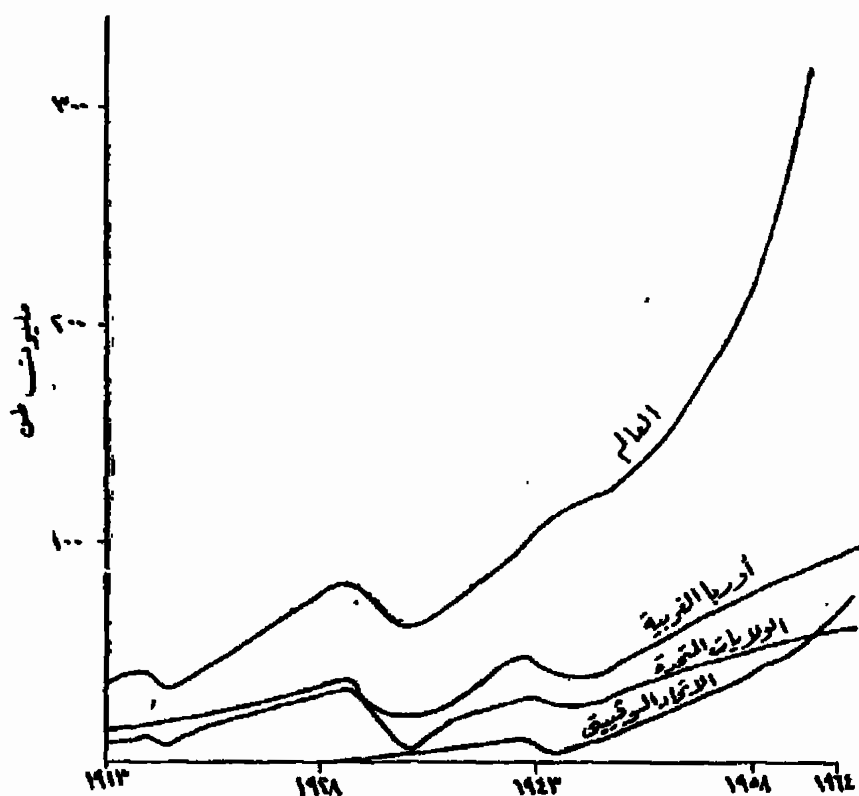
تطور إنتاج الكهرباء فى العالم وفى المجموعات الجغرافية الكبرى من ١٩١٣ – ١٩٦٤

الإنتاجية وفى أنها توفر مواد الاستهلاك وأدوات الإنتاج اللازمة لكل أنواع النشاط الإنسانى فى المجتمع ذى الحضارة التكنيكية . فليس هناك حاجز تكنولوجى بين الكيمياء والصناعات التى تنتج مختلف المعادن وتدخل الكيمياء فى جميع عمليات تطويع الطاقة ، وفى المعالجة الصناعية للبترول والغاز ، كما تتدخل فى تهيئة الظروف اللازمة لإنتاج الطاقة الذرية ، وعن طريق فرعيها الكبيرين وهما صناعة المنظفات ومواد الصباغة ، وصناعة البلاستيك ، تسربت الكيمياء إلى كافة نواحي الحياة اليومية . وكانت الكيمياء قد ظهرت أولاً فى صناعة الغزل والنسج كعنصر مساعد ، فى إعداد مواد الصباغة ، والتجهيز . أما الآن فتعتبر من ضمن المصادر الأساسية للمواد الأولية . وتتسع سوقها بصفة مستمرة ، فى قطاع المنتجات اللازمة للزراعة ، وفى الميدان العريض للغاية للمنتجات الدوائية . وإن المرء ليذهل لو ألقى نظرة على قائمة المواد والمنتجات التى تقدمها الصناعات الكيماوية وتستخدمها أو تستهلكها الأسرة فى مجتمع صناعى بما فى ذلك المواد التى تستخدمها لمجرد غذائها . وفى ميدان الكيمياء بالذات يتضاءل المفهوم القائل بوجود حدود لمبادرة المنتج ، لما توفر للتكنيك من الإمكانيات العديدة ولشدة تنوع عرض المنتجات من زاوية نوعها وأسعارها أيضاً .

(ح) أساليب تكنيكية جديدة للإنتاج :

من المحتمل أن تبدو المرحلة الحالية وقد تميزت بوجه خاص بحدوث طفرة جوهرية فى علاقة الإنسان بالآلة . وإذا كان العامل حقاً قد خشى على الدوام أن يؤدى استخدام الآلات إلى تعطله ، فإن العلاقة بين الإنسان والآلة فى سبيلها إلى التغير . فآلة القرن التاسع عشر قد خفضت كمية العمل المطلوبة لإنجاز مهمة معينة بتبسيطها لحركة الإنسان وزيادة فاعليتها ، ومع ذلك فقد ظلت هذه الآلة عاملاً مساعداً بالنسبة للإنسان ، بدونه تبقى جامدة لا فاعلية لها .

أما اليوم فيعهد للآلة القيام بعمليات كاملة فى الإنتاج أو المناولة ، بل



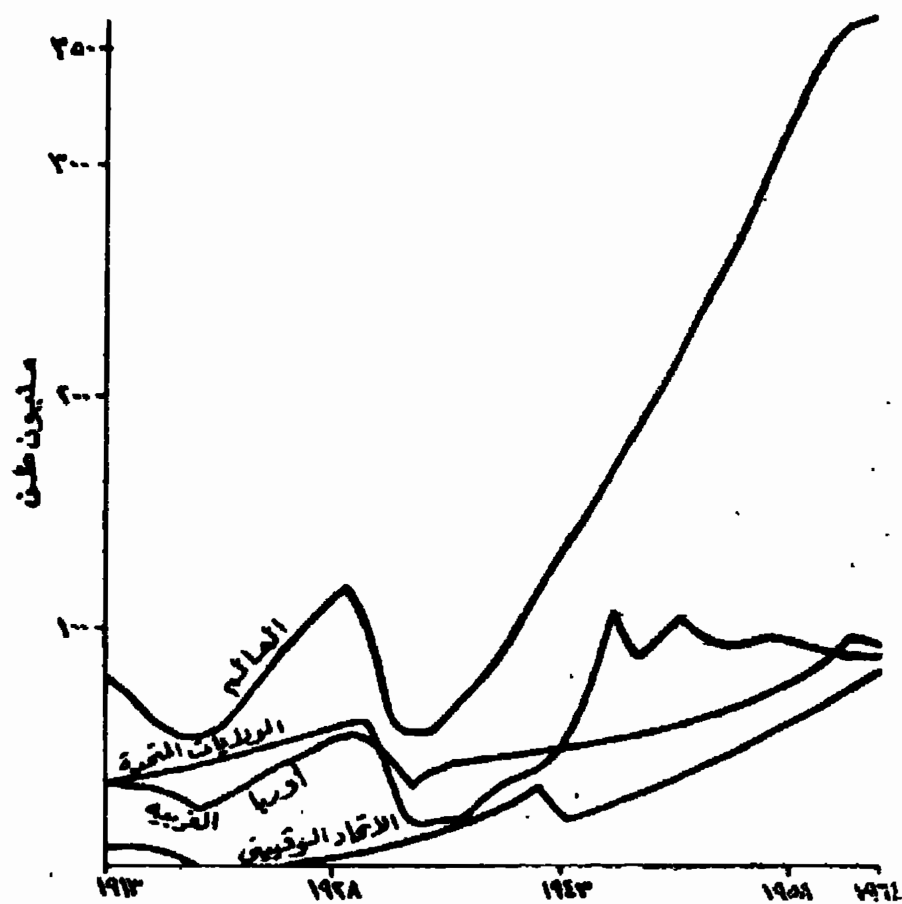
(شكل ٤ ب) تطور إنتاج الأسمنت من ١٩١٣ – ١٩٦٤

إن التحكم فى العمليات الميكانيكية هو نفسه أيضاً ثمرة لتشغيل الأجهزة . وأصبح الإنسان لا يتدخل إلا من بعيد ليوجه بدء العمليات الآلية وتوقفها ، وبواسطة آلات الإرسال يتم إخطار الإنسان ، ومن بعيد أيضاً ، عن العطل الذى قد يحدث . وخير برهان لهذا هو التوجيه اللاسلكى للأقمار الصناعية ومركبات الفضاء أى فى خارج (المعمورة) ذاتها بل إن لهذا التكنيك إستخداماً يومياً فى المنشآت الحديثة لصناعة الحديد والصلب وفى التحويلات الضخمة لشبكات السكك الحديدية وفى الصناعات الميكانيكية وفى أشغال المكاتب تحت اسم أصبح شائعاً ومعروفاً للجميع وهو « الأتومية » .

ويحضرنا هنا شكلان من أشكال الأتومية هما استخدام آلات التحويل والعقول الإلكترونية . فقد حلت آلات التحويل محل سلسلة من العمليات الصناعية كانت تتم من قبل بعدد متفاوت من العمال ، يعمل كل منهم على عدد آلية مختلفة . فأصبحت الآلة تصنع القطع وتضعها فى الوضع المناسب للعمليات التى ستجرى عليها ، وكذلك فى المكان الملائم لتجميعها ثم تقوم بهذا التجميع لتضبط القطع إلخ . . . وتبين أجهزة التحكم المتصلة بلوحة مضيئة سير العمليات وفى حالة حدوث أى حالة غير عادية تؤثر تلك الأجهزة على تركيبات الأمان والإيقاف .

وقد أتاحت الأجهزة الإلكترونية إنجاز عمليات التصنيف والحساب بسرعة هائلة مما كان فى أحسن الظروف يستغرق جهد عدد كبير من الموظفين يعملون ساعات أو أسابيع متواصلة . ويستطيع العقل الإلكترونى أن يقوم بعمليات حسابية لم يكن من المجزى القيام بها بالطرق التقليدية . وبذا أصبح فى الإمكان الوصول إلى حلول للمشاكل التى بقيت دون حل حتى ذلك الوقت . وفتح مجال جديد أمام رجال الصناعة والتجارة والبنوك والتأمين هو مجال البحث الميدانى الذى يضيف بعداً جديداً لحساباتهم ، أى القدرة على التنبؤ والاستطلاع لمدد مختلفة .

إن « الأتومية » التى كانت تسمى بالآلية منذ سنوات قليلة تظهر تأثيراتها



(شكل ٤ ـ حـ) تطور إنتاج الصلب من ١٩١٣ — ١٩٦٤

على دورة الإنتاج بالصور التالية :

* تؤدى إلى اتساع نطاق الميكنة .
* تستخدم أساليب فنية جديدة (منها انعكاس رد الفعل) .
* تحل الآلة محل الإنسان بما فى ذلك أبسط أعماله الذهنية وتؤدى إلى وفر لم يسبق له مثيل فى العمل الإنسانى .
* تجعل دورة الإنتاج أكثر اتصالاً ، وترشيده متكاملاً الأمر الذى ينعكس على الأساليب الإنتاجية بل وعلى المنتجات نفسها .

وتعنى «الأتومية» الكاملة أن يعمل المصنع بلا عمال. ويتم تنظيمه بحيث يتحقق برنامج معين للعمل دون أى تدخل إنسانى . وتتمثل هذه الصورة فى بعض محطات توليد الكهربا التى لا يوجد بها أى إنسان والتى يتم تشغيلها وإيقافها بالتحكم البعيد . وإذا كانت هذه الأتومية الكاملة تمثل عالم المستقبل الخيالى البعيد . فيشهد الحاضر أعمالاً أتومية جزئية تزداد عدداً على مر الأيام وتكون سلاسل كاملة من العمليات المترابطة أو وحدات منها، وهى «وإن لم تقض بعد على العمل الإنسانى كلية إلا أنها قد قللت بالفعل من تأثيره إلى حد كبير »[١] .

ومن السابق لأوانه تماماً أن نعتقد أننا سنتمكن من إنجاز كل الأعمال البشرية بالطرق الأتومية فى القريب العاجل . إن هناك بعض القطاعات قابليتها أقل من غيرها لإدخال الأتومية لأن نتيجتها ستكون أقل جزاء من وضعها الراهن، والإنتاجية تنمو فيها ببطء عن غيرها . وفوق ذلك كله فإن الآلية تتطلب مستوى تكنيكياً معيناً واحتياطياً ضخماً تجعلها أمراً تمتاز به أكثر المجتمعات تصنيعاً. ومثال ذلك ما يحدث فى مجال البحث الذرى .

هذه المجتمعات الصناعية المتقدمة ستكون الأولى التى عليها حل المشكلات الناشئة عن الحاجة إلى توجيه وقت السكان الذين تم تحريرهم من أشكال العمل

---

(١) ك . فنسنت ، ف . جروسان ، المضاربة على الأتومية ، باريس دار النشر الاجتماعى ١٩٥٨ .

القديمة نحو قطاعات جديدة من النشاط الإنسانى ، ولا نقصد فقط النشاطات الإنتاجية فيها بل الاستهلاكية أيضاً ، التى تخلق الحاجة إلى عمليات جديدة للإنتاج والخدمات. فهل سيتم ذلك فى مرحلة الرأسمالية الجديدة كما يقول البعض أو فى مرحلة الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية كما يقول البعض الآخر ؟

إن للمشكلة جوانبها وظروفها المذهبية . والجغرافى المعاصر مدعو بسببها إلى التميز الدقيق بين البلاد التى قد تعرضها الأتومية فى فترة وجيزة للعديد من الطفرات فى التكوين الجغرافى للإنتاج والاستهلاك ، وبين تلك البلاد التى ما زالت بعيدة عن استيعاب الأتومية مما يدفعها إلى البحث عن مختلف أشكال التعاون والتبادل مع البلاد الأكثر تقدماً فى الميكنة . والواقع أننا لا نستطيع تصور النتائج السيئة التى قد تترتب على إدخال الأتومية بصورة سابقة لأوانها فى البلاد المكتظة باليد العاملة العاطلة ، والتى يتضاعف عدد سكانها فى جيل واحد ، فى الوقت الذى لم تنضج فيه الظروف اللازمة ، فضلاً عن أن ذلك أصل غير معقول بسبب افتقار تلك البلاد إلى إمكانيات الاستثمار . والحق يقال إن العالم لم يبد من قبل على مثل هذه الدرجة من التمايز العميق رغم أن أشياء كثيرة فيه تتجه إلى التشابه .

الفصل الثالث

إخفاق إمبريالية القرن التاسع عشر

أخذ عالم اليوم يعى ضيق مساحته فى نفس اللحظة التى تم فيها القضاء على الآثار المتبقية للمحاولة الأولى لتوحيد الأرض ، تلك المحاولة التى بذلتها الدول التى تم التصنيع فيها قبل غيرها ، فأتمتها تحقيقاً لمصلحتها وتحت سيطرتها . وتتشابك المشاكل السياسية فى كل مكان مع المشاكل المترتبة على الانفجار السكانى والطفرات التى طرأت على التكنيك . ولكن معظم تلك المشاكل ترجع إلى إفلاس ذلك الحلم العالمى الكبير بتحويل العالم إلى إمبراطورية أنجلوسكسونية ، أو فى حالة الضرورة القصوى إقامة حكم مشترك له بين دول الاتفاق الودى . وفقدت أوربا تفوقها ومكان الصدارة الذى كانت تحتله . وبعد أوربا تخلت أمريكا الشمالية ، المفوض الجديد بالسلطة من قبل الرأسمالية ، بدورها عن الأمل فى تحقيق الحلم الإنجلوسكسونى . إذ انتشرت الثورة الاشتراكية فى مساحة شاسعة . وأصبحت مشكلة البحث عن نظام جديد للعلاقات مع البلاد الاستعمارية القديمة يحقق نوعاً من التوازن السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، مع صعوبة هذا ، إحدى المشكلات الرئيسية فى العالم .

١ – تراجع أوربا ، وتولى الولايات المتحدة مكانتها .

(ا) نشأة النظام :

فى القرن التاسع عشر فتحت الثورة الصناعية أمام أوربا آفاقاً جديدة رحبة . فإن الاستكشافات البحرية العظمى التى تحققت فى القرنين الخامس عشر

والسادس عشر تمت بفضل الاكتشافات والوسائل الفنية التى أدت بطبيعتها إلى إنشاء وسائل للمواصلات والتبادل على نطاق عالمى . ولكن هذه بدورها لم تخدم سوى اقتصاد تجاري يقوم على استغلال ندرة بعض المنتجات الأجنبية إلى أقصى حد بدليل أنه كان يجاهد للحفاظ على هذه الندرة .

وأدى تطور الصناعة إلى ظهور وسائل جديدة للمواصلات والنقل والتبادل . مما أدى إلى استبدال أسلوب العلاقات العرضية بوسائل اتصال يزداد انتظامها ، وفى الوقت ذاته تتسع قدرتها أكثر فأكثر . ولم تعد المسألة مسألة مضاربة على صعوبات النقل بين القارات ، بل أصبح الأمر الجوهرى هو استغلال التسهيلات المتوفرة فى هذا الشأن . بيد أنه ابتداءً من النصف الثانى من القرن التاسع عشر أصبحت إمكانية استغلال الأسلوب الجديد يتفق مع ظهور الحاجة إليه فى عدة مجالات . وسرعان ما ظهر أن القواعد التكنيكية الموجودة للتطور الصناعى فى أوربا أضيق من أن تسمح بالإسراع بمعدلات الإنتاج ، رغم أن هذا الإسراع كان الأمر الذى يدفع إليه تراكم رءوس الأموال وفتح أسواق جديدة فى مجالات كثيرة .

وكان لابد من أن يبحث المرء فى خارج أوربا عن مصادر جديدة للمعادن وعن أماكن أخرى لإنتاج بعض المواد الخام التى عجزت القارة القديمة عن توفيرها بالكميات الكافية . إن المنافسة تتطلب ضغط سعر التكلفة حتى تتحقق فائدة مجزية للمنتج . مما دعا إلى السعى من أجل أن يتم الإنتاج بأقل الأسعار للمواد الخام الصناعية ،وكذلك المواد الغذائية أيضاً التى يؤثر ثمنها على الأجور وبالتالى على سعر التكلفة الصناعية بطريقة أخرى . واتجه الاقتصاد الأوربى بحكم منطق تنظيمه إلى البحث فى خارج القارة عن موارد للمواد الخام منخفضة الثمن . ذلك أن الصراع الاجتماعى الذى لازم التصنيع وأيضاً الحاجة إلى تخفيف مخاطر الأزمات بتنمية الاستهلاك القومى فى البلاد المختلفة ، هذا كله قد رفع تدريجياً من تكلفة اليد العاملة وخاصة فى البلاد المتقدمة صناعياً . ورغم الفارق الكبير

بين عائد العمل الصناعى وعائد العمل فى الأرض فقد ارتفعت أسعار المنتجات الزراعية المستخدمة فى الصناعة كالكتان والصوف والبذور الزيتية ، أو المواد التى تستخدم كغذاء مثل القمح واللحوم . وقد زاد من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية : أن التصنيع كان ظرفاً ملائماً لقيام ثورة ديموجرافية ، فتركزت نسبة أعلى فأعلى من المستهلكين فى المناطق الصناعية الأكثر تحضراً . فنى نهاية القرن الثامن عشر كان ٢٥ مليون فرنسى ، ١٢ مليون إنجليزى يعيشون فى مناطق الريف ذات الاكتفاء الذاتى وكانت تجارة المنتجات الزراعية تقتصر على أجزاء قليلة من المحاصيل . وبعد ذلك بقرن من الزمان ارتفع عدد المستهلكين فى إنجلترا إلى ما يزيد على أربعة أمثال عددهم ، وفى فرنسا ارتفع بنسبة تزيد على ٥٠ ٪ وبنسبة تزيد على الضعف فى ألمانيا وبلجيكا وهولندا . وتزايد استهلاك الفرد وتعددت أنواعه ، وبدأ ينخفض استهلاك الخبز ويرتفع استهلاك الخضر والفواكه والمنتجات الحيوانية . وأصبح من الضرورى أن تنظم تجارة المنتجات القابلة للتلف بدرجة أو بأخرى والتى يتركز استهلاكها فى التجمعات السكانية الحضرية . فلم تنشأ الدعوة إلى فتح الأسواق الخارجية من البحث عن أرخص الأسعار فحسب بل أيضاً لأن الطلب على كثير من المنتجات لم يعد فى الإمكان إشباعه من السوق المحلية وحدها رغم الزيادة العامة فى الإنتاج . وأصبح على أوربا لا أن تبحث عن مصادر جديدة لإنتاج المواد الغذائية فحسب بل أن تنشئها من العدم وذلك لسد حاجاتها الذاتية .

ولما كانت أرباح العمليات الصناعية تتوقف على حجم هذه العمليات فقد أغرى هذا الأمر الاقتصاد الأوربى الرأسمالى على زيادة قدرته الإنتاجية بإعادة استثمار أرباحه على نطاق أكبر من الإمكانيات المباشرة الموجودة للتصريف فى السوق الداخلية . وحيث إن دورة رأس المال تتم بصورة أسرع فى العمليات المتعلقة بصنع مواد الاستهلاك عنها فى صناعة الآلات والمعدات ، فقد نشطت وتقدمت الصناعات المسماة بالصناعات الخفيفة (وبالذات صناعة الغزل والنسج) ،

وأصبحت فى أمس الحاجة لأسواق خارجية »

إن احتمالات الحصول على الامتيازات الزراعية والتعدينية أو بعض الميادين الصناعية بأسعار زهيدة وكذلك إمكانيات استخدام اليد العاملة بأجور رخيصة فيما وراء البحار ، ذلك كله اجتذب رءوس الأموال التى لم تشجعها حالة التشبع المؤقت فى بعض قطاعات الاستثمار على أن تستغل فى العمليات الأوربية . وراود أوربا الأمل فى أن تؤسس فى البلاد البعيدة ، المشروعات ذات العائد الكبير ، لكى تحقق لها فائدة مزدوجة ، فمن جهة تزيد ربحية الاستثمارات ومن جهة أخرى تنتج المنتجات اللازمة لسوقها بسعر رخيص .

وقد تتلخص القضية ببساطة فى نقل إحدى عمليات الإنتاج الصناعية إلى البلد العميل نقلاً مباشراً ، فتباع له المنتجات التى تم صنعها باستخدام مواده الخام ويده العاملة ويتحقق فى الوقت نفسه وبصورة عابرة عمل من أعمال الرحلة المجزية .

هناك إذن ثلاثة أنواع من العمليات هى :— تهيئة الظروف الرئيسية الضرورية للإنتاج من توفير المواد الأولية والمنتجات الغذائية ، ثم بيع المنتجات المصنوعة سواء كانت معدات صناعية (مهمات السكك الحديدية ، وبناء الموانى ، والمدن الحديثة وأعمال الكهربا) أو منتجات وسيطة أو استهلاكية ، وأخيراً إنشاء الفروع للمصانع الأصلية واستثمار الأموال فيها ، نقول إن هذه الأنواع الثلاثة من العمليات كانت تتطلب ظروفاً سياسية تسمح بحرية المبادرة ، وتوفر ضمانات الأمن للاستثمارات . وكان لابد وأن يقام « النظام » الأوربى فى البلاد المدمجة فى المجال الجغرافى للاقتصاد الأوربى . ورسمت الدول الصناعية الأوربية ، وجربت أنماطاً من العلاقات ، تختلف باختلاف التنظيم السياسى فى كل بلد ، تسمح لها بتحقيق أغراضها الاقتصادية . وأكثر هذه الأنماط جذرية هو ذلك الذى يقوم على الغزو ووضع اليد الصريح ولكنه يتضمن ضررين هامين : الأول أنه يدفع بالإمكانية الكامنة للصدام القومى بين البلاد التابعة وبين « الوطن

الأم » المستعمر إلى الذروة ، والثانى أن يفتح مجال التنافس بين الدول الأوربية حول الاستيلاء على الأراضى الواقعة فيما وراء البحار . وقد اعتبر هذا الشكل ضرورياً فى البلاد التى توجد بها حكومة مسئولة قادرة على كفالة حرية النشاط التكنيكي والاقتصادى للأوربيين أو فى البلاد التى لم تكن فيها أية قوة سياسية مستعدة للقيام بذلك ، ويمكن إيصالها إلى السلطة بثورة ملائمة تقوم فى الوقت المناسب. وهكذا نشأت العلاقات الاستعمارية الصرفة التى شملت الهند وماليزيا ، وشبه جزيرة الهند الصينية فى آسيا ، وضمت فى أفريقيا الجزائر ، وتقريباً كل الأجزاء الواقعة جنوبى مصر وإثيوبيا والصحراء ، وضمت غيانا فى أمريكا . واستخدم نفس الأسلوب فى البلاد الخالية من السكان ، حيث صحبت عملية الاستيلاء مؤخراً أو فى القرن الثامن عشر العمليات الأولى لتوطين الأوربيين فيها ، كما حدث فى كندا وأستراليا . وكان الأسلوب الثانى أسلوب الحماية ، أى فرض الوصاية على الحكومة القومية وجهازها الإدارى بعد إقامة الإشراف عليه وتعديله بوساطة السلطة الحامية . وبعد الحرب العالمية الأولى اصطنعت صورة معدلة لذلك الأسلوب تمثلت فى شكل انتداب عصبة الأمم للدول الصناعية لتقوم بالإدارة الإقليمية للبلاد التى انتزعت من نظمها السياسية السابقة (البلاد التى نشأت عن تفتيت الإمبراطورية التركية مثلاً) .

ولم يكن فى الإمكان تطبيق أى من هذين الشكلين على البلاد ذات المساحات الشاسعة والتى يكاد تحريكها من أوضاعها هذه أن يكون مستحيلاً وإن لم يكن لها قوة عسكرية يصعب التغلب عليها كالصين مثلاً . وفى هذا الصدد رسمت أوربا ما يسمى بنظام الامتيازات ، أى إقامة التوكيلات والقواعد الإقليمية للتصنيع التى كانت مثاراً للنزاع الشديد بين الدول الأوربية وكذلك . لم تكن أساليب الاحتلال الاستعمارى والحماية تناسب البلاد التى كانت قد عرفت من قبل النظام الاستعمارى فى عصر « التجاريين » كما هو الحال بالنسبة

للقارة الأمريكية كلها[١]، أو فى الإمبراطوريات التى فاتها عهود التصنيع ومع ذلك فهى ما زالت تدعى لنفسها مرتبة الدول العظمى، مثل الإمبراطوريتين التركية والروسية قبل الحرب العالمية الأولى، وفى هذه الأحوال كانت الأولوية تعطى للعمل الدبلوماسى وللتدخل المستتر الرصين فى الحياة السياسية لهذه الدول. واعتمدت الاستثمارات على نظام من العقود والاتفاقات المشروطة تؤيدها الضمانات السياسية وترتبط بمنح الاعتمادات للحكومات المتعاقدة. وكانت درجة النشاط الاقتصادى تتوقف على الأمن الذى توفره هذه الحكومات وعلى ثقة الممولين فى استقرارها، ذلك الاستقرار الذى لا يمكن الاستغناء عنه لاتصال العمليات الاقتصادية وثبات الأسعار المرتفعة فى البورصة والحصول على عائد مجز من الأعمال، مما يغرى بتدعيم تلك الظروف النافعة عن طريق تأييد الجماعات المحلية الضاغطة والقادرة على مساندة الحكومات الشريكة. وبهذا أدى العمل السياسى النشط المقترن بالنشاط المالى إلى خلق طراز من العلاقات الواسعة جداً، وفيها لا تتم المواجهة بين المتسلطين والخاضعين فحسب، بل وبين أصحاب السيطرة وبعضهم البعض أيضاً.

وحيث إن العلاقات التى نظمتها أوربا علاقات اقتصادية بل وتجارية بطبيعتها، وإن لم تكن هكذا فى كافة أشكالها، فإننا نجد أحد المظاهر البالغة الدلالة على وجود شبكة السيطرة فى ميدان استعمال العملة. وقد نشأت الأنواع المتباينة من العلاقات الاقتصادية المترتبة على الثورة الصناعية التى شكلتها بريطانيا العظمى التى دعمت فى بداية القرن العشرين السيطرة التى كانت تمارسها على جزء كبير من العالم، وذلك عن طريق بسط نوع من الاحتكار النقدى، ونقصد احتكار الجنيه الاسترلينى — مرتبطاً باقتصاد تخصص فى التجارة العابرة والتخزين.

ومع ذلك فقد أفلت بلد واحد من سيطرة هذا النظام، وقام بتأدية خدمات جليلة للاقتصاد الأوربى فى الوقت نفسه، وإن كانت هذه الخدمات مرتفعة

---

(١) باستثناء مستعمرات جزر الأنتيل وغيانا.

التكاليف على المدى البعيد ، ونقصد الولايات المتحدة، فقد تأكد تفوقها منذ اليوم الذى ظهرت فيه المنافسة العميقة ذات المظاهر الصارخة بين طلائع الثورة الصناعية ، بين الدول الصناعية الأوربية الكبرى ، وأن أوربا سهلت تطور الولايات المتحدة بأن كانت أفضل عميل لديها لمدة قرن ، وبتوريدها لها — فى البداية على الأقل — الرجال والوسائل الفنية ورءوس الأموال لاستغلال طاقتها الاقتصادية الكامنة . ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تلبى طلب أوربا دون أن تتزود بالمعدات اللازمة بالطريقة الكافية . وكان إنتاجها لنفسها وللسوق الخارجية فى نفس الوقت . ووعت وضعها الاستثنائى الذى يتمثل فى ثرواتها الطبيعية والحرية التى لم تتوفر لغيرها ، وعلى أية حال فهذان العنصران المميزان للأوضاع الأمريكية ليسا دون علاقة الواحد بالآخر ، ويرجعان بدرجات مختلفة إلى أن أمريكا تعد نسبياً أكثر شباباً من أوربا . وفى نهاية القرن التاسع عشر كان الكلام عن « البلدان الجديدة » شائعاً ويقصد به تلك المساحات القارية التى وضعتها أوربا فى خدمتها ، بتجهيزها وتعميرها للأراضى الخالية فى المنطقة المعتدلة حتى تضمن لنفسها المواد الخام وشبه الخام بأرخص الأسعار . وكان المطلب الأساسى من هذه البلاد الجديدة هو أن تنتج بسعر تكلفة يقل كثيراً عن السعر الأوربى . ولما كانت العوامل الطبيعية مساعدة ، فلم تتردد أوربا فى القيام بالاستثمارات اللازمة لتحقيق ثمن التكلفة المنخفض هذا . وهكذا أقيمت شروط مادية من الدرجة الأولى . وتم تشكيلها وتعبئتها فأصبح من الصعب جداً أن يحد دورها على تكوين الأرباح للاقتصاد الأوربى إلى ما لا نهاية . وفضلاً عن ذلك فقد أدت المنافسة الداخلية فى أوربا من جهة ، إلى اختلال ذلك النظام الذى لم يكن فعالاً إلا بدرجة وجوده فى يد القيادة الواحدة ، ومن جهة أخرى ، فإن ضرورة التنازل عن جزء من الأرباح إلى المعاونين الموجودين فى قاعدة النظام قد أوجدت الظروف اللازمة لقيام رأسمالية مستقلة فى بلد جديد . ومما أسرع بإتمام الأمر أن الظروف الطبيعية أتاحت الفرصة لتحقيق معدلات

ربحية فى الزراعة واستغلال المناجم .

وكانت سيطرة أوربا على العالم قد بدأت بمبادرة الرأسماليين الأنجلوسكسون ، ثم تبعتهم منافستهم فرنسا وألمانيا بصورة لا يمكن إنكار عظمتها ، فقد ساهمت تلك السيطرة الأوربية فى أن تضفى على العصر الجميل بريقه المعروف . وجاءت الحرب العالمية الأولى نتيجة للتناقضات الداخلية للرأسمالية الأوربية ودليلاً كاشفاً عليها ، فتوجت سقوط السيطرة العالمية من يد أوربا . ولم ينقض وقت طويل حتى وقع حادثان كبيران حددا معالم الصورة الجديدة للعالم أولهما : — صعود الولايات المتحدة الذى أوقفته أزمة عام ١٩٣٠ ، فكانت دروسها مصدراً لسياسة جديدة للرأسمالية ، والحادث الثانى هو إنشاء اقتصاد اشتراكى ، اقتصاد الاتحاد السوفييتى ، الأمر الذى تم فى ظل ظروف قاسية فى أغلب الأحوال ، غير أنه كان مستمر الأطوار استمراراً لم يكن من الممكن إيقافه . إن الشعوب المستعمرة التى يتزايد عدد سكانها على الدوام ، لم يكن من الممكن أن تظل غير مبالية بانهيار سلطة سادتها ، فقد جذبتها وأغرتها الإمكانيات الموجودة لا لتحقيق استقلالها فحسب بل وللإفادة من سياسة التصارع والمنافسة بين أنصار الشكلين الكبيرين للتنظيم الاقتصادى والاجتماعى اللذين يقفان يتحديان الواحد منهما الآخر فى العالم الحاضر .

(ب) زمن أمريكا :

لم تكن الحرب العالمية الثانية ، مجرد حرب قامت فيها كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا وحلفائهم بتصفية موارد بعضها البعض ، بل كانت كشفاً صريحاً لانقسام أوربا وضعفها الهش . وشكلت هذه الحرب أيضاً حافزاً قوياً للاقتصاد الأمريكى الذى دُعى فى البداية إلى تقديم العون فى نضال اتخذ لأول مرة شكل الحرب الصناعية ، ثم طلب من الاقتصاد الأمريكى بعد ذلك أن يمد الاقتصاديات التى خربتها الحرب خراباً شديداً بالمواد الغذائية والوسائل المالية والمادية للإنتاج .

وبذا دفع الاقتصاد الأمريكي دفعة واحدة هائلة للأمام ، وفى نفس الوقت تأكدت له قدرته على أن يتفوق على الاقتصاديات — كل على حدة أو فى مجموعها — تلك الاقتصاديات التى أضحت مدينة له وأصبح هو موردها ومصرفها .

إن كلاً من ألبرت دومانجون وأندريه سيجفريد ، وهما من أوعى المراقبين للأوضاع العالمية المعاصرة ، أدرك وحلل فى عبارات مختلفة ، نقطة التحول هذه فى تاريخ الإمبريالية[1] فبعد الحرب العالمية الأولى لم يبق إلا هيكل ميت فارغ من البناء الأنجلوسكسونى الذى وصفه بيير ليروى بوليو . فى فرنسا أحسن وصف . ذلك البناء الذى بذل الفرنسيون والألمان جهودهم المضنية لتقليده أو معارضته ، فقد تطايرت منه مادته خلال الحرب وصفيت أمواله المستثمرة خارج أوربا ، وفقدت أسواق أوربا وأولها سوق الفحم الإنجليزية وطردت الصناعة اليابانية الصناعة الإنجليزية من الشرق الأقصى . وتحول النصر إلى هزيمة لذلك النظام العالمى الذى أقامته بريطانيا العظمى وفرنسا . لقد انتهى الوفاق الودى بنصر يشبه نصر بيرس[2] الذى انتصر فى الحرب ولكنه فقد كل أفياله المقاتلة .

وأشد الأمور غرابة وجدة فى هذا الوضع ، هو أن المستفيد الرئيسى من الحرب ، الولايات المتحدة ، لم تصبح فقط القوة الاقتصادية الأولى فى العالم ، بل تداخلت فى الاقتصاد الأوربى تداخلاً عميقاً إلى درجة أن أمست صعابها الخاصة صعاباً عامة تصيب الجميع . وقد انعكست أزمة ١٩٣٠ الأمريكية على اقتصاد الدول الأوربية بصورة مفجعة سواء أكانت الدولة مهزومة أم منتصرة فى حرب ١٩١٨ . وبوجه عام ، فإن النتائج المدمرة لحرب ١٩١٤ — ١٩١٨

---

(١) ا . دومانجون — انهيار أوربا . باريس ١٩٢٠ ، ا . سيجفريد . أزمة أوربا . باريس ١٩٣٥ .

(٢) بيرس : ملك أبيريا ولد ٣١٨ ق . م . اشتهر بحروبه ضد روما ، قاد حملة إلى إيطاليا وانتصر فى هبرا كلى ثم اسكلم وكلفه هذا النصر غالياً فقد كل أفياله المحاربة ، حتى إنه رد على قواده عند ما هنأوه بالنصر بقوله « نصر آخر من هذا النوع وأفقد كل شىء » ويسمى كل نصر يتكلف كثيراً بنصر بيرس . (المعرب)

لم يقدر مداها تقديراً سليماً . لقد أفرغ الاقتصاد الأوربى من مضمونه ، لدرجة أنه لم يعد فى إمكان الحلفاء أو ألمانيا أيضاً النهوض من جديد ، دون الاعتماد على التمويل الأمريكى . ومقابل هذا ، فإن الأزمة الأمريكية زلزلت أركان الاقتصاد الأوربى بأكمله . ولابد من أن يكون لهذه الأزمة دور فى الاتجاه الغامض المطرد نحو كارثة جديدة ، ستفقد الاقتصاد الأوربى المزيد من مستواه ومكانته .

لقد وعت الولايات المتحدة إمكانياتها فى الوقت الذى انتابت العالم فيه حالة من الفراغ ، ذلك بأن البلاد التى أنجزت الثورة الصناعية ركزت جهودها الفنية والاقتصادية على عمليات الصراع من أجل البقاء للأصلح ، والتى ثبت عدم جدواها فى نهاية الأمر . فلم تؤد إبادة ما يزيد عن ٥ ملايين نسمة فى القطاع الغربى وحده ، وتدمير مناطق بأكملها ، لم يؤد إلى القضاء على أحد الطرفين المتنافسين فى حرب ١٩١٤ ، بل لم يعدل كثيراً من ميزان القوى . وكان الجهد الذى بذلته الولايات المتحدة للاشتراك فى الحرب فرصة أتاحت لها التخلص من بعض المعوقات التى كانت توقف نمو اقتصادها . وأصبحت مناطق هامة من العالم فى متناول بضائعها وخدماتها أو تطلبها . وصعدت الصناعة الأمريكية فى طريق الرخاء ، فبدت وكأنها قد بلغت أوجها عام ١٩٢٨ ؛ ١٩٢٩ . وفى نفس الوقت الذى غدت فيه الولايات المتحدة أول منتجى العالم ، أصبحت تقوم بدور المصرف بالنسبة لأوربا كلها على اختلاف نظمها السياسية . إذ أنها تولت تمويل ألمانيا فى بعثها الاقتصادى بنفس القدر الذى تولت به النهوض باقتصاديات الحلفاء . ويبدو من الناحية الظاهرية أن أوربا ، وخاصة البلاد المنتصرة فى حرب ١٩١٨ ، احتفظت بالقيادة السياسية والإدارية للإمبراطوريات التى تكونت فى القرن التاسع عشر . ولكن الصعاب الداخلية ازدادت خطورة لا بسبب طابعها المميز فقط ، بل أيضاً لأنه زاد عليها أن الدول الاستعمارية (الأم) فقدت نفوذها لأنها ظلت فترة طويلة مشغولة عن القيام بوظيفتها كرقيب على مستعمراتها ، واضطرت إلى الاعتماد على الفرق العسكرية المكونة من أبناء هذه المستعمرات

للمحافظة على استقلالها وسيطرتها . وقد أشار ألبرت دومانجون منذ عام ١٩٢٢ إلى الضعف الشديد للإمبراطورية البريطانية ، وبالذات ضعف سيادة التاج البريطانى على الهند . إلا أن أوربا هذه التى أصاب الوهن أعمالها ومشاريعها القائمة منذ القرن التاسع عشر ، أصبحت مرتبطة بالاقتصاد الأمريكى ، وتم تغذية أسواقها بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق القروض الأمريكية . ولذا فى فترة وجيزة تحولت الأزمة الأمريكية إلى أزمة أوربية بل عالمية . . . وأخذت بورصتا لندن وباريس تتبعان « وول ستريت » ، وتوقفت أوامر التشغيل فى المصانع وكانت البطالة فى أوربا صدى للبطالة فى أمريكا . ولكن الأزمة الاقتصادية تحولت إلى أزمة للنفوذ الأوربى بالنسبة للبلاد التابعة لهذه القارة . وكسبت أمريكا من الأزمة كما كسبت من قبل من الرخاء . وفى نفس الوقت أصبحت الولايات المتحدة فى حاجة إلى فتح أسواق جديدة تصدر إليها رءوس الأموال ، قبل أن تصدر إليها البضائع ، حتى تكون فى مأمن من أى انكماش جديد (وهو المرادف لكلمة أزمة الذى بدئ فى استخدامه منذ ١٩٣٨ لتفادى الفزع الذى تثيره كلمة الأزمة فى الرأى العام) وعنيت الولايات المتحدة بتدبير وتوفير مواردها الأساسية (كالمعادن الخام ، ومصادر الطاقة بما فيها اليورانيوم) لاستخدامها فى وقت الشدة . وبذا أصبحت منافساً لأوربا فى شراء المواد الأساسية فى جميع أنحاء العالم ، مما يسمح لها بتخفيض معدل استهلاك مواردها الداخلية الخاصة . وفى بعض الحالات ، وبالذات فى مجال الاقتصاد البترولى أتاحت لها تنظيماتها التكنيكية والتجارية ، أن تتسلل ، قائمة بدور الوسيط بين المنتج الأسيوى أو الأمريكى الجنوبى وبين المستهلك الأوربى . ولم تقتصر الاستثمارات الأمريكية على البلاد غير الصناعية التى تملك قواعد الإنتاج من المواد الأولية أو مصادر الطاقة ، بل تدخلت أيضاً فى البلاد الصناعية الأوربية ، وساهمت بشكل حاسم فى النهوض بالاقتصاد الألمانى بعد الحرب العالمية الثانية ، وأصبحت منافساً قوياً فى ميدان الصناعات التى على درجة عالية من التخصص ، فأقامت فى أوربا

فروعاً لمؤسساتها المنتجة للمهمات الإلكترونية كمؤسسة (I.B.M.) مثلاً . ونجد أن إحدى الحجج التى يقدمها بعض المدافعين عن الوحدة الأوربية ، تقوم بالذات على التأكيد بأن تنظيم الاقتصاد الأوربى على النطاق القارى ، يمكنه من الوقوف فى وجه المنافسة الأمريكية التى فرضت نفسها منذ خمسين عاماً ليس بفضل التناقضات بين الدول الأوربية فحسب ، بل وأيضاً لعمق التباين بين اقتصاد فتى رعته ظروف طبيعية قل أن تتوافر ، وبين اقتصاديات أصابتها الشيخوخة منذ الآن وفرضت عليها ظروف كيانها ومخلفات التراث التاريخى حدوداً لا تتخطاها .

٢ ـ الثورة الاشتراكية

كان قيام الاقتصاديات الاشتراكية الحدث السائد فى الفترة ما بين عامى ١٩١٣ و ١٩٥٠ ، جنباً إلى جنب مع بدء التنافس بين الولايات المتحدة وأوربا ، وتأكيد القوة التكنيكية والاقتصادية الأمريكية . فإن إنشاء الاقتصاد الاشتراكى له نفس الاتجاه باعتباره ضربة قاضية وجهت للمشروع الاحتكارى الذى بدأته أوربا فى نهاية القرن التاسع عشر على النطاق العالمى . والواقع أنه فى ظروف تبدو غامضة ومتناقضة فى معظم الأحوال ، قطعت العلاقات التجارية بين البلاد الرأسمالية والبلاد الاشتراكية . أو خفضت بدرجة كبيرة ، وأصبحت الأمور تجرى وكأن إقامة النظم الاشتراكية قد حذفت بلادها من الأسواق العالمية . وفى نفس الوقت طرأ تعديل كبير على ميزان القوى بين الدول الصناعية الجديدة ، أو التى تسير فى طريق التصنيع ، سيراً متزايد السرعة بسبب ميلاد تلك الاقتصاديات .

وفيما بين الحربين العالميتين ، كان القطاع الاشتراكى مقصوراً على الاتحاد السوفييتى وحده وعدد سكانه ١٧٠ مليون نسمة حسب تعداد يناير ١٩٣٩ ، وكان اقتصاده الصناعى لا يزال متواضعاً . أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد امتد نطاق الاقتصاد الاشتراكى على جانبى الاتحاد السوفييتى ، الذى كشف عن

قوته وزاد فيها وتطورت وبدت واضحة للجميع . وضم القطاع الاشتراكى فى أوربا الشرقية والوسطى ثمانى دول يبلغ مجموع سكانها ١٢٠ مليون نسمة . وفى آسيا وصل عدد سكان الصين الشعبية ، ومنغوليا الخارجية ، وكوريا الشمالية ، وفيتنام الشمالية إلى ما يزيد عن ٧٥٠ مليون نسمة . ورغم الخلافات المذهبية بين الاتحاد السوفييتى والصين فإن مجموعة الدول الاشتراكية تشكل كتلة متمايزة عن البلاد الرأسمالية ، يزيد عدد سكانها قليلاً عن مليار نسمة أى ما يقرب من ثلث سكان الأرض . ولكن داخل هذه المجموعة توجد تمايزات هامة .

(ا) بناء الاقتصاد الاشتراكى — خصائصه :

حطمت ثورة ١٩١٧ الوحدة الاقتصادية والاجتماعية للعالم المعاصر ، بأن أقامت أشكالاً جديدة للتطور وللعلاقات الاجتماعية . وتخلص اتحاد الجمهوريا الاشتراكية السوفييتية من السيطرة الاقتصادية والتكنيكية لأوربا الغربية بأن شرع يبنى اقتصاداً قومياً فى ظروف صعبة للغاية ، ولذا لجأ إلى تطبيق الخطط المتوسطة الأجل ابتداء من عام ١٩٢٨ (خمس سنوات بالنسبة للخطة الأولى التى تحققت فى أربع سنوات وتحولت الخطة الأخيرة إلى خطة سبعية للفترة من عام ١٩٥٩ إلى عام ١٩٦٥) وبذا ضاعت على أوربا والولايات المتحدة أيضاً فرصة الإفادة من تصنيع البلاد التابعة للإمبراطورية الروسية القديمة ، وذلك ببيع المعدات الصناعية التى تنتجها (فيما عدا كميات قليلة جداً من المنتجات والمهمات والخدمات) .

ورغم التشكك الذى قوبل به هذا المشروع فى البلاد الرأسمالية خلال الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية ، فقد استطاع الاتحاد السوفييتى أن يعوض التخلف التكنيكى الخطير الذى أصاب الإمبراطورية الروسية ، واقترب سريعاً من أنماط الإنتاج الصناعى ومعدلاته فى البلاد الأكثر تقدماً . وكشفت الحرب عام ١٩٤١ — ١٩٤٥ عما اكتسبه الاتحاد السوفييتى من قوة ، رغم أن

هذه الحرب كانت فى الوقت نفسه بمثابة عوائق هائلة لتطوره . وبعد الحرب استؤنف بناء الاشتراكية على أساس من شعار الإعداد للانتقال إلى الشيوعية بمعدل تتزايد سرعته . واستفاد البناء الاشتراكي من تحطيم العزلة السابقة للاقتصاد السوفييتى الذى ضم الجمهوريات الشعبية إلى مجاله الاقتصادى بإنشاء السوق الاشتراكية الدولية (المجلس الاقتصادى للمعونة المتبادلة) وفى الوقت نفسه ظهر بعض التفاوت بل التناقض داخل مجموعة البلدان الاشتراكية .

والنتيجة الأولى لإنشاء الاقتصاديات الاشتراكية هى توسيع المجال الجغرافى للبلاد الصناعية . وإذا كان الهدف الأول للجهود التكنيكية والاقتصادية التى تبذل فى البلدان الاشتراكية ، هو إنشاء صناعة قوية لما يسمى بالصناعة (الثقيلة) أى صناعة قادرة على تزويد كافة قطاعات الاقتصاد القومى بوسائل الإنتاج . وكان الاتحاد السوفييتى أول بلد اشتراكى يختط هذا الطريق فى الفترة ما بين عام ١٩١٧ إلى ١٩٣٩ . وأتاح إنشاء السوق الاشتراكية ، وخاصة بعد عام ١٩٥٥ الإقلال من الجهد الإجمالى الذى تبذله كل بلد على حدة ، بفضل تنظيم التكامل فى بعض النواحى ، وكذلك قيام التبادل على أساسه . والهدف المنشود هو أن ترسى الأسس التكنيكية والاقتصادية لمجتمع صناعى جديد يتناسب مع القدرة البشرية للقطاع الاشتراكى . ونظراً لوزن الاقتصاد الصينى واختلاف وجهات النظر حول وسائل بناء الاشتراكية وحمايتها — فيستحسن فى الوقت الراهن أن يفرق المرء بين حالة الاتحاد السوفييتى والجمهوريات الشعبية الأوربية من جانب ، وبين البلاد الاشتراكية الآسيوية من جانب آخر .

فى الجانب الأوربى يتعلق الأمر باقتصاد صناعى على نطاق ما يزيد على ٣٠٠ مليون نسمة ، لم يكن ينتج فى عام ١٩١٣ إلا ما يقل عن ١٠ ملايين طن صلب ، وكمية صغيرة جداً من الأسمنت ، وكانت الصناعة الكيماوية لا تزال فى مرحلة الطفولة . وأعقب ذلك الاقتصاد الصناعى الجنينى المرتكز على بعض النقط التى قامت فيها المشروعات الغربية (الدونتز — بطرس برج — سليسيا

العليا – أحواض البترول فى بلوستى وباكو) أعقبه اقتصاد صناعى مترابط ، وعلى درجة من الضخامة تعادل اقتصاد أوربا الغربية كلها بما فيها بريطانيا العظمى .

بعض المنتجات الصناعية فى البلدان الاشتراكية الأوربية
(اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات الشعبية)

	الاتحاد السوفييتى	الجمهوريات الشعبية	المجموع
فحم	٣٨٠	١٤٤	٥٢٤
ليجنيت	١٣٣	٣٧٠	٥٠٣
بترول	١٧٠	١٣,٥	١٨٣,٥
غاز	٤٠	٢٠	٦٠
صلب	٧٠	٢٣	٩٣
أسمنت	٥١	٢٧	٧٨

ولكن إذا كانت أوربا الغربية امتصت لدرجة كبيرة سكان ريفها فى عملياتها الصناعية والحضرية ، فقد احتفظت البلدان الاشتراكية بكتلة ضخمة تبلغ ١٥٠ مليوناً من سكان الريف . ويبدو أن هذا العدد من الفلاحين عامل من عوامل القصور الذاتى أكثر منه عامل تنشيط فى التنمية الزراعية .

وفى أوائل القرن، بل حتى فيما بين الحربين ، ظهر وضع لم يكن أحد يتوقعه وهو أن أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتى وقد أصبحتا بلاداً صناعية ، تشكوان عجزاً فى إنتاج المواد الغذائية . وفى مقابل ذلك فإن شعوبها بما فى ذلك سكان الريف أصبحت مندمجة اندماجاً كاملاً فى إقتصادها وبنيانها الاجتماعى . وكفت هذه البلاد تماماً عن أن تكون مصدراً للهجرة صوب دول أوربا الغربية التى كانت تمدها قبلا بالأعداد الضخمة من عمال المناجم والزراعة والأشغال العامة (البولنديين) . وحتى إن بقيت هناك بعض الهجرة – وهى على مستوى

عددى يقل كثيراً جداً — فهى من نوع مختلف تماماً ، إذ يتعلق الأمر بهجرة سياسية (ألمان من جمهورية ألمانيا الديمقراطية) .

إن تجربة التصنيع فى بلد كان متأخراً ، أو متخلف النمو بالمعنى الدقيق للكلمة فى أوائل القرن ،ونقصد الاتحاد السوفييتى كانت تجربة ناجحة نجاحاً لا يمكن إنكاره . وكذلك تحولت بلاد مثل رومانيا ويوغسلافيا بسرعة كبيرة ، باتباعها أساليب مختلفة ، ولكنها ذات جوهر واحد ، الأمر الذى طرح مشكلة الفاعلية لكل من النظامين الرأسمالى والاشتراكى ، فى تعويض التخلف فى النمو .

وثارت مناقشات شديدة العقم حول فكرة عدم تماثل سرعة البناء والتنمية الاقتصادية فى النظام الاشتراكى والاقتصاد الرأسمالى . والحق يقال ، إن المشكلة لا تقتصر فقط على فاعلية النظم ، والحركات المترابطة لكل منهما . فقد برهن كل من النظامين على قدرته فى عصر يختلف عن الآخر ، وفى ظل أوضاع متباينة ، وبأهداف مختلفة . كما أن كل نظام يجب أن يضع فى اعتباره نواحى القصور الذاتى فيه . فتبذل الرأسمالية ، وخاصة الرأسمالية الأمريكية ، خلاصة حذقها الدقيق للحيلولة دون الانكماش والحد من البطالة دون أن تغير شيئاً من روح السعى وراء الأرباح الفردية المتراكمة . أما الاشتراكية التى سجلت أرقاماً قياسية فى النمو بالمجال الصناعى فتعانى صعاباً جدية فى الزراعة . والواقع أن قوة إشعاع الاشتراكية تنبع من أساليب استغلالها لطاقاتها الخالقة للثروة (جاذبية التخطيط) ومن أن التنمية فيها تمت فى استقلال عن البلاد الرأسمالية ، ومن اتجاهها المذهبى أكثر مما تنبع من معدلات التنمية التى تحققها مهما بلغت هيبتها .

وبالقدر الذى تتمكن به البلدان الاشتراكية من توسيع قطاع توزيعها توسيعاً كبيراً تستطيع أكثر فأكثر أن تلعب دور المثال للبلاد التى تسعى إلى رفع مستوى معيشة الجماهير الشعبية .

وحتى الآن لا يمكن أن تعتمد الدعاية الفكرية للبلاد الاشتراكية على

المقارنة الموضوعية المواتية لمستوى المعيشة مع أكثر البلاد ثراء فى أوربا وأمريكا الشمالية ، ولكن تلك الدعاية المذهبية ستتمكن فى القريب العاجل من أن تقترن بمباراة حقيقية اقتصادية واجتماعية مع البلاد الرأسمالية . ولم يعد أمام الاقتصاديات الحرة سوى الدفاع عن فكرة الحرية لتؤكد تفوقها . والواقع أن هذه الفكرة نفسها ضعيفة وهشة ، ويمكن التغلب عليها بدورها . وبهذا فإن الثورة الاشتراكية واتساع نطاقها فى العالم يطرحان أمام الاقتصاديات الرأسمالية القديمة فى أوربا ، والاقتصاد الأمريكى ذاته ، ثلاث سلاسل من المشاكل .

السلسلة الأولى من النوع الداخلى . ويتعلق الأمر بالنسبة لتلك البلاد بمواجهة ضغط القوى التى ترتبط بالاشتراكية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، كالأحزاب السياسية والنقابات . ولكى تصبح الرأسمالية قادرة على المنافسة سياسياً واجتماعياً فإنها تضطر إلى أن تصلح من شأنها ، الأمر الذى لا يتعارض مع العمليات التى تزيد من الميزات التى تعتبر من خصائصها الجوهرية ، كتصفيتها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وزيادة التركز فى مجالى الإنتاج والتوزيع . وتتدخل الدولة فى الميادين التى كانت من قبل تعتبر تركة خالصة للقطاع الخاص (بناء المساكن مثلاً) . ويترتب على ذلك قيام ظواهر التقاء مع الاشتراكية فى مجال التنظيم ، رغم اختلاف الأهداف .

وتتعلق السلسلة الثانية من المشاكل بقوة كل من المعسكرين ، وعلى الأخص القوة العسكرية ، ومن المناسب هنا أن تستخدم كلمة (معسكر) . وكلما وصلت البلاد الاشتراكية والاتحاد السوفييتى بالذات ، إلى المستوى التكنيكى والاقتصادى ، الذى يجعلها متساوية القوة مع أكثر البلاد الصناعية عدة ، أو متفوقة عليها ، فإن هذه الأخيرة تعتقد أن واجبها يقتضى تخصيص جزء متزايد من استثماراتها لنفقات غير منتجة جزئياً تتعلق بهيبتها وقوتها الاستراتيجية . ومن فضل القوة ، أن نؤكد الطابع الدرامى والعبثى فى آن واحد لتلك المنافسة فى إنتاج وتخزين وسائل التدمير الشاملة للبشرية . فضلاً عن أن ذلك ، يخلق عند

الطرفين تناقضاً بين الاستثمارات بغرض تدعيم الهيبة وبين نمو الاقتصاد الاستهلاكي .

وتتعلق السلسلة الثالثة من المشاكل بالتأثير الذى قد تمارسه البلاد الاشتراكية على البلاد التى وضعتها أوربا والولايات المتحدة أيضاً — وإن اختلفت الطرق — فى نطاق التبعية الاقتصادية أو التبعية الاقتصادية والسياسية . وكان ذلك خلال الفترة التى صعد فيها نجم الأمبريالية . والواقع أن المباراة بين البلاد الرأسمالية والبلاد الاشتراكية لا تقتصر على السباق فى معدلات التنمية ولا على مقارنة مستوى المعيشة والظروف الاجتماعية السائدة فى كل منهما ، بل تتضمن أيضاً فكرة الاختيار بينهما كأسلوب للتنمية فى البلاد المتخلفة . بيد أننا نواجه هنا مشكلة تتعلق بالسوق مرة أخرى . فبالقدر الذى يتسع فيه تأثير البلاد الاشتراكية فى (العالم الثالث) يضيق بالتالى المجال أمام الاقتصاد الرأسمالى بصورة متزايدة . ويستطيع هذا الاقتصاد أن يكيف نفسه مع عملية تصفية الاستعمار بأن يوجد أشكالاً مختلفة للتعاون التكنيكي والاقتصادى الجديد مع المستعمرات القديمة ، التى لا تستطيع أن تحل مشاكل التنمية فيها بوسائلها الخاصة وبمواردها الذاتية فقط . ولكن الاقتصاد الرأسمالى يتعرض للخطر لو دخل عدد كبير من هذه البلاد الجديدة فى سوق البلدان الاشتراكية ، إلا إذا كف السوقان عن أن يكونا غريبين الواحد عن الآخر ، عندما يبدآن مرحلة جديدة من التطور التكنيكي تفوق كثيراً تلك المرحلة التى سميت بفترة (الثورة الصناعية الأولى)[1] .

---

(١) اقترح بعض المؤلفين إدخال عبارتى باليوتكنيك « التكنيك القديم » والنيوتكنيك « التكنيك الجديد » فى الرطان الاقتصادى ، التمييز بين مرحلتين من مراحل التطور ، لا تستخدمان بالضرورة نفس الأشكال من الهياكل والعلاقات .

٣ ـ تصفية الاستعمار

فى أقل من عشر سنوات انهار الصرح الاستعمارى الذى شادته الدول الصناعية الكبرى فى القرن التاسع عشر . والغريب أن بقايا الإمبراطوريات التجارية (التابعة للبلدان الأم) المتأخرة من الناحية الاقتصادية . هى التى استمرت فى الوجود مؤقتاً حتى العصر الحالى ، الذى اختفت فيه الإمبراطوريات الاستعمارية (نقصد المستعمرات البرتغالية والأسبانية فى أفريقيا) . وفى الفترة ما بين ١٩٤٥ و ١٩٥٧ شملت حركة تصفية الاستعمار فى آسيا حوالى ٧٠٠ مليون نسمة ، وضمت فى أفريقيا فيما بين ١٩٤٥ و ١٩٦٢ ، ما يقرب من ١٥٠ مليون نسمة . ومجموع العددين يصل إلى ربع سكان العالم .

وتعنى تصفية الاستعمار إنهاء تلك الفترة الاستعمارية التى أعقبت الثورة الصناعية ، كما تعنى فى نفس الوقت النتيجة المنطقية للاستعمار بمعنى أن الترسانة الفكرية لحركات التحرر القومى وتبريراتها النظرية كانت من بين المساهمات غير المتجانسة التى قدمتها الثورة الصناعية للبلاد غير الصناعية ، التابعة أو المتخلفة . إلا أن تصفية الاستعمار تمثل فى نفس الوقت نهاية لفترة من التاريخ الأوربى . فالانسلاخ الجماعى للمستعمرات هو النتيجة المباشرة لتدهور هيبة العواصم الاستعمارية الأوربية بعد أن أجهدتها الحرب والتناقضات ، واشتد الضغط على الإمبراطوريات الاستعمارية الأوربية من قبل كل من الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتى ، اللذين استطاعا ـ لأسباب مختلفة ـ أن يفرضا قوتهما أو إغراءهما المالى والأيديولوجى فرضاً سهلا على البلاد التى لم تعد تؤمن بمؤسسات الزمن الماضى وحتمياته .

إلا أن الاستعمار أورث البلاد المستقلة عدة عوامل سلبية ثقيلة الحمل ،

تمثلت فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، وفى العقليات التى تعوق نقل أساليب الإنتاج وحركته ، مما يرتبط بالثورة الصناعية .

(١) عمليات التطور :

لا بد من التمييز بين سلسلتين من عمليات التطور . وتتعلق الأولى منهما بتحرير الأراضى التى عمرت بتهجير الأوربيين إليها وقد بدأت مبكرة على أى حال ، عن السلسلة الثانية ، تلك التى تعد نتيجة مباشرة لثورة قومية يقوم بها السكان الذين لا يشتركون ، أو يشتركون بدرجة لا تذكر ، فى ملكية أدوات الإنتاج الصناعية ، وذلك فى بلاد كانت الاستثمارات الصناعية فيها تافهة وضئيلة .

وتتعلق السلسلة الأولى « بالمجتمعات الأنجلوسكسونية الجديدة» التى وصفها « أناتول ليروى بوليبيه » فى بداية هذا القرن . وهى تفترض نوعاً من المصالحة والاسترضاء — افترات يتفاوت طولها — بين نوع من الانسلاخ السياسى ، وبين أشكال مختلفة للمشاركة الاقتصادية القائمة على المساواة بين الأطراف ، ومما يزيد من سهولة تحقيق هذه المساواة أنها لا تتفق وتطلعات البلد الاستعمارى القديم فحسب ، ولكنها تحقق أيضاً نوعاً من التكافؤ فى تكامل التطورات التى طرأت على الطرفين . وذلك التكافؤ لا يستبعد التناقضات القابلة للاستمرار افترات متفاوتة ، لأن تصفية الاستعمار فى هذه البلاد ، تؤدى إلى دخولها فى ميدان المنافسة الفورية مع البلاد الاستعمارية . وقد تمثل هذا الترابط فى العملية بصفة أساسية ، فى تحرر ممتلكات الإمبراطورية البريطانية إزاء الأشكال القديمة من التبعية لبريطانيا العظمى وفى هذه الحالة تطابقت مشكلة تصفية الاستعمار مع مشكلة التضامن بين دول الكومنولث البريطانى .

أما التطورات التى تترتب على تصفية الاستعمار فى البلاد التى لا يسكنها أوربيون ، فهى أكثر تعقيداً ، والتركة أشد وطأة . فنقطة البدء هى الوضع الاقتصادى الذى تم السيطرة عليه بواسطة التعاون مع السياسيين . فقد اتفقت

مختلف الأنظمة الاستعمارية فى القرن التاسع عشر فى أن الإدارة الأوربية ، اعتمدت وبدرجات مختلفة على هيكل اجتماعى وسياسى محلى ، دعمته بل استكملته . ولذلك فإن حركات التحرر الوطنى ، تواجه فى آن واحد ، البلد المستعمر ،ونقط ارتكازه القومية . وقداستطاعت الهياكل الاجتماعيةالسابقة عندما حان الوقت الاندماج فى الحركة الوطنية بدرجة أو بأخرى وذلك بفضل سلسلة بارعة من النظريات الانتهازية . ولكن ذلك لم يمكنها من إنقاذ كل شىء سواء الأشخاص أو الممتلكات . ولذلك ترتبط تصفية الاستعمار بتغيير فى الطبقات الحاكمة تغييراً جزئياً على الأقل .

ويختلف الوضع الراهن للبلاد المحررة ، باختلاف الظروف التى تم فيها الحصول على الاستقلال ، وبجانب هذه الظروف فإن لفترة الإعداد للتحرر أهميتها أيضاً . ويمكننا أن نميز بين حالات ثلاث من قبيل التبسيط :

الأولى : حالة البلاد التى كانت تصفية الاستعمار فيها نتيجة لعملية طويلة وبطيئة من تدهور النظام الاستعمارى ، انتهى بتصفية سلمية .

الثانية : هى حالة البلدان التى كانت تصفية الاستعمار فيها ثمرة لتطور تزداد سرعته ، ولكن دون صراع عنيف .

الثالثة : حالة البلدان التى تم تحررها بعد صدامات مسلحة طويلة .

ويمكن أن نتمثل الحالة الأولى فى عملية إصلاحية تأقلمت خلالها المؤسسات والأنظمة الاجتماعية بشكل تدريجى لانتقال السلطة . وتستمد الحركة القومية فيها أصولها من مبادرات البورجوازية المتشابكة مع « المثقفين الذين تم تكوينهم وفقاً للمدارس الثقافية فى جامعات البلاد الاستعمارية الأوربية » . وقد طرحت هذه البرجوازية مشكلة الاستقلال والتنمية — والمقصود هنا التصنيع — طرحتها فى وجه السلبية المغرضة للإدارة الاستعمارية وتواطؤ الأرستقراطية العقارية شبه الإقطاعية المشتركة فى السلطة الاستعمارية . وفى أغلب الأحوال ملكت البرجوازية زمام

المبادرة فى الميدان الاقتصادى ، بأن أنشأت مشاريع مقابلة للمشاريع الأوربية إن لم تكن منافسة لها .

وقد تمثلت هذه العملية فى تحرير الهند ، وفى استقلال تونس ومراكش أيضاً . فرغم موجات الكبت والإرهاب التى توالت على الحركة القومية ، تطورت هذه الحركة وكونت كوادر الاستقلال المقبل فى ظل الحكم الاستعمارى ، وفى بعض الظروف لجأت الكوادر إلى العمل السرى والهجرة فى أوقات التوتر العنيف . ولم يكن هناك ثمة شك فى نتيجة التطور قبل انتهائه بعدة سنوات . وأعدت الطبقات الحاكمة نفسها للتحول إلى الإيمان الجديد ولكن لم يكن من الممكن أن يتم التحول كاملاً . ففيما عدا مراكش ، انهارت أشد الهياكل تمثيلا للنمط الإقطاعى سواء فى تونس أو فى الهند . إلا أن المجتمع لم يتغير بصورة جذرية . فالاستقلال لم يرتبط بثورة ، بل ارتبط بانزلاق بسيط لجهاز الدولة إلى أيدى البرجوازية المستنيرة . وفرض الضغط السكانى وتفاقم المشاكل الاقتصادية على هذه البرجوازية أن تتخذ مواقف أعنف من تلك التى كانت تتخذها من تلقاء نفسها ، قبل الأرستقراطية العقارية القديمة التى افتضحت بدرجات متفاوتة لتعاونها الطويل مع الإدارة الاستعمارية . وبهذا تثار تلك المشكلة الصعبة ، مشكلة الإصلاح الزراعى ، ويصبح من الضرورى أيضاً إيجاد مجالات جديدة للعمل والإنتاج . فهل يستطيع الدخل القومى وحده أن يضمن توفير الاستثمارات الضرورية ؟ وممن تطلب المساعدة المالية والفنية ؟ أمام هذه المشاكل الأساسية والعاجلة ، تتعرض البرجوازية الموجودة فى السلطة لخطر الانقسام .

وفى أفريقيا ، جنوب الصحراء ، سارت حركة الاستقلال عن النظم الاستعمارية بخطوات سريعة بصورة استثنائية . فقبل الحرب العالمية الثانية لم تكن لها مقدمات ذات أهمية تذكر ، ومع ذلك فقد انفجرت هذه الحركة بكل عنفوانها وانتشرت خلال بضع سنوات . وقبل ١٩٥٨ ، كانت خمس دول أفريقية فقط ، تتمتع بالاستقلال السياسى (وكانت إحداها وهى جنوب

أفريقية من ضمن الدمنيون البريطانى القديم) . أما فى ١٩٦٣ فقد أصبح عددها خمسة وعشرين بالمدأ . حقاً إن بعض الحركات السياسية المختلفة قد مهدت لهذا الانفجار ، تحركها الكوادر المحلية من أبناء البلاد . إلا أن هذه الحركات السياسية نفسها كانت حديثة التكوين وذات فكرية غير ثابتة المعالم . ولذلك فتدريب العناصر السياسية ، وبناء نظام للحكم . واختيار السياسة التى تتبعها البلاد قبل الدول الأفريقية نفسها ، وقبل العالم الخارجى، هذه المهام جميعاً تجىء ثمرات لخطوات ارتجالية متتالية . ولغياب التنظيم السياسى المتمرس فى النضال السياسى ، تستولى الشلل الشخصية على الأجهزة الحكومية وتضفى عليها مظهر المؤسسات الأساسية الإدارية الأوربية ، بينما يظل الريف غارقاً فى وحل الهياكل القبلية التى ما زالت قوية رغم أنها تمضى فى طريق التدهور . وفى هذه البلاد يبدو ضعف الأجهزة وعدم استقرار السلطة وقد وصلا إلى الذروة . فالمضاربات والمناورات السياسية لا تغنى عن البحث عن حلول سريعة لمشاكل التنمية ، ويظل التناقض الرئيسى — وهذا التناقض أكثر أهمية من التعارض بين المجموعات الشخصية المتنافسة — بين ما تتطلبه أبسط صور تعبئة القوى الإنتاجية وبين وجود الهياكل الاجتماعية المتوارثة منذ القدم . ففى أفريقية لم يعد أحد ليدهش ، لتعايش التكنيك الصناعى مع تكنيك العصر النيوليثى ، ولوجود هياكل مشروعات القرن العشرين إلى جوار التشكيلات الريفية التى لم يطرأ عليها تغيير منذ العصر الحجرى ، وهو يعتبر عصراً حديثاً نوعاً فى هذه المناطق .

ولكن هل يمكن ألا نقلق لهذا الوضع وألا نتساءل عن المدة التى يمكن أن يظل فيها هذا التعايش سلمياً ، ثم بأية درجة يكون هذا التعايش سامياً اليوم فى الكونغو وغيرها من الأماكن ؟

أما البلاد التى تم حصولها على تحررها بحروب طويلة قاسية ، فإن التطور السياسى والاجتماعى فيها قد سار بخطوات تزايدت سرعتها . وسرعان ما استهلك الصراع القادة والأحزاب المعتدلة وشدد من التناقضات الداخلية وزاد من تفاقم

القطيعة مع الأوضاع المتوازنة اقتصادياً واجتماعياً التي سادت في فترة السيطرة الاستعمارية . ومن الطبيعي أن يجعل كل هذا للجيوش دوراً سياسياً . ونجد اليوم أكثر النظم راديكالية في مثل تلك البلاد ، سواء تعلق الأمر بفيتنام الشمالية وإندونيسيا أو في الجزائر .

(ب) ظروف جديدة :

ارتبط اختفاء الإمبراطوريات الاستعمارية بتعديلات إقليمية معينة تختلف دلالتها وأهميتها من مكان لآخر . فقد انقسمت الهند الصينية الفرنسية القديمة إلى قسمين ، تبنى أحدهما الاشتراكية ، واعتمد الآخر على المساعدات الأمريكية . وانقسمت الهند الإنجليزية إلى دولتين ، الاتحاد الهندي الهندوسي ، والباكستان المسلمة (وتتكون من إقليمين منفصلين) ولكن في أحوال أخرى ، وبالذات في أفريقيا ، استمر التفتت الاستعماري ، والذي يرجع في معظمه لمصادفات تاريخية ولمساومات بين الدول الأوربية . ومن الواضح أن هذا التفتت ضار بالتنظيم الاقتصادي للقارة . ومع ذلك فليس هناك ما يمنعنا من أن نتساءل عما إذا كنا لن نشهد تقسيمات جديدة في الأقاليم التي تم تحريرها من الاستعمار .

إن عشرات السنين من السيطرة الأجنبية ، بل فترات أطول بالنسبة لبلدان معينة قد خلفت وراءها ميراثاً لغوياً وثقافياً يسهل قيام العلاقات بين البلاد التي وسمها المستعمر بنفس الميسم ، ويكثر الحديث عن البلدان الأفريقية التي تتكلم اللغة الإنجليزية أو التي تستخدم الفرنسية . وغالباً ما يكون التماس المعونة الفنية والمالية من الدولة الاستعمارية القديمة ، أسهل من طلبها من دولة أخرى ، إذ يخشى المرء عن حق أن تكون رعاية الدولة الجديدة ثقيلة الظل نوعاً . ولكن الدول الفتية تتفادى في الوقت نفسه تهمة التساهل مع الاستعمار بإرسال جزء من طلبتها إلى الجامعة الدولية في موسكو ، أو إلى المعاهد التشيكوسلوفاكية .

ولا تستطيع البلاد الصناعية ، ومنها المراكز القديمة للإمبراطوريات ، أن

تقف موقف اللامبالاة من تحرر المستعمرات السابقة وترددها . وإننا نجد مرة أخرى العناصر الأساسية لعلاقات القوى التي نشأت عن المشاحنات والمعارك التي وقعت خلال العقود السابقة ، وذلك عند دراسة المشاكل التي تثيرها تصفية الاستعمار بالنسبة للمستقبل القريب . وما زالت أوربا تعد بمثابة أكبر المهزومين فى الحرب العالمية الثانية ، بالمفهوم الواسع للكلمة . ولذلك فهى تحاول أن تظهر من جديد فى القارة الأفريقية أو الأسيوية متبعة نظم الجماعات المتفرقة باسم المعونات الفنية ، والقيام بالاستثمارات الخاصة بالمعدات والخدمات . ويحاول الألمان والإيطاليون الإفادة من الأحكام المسبقة المواتية عن الدول غير الاستعمارية ومع ذلك فما زال الإنجليز والفرنسيون يحتفظون بشبكات متينة من المصالح والصداقات فى البلاد التى تخلوا عن الوصاية عليها .

والولايات المتحدة التى تباهت دائماً بعدائها للاستعمار ، تعتقد أن تصفية الاستعمار قد حولت المناطق الموضوعة تحت الحماية من قبل إلى أسواق مفتوحة ، وأن مهمة أمريكا التاريخية ، هى أن تكون حاضرة ويقظة حيثما تمد البلاد الاشتراكية قرون استشعارها ، وفى هذا الصدد يشتد التحدى والتنافس بينهما فى آسيا عنه فى أفريقية . ولكن البضائع والخبراء من مختلف الكتل تتلاقى فى كل مكان ، فقادة الدول الفتية يتبعون أساليب دبلوماسية ذات أفق واسع للغاية . والواقع أن المشكلة الرئيسية تكمن فى معرفة كيف يمكن تنظيم « اللجوء إلى رءوس الأموال والخبرات الفنية بل والموارد الغذائية » من البلاد الأكبر تطوراً ، وذلك على أسس تختلف كلية عن النظم الاستعمارية القديمة . ولكن المشكلة ليست فقط مشكلة المستعمرات التى تحررت منذ أقل من خمسة عشر عاماً فقط ، بل إنها أيضاً مشكلة البلاد المتخلفة جميعها ، وتلك التى نطلق عليها تعبيراً شاملاً هو « العالم الثالث » وهى تتعلق بمعرفة الطريقة التى تؤمن بها نموها بمساعدة الدول الصناعية — التى ستجد فى ذلك عاملاً من عوامل التوازن لاقتصادها الخاص — دون أن تتنازل عن حريتها الحديثة الغاية ، أو أن تصهر نفسها عامدة فى إحدى الكتل .

الفصل الرابع

الضآلة والتضامن وسط التفاوت

فى الزمن الذى تكونت فيه الإمبراطوريات الاستعمارية ، كانت الرحلة بحراً إلى ماليزيا أو سايجون أو الكاب تستغرق شهراً بأكمله . أما اليوم وفى هذا العالم المفتت ، ولكن المرتبطة أجزاؤه، كما لم يكن أبداً من قبل ، فالاتصالات فورية . وينتقل الأشخاص بسرعة ١٠٠٠ كيلومتر فى الساعة . وتجرى حالياً دراسة الطائرات التجارية التى تفوق سرعتها سرعة الصوت . ومنذ الآن أصبح الوقت اللازم للذهاب إلى نيويورك بالطائرة النفاثة أقل من الوقت الذى يستغرقه أسرع قطار كهربائى « الملقب بالميسترال » للذهاب إلى مارسيليا وليس من غير المعقول أن نتصور أننا ستتمكن قبل مرور عشر سنوات من قطع المسافة بين أوربا والولايات المتحدة فى أقل من ساعتين . وينتقل السياسيون والمهندسون ورجال الأعمال من قارة إلى أخرى بسهولة أكبر من الانتقال من مقاطعة إلى أخرى فى فرنسا أيام لويس فيليب .وفيما يزيد قليلا عن القرن قلت القيمة الواقعية للمسافات ، أى العقبات الفعلية التى تثيرها أمام الاتصالات ، قلت بنسبة واحد إلى خمسين مما كانت عليه . فمن الناحية العملية أصبح فى الإمكان أن ينتقل المرء من أوربا أو أمريكا الشمالية إلى أى بلد فى العالم وبالعكس فى مدة تقل عن ٢٤ ساعة باستخدام المواصلات التجارية.فيستقبل مطار « أورلى » فى الصباح مسافرين كانوا بالأمس قد غادروا اليابان أو سانتياجو فى شيلى ، أو كانوا قد رحلوا عن برازافيل أو نيويورك ليلا .وفى باريس يتم الاتصال تليفونياً بموسكو أو نيويورك بسهولة أكثر من الاتصال بمقاطعة بريتانى أو أوفرنى الفرنسيين . والأمر

الذى يلعب دوراً فى الحد من العلاقات والانتقالات لم يعد التعبير الزمنى للمسافات ، بل قياسها من حيث السعر .

ولم تصبح الاتصالات بين جميع أمم العالم أمراً سهلا فحسب ، بل أصبحت حقيقة رغم التمايزات الموجودة . وبذا طرأ انقلاب على حياة العالم ومصيره . ولم يعد سوى الفلاح وحده الذى قد نجده يفكر ويتصرف بمقاييس الكيلومتر ، وإن كانت ظروف السوق وانتشار وسائل الإعلام تدفعه أكثر فأكثر إلى عالم يتخطى أفق رؤيته ، فيستلم ويستوعب بصورة غامضة ما يعرض تصوره الغامض للعالم الخارجى تعرضاً كاملا للمناقشة والتغيير من أساسه . واليوم تتم معالجة المشكلات على النطاق العالمى أو نطاق ما بين القارات فى ضوء من الشمول والفورية . ولم يعد المرء يستطيع فصل تلك المشكلات عن الفكرة المؤكدة عن أن سرباً من الطائرات ينطلق من أى بقعة فى العالم ، يستطيع فى ساعات قليلة أن يبيد حياة مئات الملايين وأن يجعل مئات الآلاف من الكيلومترات المربعة قفراً يبابا ، وأن طائرة تستطيع خلال نفس المدة أن تنقل من الهند أو من أمريكا الاستوائية شخصاً حاملا لجرثومة خطيرة لمرض وبائى . وبالطبع فقد يكون هذا الأمر الأخير أقل إثارة للفزع والرعب وإن كانت نتيجته لا تختلف عن سابقتها .

إن لعالم اليوم أساليب فنية ونظاماً للعلاقات تتضمن مفارقات غريبة إحداها أن المسافات أو العوائق التى يتم عبورها بسهولة وسرعة أكبر هى المسافات البالغة الطول والعوائق الشديدة كالمحيطات والسلاسل الجبلية الضخمة . فالمواصلات المحلية والإقليمية تتطور بسرعة تقل كثيراً عما يطرأ على الصلات الدولية ، أو فيما بين القارات . وما زالت تثار المشكلات التى تطرحها عملية تطوير الاتصالات ذات الطراز الحديث فيما بين المدن الأوربية وضواحيها ، أو فيما بين هذه المدن وبعضها . فالشتاء والجليد والجبال التى تغطيها الثلوج ، تشكل عقبات أمام الاتصالات الإقليمية فى المسافات التى فى حدود ١٠٠ أو ٢٠٠ كيلومتر . بينما نستطيع الطيران من أمريكا إلى اليابان مهما كان الطقس ، مروراً فوق القطب فى مدة

تقل عن ٢٤ ساعة . وعلى النقيض من هذا ، فإن نقل الأخبار يتم بنفس الصورة شبه الفورية مهما كانت المسافة . ويستطيع الذين عزلتهم الثلوج فى قرية من قرى الجبال ، أن يستمعوا فى الراديو إلى الأوركسترا الفيلهارمونيك فى نيويورك أو إلى أجراس الكرملين .

وتبين المفهومين الآتيين من تلمسنا لهذا الانكماش الذى وقع فى العلاقات الإنسانية على نطاق الكرة الأرضية .

— الوعى بالاختلاط ، بمخاطره والتزاماته . فالإنسان لا يستطيع بعد أن يقف موقف اللامبالاة من الأحداث مهما كانت بعيدة ، فقد تصدر عنها ، بسرعة هائلة ، سلسلة من النتائج تغطى الكرة الأرضية بأسرها — فقد أثارت أزمة كوبا فى ١٩٦٢ عواطف العالم بأكمله من بوينس أيريس إلى بكين .

— لقد اتسع مقياس المشاكل الاقتصادية والسياسية مما يجعلنا ندرك أن الدولة التى تقل مساحتها عن بضعة ملايين من الكيلومترات المربعة لم تعد قادرة على الاستجابة لمختلف أنواع الضرورات التى فرضتها الظروف فى نهاية القرن العشرين ، مهما كانت ثروات تلك الدولة من التقاليد والثقافة .

ومع ذلك فى الوقت الذى يتوثق فيه مفهوم الحوار ، ويتحتم فيه إقامة المؤسسات للتنسيق بل والتوحيد إزاء الكثير من الأمور ، يزداد التفاوت فى الثروات والمعدات ووسائل الإنتاج ومستويات المعيشة . ولم تكن الشعوب أبداً متقاربة من بعضها البعض إلى هذا الحد من الناحية المادية ولكنها لم تكن متمايزة فيما بينها إلى هذه الدرجة من قبل . وليس هذا بأهون الأمور مما يدفعنا بالضرورة للبحث عن الحلول لمشكلة هذا التفاوت المتزايد .

١ — الأشكال المعاصرة للاتصال

إننا نقصد بهذا اللفظ الغامض ظاهرياً أن نثير هنا مسألة تنظيم الوسائل الحديثة للمواصلات وفعاليتها ودور الاتصالات اللاسلكية وانتقال طرق المعيشة

التي اكتسبت أو تكتسب طابعاً من الشمول فى الأوساط الحضرية على الأقل؟

(١) تزداد أساليب المواصلات سرعة بطريقة غير متساوية : فقد تميزت المواصلات فى القرن العشرين بزيادة عامة فى سرعة العلاقات ، الأمر الذى أثر على أساليب الاتصال المنبثقة عن المرحلة الأولى للثورة الصناعية من جانب ، ويتعلق بالأشكال الجديدة لنقل البشر والبضائع من جهة أخرى .

بيد أن هذا الازدياد فى السرعة كان فى المسافات الطويلة أكثر منه فى الاتصالات المحلية أو الإقليمية . فقد تضاعفت السرعة التى نقطع بها مسافة ١٠٠ أو ٢٠٠ كيلومتر داخل قارة ما خلال خمسين عاماً ، إذا راعينا أعلى مستوى للتحسينات التى طرأت على النقل بالسكك الحديدية أو بالطرق البرية . فبعد الحرب العالمية الأولى كانت القطارات الأوربية السريعة تحقق سرعة تجارية لا تقل عن ٦٠ كيلومتراً فى الساعة . وتتيح طرق السيارات والسكك الحديدية الحالية سرعات قصوى تتراوح بين ١٤٠ و ١٥٠ كم فى الساعة . وما زالت السرعة التجارية تتراوح بين ١٠٠ و ١٢٠ كيلومتراً فى الساعة . ومنذ أن دخلت الهليوكبتر والطائرات بوجه عام فى منافسة مع وسائل المواصلات الأرضية ، تحقق وفر فى زمن السفر بنسبة ٤ إلى ١ بالقياس إلى سنوات ١٩٢٠ — ١٩٢٥ (من باريس إلى ليون مثلا) مع إدخال المسافة بين المطار والمراكز الحضرية فى الاعتبار . وينخفض الزمن اللازم للسفر من نيويورك إلى باريس بنسبة ١٢ إلى ١ فى حالة استخدام النفاثة بدلا من السفن عابرات المحيطات السريعة التى كانت مستعملة فى عام ١٩٣٠ . علاوة على التوفير فى زمن الصعود والنزول الذى تحققه الملاحة الجوية . هذا مع ملاحظة أن الخطوط البحرية فى شمال الأطلنطى كانت وقتئذ أسرع الخطوط فى العالم كله ، بينما تتساوى حالياً سرعة الطائرات المنتظمة فى كل الخطوط الطويلة . وقبل الحرب العالمية الثانية كانت البواخر تقطع المسافة بين بوينس إيريس والهافر ، فى حوالى ثلاثة أسابيع أما اليوم فتقطع الطائرة نفس المسافة فيما يزيد قليلا على اثنتى عشرة ساعة أى بنسبة ٢٠ إلى ١ .

ولا يتعلق هذا بالأرقام القياسية التى تم بلوغها فى نقل البريد أو الشخصيات الهامة من رجال السياسة والمال فحسب . ولكننا نتحدث عن الخدمات المنتظمة ذات طاقة النقل الضخمة ، أى ما يزيد مثلا على مائة مسافر فى الرحلة الواحدة بالطائرة ، وكذلك عن الرحلات التى يوفق بين عددها وبين التغييرات الموسمية التى تطرأ على حركة الانتقال .

إلا أن وسائل المواصلات السريعة والسريعة جداً تفترض وجود النظم الأساسية والاستعدادات الخاصة التى لا تتوفر بشكل دائم . ولا تلائم المسافات القصيرة ، مما جعل سطح الأرض مغطى فى الفترة الحالية بشبكة من المواصلات غير متجانسة إلى أقصى حد فى الواقع . وفى البلاد الصناعية تعمل على الخطوط الكبيرة وسائل سريعة للمواصلات تصل سرعتها إلى رقم قياسى يقرب من ٩٥٠ كيلومتراً فى الساعة بالنسبة للطائرات فى المسافات المتوسطة الطول و ١٤٠ كيلومتراً فى الساعة للسكك الحديدية ، وأكثر من مائة كيلومتر فى الساعة للسيارات . بينما تتم الاتصالات الإقليمية فى المسافات القصيرة (أقل من ٥٠٠ كم عادة) بسرعة تقل عن ١٠٠ كم فى المتوسط فى أنسب الظروف والفصول . أما فى البلاد غير الصناعية فالمفارقة أشد ، فالطائرات تسير بسرعة ٣٥٠ أو ٩٠٠ كم فى الساعة حسب الطراز المستعمل ، بينما تقل السرعة التجارية على الأرض عن ٥٠ كم فى الساعة فى الطرق الرئيسية الطويلة . وفيما بين هذه الطرق القليلة العدد والمتباعدة عن بعضها نجد أن السرعة تتراوح بين ٢٠ ، ٤٠ كم فى الساعة على الطرق غير الممهدة وفى أحسن الفصول . والبحر هو أكثر الوسائل تجانساً للانتقال . وبالطبع يختلف زمن عبوره بالطائرة عنه فى حالة استخدام الملاحة ، ومع ذلك فإن ناقلات البترول والمعادن الضخمة تسير بسرعة ١٠٠٠ كم فى الأربع والعشرين ساعة . لقد اقتضى الطواف حول العالم ثلاث سنوات من ماجلان ومن سباستيان دلكانو فأصبح يستغرق شهراً بالباخرة أو يزيد قليلا وأقل عن يومين بالطائرة .

إن وسائل المواصلات سريعة للغاية غير أنها تفترض إعداداً سابقاً ، من بناء

للطرق ، وللسكك الحديدية والمطارات . ومع كل هذا فالمفارقات التاريخية ما زالت قائمة ، إذ نرى قوافل الجمال إلى جوار طرق السيارات ، ومواكب الحمالين الصامتة على مرأى المطارات الحديثة . ورغم هذا فإن وسائل المواصلات الحديثة المنتظمة ، وذات الحمولة الضخمة توجد حالياً فى كل مكان، إذ أنها اقتحمت أبواب القرى . وتتميز وسائل المواصلات الحديثة التكنيك فى البلاد المتخلفة بأنها « ديموقراطية » وعامة . والطائرة وهى وسيلة انتقال تدل على الرفاهية عندما يكون هناك مجال للاختيار بين السيارات الضخمة والسكك الحديدية السريعة المريحة وبين الملاحة الجوية ، أصبحت هذه الطائرة تحمل الفلاحين إلى الأسواق كما تنقل الحملان المولودة فى كازاخستان أو السودان . ومع هذا فما زال التناقض قائماً بين مستويين جغرافيين يمثلان إلى درجة كبيرة فى الوقت ذاته مستويين اجتماعيين متباينين ، مستوى الأرياف والمدن الصغيرة من جانب ، تلك التى تبقى فى إطارها التقليدى من الحضارة المادية ولا تزال تستخدم وسائل المواصلات البطيئة وتظل على العلاقات ذات المدى القصير ، ومن جانب آخر هناك مستوى المدن الكبيرة وكافة مراكز الأعمال والقيادة التى تعيش على وقع طرق السيارات الكبيرة والقطارات السريعة للغاية والطائرات النفاثة .

(ب) شمول الاتصالات اللاسلكية : لقد ربط القرن التاسع عشر بين القارات والعواصم الكبرى عن طريق « كابلات » التلغراف ثم التليفون ، التى لعبت دوراً هاماً للغاية فى العلاقات السياسية والاقتصادية . ولكن وسائل الاتصال تلك مهما كانت ثوريتها فى عصرها ، لم تكن وسائل جماهيرية الانتقال . فقد كانت تسمح بإرسال المعلومات فى أقصر فترة إلى شخص واحد يقرر بمفرده ظروف إذاعتها وأسلوبها . وكانت المعلومات المرسلة تظل خاضعة لقرارات من يتناقلونها ونياتهم .

أما الراديو والتليفزيون فيوجدان ظروفاً جديدة للإرسال . إذا أنهما يمكنان من إذاعة المعلومات المصحوبة بالصور بطريقة واضحة وبلغة من يتم الإرسال

إليهم . وفى المرحلة الأولى كان الاستقبال محدود النطاق لارتفاع ثمن الأجهزة وضرورة توصيلها بالشبكة الكهربائية . ولكن إنتاج الترانزستور بالجملة وبيعه أدى إلى نتائج مذهلة فى استقبال الإذاعات . فسماع الأخبار .. لم يعد يرتبط بالإقامة فى موقع تغذيه شبكة كهربائية ذات ضغط منخفض ، وأصبح الاستماع مستقلا عن المكان الموجود به المستمع — وبهذا اكتسب طابعاً فردياً تماماً . فالأخبار تصل إلى أى شخص وفى أى مكان . وبذا أصبح تكييف الإنسان والتأثير عليه أمراً سهلا ولكن ، ومقابل هذا ليس لأى إنسان أن يجهل الأحداث وما يقال عنها .

وخلافاً للراديو ، ما زال التلفزيون يرتبط بوجود التغذية الكهربائية والهوائيات التى تعلو جهاز استقبال الصور[1] . وإن إمكانية الاتصال بنسبة كبيرة من الأفراد من مختلف الأعمار داخل مساكنهم فى القرى وفى أى حى من أحياء المدينة أيضاً ومخاطبتهم عن طريق الإرسال المسمى « الإذاعة المرئية » تمثل أحد المعطيات الجوهرية للتكنيك والحياة الاجتماعية فى عصرنا الراهن . وترتب على هذا تحول عميق فى ظروف البيع والإعلان وتشكيل الرأى العام ، وكذلك فى الثقافة والتعليم العام . وأن الجهود التى بذلت للقضاء على الأمية وتعليم القراءة ونشر المعرفة فى القرن التاسع عشر والتى حققت نجاحاً جزئياً ، يبدو أنها أصبحت أكثر سهولة بوساطة وسائل الإرسال الحديثة ، ولكن بتكنيك جديد وبتنظيم جديد ومفهوم جديد . إن الأساليب الفنية قد سبقت الفكر بالنسبة لأمور كثيرة . وفى هذه الحالة فتلك الأساليب الفنية التى كانت تستطيع أن تفيد تطور الثقافة والمعرفة فائدة كبرى قد لا تزيد عن أن تكون أداة للضغط على المستوى السياسى أو فى ميدان الأعمال تحت ستار الترفيه المحبب . . . إنه واقع لا ينكر وموجود على نطاق عالمى .

وقد عدلت الاتصالات اللاسلكية بدورها من ظروف سوق السلع والنقود .

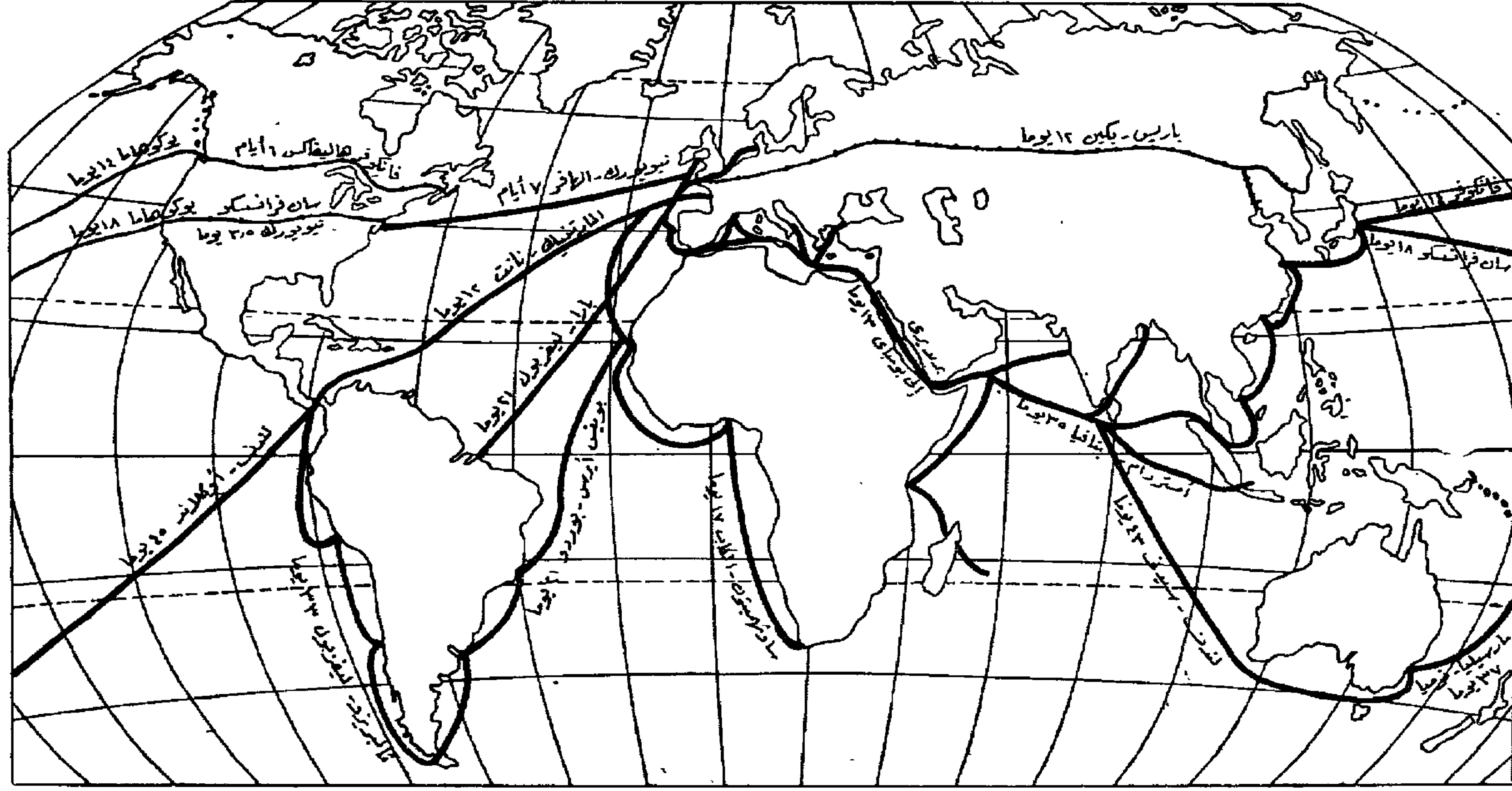
---

(١) ابتكرت أخيراً أجهزة تليفزيونية لا تحتاج للشبكة الكهربائية وتعتمد على البطاريات .

فتتأثر حركات البورصة بعضها ببعض بسبب الفورية التى يتم بها نقل الأوامر والأخبار . وتغيرت ظروف المضاربة ، فيحدث رد الفعل فى ميدان الأعمال بصورة أكثر حدة ، ولكنه فى نفس الوقت يطابق الوضع القائم بصورة أكبر ، لأن الزمن اللازم لوصول المعلومات يقترب من الصفر . وزاد التضامن بين دوائر الأعمال على النطاق العالمى ، بسبب هذه الحساسية العامة للانتشار الفورى للمعلومات .

(حـ) انتشار التشابه بسبب نظم المدن : أدى تنقل الأشخاص وتبادل الصور (خاصة بواسطة السينما) إلى ذيوع نفس النمط من التكوينات والإنشاءات الحضرية فى كل مكان من العالم كانت المدينة فيه نتاجاً لحياة القرن العشرين المتميزة بكثرة العلاقات : فمنها المدن الإدارية الاستعمارية التى أنشئت فى بداية هذا القرن وخاصة الموانى والمراكز الصناعية التى أقامتها شركات الأعمال الدولية . هذه المدن أصبحت اليوم عواصم للدول الجديدة أو عواصم جديدة لدول قديمة : ويختلط الأمر فى ذهن الناس بين التطور وبين تبنى الشكل الذى تنظم به الحياة اليومية فى مدن البلاد التى تم تصنيعها مبكراً . وأصبحت المدينة فى أى بلد من بلدان العالم ، مدينة أمريكية بدرجة أو أخرى . فتطبيق أساليب الخراسانة فى إقامة المبانى المتكررة ، بما فيها المنشآت التى تستهدف الدعاية ، قد عمم نفس الملامح الحضرية ، ونفس المناظر وأساليب التجميل للشوارع فى جميع مدن العالم الكبرى .

إن مرور السيارات وما يتطلبه من إنشاء الطرق وصيانتها ، يعد بدوره من العناصر المشتركة بين كل هذه المدن . وتشابه الوظائف ، وانتقال الإخصائيين والفنيين بسرعة هائلة ، يكملان توحيد أشكال الحياة الحضرية فى العالم بأكمله . ويكفى أن نتذكر الزيادة التى بلغت عشرات الملايين فى عدد سكان المدن فى العالم فى أقل من خمسة عشر عاماً ، لندرك ضخامة عملية الإنشاء التى جرت فى مدن وأحياء جديدة ، وذلك فى فترة قصيرة للغاية : وتهتم البلاد التى تتحضر بسرعة



(شكل ٥ أ) زمن الوصول على الخطوط البحرية وبعض السكك الحديدية العابرة للقارات فى ١٩٤٥

بأن ترتدى الزى المعمارى للمدن الكبرى فى أوربا وأمريكا الشمالية . وإذا كانت مدينتا شاندغار أو برازيليا قد شذتا فى جرأة عن هذه القاعدة ، فالوضع العام والشامل هو توحيد الأشكال للإطار الحضرى وكذلك لأسلوب الحياة اليومية فى المدن .

إنه فى داخل أفريقية أو أمريكا اللاتينية ، وكذلك فى الهند ، ما زال الريف محتفظاً بالمناظر وأساليب المعيشة الخاصة بالمجتمعات التى سبقت قيام الصناعة والتى استقرت منذ قرون عديدة . ومع ذلك فإن مدن المكسيك ، وبلوهورزنتو ، ومونتفيديو ، وداكار ، وأبيدجان ، وكراتشى أو شاندغار تعد من مدن القرن العشرين ، وينبغى الوصول إلى أطرافها لنرى فى الأحياء غير المتمدينة ومدن الصفيح صورة لمؤخرة البلاد التى يتمثل التباين فيها . إن المدن المتجانسة بوتقة تصهر البشر الذين يصبون فيها فيأخذون أشكالا واحدة . وعن هذا الطريق تفقد الإنسانية تدريجياً تنوع أجزائها .

٢ ـ البحث عن مقياس على النطاق القارى

إن زيادة سرعة العلاقات بكافة أنواعها ، والثقل الذى تمثله فى اقتصاد العالم وأمنه الدل الكبيرة للغاية والتى تشغل مساحات قارية شاسعة ، ويبلغ عدد سكانها مئات الملايين ، ذلك كله أدى إلى تخطى الأبعاد التى كانت تحدها حدود الوحدات القومية التى تكونت على مدار التاريخ الأوربى تكويناً بطيئاً . وتدرك الدول الصغيرة بشكل عام أن استقلالها ليس إلا وهماً . ومن جهة أخرى فالتخوم المادية والتى شكلت العقبات ، «والحدود الطبيعية» لفترة طويلة ، لم يعد لها اليوم من القيمة الإستراتيجية أكثر مما لقلاع العصور الوسطى أو لحصون «فوبان[١]» . وأن عائقاً طبيعياً ضخماً كجبال الألب ، قد تطلب على

(١) مارشال فرنسا ومهندس عسكرى قاد ٥٣ حصاراً وحصن الحدود ببناء ٣٣ حصناً وإصلاح ٣٠٠ منها . (المعرب)

(شكل ٥ ب) زمن الوصول على الخطوط الجوية بشركة إيرفرانس ١٩٦٤

الأكثر القيام بإنشاءات وأعمال عالية التكاليف حتى يصبح عبورها ميسوراً فى كافة فصول السنة .

ولم يعد للحدود سوى دلالة تاريخية وقانونية . وكفت عن أن تكون خطوطاً دفاعية . ومع ذلك فأسباب التفتيت ما زالت قائمة تعمل . وقد اقتضى تكوين القوميات واكتساب المناطق القومية لشخصيتها ، كثيراً من الجهد والدم ، وكان لابد من أن يتبقى من هذه العمليات نسيج من الجماعات المنفردة التى تتميز بلغتها وبتاريخها وثقافتها وتقاليدها ونظمها السياسية . وتظهر المقاومة التلقائية لعمليات توسيع المشاريع والعمل اليومى حينما تتبلور الحركة القومية فى وحدات صغيرة ، لها حدود طبيعية كانت ملائمة لهذا التبلور خلال فترة زمنية طويلة . وفى بعض الأحيان يكون تشكيل الدول القومية نتيجة للعمل الدؤوب والمثابر من التجميع على مستوى الوسائل التى استخدمها الملوك والأمراء حتى القرن التاسع عشر . وفى أحيان أخرى نجد أن تشكيل الدولة قد تم على النقيض من ذلك ، نتيجة للتفتيت الإقليمى والإدارى التعسفى بدرجة أو بأخرى ، أو كان ثمرة للمساومات بين الدول الإمبريالية ، فرضه الاستعمار من الخارج مثل ما تم فى أمريكا الاستوائية فيما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر وفى أفريقية وآسيا فى القرنين التاسع عشر والعشرين .

وقد تميزت بداية القرن العشرين بتخطٍّ مستمر للحدود القومية والسياسية من قبل تشكيلات المصالح الاقتصادية التى ضاقت ذرعاً بالإطار القومى . وفى أحيان كثيرة فضح البعض تلك التناقضات بين القومية السياسية والأممية الاقتصادية ، وبذا أصبحت المشاكل منذ الآن تطرح فى مستويين مختلفين ، فمستوى التاريخ أى مستوى الأمة من جهة ، ومستوى الأعمال أى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التى تتخذ شكلا أممياً . وقد بدا فى الإمكان حل هذا التناقض مرة بأن تخضع إحدى القارات لقومية ما ، تعتمد على نظرية « الجنس المتفوق » . فتشددت أوربا فى الدفاع عن تنوعها القومى ولكن هزيمة الخطة الاشتراكية القومية لتوحيد

أوربا بسيطرة ألمانيا عليها ، كلفت الأمم الأوربية أيضاً جزءاً ملحوظاً من ثرواتها واستقلالها إزاء الدولتين القارتين الكبيرتين ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والولايات المتحدة. فاحتضنت الاشتراكية ما يزيد عن ١٠٠ مليون نسمة ، على أنقاض الإمبراطورية الهتلرية ، ولم تستطع ألمانيا نفسها أن تستعيد مكانتها كقوة اقتصادية كبرى ، ولن تلحق مرة أخرى طرائق الحياة الموجودة فى أوربا إلا بفضل المساعدة المالية الأمريكية . إن الدول الصغرى ، وقد أرعبها الثمن الذى اقتضته الحروب المتعاقبة التى تتوالى عليها دون أن تستطيع أن تفعل شيئاً لحماية حيادها وإنقاذه ، أصبحت من أشد الأنصار لإقامة تنظيم فوق التنظيمات القومية ، يمكن فى مستواه أن تدار الأعمال وتحل الخلافات حلاً سلمياً . واليوم تعد أوربا مجال اختبار لمحاولات التنظيم على مستوى القارة أو فى جزء منها ، وذلك لأن الحركات القومية كانت على أكبر درجة من القوة فى القرن التاسع عشر فى البلاد التى تكون أوربا الآن . ولذا فيبدو أنه من أصعب الأمور الوصول إلى نتائج سريعة فى هذا الصدد بالنسبة لتلك البلاد .

والغريب حقاً أن نلاحظ أن المحاولات الأولى للتوحيد قامت على نظام من العلاقات التكنيكية والاقتصادية كان له شأن كبير فى الثلث الأول من القرن العشرين ، ولكنه الآن فى طريقه إلى التوقف والزوال : ونعنى نظام « الفحم والصلب » . بيد أن تلك المحاولات التوحيدية الأولى فى أوربا تتفق مع وجود مجموعة جغرافية مركزة حول نهر الراين الذى يمر بألمانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا ولكسمبرج ، تلك المجموعة التى ربطت إيطاليا نفسها بها برباط متين ، رغبة منها فى عدم الانعزال عن المراكز الصناعية فى شمال غرب أوربا ، ولكن أوربا « الست دول » هذه ، وذات السوق المشتركة ، تعانى الصعاب فى بحثها عن الطرق المؤدية إلى الوحدة الحقيقية . وهى تلاقى عنتاً فى إقناع بريطانيا العظمى ، بأن عصر الجزيرة المعزولة والإمبراطورية قد مضى أوانه . وهناك تجمع آخر هو اتحاد التبادل الحر . وهو فى الواقع تنظيم يضم دول أوربا الشمالية «أوربا السبع» ،

ويهدف إلى إيجاد أكثر الحلول اقتصادية للمشاكل التجارية . ولكن كل دولة من هذه الدول تضع مشاغلها الخاصة فى مفهومها عن الوحدة الأوربية مما يجعل التوفيق بينها غاية فى الصعوبة . ومع ذلك فقد جرت العادة منذ الآن على جمع عدد الرجال ومقادير الإنتاج وذلك لموازنة الحجمين الأمريكى والسوفييتى ، على الأقل من الناحية الإحصائية .

أما أفريقية فقد جرى تقسيمها إثر عمليات الاستعمار ، وتحديد مناطق النفوذ — الدعوة إلى « تقسيم أفريقيا » ومؤتمر برلين ١٨٨٥ — وبذا وجد ٤٠ إقليما متمايزاً . وقد تم الحصول على الاستقلال على هذا الأساس من التقسيم الإقليمى . ولكن سرعان ما أدركت الدول الفتية الأخطار الناجمة عن هذا التفتت الشديد الذى أصاب القارة . ومع ذلك فقد فشلت عدة محاولات لإقامة اتحادات فدرالية . ومنظمة الوحدة الأفريقية التى أسست فى مؤتمر رؤساء الدول الأفريقية بأديس أبابا فى مايو ١٩٦٣ ما زالت فى بدايتها . وهى تضم عدة تجمعات سابقة ، منها مجموعة برازفيل ، ومجموعة الدار البيضاء ، ومجموعة مونروفيا ، وتشمل ٣٢ دولة أفريقية من بينها دول المغرب والجمهورية العربية المتحدة . ولكنها لا تضم إمبراطورية أفريقية الجنوبية وكذلك المستعمرات البرتغالية ، أى أنها لا تشمل من الناحية العملية كل ما يقع إلى جنوب خط عرض ١٠° جنوباً .

أما فكرة اتحاد دول أمريكا الجنوبية فهى أقل وضوحاً ونضجاً عن غيرها ، ولانعرف ما إذا كانت تصدر عن رغبة خارجية فى السيطرة ، أو عن الاهتمام بتجميع طاقات أمريكا اللاتينية فى مواجهة أمبريالية الجار الأكبر . وهناك بعض من هذه الدول تشغل بالفعل مساحة على النطاق القارى ، كالبرازيل . ويبدو أن المشكلة ما زالت بعيدة عن التحديد الدقيق .

ولكن هناك ما هو أبعد من البحث عن التعاون على المستوى القارى ، إذ قد وصل القرن العشرون إلى مستوى التنظيم العالمى ، تمثل فى البداية فى عصبة الأمم ، ثم فى هيئة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية (أنشئت

بمقتضى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى عقد فى المدة من ٢٥ أبريل إلى ٢٥ يونيو ١٩٤٥) وانبثق عن هيئة الأمم وهى التنظيم السياسى؛ عدد من التنظيمات على المستوى العالمى لتسوية الكثير من العقبات ، مثل تسهيل المعونات الغذائية ، وتطوير التعليم وكفالة التمويل لعمليات التنمية إلخ . ويتبع مكتب المعونة الفنية ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير عدة تنظيمات ، كمنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الزراعة والأغذية وهيئة الصحة العالمية ، والهيئة الدولية للتعليم والعلوم والثقافة (اليونسكو) وعلاوة على دور هذه المنظمات فى البحث عن الحلول للمشاكل التى يطرحها تطور الظروف العالمية فى أجزاء كبيرة من العالم ، فإنها تقوم بتجميع المعلومات الشاملة فى كافة الميادين ، بما يضمن توفير البيانات الصادقة والمعرفة الحقيقية لكل ما يتعلق بحياة عالمنا الراهن ومستقبله .

٣ ـ التفاوت

فى وجه عمليات التوحيد للمواقف والمؤسسات تزداد الخلافات عمقاً بين مجموعات من البلاد و بعضها البعض . ولم يعد انقسام العالم إلى « كتلة رأسمالية » وعلى رأسها الولايات المتحدة « وكتلة اشتراكية » وعلى رأسها الاتحاد السوفييتى ، هو الشكل الجوهرى للتمايز فى عالم اليوم مهما كان هذا الشكل ذا مظهر مثير .

وقد اقترح مؤلفون كثيرون ، وفى نفس الوقت تقريباً ، تعبير « العالم الثالث[١] » لإبراز المشاكل التى يطرحها التخلف . وأحرز هذا اللفظ نجاحاً لا جدال فيه طالما قصدت به مجموعة البلاد التى ليست مشاكلها الرئيسية هى مشاكل البلدان العريقة التى تم تصنيعها وفق أشكال النظام الاقتصادى الرأسمالى ولا هى أيضاً المشاكل الموجودة فى البلاد التى تبنى الاشتراكية . ولكن ينطبق على « العالم الثالث » ما ينطبق على القطاع « الثالث » فى التقسيم الذى وضعه

---

(١) ج . بلانديه و « أ . سوفى » (١٩٥٦) .

كولن كلارك[1] . ولا يكفى لأمر ما ألا تنطبق عليه تعريفات كثيرة دقيقة حتى يصبح شيئاً محدداً . فنتيجة للظروف والتطورات التاريخية وجدت البلاد التى تعرف بالعالم الثالث نفسها بعيدة عن حركات التصنيع الكبرى التى أدت إلى طفرة فى تطور المجتمعات علاوة على إقامتها للاقتصاديات الصناعية . فالمقصود ببلاد العالم الثالث إذن هو تلك البلاد غير الصناعية ، أو ضعيفة التصنيع التى احتفظت بهيا كل اجتماعية عتيقة وتعانى ضغطاً ديمجرافياً يزداد بسرعة هائلة وهذا التعريف مع ذلك لا يعين حدود العالم الثالث بدقة تامة . فالصين ما تزال تحتفظ ببعض هذه الخصائص ، كالضغط الديمجرافى وضعف التصنيع رغم مجهودات الدولة الاشتراكية . واليابان تتخلص ببطء من بنائها الاجتماعى القديم ، وإن كانت قد قلبت اتجاه تطورها الديمجرافى ومضت فى التصنيع شوطاً بعيداً . ولأسبانيا جميع الخصائص الاجتماعية والسياسية التى لدول العالم الثالث ، رغم أنها لا تتمتع بنفس الدرجة من الخصوبة التى لأفريقيا أو لآسيا ، ولكننا هنا على حدود العالم الثالث ، ويجب البحث عن حقيقته على شواطئ المحيط الهندى ، وفى أفريقيا أو أمريكا اللاتينية ، حيث لا تصل الأجور اليومية إلى الحد الأدنى الموجود فى أضعف البلاد الصناعية . وعلى كل حال فالمجتمعات ليست متشابهة فى تلك البلدان ، كما أن ثقافتها الشعبية تختلف اختلافاً عميقاً وعلاقاتها الخارجية لا تتعرض لنفس الضغوط . فلا يوجد عالم ثالث واحد ، بل هناك فى الواقع بلاد غير متطورة ، تتمايز فى مجموعها عن البلاد الصناعية ، ولكنها تتباين أيضاً فيما بينها تبايناً عميقاً . ولا شك أن تطور كل منها لا يمكن أن يتم بنفس الطرق والأساليب . وأن عنصراً من العناصر الأولى التى نخرج بها من تحليل الوضع العالمى الراهن ، هو ما نلاحظه عن التطور غير المتكافئ الذى يمكن تصويره بالرجوع إلى بعض الأرقام القياسية مثل نصيب الفرد من الدخل القومى ،

(١) اقتصادى بريطانى ولد عام ١٩٠٥ تولى عدة مناصب جامعية ، له مؤلفات كثيرة مشهورة. (المعرب)

هيئة الأمم المتحدة

الجمعية العامة

مجلس الأمن

محكمة العدل الدولية

مجلس الوصاية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

السكرتارية

عمليات الأمم المتحدة في الكونغو

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

لجنة أركان الحرب

لجنة نزع السلاح

قوة طوارئ الأمم المتحدة

مكتب مساعدات وأعمال الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين

رصيد خاص للأمم المتحدة

رصيد الأمم المتحدة للطفولة

المفوضية العليا للأمم المتحدة للاجئين

اللجان الاقتصادية الإقليمية

اللجان التكنيكية

اللجان الكبرى

لجان الإجراءات

اللجان الدائمة

هيئات أخرى مساعدة للجمعية العامة

الهيئة الخاصة للأمم المتحدة

اللجنة الإدارية للتنسيق

مكتب المساعدة التكنيكية

المؤسسات المتخصصة

الجمعية المالية الدولية

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

الجمعية الدولية للتعمير

منظمة الصحة العالمية

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة

منظمة العمل الدولية

منظمة التجارة الدولية

الاتفاق العام حول التعاريف الجمركية والتجارة

المنظمة الاستشارية للملاحة فيما بين الحكومات

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

الاتحاد الدولي للمواصلات اللاسلكية

الاتحاد الدولي للبريد

المنظمة الدولية للطيران المدني

صندوق النقد الدولي

والاستهلاك الفردى من الطاقة الميكانيكية ، ومن الصلب والأسمنت وغيرهما . إلا أن تكوينات كل بلد وسماته تصدر عن عوامل أصيلة متمايزة ومتعددة بدرجة تجعلنا نعجز عن استيعاب هذه البلاد جميعاً فى نمط واحد ، دون غيره ، ولابد من أن يكون الكشف الحسابى للعالم الحاضر جرداً جغرافياً : أى دراسة تفاضلية .

القسم الثانى

ميزانية عالم اليوم

الفصل الأول

البحث عن التوازن بين البلاد الصناعية

فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين انتهى احتكار أوربا الغربية للاقتصاد الصناعى ، بعد أن تم بناء اقتصاد الولايات المتحدة بمبادئه وأساليبه الفنية ورجاله . ومع ذلك فقد ظلت الثورة الصناعية التى انبثقت بمبادرات شمالى غرب أوربا ملكاً لمجموعة تاريخية وجغرافية بعينها ، وهى مجموعة شمال الأطلنطى. ولكن « بعث » اليابان وتصنيعها ، بل وأكثر من ذلك قيام الثورة الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى وبناء الاقتصاد الصناعى السوفييتى قد غيرا تدريجياً من معنى الثورة الصناعية الأوربية الخاصة بالقرن التاسع عشر . فتلك الثورة قامت فى أوربا ختاماً للمنازعات والحروب المثيرة التى دامت نصف قرن وغرق فيها بصورة قاطعة التفوق التاريخى لأوربا الصناعية الموجودة عام ١٨٨٠ . وقد تم التصنيع السريع بطرق متباينة فى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، وكان للثورة الصناعية « الثانية » متطلبات فنية ومالية ضخمة . مما برهن على أن نطاق التنمية والتطوير للبلاد الصناعية لم يعد فى حدود مائة أو حتى مليون كيلومتر مربع ، وأن الأمر خرج من نطاق قدرة أمة يبلغ عدد سكانها ٥٠ مليون نسمة وبالتالى فلا تستطيعه دولة يقرب تعدادها من العشرة ملايين .

ولنا أن نتساءل فى قلق عما إذا كان امتلاك الدول القارية لأساليب القوة التكنيكية القصوى ، لا يعرض الإنسانية إلى خطر الوقوع مرة أخرى فى الصدامات التى أودت بالتفوق الأوربى ، ولكن على مستوى جديد . وتستهدف الجهود التى تبذلها أكبر دولتين فى العالم المعاصر ، الإبقاء على توازن للقوى يمنع القيام بأى

مغامرة ، يعلم الجميع مقدماً أن نتيجتها لن تكون سوى التدمير المتبادل الشامل . وتسعى أوربا لأن تتماسك وأن تستعيد المكان الذى يؤهلها — للمطالبة به — ما لها من قوة فكرية وفنية وثقافية نادرة ؛ ولكن الحل يكمن فى تجميع قوى الإنتاج وتوحيدها الأمر الذى يطرح المشاكل السياسية المتنوعة . وأوربا الست دول وهيئة الفحم والصلب (.C.E.C.A)والسوق المشتركة ليست سوى محاولة أولى . لا تجرى دون أن تقوم داخلها تناقضات مستمرة . ومع ذلك « فأوربا الست دول » لا تضم أوربا الغربية الصناعية كلها ، أما منظمة التعاون والتنمية الأوربية (.O.C.D.E) فليست سوى هيئة ذات هيكل رخو للغاية . كما أن انضمام بريطانيا وشركائها فى اتحاد التبادل الحر (.A.L.E) إلى السوق المشتركة يبدو أمراً صعباً للغاية . وحتى الآن ليس للقوة الثالثة الأوربية أى فعالية ، فهناك الولايات المتحدة التى حلت محل الديدبان الأوربى فى الدفاع عن الرأسمالية والمشروع الحر ، ثم هناك أيضاً الاتحاد السوفييتى أول بلد فى العالم شاد اقتصاداً اشتراكياً . وحتى الآن ليس للقوة الثالثة الأوربية بينهما سوى فعالية افتراضية ، وهى قوة تدين بالكثير للولايات المتحدة . فهل يمكن إقامة توازن آخر ؟

١ — قوتان صناعيتان على النطاق القارى

ينتج كل من الاقتصادين الأمريكى والسوفييتى من المواد الصناعية الأساسية ما يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ ٪ من الإنتاج العالمى . وبذا يقعان خارج نطاق المقارنة بالنسبة لأنشط الدول الصناعية الأخرى . وفى مجال بعض المنتجات التى تحتاج لدرجة عالية من التخصص تحتل دول معينة فى أوربا الغربية مكاناً أقل تواضعاً مما لها فى مجال الصناعات الأساسية . ولكن من غير الصواب أن نظن أن الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ليسا فى الوقت نفسه أكبر المنتجين فى فروع الصناعات التى نمت مؤخراً ، مع تنوعهما الشديد وتخصصهما

البالغ . فسيطرتهما فى مجال القذائف والملاحة الفضائية تنبع على وجه التحديد من امتلاكهما المزدوج للقدرات الأساسية ولأدق الأساليب التكنيكية .

بيان بعض المنتجات الصناعية فى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى *

	الولايات المتحدة			الاتحاد السوفييتى		
	١٩٢٩	١٩٦٢	النسبة المئوية لإنتاج ١٩٦٢ بالنسبة لإنتاج ١٩٢٩	١٩٢٩	١٩٦٢	النسبة المئوية لإنتاج ١٩٦٢ بالنسبة لإنتاج ١٩٢٩
الفحم	٥٥٢	٣٩٦		٤١	٣٨٢	
اللجنيت	٢	٣		٣,٥	١٣٥	
البترول	١٣٨	٣٦١		١٣	١٨٦	
الغاز الطبيعى	٥٤	٣٩٥		٢,٣	٧٥,٢	
الطاقة الكهربائية	١٧	١٦٠		٠,٥	٧٠	
إجمالى (١) الطاقة بالمليار كيلووات ساعة	١١٧٩	٣٠٦٣	٢٥٥	٩٥	١٨٢٠	١٩٠٠
الصلب	٥٧	٨٩	١٥٦	٥	٧٦	١٥٠٠
الألمنيوم	٠,١	١,٩	حوالى ٢٠٠٠	—	١	
الأسمنت	٢٩,٥	٥٦,٣	١٩٠	١,٨	٥٧,٣	٣٠٠٠
غزل القطن	١٤٢٤	١٧٠٠	١٢٠	٥٠٠	١٢٠٠	٢٤٠

* بالمليون طن عدا الغاز الطبيعى (بمليار الأمتار المكعبة) والكهرباء (بالمليار كيلووات ساعة) وغزل القطن بالألف طن .

(١) معدلات التحويل : بالنسبة لعام ١٩٢٩ ، ٧٥٠ جرام فحم ، و ٥٠٠ جرام من المنتجات البترولية و ٥ م٣ من الغاز الطبيعى لكل كيلووات ساعة . وبالنسبة لعام ١٩٦٢ : ٤٥٠ ، و٣٥٠ جراما ، و ٣ م٣ على التوالى .

نصيب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى من الإنتاج العالمى فى عام ١٩٦٢ من بعض المنتجات الصناعية

	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفييتى
الطاقة	٢٧٪	١٦,٥٪
الصلب	٢٤,٥	٢١
الألمونيوم	٣٩	٢٠
الأسمنت	١٦	١٦,٤

وفى مجال الصناعات الثقيلة تتفوق الولايات المتحدة على الاتحاد السوفييتى تفوقاً طفيفاً . ويبدو أيضاً أن التباين أكبر بينهما فى الإنتاج الصناعى وخاصة فى الصناعات الخفيفة (الغزل والنسج والصناعات الكيماوية والغذائية) . ولكن معدلات التطور ، وأشكال تنظيم الإنتاج تختلف فى كل منهما اختلافاً تاماً . ويبين الجدول السابق أن متوسط الزيادة فى المنتجات الأساسية ارتفع من ١ إلى ٢ أو ٢,٥ فى الولايات المتحدة فيما بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٦٢ فى الوقت الذى زاد فيه من ١ إلى ٢٠ فى الاتحاد السوفييتى (ما عدا صناعة المواد البسيطة التى يمثلها إنتاج غزل القطن والذى زاد فقط إلى ٢,٤) . ولا يمكن فهم هذه الأرقام إلا بوضعها فى الإطار التاريخى الذى تم فيه التطور الاقتصادى .

فغداة الحرب العالمية الأولى أنجزت الولايات المتحدة المرحلة الأولى من تطورها الاقتصادى ، التى تضمنت إقامة صناعة الحديد والصلب وإنشاء شبكة السكك الحديدية وتجهيزها وبناء المدن والموانى والأساطيل التجارية والجوية وكذلك إنشاء الصناعات المتنوعة التى تنتج أدوات الإنتاج ومواد الاستهلاك . واستفادت من الانطلاقة التى نتجت عن جهودها فى تموين الحلفاء واشتراكها فى الحرب . وبدأت الولايات تعانى من آثار تشبع سوقها الداخلية ، فى نفس اللحظة التى أمسك فيها حلفاؤها أيديهم عن الشراء المجزى منها بعد أن تخلصوا من دمار

الحرب . ومنذ اللحظة الأولى ظهرت أزمة ١٩٣٠ الأمريكية باعتبارها أزمة فائض إنتاج ، بمعنى أنه لم يكن هناك توازن بين عرض المنتجات والطلب عليها . وهذا ما أجبر الأمريكيين على إعادة النظر فى اتجاه اقتصادهم بأكمله .

ولذا فإن هذه الأزمة كانت بمثابة مثبط ومعوق للاقتصاد الأمريكى الذى نراه منذ تلك الفترة يعمل دون طاقته الإنتاجية بصورة تكاد أن تكون مستمرة ، إلا فى الأوقات التى تشترك فيها الولايات المتحدة فى حروب هامة (كالحرب العالمية الثانية وحرب كوريا). وهذه الظروف تعتبر مواتية من ناحية بسبب امتلاك احتياطى كبير من رءوس الأموال والمنتجات التكنيكية والمعدات ، وغير مواتية من ناحية أخرى لعدم وجود ضمانات لاستهلاك الاستثمارات المدفوعة والحصول على عائد منها . وفى مثل هذه الظروف تم استيعاب العمليات الجديدة للإنتاج الصناعى فى أمريكا . فتزايد الطلب على المنتجات الأساسية بمعدل بطىء وغير منتظم ، فى حين أن الاستثمارات وقيمة الإنتاج كانتا تزدادان بسرعة تفوقها كثيراً ، فضلا عن أن جزءاً كبيراً من الإنتاج كان يغذى الاستهلاك الداخلى المتزايد ، ويتم هذا بالإسراع من دورة رأس المال والتراكم ، هذا فى حين أن صناعة أدوات الإنتاج والصناعات الاستراتيجية من الطراز الجديد تتطلب استثمارات تستهلك ببطء أشد .

وقد بدأ التصنيع فى اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية فى نفس اللحظة التى كان الاقتصاد الأمريكى يعانى فيها من نتائج الأزمة . وتعرض الاتحاد السوفييتى لاختبار من نوع آخر : هو الغزو ، الحرب من عام ١٩٤١ إلى ١٩٤٥ . وإن كانت هذه الحرب قد حفزته على القيام بمجهود إنتاجى مناسب إلا أنها انتهت بتركة ثقيلة جداً من الدمار ومن الخسائر فى الأرواح . ويظهر ذلك على الرسم البيانى للتنمية فى شكل منخفض محسوس تماماً ، يتعارض مع القمة المفاجئة التى يظهرها الرسم البيانى الخاص بالولايات المتحدة . ومع وضع الركود الذى جرته الحرب على الاتحاد السوفييتى فى الاعتبار ، نجده قد واصل تجهيز

نفسه بالمعدات وتعويض التخلف التكنيكى الذى كان يعانيه فى ١٩٢٧ — ١٩٢٩ ، كما استمر فى بناء الصناعات التى تنتج المواد الاستهلاكية اللازمة لمواجهة احتياجات سكانه . وبالنسبة للمستقبل القريب سيظل الجهد الأساسى موجهاً نحو الصناعات « الأم » أى الصناعات التى تخلق صناعات أخرى ، وكذلك نحو الصناعات التى على درجة عالية من الكثافة التكنيكية وتستهدف الإعجاز الفنى . تلك الصناعات التى أصبحت بالنسبة لأكبر دولتين فى العالم وسيلة لإثبات مقدرتهما فى كافة المجالات . وبينما تعيد الولايات المتحدة امتصاص جزء من العائد القومى الذى يتم توزيعه ، وذلك عن طريق تراكم الأرباح للصناعة الاستهلاكية ، فإن الاتحاد السوفييتى يزيد من دورة رأسماله الإنتاجى بأن يبقى حتى الآن على بطء نمو الصناعات الاستهلاكية وبأن يلجأ مباشرة إلى الادخارات المعطلة لزيادة قدرته على الاستثمار . وأن معدل الزيادة المقارنة للمدة من عام ١٩٥٣ إلى ١٩٦٢ ، يبين السرعة التى سار بها الاقتصاد السوفييتى للحاق بالاقتصاد الأمريكى فى القطاعات الرئيسية وفى صناعة المعدات .

بعض منتجات الاتحاد السوفييتى مقدرة بالنسبة المئوية من الإنتاج المماثل فى الولايات المتحدة فى عامى ١٩٥٣ ، ١٩٦٢

	١٩٥٣	١٩٦٢
الطاقة (كل الموارد محولة إلى طاقة كهربائية)	٣٣	٦١
الصلب	٣٨	٨٥
الأسمنت	٣٣	١٠٢
غزل القطن	٤٧,٥	٧٠

٢ ـ السمات الخاصة المميزة للولايات المتحدة الأمريكية

(١) عدم التناسق الأمريكي :

تشغل الولايات المتحدة مساحة تزيد قليلا على ٩ ملايين كيلومتر مربع ، أى ما يقل قليلا عن مساحة القارة الأوربية بأكملها بما فيها الجزء الأوربى من الاتحاد السوفييتى . وتمتد أراضيها بين خطى عرض ٣٩°، ٢٥° شمالا (أى على خطى عرض باريس والجنوب المراكشى) . وذلك فيما عدا الولايات التى تعتبر خارجية من الناحية الجغرافية (ألاسكا وجزر هاواى) . وتشمل المساحة المزروعة ٤,٥٠٠,٠٠٠ كم٢ ، يستخدم منها ما يقرب من مليونى كيلومتر مربع فى الزراعة وما يزيد قليلا على ٢,٥ مليون كيلومتر مربع كمراع . وتمتد المسافات والوحدات الجغرافية على نطاق غير معروف فى أوربا . فقد تتابع الأنماط الواحدة من المناظر لمسافة ١٠٠٠ أو ٢٠٠٠ كيلومتر . فالبحيرات العظمى تمتد من الغرب إلى الشرق لمسافة ١٢٠٠ كيلومتر ، ويجرى السهل العظيم الذى يرويه الميسورى ـ المسيسبى بين الحدود الكندية وخليج المكسيك ويزيد طوله على ٢٠٠٠ كم . ويبلغ طول سلسلة جبال الأبلاش ٢٠٠٠ كم أيضاً . ويمتد نفس النوع عن التربة لمساحات تبلغ مئات الآلاف من الكيلومترات المربعة . فالظواهر الجغرافية على المستوى القارى . وبالطبع تتفق المعطيات الاقتصادية مع هذا المستوى المماثل من الاتساع .

وتصل طاقة إنتاج الحبوب إلى مليارى كينتال [1] وذلك لأن المتوسط السنوى لإنتاج الهكتار يتراوح بين ٢٠ ، ٢٥ كينتالا . وتزرع الأرض فى دورة زراعية ثنائية أو ثلاثية . ورغم أن الولايات المتحدة لا تستغل كل طاقتها الإنتاجية هذه إلا أنها تعد أكبر منتج للحبوب فى العالم . إذ يصل إنتاجها إلى مليار كينتال

---

(١) الكينتال = ١٠٠ كجم . (المعرب)

من الذرة ، ٣٠٠ مليون كيتنال من القمح ، إلخ . وفى إمكان الجنوب الأمريكى أن ينتج وحده أكثر من نصف محصول القطن فى العالم فى أراضيه التى تروى بالأمطار أو بالأنهار (وقد حدد الإنتاج طواعية بثلث المحصول العالمى) .

والطاقة الصناعية على نفس الدرجة من الضخامة الهائلة . فإمكانيات المصادر المعروفة للمواد الخام تضع أمريكا الشمالية فى الصفوف الأولى للدول ، وهذا فى الأحوال التى لا تكون أمريكا فيها فى المرتبة الأولى، وذلك رغم ضخامة الكميات التى تم استهلاكها فى القرن الأخير . وأن المعدات المركبة على المصادر الكهربائية فى القارة ، تجعل فى إمكان أمريكا أن تنتج من الكهربا ما يعادل إنتاج مجموعة المحطات الكهربائية الموجودة فى العالم فى الوقت الحاضر . إلا أن أراضى الولايات المتحدة أبعد من أن تكون مستغلة استغلالاً كاملا . فالاقتصاد الأمريكى اقتصاد غير متناسق من الناحية الجغرافية ، حيث إن التعارض بين الأراضى المستغلة وغير المستغلة يظهر فى اختلاف المناطق الشرقية عن المناطق الغربية . و بشكل تقريبى يفصل خط الطول ، المائة ، المساحات التى تستغل بشكل منتظم عن الأراضى التى تستخدم بصورة متقطعة غير منتظمة سواء من حيث زمن الاستخدام أو من ناحية امتداد المساحة . فالعامل الرئيسى لبوار الأرض هناك هو الجفاف القارى الذى يصيب الأراضى الواقعة بين سلسلة الجبال الصخرية الغربية « روكى » وبين خط طول ١٠٠° . ولهذا فإن الاستغلال الزراعى للأراضى الأمريكية يتميز بدرجة كبيرة من عدم التناسق . فالشرق يمثل مناطق زراعية متتابعة يناسب استعدادها توالى الأنماط المناخية بها . إذ أنها تمتد من المنطقة القارية الباردة فى شمال منطقة المراعى إلى جنوب فلوريدا ، المنطقة الاستوائية الواضحة المعالم . أما الغرب فقيام الزراعة فيه يرتبط بوجود شبكات الرى ارتباطاً وثيقاً (واحة فينكس والوادى الكبير فى كاليفورنيا) .

الاحتياطى العالمى من الطاقة
النسبة المئوية لنصيب أمريكا الشمالية
(فى أول يناير ١٩٦١)

	الوقود الجاف (مليار طن)	البترول (مليون طن)	الغاز الطبيعى (مليار متر مكعب)	المعادن المشعة (الف طن من اليورانيوم)
أفريقية	٢٤	١١٥٥	٨٥٠	٢٩٣
أمريكا الشمالية	١٢٤٥(٥١٪)[١]	٥٨٢٥(١٣,٣٪)	٧٩٣٠(٤٢٪)	٤٩٣(٥٩,٥٪)
أمريكا الجنوبية	١٣	٣٢٦٠	١٤٠٠	٢
أسيا	٢٢٩	٢٧٨٣٠	٥٩٤٠	؟
أوربا	١٩٣	٤٣٠	٢٥٠	٣١
الأقيانوسية	١٣	—	—	٨
الاتحاد السوفييتى	٦٨٩	٤٥٠٠	٢٣٠٠	؟
المجموع	٢٤٠٦	٤٣٠٠٠	١٨٦٧٠	٨٢٧[٢]

أما من زاوية توزيع مصادر المواد المستخرجة من باطن التربة ، فإن عدم التناسق فيه يكاد أن يكون فى الاتجاه العكسى . وإن كانت الثروة المعدنية الموجودة فى قارة أمريكا الشمالية على درجة من الضخامة بحيث لم يترتب أى ضرر من عدم التناسق بين المناطق الشرقية التى تستغل ثرواتها وبين المناطق الغربية التى توجد فيها أكثر الاحتياطيات .

والواقع أن توزيع التعمير السكانى وتاريخ تطور القارة قد تلاقيا مع الدور الذى لعبته خصوبة الأراضى الزراعية فى مختلف المناطق، ففى أمريكا الشمالية يعيش ٨٣ ٪ من السكان فى النصف الشرقى من البلاد[٣] . والولايات المتحدة

(١) نصيب الولايات المتحدة منها ١٨٥ مليار طن .

(٢) تعادل كية تتراوح بين ٣٠ ، ٣٠٠ مليار طن فحم .

(٣) فى بداية ١٩٦٤ بلغ عدد سكان الولايات المتحدة ١٩٠ مليون نسمة .

تعتبر من دول الأطلنطى العظمى ، ورغم أن كثيراً من الأحداث الدولية قد جعلتها تولى وجهها شطر المحيط الهادى ، فإن أكثر من أربعة أخماس السكان وأربعة أخماس الدخل القومى أيضاً تتركز شرقى محور ميسورى – مسيسيبى .

وليس بالغرب أى اتصال فى العمران أو استغلال للثروات ، فهو عبارة عن واحات فى صحراء اقتصادية بل هى صحراء مناخية وبيولوجية فى أغلب الأحيان أيضاً . والشواطئ ذاتها ليس بها سوى مناطق إقامة متقطعة وغير متصلة . ومع ذلك فإن الضخامة الأمريكية قد أضفت على بعض هذه المناطق مثل سان فرانسيسكو ولوس أنجلوس قوة وجمالاً نادرين .

(ب) تسامى الرأسمالية الأوربية :

استمدت الولايات المتحدة سكانها من القارة الأوربية . وبالتأكيد فإن السكان الحاليين لا يرجع وجودهم إلى الهجرة رغم ما يمكن أن يوحى إلينا به اتساع نطاق الرحيل من أوربا إلى الولايات المتحدة فى بداية القرن العشرين . وبفضل الخصوبة المرتفعة للمواليد وانخفاض نسبة الوفيات بين السكان الأمريكيين القدامى الذين استقروا فى القارة قبل ١٨٦٠ ، تراوحت الزيادة الطبيعية المتوسطة بين ٣٠٠,٠٠٠ ، ٣٥٠,٠٠٠ نسمة فى العام فى الفترة من ١٨٦٠ إلى ١٨٨٠ ، وبين ٤٠٠,٠٠٠ ، ٥٠٠,٠٠٠ نسمة فى الفترة من ١٨٨٠ إلى ١٩٠٠ ، وزادت على المليون من ١٩٠٠ إلى ١٩٢٠ . ومع ذلك فبين ١٨٨٠ ، و ١٩٢٠ على وجه التحديد امتصت الولايات المتحدة حوالى ٤٠ مليون مهاجر كانت حضارتهم وأيديولوجيتهم ، ذات أصل أوربى .

إلا أن علينا أن نميز بين الجنوب والشمال . فالجنوب بلاد المزارعين الذين استغلوا العبيد السود فى زراعة القطن والطباق حتى الحرب الأهلية الأمريكية ، وتتشابه السيكولوجية الاجتماعية الجنوبية مع المجتمعات القديمة فى أمريكا اللاتينية بل مع جنوب أفريقية . وأما الشمال فقد سار على النقيض من ذلك ، أى على

هدى الثورة الصناعية فى أوربا واتباع خطاها .

وأن « المغامرين » النازحين من شمال شرق أمريكا ، وقد تجاوزوا الأراضى التى جرى تعميرها مبكراً فى إقليم إنجلترا الجديدة (نيوانجلند) ، ووصلوا حتى السفوح الغربية للأبلاش ومنطقة البحيرات العظمى وسهول أوهايو والمسيسبى ، وجدوا أنفسهم أمام طاقة كامنة للتنمية الصناعية تماثل طاقة أوربا الشمالية الغربية مضروبة فى نفسها ، فهناك مناجم « الفحم البيتومينى » التى تنتشر فى جبال الأبلاش وأحواض الفحم الحجرى فى الينوى — أنديانا ، وهذه المناجم ما زالت تحتفظ باحتياطى يزيد مرتين أو ثلاثا عن كل ما يوجد بمنابع الفحم الحجرى فى أوربا الغربية ، وتزيد إنتاجيتها عليها من خمس إلى ست مرات باستخدام نفس المستوى التكنيكى . وهذا رغم عمليات الاستخراج المجهدة خلال قرن بأكمله . وفى الفترة من ١٨٥٤ إلى ١٩٣٨ ، قدمت مناجم بحيرة « سوبيريور » للحديد ١٨٠٠ مليون طن من الخام ، به نسبة من المعادن لا يوجد مثيل لها فى أى دولة أوربية سوى السويد . وتفوق إمكانيات البحيرات العظمى فى النقل إمكانيات الراين فى أوربا . وإن الآبار الأولى للبترول قد تم اكتشافها فى شمال شرق الولايات المتحدة أيضاً . وتم التصنيع على مقياس مغاير لما جرى فى أوربا ، ودون ما قيود نابعة عن الأشكال القديمة لتنظيم الملكية أو لحيازة الأرض ، فقامت الثورة الصناعية فى بيئة جديدة لا تحوى أية تناقضات أساسية . ولقد أمكن تطبيق الأساليب الفنية للرأسمالية الأوربية وأشكالها التنظيمية دون حدود غير تلك التى تفرضها طبيعة هذه الأشياء ، ففى أوربا كان لابد من مراعاة الهياكل الاجتماعية السابقة والاحتياجات الموروثة ، وكذلك التقسيم الإقليمى إلى دول متباينة المساحة ، وإن كانت صغيرة دائماً بالنسبة للمساحات الأمريكية .

أما فى أمريكا فقد كان فى استطاعة أى إنسان أن يعمل أى شىء خلال نصف قرن بأكمله . وذلك فى بيئة طبيعية من الكرم بمكان كبير . وقد حدث هذا لدرجة أن المواطن الأمريكى يرى اليوم العصر الذهبى فى فترة المنافسة الحرة

المطلقة التى سبقت إنشاء القلاع الحصينة للاقتصاد الأمريكى المعاصر ، تلك الفترة التى أصبح المشروع الحرفى ظلها أمراً نظرياً أكثر منه حقيقة واقعية وخلال فترة المنافسة المطلقة هذه دخل « أصحاب المشروعات » فى صراع ضار لا هوادة فيه، وتم الانتقاء وتغلب القوى دون ما رحمة . وظلت مصائر البعض غير واضحة لمدة طويلة . فى حين كان عمر البعض الآخر قصيراً للغاية ، وإن كانوا من بين أولئك الذين يبدون وكأن الأقدار تعدهم لنجاح عظيم . وتم الاستقرار عندما تجاوز اتساع العمليات وتنوعها وسائل أشد المغامرين جرأة وكفاءة ، وحلت البنوك محل « الترستات » مع مساهمتها معها . لقد كان هذا التطور مماثلاً لتطور الرأسمالية الأوربية ، إلا أنه تم هنا فى تبسيط كبير وبدرجة من الضخامة ملفتة للنظر فى وقت واحد .

وسهلت هذه الضخامة استيعاب الأساليب الفنية ومناهج العمل التى لم يكن من المجدى اختبارها إلا على نطاق مغاير للمشاريع الأوربية التى يتضاءل نشاطها ويحد من مبادرتها تفتت الإنتاج والأسواق . وبذا أصبحت أمريكا أستاذاً لأوربا فى شئون الرأسمالية ، وفى الوقت الذى كانت فيه الدول الأوربية تجرب مختلف أنواع المساومات بين القطاع الخاص والتأميم ، فى محاولة منها لحل بعض التناقضات الداخلية ، ظلت الولايات المتحدة هى المدافع الوحيد عن المشروع الحر والمنافسة الحرة . غير أن فترة الانطلاقة غير المحدودة قد انتهت منذ عام ١٩٣٠ عندما بدأت الأزمة الكبرى ، تلك الأزمة التى تركت فى أذهان الأمريكيين الذين لم يشهدوا حروباً بعد حرب الانفصال ، ذكرى الكارثة القومية . ومنذ ذلك الحين تدخلت الدولة كعميل ، بصورة خاصة ، عندما فتحت سوقاً هائلة للصناعات الاستراتيجية التى تمتص جزءاً كبيراً من الدخل القومى يصرف مرة أخرى للمشروعات التى تعمل لحساب القطاع العام . وتم تحديد الإنتاج فى بعض النواحى وخاصة فى مجال الزراعة ، لتجنب إغراق السوق الداخلية . وتتبع الحكومة سياسة توسيع الأسواق الخارجية ، التى كانت محدودة الأهمية حتى ذلك الحين ، كما اهتمت

بتشجيع الاستثمارات فى الخارج . ووضعت بعض النظم الفعالة ضد الانكماش — امتدت حتى شملت مجالى السيكولوجية الاجتماعية وتشكيل الرأى العام ، كما يدل عليه هذا الاهتمام نفسه بتغيير كلمة أزمة بعبارة أخرى جديدة . وفى عالمنا المعاصر أثبتت الرأسمالية الأمريكية أنها قمة النظم الرأسمالية وجوهرها لما تبذله من عناية بدراسة التوقعات الاقتصادية ، أو لضخامة جهازيها التمويلى والإنتاجى .

(حـ) اقتصاد على مستوى عالمى ومشاكله :

فى ١٩٢٩ استطاعت الرأسمالية الأمريكية أن تسد مطالب السوق العالمية بأكملها ، بعد الطفرة التى تحققت فى خلال السنوات القليلة السابقة . فقد كانت تنتج فى ذلك الحين ٥٠ ٪ من إنتاج الفحم العالمى و ٦٤ ٪ من البترول ، و ٦٠ ٪ من الصلب ، وحوالى ٤٠ ٪ من الألمونيوم ، ٨٥ ٪ من عدد السيارات والطائرات ، وأكثر من ثلاثة أرباع آلات العدد . وكانت ألمانيا ، أول بلد صناعى بعد الولايات المتحدة ، تقل طاقتها الصناعية عنها ٤ مرات ، أما بريطانيا التى كانت تأتى فى المركز الثالث فكان إنتاجها يمثل سدس قدرة الولايات المتحدة .

وفى عام ١٩٤١ — ١٩٤٥ ، تسبب المجهود الحربى فى حدوث طفرة مماثلة ، كانت أزمة ١٩٣٠ قد جعلتها أمراً مستحيلا. وتحطمت الأرقام القياسية للإنتاج ومعدلاته . فقد أنتجت الولايات المتحدة فى عام ١٩٤٤ ، ٨١ مليون طن من الصلب ، أى ثمانية أعشار الإنتاج العالمى عشية الحرب ، وأنزلت فى البحر أكبر أسطول شهدته المحيطات من قبل ، وأنتجت فى سنوات قليلة عدداً من الطائرات أكبر من مجموع الطائرات التى حلقت فى الجو منذ بدء الطيران . وفى الوقت نفسه تجددت الأساليب التكنيكية وسمح الإسراع بدورة رءوس الأموال باستبدال وسائل الإنتاج القديمة كلها بمعدات جديدة . ورغم كل هذا لم يصل الإنتاج الصناعى الأمريكى من ناحية القيمة النسبية إلى المركز الذى بلغه

فى عام ١٩٢٩ . وظلت نسبته غداة الحرب تدور حول ثلث الإنتاج العالمى . وما زال يتهدده ضيق أسواقه .

وقد قلب الأمريكيون سوقهم الداخلية قلباً تاماً . فإن تجهيز القارة بالمعدات كان يمتص الجزء الرئيسى من الإنتاج الصناعى حتى الحرب العالمية الأولى . ولكنه لم يعد قادراً الآن على موازنة العرض المتزايد من المنتجات الصناعية ، رغم أهمية الأشغال العامة الكبرى وحجم الاستثمارات الاستراتيجية ، فحل محله استهلاك السلع المنقولة واستخدامها . وبهذا أصبح على الصناعة أن تنوع إنتاجها دون ما توقف ، وأن توثق صلاتها بفنون الإعلان وتشكيل ذوق العملاء . وبعد الحرب ظهرت عدة اتجاهات فى إطار المحاولة اليقظة لتجنب الانكماش منها :

ـ الاحتفاظ بأسعار تكلفة منخفضة ، باستخدام المواد الأولية ومصادر الطاقة القليلة التكاليف على قدر الإمكان وتخفيض زمن التشغيل اللازم لإنتاج كل وحدة .

ـ الحفاظ على احتياطى من الثروات القومية يكفى للحيلولة دون تعرض الاقتصاد الأمريكى للخطر إذا ما انقطعت علاقاته الدولية بأية صورة من الصور .

ـ تصدير السلع والخدمات والمعدات ورءوس الأموال لتجنب اختلال التوازن بين الإمكانيات الأمريكية وقدرة السوق الأمريكية نفسها على استخدام هذه الإمكانيات .

إن تطور الصناعات الأساسية فى الولايات المتحدة لم يتم فى كل منها بنفس الصورة المتنامية فقد سمح تطور الصناعات البترولية ، وخاصة الاستثمارات الضخمة لمنابع الغاز الطبيعى ، بتخفيض كبير فى سعر الطاقة الذى كان منذ البداية منخفضاً عن مثيله فى أوربا ، بفضل الظروف المواتية بصورة غير عادية والتى أحاطت استخراج الفحم الأمريكى ، ومع ذلك فقد برزت بعض أسباب للقلق ، ناتجة عن الصعوبات التكنيكية المتزايدة الناشئة عن الرغبة فى الاحتفاظ بإنتاج

البترول عند مستوى ثابت ، وهو مستوى بالغ الارتفاع ، إذ يصل إلى حوالى ٣٥٠ مليون طن فى العام . وإذا كانت سوق الغاز الطبيعى تعد سوقاً جديدة ، فإن سوق البترول قد شاخت قبل الأوان ، وارتفع سعر تكلفته . بل وزادت تكاليف استخراج المعادن من الخام بصورة أكبر بعد الاستغلال الضخم للمناجم طوال خمسين عاماً . ويخشى نضوب مناجم البوكسيت نضوباً أسرع مما كان متوقعاً ، ولم يعد الخام المستخرج حاليًّا من مناجم مينسوتا يحتوى على نفس النسبة من الحديد النقى التى كان يحتويها فى عام ١٩٠٠ . وهناك المناجم الغربية الجديدة التى تحتوى على العديد من المعادن ، والتى ما زال الوصول إليها أمراً شاقًّا ، وتخدمها حاليًّا وسائل رديئة للمواصلات ، الأمر الذى يدعو إلى بعض التحفظ إزاءها ، رغم أن ولايتى يوتاه وكلوردو قد بدأتا تتعرضان للاستغلال التعدينى أكثر فأكثر . وبشكل عام ، فإن الاقتصاد الأمريكى الفتى سجل ما أصاب صناعاته الأولية من شيخوخة وأقلع فى الفترة الحالية — على الأقل — عن استخدام بعض موارده التى قد تحسده عليها مختلف الدول الأوربية . لذلك يبحث الاقتصاد الأمريكى فى الاستيراد عما يستكمل به بعض صناعاته ، فقد بدأ وعلى مستوى جديد تماماً فى تنظيم السوق العالمية للتموين بالمعادن ، كما فعلت بريطانيا منذ مائة عام فى ظل ظروف فنية أبسط . وهو يقوم بتجهيز أسواق إنتاجية جديدة بالمعدات ، فيوقع عقود الاستغلال مع البلاد الأجنبية ويستثمر الأموال فى تجهيز القواعد التعدينية وإقامة منشآت النقل فى الخارج . وهكذا نرى شركات التعدين الأمريكية الضخمة ، كشركة صلب الولايات المتحدة ، وشركة ستاندرد أويل ، تنشط نشاطاً جريئاً فى السوق العالمية . وتم وضع نظام جديد للعلاقات مع المراكز الصناعية الجديدة خاصة بالنسبة للمعالجة الأولية للمواد الخام (تكرير البترول ، تنقية المعادن ، صناعة الصلب) . وفى مجال البترول يضم هذا النظام فنزويلا والشرق الأوسط . وفى مجال الحديد فإن التنظيم أضيق نطاقاً من الناحية الجغرافية ويقتصر على القارة الأمريكية فيضم شيلى ،

وفنزويلا فى أمريكا اللاتينية من جانب ، كما يضم كندا (لبرادور) من جانب آخر . ولأفريقيا دورها أيضاً فى تموين الولايات المتحدة بالمنتجات الأساسية بما فيها اليورانيوم . وقد أدى استيراد المواد الخام من البلاد التى يقل فيها أجر اليد العاملة ، ويسهل فيها استغلال المناجم لوقوعها قرب البحر ، إلى تخفيض سعر التكلفة فى الصناعات الأساسية . ومما يزيد هذا الأمر أهمية ارتفاع تكلفة اليد العاملة الأمريكية .

وكان العامل الثانى فى تخفيض تكاليف الإنتاج ، ضغط تكاليف الأجور باستخدام الأتومية والتى سبقتها عمليات توحيد الإنتاج وتنميطه .

وبقيت ضرورة تخفيف الضغط على السوق الداخلية بتوسيع منافذ توزيع المنتجات للصناعة والزراعة الأمريكيتين . فالاقتصاد الأمريكى ، على النقيض مما هو شائع حتى الآن ، لا يصدر إلا نسبة ضئيلة من إنتاجه تقل عن ٢٠ ٪ عدا فترات الحروب . وهى نسبة ضعيفة وإن كانت رغم هذا تمثل حجماً كبيراً من البضائع وحركة ضخمة من النقود نظراً لقوة الاقتصاد الأمريكى . ومن جانب آخر فقد صدرت الولايات المتحدة الأموال على نطاق واسع ، بتمويلها لإعادة تعمير أوربا بعد الحرب العالمية الثانية وبالمساهمة فى زيادة رأس مال بعض الشركات الأوربية وبمساعدتها المالية كشكل معين من أشكال المحافظة على التوازن السياسى الدولى ، وذلك بتقديم المعونات لمختلف البلاد التى اعتبرت فى ظروف محددة نقط ارتكاز ضد احتمال فقدان الولايات المتحدة لنفوذها .

ويعتمد التوسع الأمريكى فى عالم اليوم على مذهب معين واحتياجات محددة فهناك الحاجة إلى إزالة التضييق عن سوق التموين بالمنتجات الأساسية ، وضرورة وجود هامش للاستثمارات وبيع السلع ، والحاجة إلى التحكم فى العلاقات التى تربط الولايات المتحدة بشركائها الاقتصاديين ، فماذا عن المذهب ؟ إنه يتمثل فى رسالة الولايات المتحدة فى الدفاع عن المشروع الحر فى وجه الاشتراكية والتخطيط فى كل مكان من العالم . ولهذا المذهب شراح ومفسرون متعددون .

فالمتشددون منهم يرون أن تحتفظ الولايات المتحدة بمساعداتها المالية والتكنيكية للبلاد التي تشكل في حزم (الكتلة المعادية للشيوعية) أي (العالم الحر) . ويعتقد البعض الآخر أنه في ظل الوضع الذي تحتدم فيه المنافسة الواضحة مع الاتحاد السوفييتي في المجال التكنيكي والاقتصادي والسياسي أيضاً ، يصبح توزيع المعونة الأمريكية أفضل ضمان للحفاظ على نفوذ الولايات المتحدة في قسم كبير من العالم ، بما في ذلك البلاد التي تؤكد عدم انحيازها . وهكذا رأينا الولايات المتحدة تدخل في منافسة مع الاتحاد السوفييتي لتزويد الهند بمصانع الصلب وبناء السدود فيها ، بل والأكثر من هذا أن الولايات المتحدة قد ساعدت الاتحاد السوفييتي في التغلب على أزمته الغذائية في عام ١٩٦٣ . وقد أثبتت السياسة الاقتصادية الأمريكية واقعيتها ، ربما لأن الضرورات قد تغلبت على المذهب .

ولكن ظل أمريكا الشمالية العملاقة لايزال يخيف الذين لديهم أسباب قوية تدعوهم إلى التخوف . فلا شك أن الدول الإفريقية تحذر من تلك الدولة الكبرى التي لم تستطع أن تحل « مشكلة السود » في أراضيها . كما أن دول أمريكا اللاتينية — عدا بعض الاستثناءات — تقاوم بعنف فكرة الوحدة الأمريكية تحت قيادة أمريكا الشمالية . ومع أن التسلل إلى آسيا يمثل حلماً أمريكياً قديماً ، إلا أن الولايات المتحدة لم تنجح في فرض نفوذها إلا على سواحل القارة ، ونقصد اليابان وذلك تارة بإرهابها بالقنبلة الذرية ، وتارة أخرى بإنهاضها صناعياً لوقف تقدم الصين ، كما نقصد فيتنام الجنوبية التي ما زالت المكانة الأمريكية فيها أمراً مشكوكاً فيه ، وفي النهاية أليست أوربا العجوز الوطن الأم للولايات المتحدة ، أليست هي أكثر القارات وفاء للصداقة الأمريكية ؟ سواء برضى منها أو رغماً عنها ، نظراً لتفتتها وخوفها من التوسع الاشتراكي .

٣ ـ الخصائص المميزة للاتحاد السوفييتى

فى عام ١٩٢٩ كانت ألمانيا هى القوة الاقتصادية الثانية بعد الولايات المتحدة إذ بلغ إنتاجها الصناعى ثلاثة أرباع إنتاج الولايات المتحدة . ولكن مع مقدم عام ٦٣ ــ ١٩٦٤ أصبح الاتحاد السوفييتى يحتل المرتبة الثانية بطاقته الإنتاجية التى تتراوح بين ٦٦ ، ٧٥ ٪ من طاقة الولايات المتحدة فى معظم الصناعات الأساسية . إن القوة الأمريكية تعود إلى انتقال الطاقات الفنية والتجارب الغنية من أوروبا الغربية إلى بيئة عذراء أطلق عليها اسم « البلد الجديد » فى مطلع هذا القرن . هذا فى حين تستمد قوة الاتحاد السوفييتى جذورها من الحضارة الأوربية العريقة ، وارتبطت بعقدة الدولة العظمى التى خابت آمالها فى القرن العشرين نتيجة للهوة بين العظمة التى عرفتها فى العصر النابليونى والشروط التى كان لابد من توفرها لنيل السيطرة الاقتصادية والسياسية فى بداية القرن العشرين . وقد اشتد ساعد هذه القوة الجديدة بالاعتماد على تطبيق مذهب آخر فى النمو والتطور ، هو الاشتراكية . وهو مذهب يعارض المقاييس التكنيكية والاجتماعية والأخلاقية للرأسمالية . وإلى فترة قريبة كنا نشاهد المنافسة تقوم بين البلاد ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية الواحدة . وكان أن تأكد تفوق هذه البلاد المتنافسة على غيرها مما لا تملك نفس الأشكال التنظيمية ، أى على البلاد غير الصناعية. وإذ تكشفت القوة الاقتصادية للاتحاد السوفييتى ، أصبح الأمر يطرح مشاكل أخرى فى مجال العلاقات الدولية ، مشاكل كان لها صداها فى كافة أنحاء العالم .

وهناك عنصر واحد مشترك بين الاتحاد السوفييتى وبين الولايات المتحدة هو الرقعة التى يمتد فيها كل من البلدين . فكلاهما يغطى مساحة قارية ، أما باقى الأمور فكلها تقريباً مختلفة ، ولا نقصد فقط الأساس الفكرى ومناهج التطور ، بل أيضاً الهيكل والسكان و « قوى الإنتاج » وتوزيعها ، وطبيعة المشاكل

الاقتصادية والاجتماعية الداخلية ، وكذلك تلك العوامل التى تشد اهتمام البلاد الأجنبية وخاصة بلاد « العالم الثالث » .

(ا) بلاد الوحدات الكبيرة المنعزلة :

يشغل الاتحاد السوفييتى مساحة تبلغ ٢٢,٣ مليون كيلومتر مربع ، وهى توازي مساحة الولايات المتحدة مرتين ونصف مرة ، وتزيد على المساحة الإجمالية للولايات المتحدة وكندا معاً . ولكن الأرض الزراعية لا تكاد تزيد على ٥ ملايين كيلومتر مربع ، وتصل المساحة المستغلة منها فعلاً إلى مليونى كيلومتر مربع ، وهى أرقام تقرب فى مجموعها من تلك الأرقام الخاصة بالولايات المتحدة، ولكن نسبة ما يستخدم من الأرض القومية فى الزراعة يصل إلى ٥٠ ٪ فى الولايات المتحدة وإلى ٢٢ ٪ فى الاتحاد السوفييتى . ويكمن التفسير الرئيسى لهذا فى موقع هذه الأرض بالنسبة لخطوط العرض ، وفى موقعها بالنسبة للكتلة القارية السوفييتية فى أوراسيا . فبينما تمتد أراضى الولايات المتحدة بين خطى عرض ٤٩° ، ٢٩°[1] ، تمتد أراضى الاتحاد السوفييتى بين خطى عرض ٨٠° ، ٣٥° . وتقع ثلاثة أرباع الأراضى السوفييتية شمالى خط عرض الحدود الشمالية للولايات المتحدة . كما أن المناطق شبه الاستوائية السوفييتية ، بدلاً من أن تكون متصلة بالبحر فى جزء منها كما يحدث فى أمريكا ، فإنها على النقيض من ذلك تمتد كنتوءات داخل القارة وتحيط بها الجبال العالية . وتقل كثافة السكان عن شخص واحد فى الكيلومتر المربع فى ستة عشر أو سبعة عشر مليون كيلومتر مربع من الأراضى السوفييتية . وبالطبع هذا لا يعنى أنها أراض معدومة الفائدة الاقتصادية ، إذ يوجد بها بعض المناجم الهامة . وفى العادة لابد من عبور هذه المناطق للانتقال من منطقة اقتصادية إلى أخرى، ولكنها مناطق فراغ بشرى ، ولا تنشأ التجمعات المحلية القليلة العدد إلا بالقدر الذى تفرضه الضرورات الاقتصادية العامة .

(١) عدا ألاسكا .

وأولى هذه المناطق الكبيرة المنعزلة عبارة عن مساحة ضخمة من الأراضى تشغل المنطقة القطبية وشبه القطبية كلها ، والتى تمتد بعيداً نحو الجنوب كلما توغل الإنسان فى الجزء الداخلى من الكتلة الأوراسية ، وخاصة أن متوسط الارتفاع يزداد فيها إلى أن يصل إلى خط عرض ٥٥° شمالاً فى سيبيريا الشرقية على الأقل (ما وراء البا يكال) وهى تمثل مساحة تزيد عن ١٢ مليون كيلومتر ، يقع تسعة أعشارها فى القارة الآسيوية . أما الكتلة الثانية من هذه المناطق المنعزلة فتضم الأراضى الجدباء القاحلة ، بسبب موقعها من خطوط العرض (٣٥ و ٤٠°) من جهة ، وبدرجة أكبر ، بسبب « مناخها الجزرى » القارى لوقوعها فى منخفض أورال — قزوين المكون للتركستان الروسية القديمة والواقعة بين منطقة الكازاخ بين خطى عرض ٥٠° ، ٥٥° ، والحدود الإيرانية ، والمراوح العظمى من السلاسل الجبلية التى تنتهى غرباً بأعلى أراضى العالم : بامير — تيان شان « سقف العالم » ، وهى تشمل ٤ ملايين كيلومتر مربع من البرارى (الاستبس) القاحلة ، والمناطق شبه الصحراوية التى وصفها كتاب اللغة الروسية (بلوبستينيا) والصحراء الواضحة فى بلاد التركمان والكاراكالباك .

وهناك شكل آخر للانعزال ، هو البعد عن المجارى المائية الكبيرة التى تستخدم فى النقل البحرى ، فالولايات المتحدة وإن كانت من بلاد الأطلنطى ، إلا أن لها منافذ ممتازة على المحيط الهادى ، كما أن لها شواطئ عريضة على البحار الحارة فى منطقة الكاريبى . بينما لا يتصل الاتحاد السوفييتى بالبحار التى تشتد فيها حركة الملاحة إلا عن طريق الأحواض الخلفية — كبحر البلطيق والبحر الأسود ، وهناك واجهة بحرية متسعة للغاية يزيد طولها على ١٠,٠٠٠ كم ، ولكنها منطقة بور بسبب الجليد الذى يمنع الملاحة ورسو السفن بها لمدة تسعة أشهر فى العام على الأقل فى المنطقة الممتدة من بحر بارتس إلى « كمتشاتكا » وفى جزء من شواطئ بحر « أخستلك » . ورغم البطولات التكنيكية التى بذلت ومكنت من شق الممرات فى الجزء الشمالى الغربى ، وجعل الحياة تمتد بصورة موسمية إلى الشواطئ

الجرداء لبحار بارنتس وكارا ، وبدرجة أقل فى لاتيف ، وفى سيبيريا الشرقية وبرنج ، نقول رغم هذا كله فإن الملاحة تكاد تنعدم فى هذه المناطق كما أن استخدامها والإفادة منها لا تتم بصورة مستمرة ، تماماً كما يحدث فى الشواطئ الشمالية لأمريكا من ألاسكا حتى أرض « بافين » .

وفيما عدا بعض مناطق التعدين التى أقيمت لاستغلال الموارد النادرة نسبيًّا والتى تتشابه تماماً مع « كلياكس » الواقعة فى إحدى المناطق الصخرية الوعرة فى الولايات المتحدة والتى يستخرج منها « الموليبدين » ، نقول فيما عدا هذه المناطق فإن الاستيطان والتعمير والإنتاج يتركز فيما بين خطى عرض ٦٠° ، ٤٨° فى الجزء الأوربى من الاتحاد السوفييتى ، وفيما بين ٥٦° ، ٥٠° فى سيبريا الغربية و ٥٤° ، ٥٠° ، فى سيبريا الشرقية وبين ٥٠° ، ٤٤° فى الشرق الأقصى . ومع ذلك فهناك بعض الاستثناءات التى تتفق مع وجود ظروف ملائمة لقيام الحياة تحت سفوح السلاسل الجبلية العظمى الواقعة على الحدود ، وفى جنوب أراضى الاتحاد أى فى القوقاز وبيمنت وفى الوديان الداخلية فى جبال آسيا العليا وفى المجموعة الإقليمية الكبرى التى يسميها الجغرافيون السوفييت آسيا الوسطى (سرونى أزى) وفى جبال بيمنت الكازاخ والقرغيز الشمالية وطاجكستان فى الجنوب . إلا أن هذه البيئات المتطرفة الصالحة للحياة لها سمة أخرى هى أنها الموطن التاريخى للأقليات القومية فى الاتحاد .

(ب) التمايز القومى والتطور الإقليمى غير المتكافئ :

إن الإمبراطورية الروسية ، التى تمثل المساحة الرئيسية لأراضى الاتحاد السوفييتى تكونت من اتحاد الأراضى القومية الروسية (بالمعنى الواسع للكلمة ، أى الأراضى الروسية والأوكرانية والبيلوروسية) ومن الأقاليم التى فتحتها الجيوش الروسية فى البلاد غير المعمورة أو قليلة السكان (الأورال — سيبيريا) والشرق الأقصى السوفييتى ، مع المناطق القومية ذات الحضارات الآسيوية القديمة كحضارة

جورجيا المرتبطة بصلة القربى بالحضارة الإيرانية ، وحضارة أرمينيا التى تمتد بجذورها إلى آشور القديمة ، وحضارات الأتراك التتار فى أذربيجان وقواعد الجبال فى آسيا العليا (الأوزيك والكازاخ ، والقرغيز ، والتركمان) وحضارة الطاجيك خلفاء البكتريين[١] والسوديين الإسكندريين . أما الحدود الغربية للاتحاد فتعيش عليها مجموعات أخرى من القوميات تعتبر بواقى جزئية بالنسبة لماضيها الذى كان يتعلق بمساحات أكثر اتساعاً . وتفصل هذه القوميات المناطق الروسية الأصلية عن البحر وعن أمم أوربا الوسطى : ونذكر منها القوميات البلطية وأمم الأورال والتاى من الفلندنيين وشبه البلطية من ليتون ولاتفيين ولتوانيين ، ومن السلاف الإيلاريين فى مولدافيا .

والهيكل الفيدرالى فى الاتحاد السوفييتى هيكل قومى وذلك لأن أراضى الاتحاد منقسمة إلى ١٥ جمهورية اتحادية ، تقع بداخلها جمهوريات ومناطق مستقلة ذاتياً مما يشكل الإطار الإدارى للقوميات الصغيرة المتعددة والواقعة داخل جمهورية قومية مختلفة .

وإن اختلاف القوميات والثقافات ، وحقيقة الطابع الخاص الأصيل للحياة اليومية فى كل جمهورية من هذه الجمهوريات لسمة بارزة تلفت النظر منذ الوهلة الأولى فى جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى . إلا أن لغة التفاهم المشتركة هى الروسية ، ورغم زيادة اللامركزية فى الفترة الأخيرة فى العمليات المتعلقة برسم الخطط الاقتصادية وتطبيقها ، فإن وحدة الاقتصاد أمر واضح المعالم فى كل مكان فى الاتحاد السوفييتى .

ويتفق اختلاف القوميات إلى حد كبير مع اختلاف الخصائص الطبيعية والاقتصاديات الإقليمية نظراً لوقوع الجمهوريات القومية غير الروسية على أطراف البلاد ، خاصة على الحدود الحارة لجبال القوقاز وقواعد جبال آسيا العليا . وجمهوريات القوقاز هى بلاد تزرع الفاكهة والكروم . أما القطن فيزرع فى

---

(١) بلاد قديمة فى آسيا مقسمة حاليا بين التركستان وإيران عاصمتها باكتر . (المعرب)

أزربيجان بشكل خاص . كما تجود زراعته فى جمهوريات آسيا الوسطى التى تعتبر أيضاً بلاد الصوف والحرير ، والفواكه والخضراوات التى تنمو فى الواحات القديمة فى خوارزم وفى ظرفخان وطشقند ووادى فاخش ، تلك المناطق التى توسعت فيها الزراعة بعد إنشاء مشاريع الرى الحديثة ؟

أما فى البلاد الروسية وخاصة الأوربية منها فالاختلافات فيها تنبع من تغير الموقع بالنسبة لخطوط العرض ، وبالنسبة لتنوع مناطق التربة والزراعة من الأراضى الجيدة حيث توجد تربة التشير نوزيوم السوداء فى مراعى أوكرانيا إلى الأرض الحامضية والرمادية وتربة البودزول التى توجد على تخوم الغابات المختلطة وغابات الصنوبر فى الشمال . ولكن أهم الاختلافات تقوم بين البلد الأصلى تاريخياً الذى يقع إلى الغرب من الفولجا ، وبين البلاد التى تم فتحها ابتداء من القرن السابع عشر فى اتجاه سيبيريا والمحيط الهادى .

وفى ظل ظروف تاريخية مختلفة اختلافاً جذرياً ، عمّر كل من الروس والأمريكيين أراضيهم ، عن طريق حركة هجرة عريضة ، وصلت ذروتها فى بداية القرن العشرين ، وفى الحالتين نجد أن المناطق التى عمرت منذ فترة حديثة نسبياً ، أقل اتصالاً فى عمليات التعمير والسكنى ، وأقل فى كثافة السكان من المناطق التى عمرت فى البداية وهى تلك التى تقع فى الجزء الغربى للاتحاد السوفييتى . فالهجرة هنا قد سارت فى الاتجاه العكسى لما تم فى الأرض الأمريكية . وفضلاً عن هذا فالساحل الآسيوى على المحيط الهادى يعد قاحلاً بالنسبة للشاطئ الأمريكى الممتد من بورتسموث إلى لوس أنجلوس ويقع هذا الساحل الأسيوى على خطوط العرض المقابلة لشاطئ كندا وإنجلترا الجديدة « نيوانجلند » وإن كانت ظروفه المناخية والمائية أشد قسوة . ولا يفتر ثغر الحياة عن ابتسامته إلا ابتداء من فلادفوستك ، ولكن البحر يتجمد ثلاثة أشهر فى العام حتى فى هذا المكان. على أن البلاد التاريخية القديمة متصلة عمرانياً بصورة تدعو إلى مقارنتها من حيث كثافة السكان مع أوربا الغربية وهذا بالنسبة إلى المنطقة الصناعية

المركزية التي تحيط بموسكو . إلا أنه يقابل هذا الاتصال تبعثر « مراكز التنمية » في الأورال وسيبريا الغربية ، وبالذات في كوزباس ، ومنطقة التربة الجيدة بين إرتيش وطوبول ، وفي سيبريا الشرقية حول كراسنويا رسك ، ثم أركوتسك ، وفي الشرق الأقصى بأحواض نهر آمور حول بلاجوفتشنسك وخابروفسك وفي بلاد أوسوري . وتمتد تدريجيًا نحو الشرق عملية تجهيز هذه المناطق بالمعدات الصناعية حسب صلاحية كل من هذه المراكز للتطوير . ويوشك مجمع صناعي جديد أن يولد حول المحطات الكهربائية العملاقة على نهري وانيسي وإنجارا . ولكن يبدو أن عدد الشعب السوفييتي الذي يبلغ مائتين وعشرين مليوناً ، غير كاف لاستغلال الرقعة القومية بأكملها بل حتى القسم منها الذي يسميه ماكس سور « المعمور » . والواقع أن قسماً هاماً من السكان ما يزال مغروساً في اقتصاد زراعي منخفض الإنتاجية ، وخاصة في مناطق التعمير التقليدية في الغرب .

(حـ) القدرة الشاملة للخطة :

إن الاقتصاد السوفييتي اقتصاد اشتراكي يدار بصورة شاملة وفق الآليات المركبة والحاسمة للتخطيط . وهو في هذا الصدد يتعارض تعارضاً جذريًا مع اقتصاد الولايات المتحدة . ففي الاقتصاد السوفييتي تحدد الخطة ، أي جهاز الدولة الاقتصادي كل مبادرة إنتاجية تظهر ، أو كل مجموعة إنتاجية جديدة تقام ، وتتميز هذه الخطة بمرونة تطابق الهيكل الفيدرالي الذي تنقسم البلاد بموجبه إلى جمهوريات قومية .

والخطة هي التي تتولى توزيع الاعتمادات وأدوات الإنتاج والقوة البشرية أي كل ما يسميه الاقتصاديون السوفييت « قوى الإنتاج » ، بين مختلف الفروع الإنتاجية من جانب ، وبين مختلف المناطق الاقتصادية من جانب آخر . وهذه المناطق تتشابك مع الجمهوريات القومية . بمعنى أن عدداً من الجمهوريات قد تشترك في تكوين منطقة اقتصادية كبيرة مثل منطقة ما وراء القوقاز أو آسيا

الوسطى أو شاطئ البلطيق . ولكن الجمهورية الواحدة قد تنقسم أيضاً إلى مناطق اقتصادية صغيرة ، وهى أكثر من مائة منطقة للاتحاد كله . أما جمهورية روسيا الشاسعة وهى أكبر جمهورية فى الاتحاد فتنقسم بالتدريج إلى مناطق اقتصادية كبيرة ، ثم إلى مناطق صغيرة . وبذا يتم التخطيط على مستوى القطاع وعلى المستوى الجغرافى فى نفس الوقت . وهو يتجاوز النطاق الضيق لإدارة المشروع والاقتصاد الإقليمى أو النوعى ، ليشمل جميع القطاعات المساعدة فى الإنتاج والتوزيع أى ليشمل فى الواقع كل ما يسمى « بالقطاع الثالث » ، بالقدر الذى لا يمكن به عزل القطاع « الثالث الاقتصادى » ولا « القطاع الثالث غير الاقتصادى » عن تنظيم الاقتصاد الموجه . ومن ثم فالخطة تغطى كافة أنواع النشاط وكافة الجوانب الاجتماعية والثقافية للحياة القومية ، علاوة على الجانب الاقتصادى منها . وهى توزع التعليمات على الأجهزة والهيئات التنفيذية وهى الوزارات ، التى تقوم بإدارة كل ما يدخل فى نطاق القطاع العام أو الخاص فى الاقتصاد الحر ، من الإنتاج حتى التوزيع .

(د) الانتقال من اقتصاد تسود فيه الزراعة إلى اقتصاد صناعى يعانى عجزاً فى الإنتاج الزراعى :

تواكب تطور الزراعة الكبيرة فى السهول والبرارى الأمريكية مع حركة التصنيع ، وتطورت الهياكل الزراعية بسرعة كبيرة لتتخذ شكل المشروعات التى تتشابه مع المشروعات الصناعية بدرجات متفاوتة . وذلك فيما عدا الجنوب والأبلاش ، وإنجلترا الجديدة بدرجة أقل . إنه على أية حال قد ارتبط تغيير الهياكل الزراعية والاقتصاد الزراعى بزحف الحياة الحضرية وامتداد نطاقها .

أما الاتحاد السوفييتى فقد كانت نقطة البدء فى اقتصاده الحديث ، زراعة ذات عائد منخفض وإنتاجية قليلة . فعند قيام ثورة ١٩١٧ كان يعمل بها ثلاثة أرباع السكان العاملين ، كما كان يعيش عليها مائة وعشرون مليون نسمة فى

ظروف تقرب من الكفاف والجوع فى أغلب الأحوال . وصحب إقامة الاقتصاد الصناعى وتقدمه تكاثر عدد المدن ، وزيادة كبيرة فى عدد سكان المدن التى كانت قائمة من قبل الثورة . ولكن التطور الصناعى ، بدا من الناحية الإحصائية وكأنه امتص كل الزيادة الطبيعية فى عدد السكان التى تحققت خلال نصف قرن ، دون أن يحدث انخفاض محسوس فى عدد سكان الريف . فمن بين ٢٢٠ مليون سوفييتى يعيش ١١٠ ملايين فى الريف ويعملون به ، أى تقريباً كما كان الوضع فى عام ١٩١٣ . بيد أن نصيب الصناعة من الدخل القومى قد تضاعف ٤٥ مرة منذ قيام الثورة حتى الآن ، أما نصيب الزراعة فقد زاد مرتين ونصف مرة . ولقد استفادت الصناعة من ظروف وأوضاع مواتية كفلت لها مميزات فحققت المعجزات فى تطورها . أما الريف فلم ينجز بعد ثورته بالمعنى الشامل للكلمة . بحيث إن الاقتصاد والمجتمع السوفييتيين المعاصرين يتميزان بانتصار التصنيع على المستوى الكمى وفى مجال استيعاب أدق أساليب التكنيك ، وفى مجال الاكتشافات العلمية أيضاً ، مع بقاء الأساليب البالية من الناحية التكنيكية والاجتماعية والعقلية فى الريف . أما معدلات زيادة الإنتاج الزراعى فتتفق مع التقدم العام للاقتصاد الزراعى فى العالم . أما الإنجاز السوفييتى الرائع حقاً فيتمثل فى إقامة اقتصاد صناعى من الدرجة الأولى انطلاقاً من أوضاع بلد متخلف ضربت البلاد الصناعية سداً وحصاراً[١] من حوله .

ويبدو أن الاتحاد السوفييتى قد نجح فيما بعد أمراً بالغ الصعوبة ، وفشل فيما كان فى إمكانه أن يحققه ، أى فى تحقيق الثورة الزراعية بالمعنى التكنيكى للكلمة . وترجع الأهمية الكبيرة التى لمحاصيله فى قائمة الموارد العالمية إلى اتساع المساحة المنتجة (وهى ثلث الأرض المستغلة فى المنطقة المعتدلة فى نصف الكرة الشمالى) أكثر مما ترجع تلك الأهمية إلى كفاءتها الإنتاجية التى ما زالت منخفضة. أما النجاح الحقيقى الخارق فيتمثل فى التصنيع واستيعاب أكثر الأساليب التكنيكية تقدماً ، وامتلاك الأسباب التى تكفل له أن ينازع الولايات المتحدة مركزها

الأول . . إن حل المشاكل التكنيكية أسهل بكثير من حل المشاكل الاجتماعية والمشكلة الزراعية مشكلة اجتماعية أكثر منها تكنيكية .

ومن جانب آخر فقد أظهر رجال التخطيط قدرة عظيمة على الحدس ، بتمييزهم بين مختلف درجات الأولوية والأهمية فى عمليات التصنيع ، كما تحلوا بدقة بالغة راقية عندما دفعوا إلى المقدمة بتلك الصناعات التى يتحكم تطورها فى الأشكال التالية للنمو والتقدم التكنيكى والاقتصادى . وغالباً فإن هذا الأمر هو الذى يثبت تفوق التخطيط على التجريبية القائمة على المنافسة . لقد تعمدت الخطة وأرادت أن تضحى بالصناعات التى ليس لتقدمها أهمية فى المرحلة الحالية من التنمية . ونتج عن هذا بعض التعرجات الظاهرية فى تقدم التكنيك وفى سوق المنتجات الصناعية ، وترتب عليه أنواع من التخلف تصدم المراقبين الأمريكيين والأوربيين الغربيين . إلا أنها ترجع ببساطة إلى الاختيار المنطقى لأولويات ومجالات الاستثمارات والتنمية من الناحية الزمنية . إنها لنواح ظاهرية للضعف الداخلى أن يكون هناك تخلف فى إنتاج بعض المجموعات الصناعية المترابطة فى فى ميدان المنتجات الاستهلاكية أو التجهيزات المنزلية إلا أن الاقتصاد السوفييتى قد ارتقى إلى المركز الذى يجعله مرهوب الجانب فى مجال المنافسة الدولية .

(ه) مجال تأثير الاشتراكية السوفييتية

إن تطور الاقتصاد السوفييتى قضية سوفييتية قبل أن تكون شيئاً آخر . وهى قضية لها دلالتها من حيث احتلاله مركز القوة فى المجال الدولى ، وبناء الأسس التكنيكية للانتقال من الاقتصاد الاشتراكى إلى الاقتصاد الشيوعى . ولكنها أيضاً لها قوة البرهان وإقناعه لدى الدول التى تبحث عن طريق لتطورها ، ذلك أن لكل اختيار مجال تأثيره الجغرافى .

فالتضحية بالصناعات التى توفر الراحة المنزلية وبصناعة السيارات الخاصة فى سبيل بناء الوسائل الكبرى التى تمكن من استغلال الأراضى الواسعة والخالية ،

تعنى أن الاتحاد السوفييتى قد اختار تعاطف البلاد المتخلفة معه ، وفضله على اهتمام المواطن الأمريكى به ، وهو أمر مشكوك فيه ، فى الوقت الراهن . ولا يفوتنا أن ندرك أن الاتحاد السوفييتى إذ يزيد من فرص التطور أمام الجمهوريات القومية فى إطار يتضمن الانتشار الواسع للثقافة القومية ، فإنه يثير بذلك اهتمام الأمم التى نالت استقلالها مؤخراً . أما نجاح التصنيع فوضع تأمل الشعوب التى لم تجد فى الحلول الزراعية لمشاكلها القومية الاقتصادية والاجتماعية إلا وهماً لا طائل من ورائه بسبب نموها الديموجرافى . ولكن الأمر المؤكد أن مجال تأثير الاشتراكية السوفييتية يصبح أكثر اتساعاً لو أنها قدمت تجربة ناجحة كل النجاح فى المجال الزراعى. لأن ذلك هو موضوع الساعة المباشر بالنسبة لثلثى البشرية .

(و) دخول الاشتراكية إلى بلدان وسط أوربا :

قضت الحرب على أجهزة الدولة فى بلدان وسط أوربا ، وتدهورت مكانة الطبقات الحاكمة لافتضاح أقسام كبيرة منها بسبب تعاونها مع المحتل الألمانى . ثم كان التحرير الذى تحقق على أيدى الجيش الأحمر مما أدى إلى وجود فراغ سياسى فى المنطقة الممتدة من نهر الإلب حتى البحر الأسود ، وجعل الظروف مواتية لقيام نظم اقتصادية واجتماعية وسياسية جديدة تستلهم المثل السوفييتى وتستفيد من معونته ومساعدته — ومع ذلك ففى تطورها الخاص تتمايز هذه البلاد فيما بينها رغم أنها جميعاً تطبق مبادئ الاشتراكية فى تنظيم الإنتاج والعلاقات الاجتماعية (إنها اقتصاديات مخططة يتحقق الانسجام فيما بينها عن طريق مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة وهو يناظر المجلس الاقتصادى لغرب أوربا مع مراعاة الفوارق فيما بينهما) . وهكذا تأسست ثمانى جمهوريات شعبية أفلتت واحدة منها من التحالف السوفييتى ، وهى ألبانيا التى اختارت الطريق الصينى ، وليوغسلافيا تحفظاتها وإن كانت لا تكف عن تأكيد انتمائها للاشتراكية . وتختلف بقية الجمهوريات

الشعبية الواحدة عن الأخرى خاصة فى مجال السياسة الفلاحية كما تتفاوت درجة ربيبتها فى الغرب وفى أفكار الغرب .

والأمر الجديد والأساسى هو التصنيع المتزايد السرعة لبلاد كانت بلاداً زراعية بصفة رئيسية ، عانت الكثير من الهياكل العقارية من طراز « اللاتفونديات * » رغم المشروعات البدائية للإصلاح الزراعى التى وضعت بعد الحرب العالمية الأولى . ويستثنى من تلك الأوضاع تشيكوسلوفاكيا وإقليم الكروات والسلاف فى يوغوسلافيا وسيليسيا البولندية وإلى حد ما « اللاندر » الشرقى من ألمانيا القديمة ومدينة بودابست . والجدول التالى يبين أهمية الثورة الصناعية فى أوربا الوسطى .

إنتاج الطاقة فى الجمهوريات الشعبية

	الفحم		اللجنيت بما يعادل الفحم		البترول (١)		الكهرومائية		الإجمالى محولا إلى مليار كيلووات ساعة	
	١٩٣٦	١٩٦٢	١٩٣٨	١٩٦٢	١٩٣٨	١٩٦٢	١٩٣٨	١٩٦٢	١٩٣٨	١٩٦٢
بولندا (٢)	٣٨	١١٠	٠٠	٥		٠,٢			٥٠	٢٣٠
جمهورية ألمانيا الديمقراطية	٣,٦	٢,٦	٥٠	١٢٠					٦٥	٢٥٠
تشيكوسلوفاكيا	١٦	٢٧,٢	٨	٣٣		٠,١	٠,٦	٢,٥	٣٠	١٢٣
المجر	١	٣,٣	٤	١٢		١,٥			٦	٣٥
رومانيا	٠,٣	٥	١	٢	٦	١١,٦	٠,١	٠,٥	١٥	٥٠
بلغاريا	٠,١	٠,٦	١	٩		٠,٢	٠,١	٢	١	٢٣
يوغوسلافيا	٠,٤	١,٣	٣	١١		١,٣	٠,٥	٥,٦	٤	٣٤
ألبانيا				٠,٢		٠,٦				٢
الإجمالى	٥٩,٤	١٥٠	٦٧	١٩٢,٢	٦	١٥,٥	١,٣	١٠,٦	١٧١	٧٤٧

(*) الإقطاعيات الكبيرة فى جنوب إيطاليا وفى دول أمريكا اللاتينية .

(١) الغاز الطبيعى (فى ١٩٦٢ : تشيكوسلوفاكيا ١,٥ مليار متر مكعب ، وفى المجر ٠,٣ ، وبولندا ٠,٧ ورومانيا ١١,١) غير محسوب فى خانة الطاقة الإجمالية . (٢) بحدودها الحالية .

إنتاج الصلب والأسمنت وحامض الكبريتيك
فى نفس البلدان

	الصلب		الأسمنت		حامض الكبريتيك	
	١٩٣٨	١٩٦٢	١٩٣٨	١٩٦٢	١٩٣٨	١٩٦٢
بولندا	١,٤	٧,٧	١,٧	٧,٣	١٨٠	٧٩٤
جمهورية ألمانيا الديمقراطية	١	٤	٢	٥,٢		٨١٩
تشيكوسلوفاكيا	١,٩	٧,٦	١,٣	٥,٣	١٧٠	٦٠٠
المجر	٠,٦	٢,٣	٠,٣	١,٦	٤٠	٢٠٠
رومانيا	٠,٢	٢,١	٠,٥	٣,٣		٢٥٠
بلغاريا		٠,٣	٠,٢	١,٧		٢٠٠
يوغوسلافيا	٠,١	١,٥	٠,٧	٢,٣	٢٥	٢٥٠
ألبانيا				٠,١		
المجموع	٥,٢	٢٥,٥	٦,٧	٢٦,٨	٤١٥	٣١١٣

بالمليون طن فيما عدا الطاقة الكهرومائية (مليار كيلووات ساعة) وحامض الكبريتيك (ألف طن)

وقد تزايد عدد سكان المدن بصورة سريعة وارتفع عددهم من ٣٠ ٪ فى المتوسط إلى أكثر من ٤٠ ٪ فى كل مكان، وإلى نصف العدد الإجمالى للسكان فى بولندا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا . واستفادت الزراعة من الجهد الكبير الذى بذل فى عملية الميكنة . ولكن التقدم فى إنشاء المزارع الكبيرة المميكنة على أساس تحويل الزراعة إلى زراعة اشتراكية (إنشاء مزارع الدولة والمزارع التعاونية) هذا التقدم لم يتحقق بصورة متساوية فى جميع البلدان . واحتفظت بولندا بوجه خاص باقتصاد زراعى صغير وتقليدى فى ثلاثة أرباع مساحتها ، وبالمثل فإن يوغوسلافيا حذرة للغاية فيما يتعلق بسياستها الاجتماعية فى الريف ، أما رومانيا والمجر وخاصة تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا فقد أقامت المزارع

الجماعية بسرعة أكبر . وعلى كل حال فإن الاقتصاد الزراعى لم يتمكن من تحقيق تلك الزيادة الملفتة للنظر التى حققها الاقتصاد الصناعى .

إنتاج الحبوب والثروة الحيوانية فى الجمهوريات الشعبية

(الحبوب بالمليون كينتال ، والماشية بالمليون رأس)

	القمح		الذرة		الحيوانات ذات القرون		الخنازير	
	١٩٣٨	١٩٦٢	١٩٣٨	١٩٦٢	١٩٣٨	١٩٦٢	١٩٣٨	١٩٦٢
بولندا	٢٠	٢٧			١٠,٥	٩	٧,٥	١٣
جمهورية ألمانيا الديمقراطية	١٠	١٠			٣,٦	٤,٦	٥,٧	٨
تشيكوسلوفاكيا	١٨,٥	١٦	٢	٤	٥	٤,٤	٣,٥	٦
المجر	٢٧	٢٠	٢٦	٢٧	١,٨	٢	٥,٢	٦
رومانيا	٤٨	٤٠	٥١	٥٧	٣,٥	٤,٥	٢,٣	٤,٣
بلغاريا	٢١	٢٠	٩	١٤	١,٥	١,٤	١	٢،٥
يوغوسلافيا	٣٠	٣١	٤٧	٤٥	٥	٥,٧	٥	٥,٨
ألبانيا				١	٠,٤	٠,٥	١	١
المجموع	١٧٤,٥	١٦٤	١٣٥	١٤٨	٣١,٣	٣٢,١	٣١,٢	٤٦,٦

ولا يتم نقل المنتجات الزراعية من الريف إلى المدن بطريقة منتظمة على الدوام ، مما قد يعطى شعوراً عارضاً بعجز الإنتاج الزراعى رغم ضخامة المعطيات العددية الظاهرة فى الجدول السابق . وقد توقف تصدير المنتجات الزراعية من الناحية العملية بنفس الدرجة التى اتسعت بها السوق الداخلية وبالذات بسبب زيادة المدن . وهذه البلاد الثمانية التى تضم ١٢٠ مليوناً من السكان والتى كانت تعد من قبل « مخزناً للقمح » أى بلاداً متخلفة ، قد أصبحت بلاداً صناعية تسارع بتجهيز نفسها بالمعدات وتزيد من استهلاكها .

ويضيف إنتاجها الصناعى إلى قطاع الاقتصاد الاشتراكى نسبة لا يستهان

بها من الناحيةالكمية ومن الناحية الكيفية أيضاً ، وخاصة من جانب البلاد التى كانت لهامن قبل تقاليد صناعيةمثل تشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وبولندا . بيد أن الإنتاج المجرى والرومانى واليوغوسلافى قد اشتهر بجودته فعلاً من قبل ، كما أن الصناعة البلغارية أمر لا يمكن إهمال شأنه .

وأوربا الوسطى هى بالتأكيد تلك المنطقة من مناطق العالم التى تحققت فيها أكثر التحولات بروزاً وعمقاً فى آن واحد خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة . ولفترةقادمة أخرى سوف يرى المرء تعايشاًبين شواهد ماضٍ زراعى عليه خاتم القرون الوسطى وطابعها وانفتاح على مستقبل اقتصاد صناعى فى قمة تطوره . وتحتفظ كل دولة بأصالتها الذاتية القائمة على الارتباط الوثيق بالتقاليد القومية التى كان من السهل التوفيق بينها وبين عملية التنسيق مع الاقتصاديات المخططة .

٤ ــ الأمم الأوربية تسعى وراء تكوين قوة ثالثة

غداة الحرب العالمية الثانية بدأت أوربا تعى التدهور النسبى الذى أصاب مكانتها الاقتصادية نتيجة لتطور الاقتصاديات القارية الكبرى فى أمريكا والاتحاد السوفييتى . فقد جعلتها الحروب وما نتج عنها من دمار فى حالة تبعية للاقتصاديات القادرة على تقديم الوسائل المالية والتكنيكية لبعث قدراتها الإنتاجية من جديد . وإذا كانت بريطانيا العظمى قد استطاعت أن تعيد بناء اقتصادها بعد الحرب بالتعاون مع الكومنولث ــ وواجهت فى ذلك صعوبات جدية ــ فإن المعجزة الألمانية تحققت فى جانب كبير منها نتيجة للقروض الأمريكية التى استغلت بصورة صائبة فى اقتصاد تحرر من كافة أنواع النفقات العسكرية لمدة تزيد عن عشر سنوات. أما هولندا وإيطاليا فقد أقامتا نهضتيهما على اجتذاب رأس المال الأجنبى بصورة عريضة وعلى تطوير اقتصاد الخدمات فيهما . ولكن كل بلد فى أوربا أدرك أنه لا يستطيع الادعاء بأنه فى إمكانه أن يصبح فى عداد

الدول العظمى فى عهد « الثورة الصناعية الثانية » إذا اقتصر على تعبئة موارده المالية والتكنيكية والمادية الخاصة وحدها. ورغم أن المعادلات النوعية للاقتصاديات الأوربية مرتفعة للغاية فإن جملة الاستثمارات اللازمة لمواصلة النمو التكنيكى والاقتصادى تفوق قدرة كل دولة من الدول الأوربية على حدة ، الأمر الذى يتطلب قيام المبادرات الجماعية أو مساعدة تأتى من خارج أوربا . بيد أن المبادرات الجماعية فى أوربا الغربية أمر له سوابقه إذ كان للثورة الصناعية منذ بدايتها سماتها ومظاهرها الدولية رغم أنها استثارت الصفة القومية فى الاقتصاد وفى السياسة من جانب آخر. فليست الهيئة الأوربية للفحم والصلب (C.E.C.A.) سوى تتويج جاء متأخراً ، وبدرجة ما متخلفاً، لتضامن المصالح الذى صهرته حربان عالميتان ، ويربط « منتجى الفحم » و « منتجى الصلب » بصورة خاصة فى ألمانيا وبلجيكا ولكسمبرج وفرنسا. كما تعتبر هذه الهيئة نظرة للوراء من بعض النواحى.

ولكن هناك ما يزيد عن الألف عام من التفتت السياسى وستة قرون على الأقل من الحروب التى تشكلت خلالها أمم غيورة على استقلال أراضيها وعلى النشاطات التى يمكن أن تتطور بها ، بل هناك أكثر من هذا وذاك وهو بلورة المصالح الاتحادية على أساس الأراضى القومية وقد يصعّب كل هذا قيام ارتباطات وثيقة ، إذ تلقى الجرائم التى ارتكبت باسم القومية المتطرفة عليها ظلالها . وتطرح المعضلة التى تواجه أوربا الغربية فى عبارات على قدر كبير من البساطة . فالانعزال القومى يجعل كل أمة منها فى حالة تبعية مباشرة للرأسمالية الأمريكية ، التى تقوم فى نفس الوقت بدور الحليف العسكرى . وإذا ما أقيمت الوحدة الأوربية فلا مناص من أن يعتور الوهن الاستقلال القومى بمفهومه الموجود فى تلك الأيديولوجية التى وصلت إلى أوجها فى القرن التاسع عشر . وفى النصف الثانى من القرن العشرين ، تطرح أوربا للمناقشة المفاهيم التى كانت تبدو وكأنه لا يمكن النيل منها . ونرى تلك الرغبة الدائمة التى توارثتها الأجيال وهى تصل إلى هدفها وهو الفصل بين الحقائق والأساطير . وتتبدى الأسباب الدفينة الحالية

للتنافس القومى على ضوء محاولات التوحيد، فأول ما تجمع حول فكرة التوحيد القارى هى الدول التى تمتلك اقتصاداً مفتوحاً كإيطاليا وهولندا وبدرجة أقل بلجيكا، وذلك بحكم وضعها وتقاليدها الاقتصادية وفائض اليد العاملة بها. ولكن القطاعات الاقتصادية تضغط فى كل مكان للحفاظ على حماية الأنظمة الجمركية والإعانات . أما البلاد ذات الاقتصاديات الفلاحية التقليدية وغير القادرة على المنافسة فهى أكثرها مقاومة ، كما أن هياكل التوزيع المثقلة والعتيقة بدرجة أكبر من غيرها ، تقف فى حزم إلى جانب الحفاظ على العزلة القومية التى توفر لها الضمانات الاقتصادية والحماية السياسية فى نفس الوقت . ولم يتحرر الاختيار الأوربى كلية بعد من احتمال أن تتفوق الدولة التى تكون ظروفها أكثر مواتاة من ناحية موقعها ومواردها الطبيعية وقدرتها على المبادرة والابتكار . وفى القارة فإن ألمانيا هى المرشحة لهذا المركز ،أما فى أوربا الغربية ، بالمعنى الواسع للكلمة فيمكن أن تتوازن ألمانيا وإنجلترا . وبذا نستطيع أن ندرك مصلحة دول الصف الثانى فى ضم بريطانيا العظمى إلى أوربا الموسعة . إن المشاكل متعددة وكثيرة وخصائصها متنوعة ، فبين أوربا الأمس وأوربا الغد يمتد طريق ملىء بالصعاب .

(ا) الاقتصاديات الأوربية :

إن تجميع الطاقات الإنتاجية وأحجام الإنتاج الرئيسى فى أوربا الغربية وخاصة فى المجال الصناعى يعطى صورة وردية عن القدرة الأوربية ولكن المشاكل الخاصة بكل دولة تنال من دلالة هذا التجميع .

وأوربا بعدد سكانها البالغ ٢٥٠ مليوناً، تستهلك حوالى خمس الطاقة المستهلكة فى العالم كله (بما فى ذلك وارداتها فى البترول). وتنتج أكثر من ربع الصلب والأسمنت والمعدات الميكانيكية كما تحتل المكانة الأولى فى مجال الإنشاءات البحرية وتبرز فى كل الصناعات الطليعية ، كالميكانيكا الدقيقة والإنشاءات الكهربائية ، والكيماويات الفرعية . ويتراوح الدخل القومى بالنسبة للفرد فى العام

بين ٣٠٠٠ فرنك (فى إيطاليا) وما يزيد عن ٦٠٠٠ فرنك (فى بريطانيا العظمى ، وجمهورية ألمانيا الفدرالية) . وقد وصل مجموع الدخل القومى فى أوربا الغربية (دون أسبانيا والبرتغال) إلى ١٢٤٥ مليار فرنك (عام ١٩٦٢) ، أى حوالى ٢٥٠ مليار دولار (فى الولايات المتحدة ٤٢٤ ملياراً ، وفى الاتحاد السوفييتى ١٧٠ ملياراً[١]) .

بعض المنتجات المعبرة عن النشاطات الصناعية فى أوربا الغربية [٢]

	فحم حجرى	بترول	غاز طبيعى	كهرباء مائية	أسمنت	صلب	صناعة سيارات	طاقة الدفع	طاقة تكرير
بريطانيا العظمى	٢٠٠			٤	١٤,٤	٢٦,	١,٦	١	٥٠
النرويج				٣٧	١,٢	٠,٥		٠,٥	٣
السويد				٣٨	٣	٣,٦	٠,١	١,١	٣
الدانمارك					١,٦	٠,٣		٠,٣	
هولندا	١١	٢	٠,٦		٢	٠,٢			٢٣
بلجيكا ولكسمبرج	٢١				٥	١١,٤		٠,١	٩
جمهورية ألمانيا الفدرالية	١٤١	٧	٠,٦	١٣	٢٧	٣٢,٥	٢,٥	١,١	٤٢
فرنسا	٥٢	٢,٤	٥,٠	٣٦	١٦	١٧,٢	١,٥	٠,٦	٤٣
سويسرا				٢١		٠,٣			
إيطاليا		٢	٧	٤٥	١٨	٩,٥	١	٠,٤	٤٣
الإجمالى	٤٢٥	١٣,٤	١٣,٢	١٩٤	٨٨,٢	١٠٣,٣	٦,٧	٥,١	٢١٦
النسبة المئوية من الإنتاج العالمى	٢١	١,٢	٢٤	٣٠	٢٦	٢٧,٥	٣٨	٦٥	٢٠

ويحل كل بلد مشاكل اقتصاده على حدة ، وفى الظروف الحالية أصبح

(١) الدخل بالنسبة لكل دولة مقدراً بالفرنك عام ١٩٦٢ (بالمليار) : المملكة المتحدة ٣٠٠ ، النرويج ٢٠ ، السويد ٦٢ ، الدانمارك ٣٠ ، هولندة ٦٠ ، بلجيكا ولكسمبرج ٥٥ ، جمهورية ألمانيا الفدرالية ٣٠٠ ، سويسرا ٣٥ ، فرنسا ٢٣٣ ، إيطاليا ١٥٠ .

(٢) الفحم الحجرى والبترول والصلب والأسمنت بالمليون طن ، والكهرباء بمليار كيلوات ساعة ، والغاز الطبيعى بمليار متر مكعب ، وصناعات السيارات بمليون وحدة ، وحجم السفن التى نزلت إلى البحر بالمليون طن ، وطاقة التكرير بالمليون طن .

(٣) أكثر من ١٠٠ مليون طن من اللجنيت .

عليه أن يستجيب لمجموعتين من المتطليات : الأولى أن يضمن أحسن عائد لاستثماراته من رأس المال والعمل ، والثانية أن يقوم بالاستثمارات اللازمة لإضفاء الطابع التنافسى على مجموع قطاعات النشاطات التى تتعرض لمنافسة شاملة فى المستقبل القريب أو البعيد، وغالباً ما يترتب على هذا انخفاض ربحية الاستثمارات والجهود الإنتاجية التى تبذل فى هذا الصدد . وما زال التنسيق ضعيفاً بين الاقتصاديات الأوربية ، فالازدواج بينها أمر كثير الحدوث. بيد أن ترتيباً ما يطرأ على المناطق الصناعية المتباينة مما يبين أن بعض مراكز التطور الرئيسية ذات الدلالة الدولية أخذت تكتسب قوة جذب معينة . وقد ساهمت الاستثمارات الأجنبية بأوربا فى تغيير مراكز الثقل فيها مرات كثيرة ، فمنذ عشر سنوات على الأقل أخذنا نلاحظ تحول حوض نهر الراين إلى مركز جذب ، وخاصة المجموعة الضخمة التى كونتها منطقة الراين — وستفاليا ، وشمال بلجيكا وشرقها ، وهولندا . ومن أكبر التناقضات الجغرافية التى تميز القارة الأوربية تجمع الجانب الرئيسى من القوى الإنتاجية داخل المثلث الذى تقع رءوسه عند الهافر وهامبورج وجنوا ، رغم التباين القومى للأقاليم الواقعة داخل هذه المنطقة . وإذا مددنا ضلعين من أضلاع المثلث على استقامتهما فإنهما يحيطان بالجزء الفعال والنشيط للجزر البريطانية . فتتكون أوربا من محور صناعى كبير — هو محور الراين . وتوجد المراكز الاقتصادية الأساسية للبلاد الأوربية الخمسة على مقربة من هذا المحور أو على امتداده ، ابتداء من المجموعة الحضرية القائمة فى إيطاليا الشمالية حتى هولندا ، بما فيها الشمال الشرقى الفرنسى من محور السين إلى الحدود الشمالية والشرقية . وإذا ما خرج المرء من هذه المنطقة الكبرى ذات التطور التكنيكى والاقتصادى الكبير فسرعان ما يصل إلى مناطق يقل فيها مستوى النشاط كثيراً عما يوجد فى المثلث الصناعى ، حيث المدن الكبيرة معزولة عن بعضها بدلاً من أن تندمج فى شبكة من النشاطات الحضرية مترابطة الحلقات .

ولم تخرج بريطانيا العظمى بعد من أزمة القرن العشرين البريطانية (من

تعبيرات ا . سيجفريد). وهذا إذا اعتبرناها أزمة حقيقية ولم نفضل النظر إليها كنهاية لدورة من دورات التطور وبداية للتكييف مع ظروف اقتصادية جديدة . فمنذ ثلاثين عاماً على الأقل يوجه الاقتصاد الإمبراطورى نحو تحول محدد إلى اقتصاد على درجة عالية من التخصص ، ويرتبط نطاقه بتنظيم شامل للعالم ، إلا أن هذا التحول عملية صعبة تستغرق زمناً طويلاً وخاصة إذا ما تقطعت أوصالها نتيجة لاختبار مثل الحرب العالمية الثانية . وفى بداية القرن كان الاقتصاد البريطانى اقتصاداً تخزينيًّا واقتصاداً استعماريًّا ، بمعنى أن الصناعات كانت موجهة أساساً إلى سوق النقل والتصدير للبلاد الواقعة فيما وراء البحار . وأن الفحم الإنجليزى نفسه كان مادة للتصدير بكميات تبلغ عشرات الملايين من الأطنان فى العام . وفيما بين الحربين ، دعمت بريطانيا تجهيز معداتها الصناعية فى اتجاه يزيد إنتاجها من الأجهزة الميكانيكية الدقيقة ، وقطع المحركات والأدوات الصناعية ، وأجهزة التحكم . وأمام حكم الواقع — وأعنى به تدهور التجارة الدولية للفحم ، وإنشاء الصناعات المنافسة للنسيج — اقتنعت بالتخلى عن جزء من صادراتها ، وبالتالى بتخفيض وارداتها ، وبدعوة زراعاها لأن يبذلوا جهداً جديداً . وخرجت تدريجيًّا من نطاق الليبرالية ذات النزعة الهجومية ، لتلجأ ، لنظام الحماية الدفاعى وإلى النظام السوقى الإمبراطورى تبنيه من خلال مفاوضات وعرة مع بلدان الكومونولث . وبعد الحرب العالمية كان لزاماً على بريطانيا العظمى أن تعيد النظر فى المكونات الرئيسية للثروة التى كونتها فى القرن التاسع عشر . وقد أصبح الفحم الإنجليزى غالياً جداً ، رغم أنه لا يمكن الاستغناء عنه بعد فى صناعة الصلب والصناعة الكيماوية . ولكنه يلقى منافسة متزايدة من المنتجات البترولية فى سوق الطاقة . وتعرضت الأسواق الخاضعة لرءوس الأموال البريطانية لضربات قاسية ، فقد استبعدت شركة البترول البريطانية من الاستغلال المباشر للبترول الإيرانى ، وتفوقت شركة «كريول» ، وهى فرع من شركات استاندرد ، على شركة شل فى فنزويلا . وأقامت أمريكا لنفسها دعائم متينة فى الشرق الأوسط . فبحثت

بريطانيا فى التجهيز بالمعدات الذرية ، عن حل لمشكلة الطاقة فى المستقبل . وأصبحت تملك بعضاً من أرقى مراكز البحث فى العالم من حيث التجهيز ، وتعتبر بعض إنجازاتها ونماذجها من أجرأ الإنجازات من الناحية التكنيكية ، وأكثرها ثورية من الناحية الاقتصادية . ولكن ضخامة الاستثمارات اللازمة للارتقاء بالبحث سريعاً تجعلها تتردد فى بعض الأحيان . وإلى أن يتم لها ما تريد أصبحت بريطانيا العظمى واحدة من أكبر منتجى الكهربا فى أوربا . فقد أنتجت ١٦١ مليار كيلوات ساعة فى عام ١٩٦٢ ، بزيادة قدرها ٢٠ ٪ عن إنتاج ألمانيا ، ويرجع هذا الوضع إلى أن الكهربا هى أوفر الأشكال لتوزيع الطاقة وأكثرها مرونة ، وهى تكفل بصورة خاصة تحرير الصناعة من عبودية التوطن التى كانت تتحدد تقليدياً حسب ظروف الطاقة وتكاليف نقلها ، ونقصد هنا الفحم . واحتلت بريطانيا العظمى المكانة الأولى بأوربا فى مجال الصناعات العالية التخصص كصناعة المحركات من جميع القدرات ولكافة الاستخدامات (السيارات والطيران والملاحة البحرية والمعدات الصناعية) ، وفى الصناعات الكيماوية أيضاً التى تفوقت الشركات الإنجليزية فيها على الصناعة الألمانية ، رغم قوتها وصيتها الذائع . وأكثر من أي وقت مضى ، يتفق مع الواقع الجديد فى القرن العشرين الوصف الذى وضعه أندريه سيجفريد للجزر البريطانية كورشة ميكانيكية كبيرة . وتتدخل الحكومة لتوجيه الإنشاءات الجديدة إلى المناطق التى يهدد فيها عرض اليد العاملة بإيجاد مناطق جغرافية للبطالة ، فتمنح الميزات الملموسة للصناعات الجديدة ، بأن تعد الأراضى إعداداً يلائم إقامة الإنشاءات الصناعية . وهناك تخطيط إقليمى حقيقى لتوزيع المعدات يؤثر بطريقة فعالة على توزيع الاستثمارات والمبادرات ، ففى عام ١٩٦٢ نجد أن ستين منطقة من « مناطق التنمية » قد استفادت من مساعدة الدولة . وتلقت الاعتمادات لإنشاء المساكن ولقيت تشجيعاً لقيام المشروعات الصناعية الجديدة بمساهمة الحكومة فى نفقات المنشآت التأسيسية .

ولكن المستقبل ما زال يبدو غامضاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فالاقتصاد الإمبراطورى يتحلل شيئاً فشيئاً ، ويحصل كل بلد من بلدان الكومنولث على استقلاله الاقتصادي والمالى الكامل . وفى عشر سنوات أى من ١٩٥٣ إلى ١٩٦٢ تناقصت صادرات المملكة المتحدة للكومنولث بحوالى ٤٠ ٪ ، وانخفضت نسبتها من إجمالى الصادرات من أكثر من النصف إلى أقل من الثلث . ويوماً بعد يوم تزداد صعوبة موازنة الصادرات بالواردات . وتعيش بريطانيا فى خوف من البطالة رغم أنها لم تعد تجد اليد العاملة غير المؤهلة للقيام بالأعمال الوضيعة فى سوقها الداخلية . فتأتى بها من جمايكا ومن هونج كونج أو من إيطاليا . إلا أن خوف بريطانيا الدائم من البطالة يرجع إلى أن اقتصادها ذا المستوى التكنيكى العالى معرض دائماً لأن تضيق أمامه منافذ التوزيع . وأدى تحويل الاستثمارات نحو الإنفاق على التجهيز بالمعدات ونحو التشغيل فى الخارج إلى إزالة الاحتقان الذى تشكوه سوق الأموال ، ولا شك أن لبريطانيا العظمى مصلحة فى المشاركة فى اقتصاد أوربى منظم وموحد ، ولكنها لا تريد الدخول دون شروط فى السوق المشتركة . وفشلت فى المفاوضات التى بدأت فى هذا الخصوص عام ١٩٦٢ . إن فترة المفاوضات التمهيدية فى هذا الشأن والتى يمكن أن تمتد لمدة طويلة ، لفترة حرجة بالنسبة لها . وقد ظل الدخل القومى ثابتاً منذ عشر سنوات (بالأسعار الثابتة) بينما زاد فى جمهورية ألمانيا الاتحادية بنسبة ٢٠ ٪ ، وفى فرنسا بنسبة ١٠ ٪ وفى إيطاليا بنسبة ٢٥ ٪ . والأزمة البريطانية هى أزمة الاقتصاد الصناعى والتجارى .. وهى أزمة لا علاج لها طالما كان ٢٢,٥٠٠,٠٠٠ من مجموع العاملين البالغ ٢٣,٦٠٠,٠٠٠ ، يحترفون مهناً متعلقة بالصناعات أو فى القطاع الثالث . ومن جهة أخرى فإن إنجلترا بعددها الصغير من المزارعين إنما تنتج نفس الكمية التى تنتجها ألمانيا بعدد من الفلاحين يزيد عنها ثلاث مرات . ولذا لا يمكن أن يكون الريف ، بأى حال من الأحوال ، منطقة تراجع بالنسبة لاقتصاد يعانى الصعوبات . ومن المستحيل العودة إلى الوراء بالنسبة لهجرة فلاحيه ، تجاوزت

(شكل ٦) الصناعات النووية في « أوربا الستة »

هنا النسب التى عرفتها المناطق الأوربية الأخري تجاوزاً كبيراً . وفى مقابل ذلك فالحكومة الإنجليزية حريصة كل الحرص على الحفاظ على التوازن بين المناطق الصناعية والحضرية التى تشكلت فى القرن التاسع عشر . ونجدها تقوم بعمليات لتجديد مواطن الإسكان وللمساعدة على إقامة الصناعات الجديدة ، مما يربط السكان بنشاط التجمعات الحضرية . فتتخذ حركة تعمير الأراضى فى الجزر البريطانية شكلاً خاصاً هو شكل « الكونور باشن » conurbation (التجمعات الحضرية) .

وهذه الشبكات الحضرية الإقليمية تتمركز حول عاصمة كبيرة ، وتمتلك كل أنواع الخدمات ذات المستوى الراقى (ليفربول — مانسشتر — برمنجهام — ليدز — شفيلد — نيوكاسل — جلاسجو) . ومع ذلك ظلت لندن أكبر تجمع حضرى أوربى بعدد سكانها الذى يزيد عن ثمانية ملايين . وإن تجمع لندن وحده يعتبر مختبراً للتحول الإنجليزى لأنها تسعى منذ ثلاثين عاماً للانتقال من وظيفتها كميناء وكمخزن عالمى إلى مجرد عاصمة لبريطانيا العظمى ، مع احتفاظها بمكانتها كمركز صناعى على المستوى العالمى . وهى أيضاً مختبر للتحضر نظراً لما يجرى فيها من عمليات اللامركزية الحضرية القائمة على إنشاء المدن التابعة . إن إنجلترا رغم متاعبها ، وربما بسبب متاعبها هذه ، لم تكف عن أن تكون مثلاً للمبادرة فى جميع المجالات .

وتعتبر جمهورية ألمانيا الاتحادية ، القوة الاقتصادية الأولى فى القارة ، فقد تخطت بسهولة محيرة الصعوبات المترتبة على الهزيمة وعلى تقطيع أوصالها وعلى ضغط عدة ملايين من المهاجرين واللاجئين على اقتصادها . وفى مدى عشر سنوات تمت تسوية المشاكل التى كانت تبدو وكأنه لا حل لها ، وتسبب أنواعاً قاسية من الحرمان . وأكد الاقتصاد الألمانى وجوده من جديد فى الأسواق العالمية . وزاد الدخل القومى من ١١٠ إلى ٢٤٠ مليار مارك من عام ١٩٥٢ إلى ١٩٦١ . وهذا يمثل زيادة فى نصيب الفرد تقرب من ٦٠ ٪ بافتراض ثبات الأسعار ومع وضع زيادة السكان فى الاعتبار . كما زادت المنتجات الصناعية الأساسية ، كالصلب والألومنيوم والأسمنت وحامض الكبريتيك ، بنفس النسبة .

ولكن يحق لنا أن نتساءل عن مدى مغالاة ألمانيا فى التفاؤل عندما طورت طاقاتها الإنتاجية تطويراً لا يتوقف ابتداء من عام ١٩٦٢ . فإمكانيات البيع لا تتوفر بصورة مستمرة ، لأن الأثمان العالمية تنخفض فى الوقت الذى يتجه فيه سعر التكلفة الألمانية للارتفاع . وعاماً بعد آخر تقل الزيادة فى إجمالى الإنتاج القومى بالأسعار الثابتة فقد كانت : ٨,٨ ٪ فى ١٩٦٠ ، ٥,٣ ٪ فى ١٩٦١ ، ٤ ٪ فى ١٩٦٢ . ومع ذلك فليست هناك بطالة عامة الأمر الذى يدعو للدهشة ، إن ألمانيا هذه التى كان عليها أن تستوعب من ٣ إلى ٤ ملايين من العاملين العائدين نجدها تجند اليوم الإيطاليين والأسبانيين واليونانيين والأتراك للقيام بالأعمال التى لا تتطلب مهارة حرفية . ولكن السوق تضيق أمام بعض الصناعات ذات الإنتاجية المتزايدة ، فتلفظ جزءاً من يدها العاملة — وهى المؤهلة وتلقى بها فى سوق العمل . وحتى الآن يتم دونما صعوبات الانتقال من صناعة إلى أخرى ويرتبط الأمر أحياناً بالهجرة من منطقة إلى أخرى ، أو بالتحول إلى نشاطات الخدمات أيضاً . ولكن الطاقة الإنتاجية فى صناعة المعدات الصناعية لا تستغل بكاملها . وألمانيا فى حاجة إلى التصدير . ولهذا فإن السوق المشتركة والعالم الثالث هما الهدفان أمامها . فالسيارات والأجهزة الصناعية والمنتجات الكيماوية تشق طريقها نحو أفريقيا ، وآسيا الجنوبية وأمريكا اللاتينية وقد أعيد تشغيل الشبكة الممتازة للنقل الجوى لشركة لوفتهانزا ، وخطوط الملاحة البحرية الألمانية وصحب ذلك عودة التمثيل التجارى الألمانى فى العالم كله .

وإذا كان الاقتصاد الألمانى قد تميز منذ نهاية القرن الأخير بتطور الصناعة الكاملة التى تبدأ بالمنتجات الأساسية ، وتصل إلى أكثر المنتجات تنوعاً ، فإنه يخالف الاقتصاد البريطانى فى أنه يحتفظ بقطاع فلاحى له وزنه ومجهز بالمعدات تجهيزاً جيداً بشكل عام . ولكن إنتاجيته تتفاوت حسب الاستعداد الخاص بكل منطقة . ويهتم القطاع الفلاحى الألمانى على الدوام بأن يتتبع تطور المعدلات العامة للاستهلاك . وهو يدرك أهمية الاستفادة من نشاط الخدمات . بيد أن

الفلاحين الألمان يشكون من التفاوت الجدى بين عائد العمل فى الأرض وعائد العمل الصناعى . ويطالبون بحماية الإنتاج وزيادة أسعاره مطالبة شديدة إلا أن هذه الأسعار لا تقوى على المنافسة على المستوى الأوربى .

وتكسب الصناعة الألمانية الكثير لو اختفت الحدود الجمركية فى أوربا ، أما الزراعة فلا تقبل بحماس على هذه الفكرة . وعلاوة على هذا التناقض بين مصالح « القطاعات » فإن هناك تمايزاً إقليمياً . ذلك أن مركز الثقل فى الاقتصاد الصناعى الألمانى يتحرك بطريقة محسوسة منذ عشر سنوات نحو الضفة اليمنى للراين . فقد فقدت أهميتها المناطق التى تلقت دفعة قوية فى ظل النظام النازى ، وخاصة منطقة « نيدر زاخسن » وهانوفر وميناء هامبورج بالقياس إلى حوض الراين ونقصد قطاع نيكر « شتوتجارت » ولود فيجزهافن — مانهايم ، وماين السفلى بفرانكفورت ومايىنس ، وبالذات قطاع الراين — وستفاليا . وتبدو أراضى جمهورية ألمانيا الاتحادية كمجموعة من المناطق المتباينة بسبب طبيعتها ، بل أيضاً بسبب تطورها التاريخى الحديث . ونلاحظ فى الواقع انزلاقاً عاماً للاستثمارات وللطبقات الفتية من السكان العاملين من الشرق نحو الغرب والشمال الغربى . وتلازم هذه الحركة نوعاً آخر من الانزلاق يتخذ شكل انكماش المجال الاقتصادى الألمانى ، ما دامت المناطق التى تعانى ضيقاً هى مناطق الحدود مع هولندا ، أى سلسفج — هولشتين ومداخل بوهمر فالد . ولأسباب مختلفة عن تلك التى وجهت المخططين الإنجليز ، اتجهت السلطات الألمانية بدورها إلى أن تحد من التراجع الاقتصادى للمناطق المتطرفة والشرقية ، وعملت بصفة خاصة على أن تشجع تشتت صناعات التشطيب والصناعات الاستهلاكية . ورغم الجاذبية الهائلة لمنطقة الراين ، ولمدينة فرانكفورت كمركز تمويلى ، فقد تمكنت ميونخ من جذب بعض المشروعات التى انتقلت من برلين الشرقية ومن « جمهورية ألمانيا الديمقراطية » (وخاصة سيمنس) . إن الهيكل الاتحادى الألمانى ، وتطور المدن الكبيرة ذات النظم الأساسية البرحة التى أصبحت عواصم للولايات ، هى أمور تتفق مع التشتت

الجغرافى النسبى للاستثمارات الصناعية ، كما يتفق وجود مناطق الإسكان حول مراكز الفحم فى بريطانيا العظمى . وإذا كان ميناء لندن وبورصتها قد لعبا دوراً مركزاً فى إنجلترا ، كما لعبته باريس من الناحية الإدارية والتجارية فى فرنسا ، فإن منطقة الفحم فى الروهر وعلى ضفاف الراين تقوم بهذه الوظيفة فى ألمانيا اليوم . إن مدينة بون ليست سوى عاصمة قامت مؤخراً، أما المراكز المختلفة فى البنوك والمشروعات الكبيرة القائمة فى فرانكفورت وكولونيا ودسلدورف وإسن ، فقد كانت تقوم منذ زمن طويل بوظيفة العاصمة الاقتصادية . وما زالت النظم الأساسية القائمة وأهمية الراين فى الجغرافية الطبيعية الأوربية ، تجذب الاستثمارات بما فيها الاستثمارات الأمريكية . وخط الرون — الراين هو محور مرور البترول فى أوربا الغربية . إن معامل التكرير التى تعالج أكثر من ثلث الخام المستهلك فى البلدان الستة فى غرب القارة تقع بين منطقة استراسبورج وكارلسروه وبين برنيس (روتردام) . وأن المراكز الإدارية البروسية فى برلين التى كانت قوة موازنة قد اختفت اليوم مما جعل القاعدة الرينانية للقوى الألمانية تؤكد مكانتها دون منازع . وإذ تؤكد ألمانيا أنها من بلاد الراين بشكل أساسى ، تعلن بكل قوة عن أنها دولة من الدول الأوربية .

وقد حققت إيطاليا أكبر قفزة للأمام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بالمقارنة مع بلاد أوربا الغربية . والمشكلة الجوهرية بالنسبة لها هى مشكلة توحيد الأراضى القومية اقتصادياً واجتماعياً . تلك الأراضى التى ما زالت تعانى حتى الآن من نتائج التاريخ الانفصالى الذى عرفته والذى لم تضع له الوحدة السياسية التى تمت منذ قرون سوى نهاية ظاهرية . فقد استمرت الهوة بين الشمال والجنوب تزداد عمقاً حتى الحرب العالمية الثانية ، طالما كان الشمال يتبع نموذج شمال غرب أوربا الصناعى ويندمج معها من الناحية العددية، بينما كان ينطبق على الجنوب أكثر فأكثر، تعريف المنطقة المتخلفة التى تأخر تطورها الاقتصادى والاجتماعى ، والتى تقع فى نفس الوقت ضحية لانتزاع القوى الإنتاجية منها لصالح الشمال . وقد

بدت الهجرة علاجاً لهذا الوضع ، طالما كانت إيطاليا غير قادرة على حل مشاكلها . وبعد نهاية الأوهام الإمبراطورية وجدت إيطاليا طريقها فى تنمية صناعية على درجة عالية من التخصص ، وبناء اقتصاد للخدمات قادر على مواجهة تعدد الطلب على المساعدات التكنيكية . ومرة أخرى كان الشمال هو الذى استوعب هذا الشكل الجديد من التطور ، ولكنه ساهم فى التوحيد الاقتصادى القومى مساهمة مزدوجة بتقديمه لرءوس الأموال والتكنيك اللازم لتزويد الجنوب بالمعدات (إنشاء صندوق الجنوب وشركة تنمية الجنوب ، وسفيمز ، إلى آخره) من جهة ، وبامتصاصه لجزء كبير من فائض اليد العاملة فى الأقاليم الجنوبية من جهة أخرى . وبالتأكيد فإن المشروع لم يكتمل بعد . فهناك مشاكل جدية مثل المشكلة المزمنة لعدم التوظف الكامل فى نابلى ، والوجود الدفين لهياكل اجتماعية بالية يعبر عنها استمرار وجود المافيا[١] العنيد فى صقلية . ولكن كل هذا لا يمكن أن يقلل من أهمية ما تم إنجازه فى مجال التنمية الإقليمية وبالذات فى مجال إيجاد الوظائف الصناعية . ومع ذلك فإيطاليا لا تستطيع استخدام كل يدها العاملة ، خاصة وأن خصوبة المواليد كانت حتى ١٩٤٠ مرتفعة عما هى عليه الآن ، مما تسبب فى وجود عرض هائل من القوى العاملة الفتية . وما زالت الهجرة الدائمة أو المؤقتة أمراً ضرورياً . ولكنها تتم اليوم إلى أوربا بصفة أساسية (فرنسا ، ألمانيا ، سويسرا ، هولندا ، بل وإنجلترا) وهى لم تعد قاصرة على هجرة عمال المناجم وتشييد الطرق بل أصبحت تضم عدداً متزايداً من العمال المؤهلين .

وبين عامى ١٩٤٨ ، ١٩٦٢ تضاعف نصيب الفرد من الإنتاج القومى . وفى الوقت الذى يعانى فيه الاقتصاد الإنجليزى والألمانى والفرنسى من هدوء ملحوظ من ١٩٦٠ يواصل الاقتصاد الإيطالى ميله الشديد للصعود . وقد تراوحت الزيادة السنوية فى الدخل القومى بين ٦ و ٨ ٪ فيما عامى ١٩٥٩ و ١٩٦٣ . وأصبحت الزيادة ظاهرة عامة وارتفع الدخل الزراعى مع ارتفاع الدخل الصناعى

(١) المافيا : عصابة إجرامية سرية ذات أصول تاريخية قديمة . (المعرب) .

بل بأسرع منه . وزادت الاستثمارات البالغة الأهمية من الطاقة الإنتاجية خلال العقد الجاري وخاصة فى مجال تكرير البترول والبتروكيماويات (فى مدن رافنا — سيراكوزا — تارنتى — برنديزى) وزاد الاستخدام بنسبة الثلث فى مدى عشر سنوات . ولكن إيطاليا تحتاج إلى أسواق خارجية خاصة لتبيع فيها منتجاتها الزراعية والصناعية المرتفعة الأسعار . وهى تطالب لفائض يدها العاملة بحق العمل بالبلاد المجاورة . وإيطاليا تدعو السائحين لزيارتها واستهلاك منتجاتها والتمتع بخدماتها . إنها تضع نفسها بحزم فى عداد الدول الأوربية . وقد تغلبت التقاليد القارية السائدة فى الشمال على تقاليد البحر الأبيض السائدة فى الجنوب . إن روما هى العاصمة السياسية ، ولكن الأعمال تدار فى تورينو وجنوا وميلانو .

لقد كانت التقاليد الهولندية فى ارتياد البحار مصدراً لمغامرات استعمارية مختلفة تركزت حول استغلال الهند الهولندية بأساليب على درجة استثنائية من الفعالية . وقد وجدت هولندا نفسها بعد التجارب القاسية للحرب العالمية الثانية واحتلال أراضيها وتدمير المنشآت القائمة وتخريب جزء من مدينة روتردام ، وجدت هولندا نفسها محرومة من إمبراطوريتها فيما عدا غيانا وغينيا الجديدة . فأصبح الاتجاه الاقتصادى الجديد ذا شقين : تنظيم اقتصاد للخدمات عالمى المدى ، والتصنيع . ويستند هذا الاتجاه الجديد على سياسة حازمة لاستغلال أراضيها وتوزيع قوى الإنتاج كما يستثمر بشكل صائب وسليم مزايا الوضع الجغرافى لأرضها القومية عند مصب طريق الراين الكبير . لقد نهضت روتردام من عثارها وأصبحت مدينة نموذجية وأول ميناء أوربى . وإن الجبهة الحضرية التى تمتد من « نيف ماس » إلى إجسل ، ومن روتردام إلى أمستردام مارة بلاهاى ، وبها حوالى ثلاثة ملايين نسمة وتضم جهازاً لإدارة الأعمال ، هذه الجبهة استطاعت أن تفرض خدماتها فى مختلف المجالات على البلاد المجاورة . وبهولندا أعلى معدل لخصوبة المواليد بالنسبة لجميع بلاد أوربا الغربية فقد زاد عدد سكانها بنسبة ٥٠ ٪ فى مدى ثلاثين عاماً . وضربت هولندا أروع مثل للتحول الاقتصادى .

وأصبح عليها أن تستدعى عمالاً من الخارج للقيام ببعض الأعمال ، كالأشغال الهيدروليكية واستغلال منطقة « زويد رزية » القديمة . ورغم تأخر بعض مناطق الشمال والشرق ، فإن إنتاجية العمل فى الزراعة والصناعة الهولنديتين مرتفعة ارتفاعاً ملحوظاً . وتتم معالجة كل المشاكل بأعلى درجة من الكفاءة الفنية .

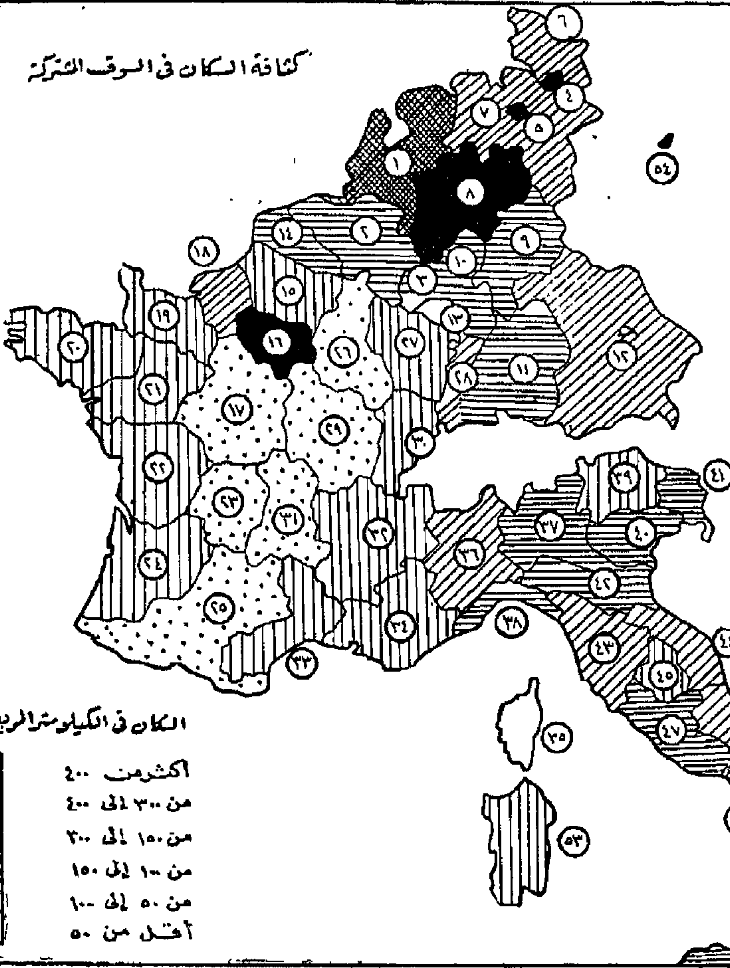
وتدخل هولندا غمار الحلبة الأوروبية بصورة كبيرة ، فتذهب إلى أبعد من نطاق علاقاتها مع البلدين الآخرين اللذين يكونان معها مجموعة « البنلوكس » بل والبلاد المجاورة . وهى تواجه منافسة أجنبية فى شتى الميادين ابتداء من مجال الصناعات الكهربائية الدقيقة (فيلبس) حتى بناء السفن وصناعة المنتجات الكيماوية . وما زالت هولندا نشطة للغاية فى التجارة وفى معالجة المنتجات الغذائية القادمة من وراء البحار (يونيلفر) . وقد زادت الطاقة الإنتاجية فيها بشكل منتظم بنسبة تتراوح بين ٤ و ٥ ٪ سنويًا منذ عشر سنوات ، بيد أنها ستستفيد فى السنة المقبلة من بدء استغلال منابع الغاز الطبيعى فى « جرووننج » ، التى تعد أهم منابع الغاز الطبيعى فى أوربا . وفى نفس الوقت تدعم هولندا مركزها كمورد للخدمات للدول المجاورة .

وكانت ظروف بلجيكا فى الفترة ما بين عامى ١٩٢٠ و ١٩٤٠ تبدو أفضل من ظروف هولندا لأنها كانت تتمتع بوجود موارد قوية من الفحم ، كما ورثت تركة من المعدات الصناعية ومن قواعد النقل والتبادل — هبطت قيمتها تدريجيًا لتقادمها . وأصبحت بلجيكا اليوم فى مركز أصعب من مركز هولندا وأضحى استغلال الفحم فيها يتكلف أكثر مما كان يتطلب فى الماضى . وغدت الصناعة الثقيلة فيها تحتاج إلى التجديد ، وتفتقر بعض الأعمال فيها إلى اليد العاملة . أما « أنفرس » التى أفادت من دمار روتردام غداة الحرب فقد عادت من جديد إلى مركز التابع ، رغم القناة التى تم شقها بين نهرى إسكو والراين . وتبلغ حركتها ربع حركة روتردام . ومع ذلك فما تزال بلجيكا ولكسمبرج من المراكز الأساسية للصناعة الأوربية الكبيرة . وتعد جزءاً من التجمع الجغرافى والتكنيكى والمالى

لنطاق الفحم ، الذى يحيط بحوض الفلامند وستفاليا . ولكن تناقض المصالح لا يزال كبيراً داخل دول « البنلوكس » التى تلعب فيها هولندا دوراً قيادياً . ولا يمكن أن تختفى هذه التناقضات إلا فى إطار أوسع ، هو الإطار الأوربى .

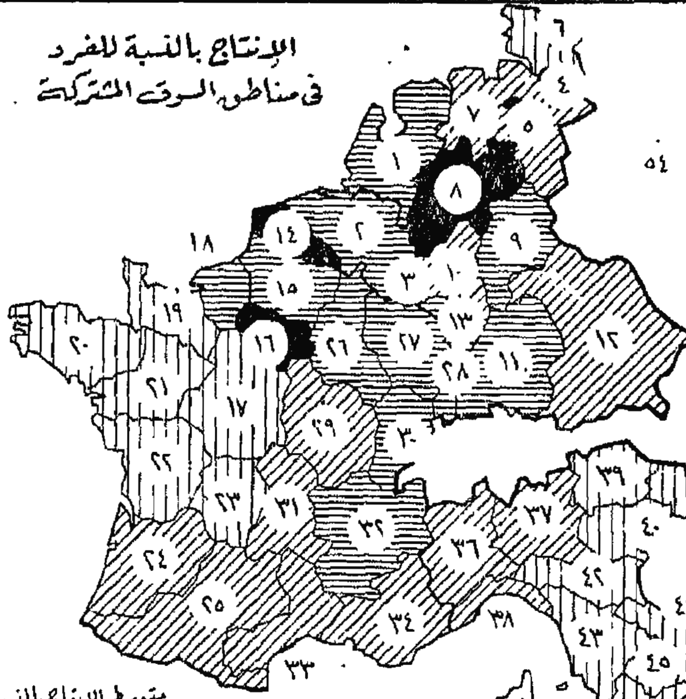
* * *

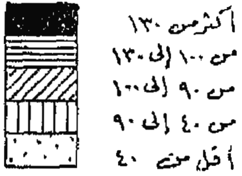
وتحتل فرنسا بدخلها القومى الإجمالى البالغ ٢٣٣ مليار فرنك فى عام ١٩٦١ ، المكان الثالث بين اقتصاديات أوربا بعد المملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية (كل منهما ٣٠٠ مليار) . وهى فى حالة توسع اقتصادى مستمر ، ولكن المعدل العام أو المتوسط ينتج عن التقدم غير المتساوى للقطاعات المهنية المختلفة . وتثابر فرنسا منذ عشر سنوات على الأقل فى عمل دؤوب ، وإن كان صعباً فى أغلب الأحوال ، للتحول الاقتصادى حتى تقضى تدريجياً على تلك القطاعات من اقتصادها غير القادرة على المنافسة . ويصحب هذا التطور اختفاء المشروعات التى يعتبر مركزها الاقتصادى « حدياً » . أو يتم إدماجها مما يترتب عليه حدوث عملية تركز تتفاوت حدتها حسب المجالات . فنجد أن القطاعات المتقدمة يمثلها على أى حال عدد من أضخم المشروعات ومن بينها بعض الصناعات التقليدية التى تحتفظ بمركز قوى إلى جانب الصناعات الجديدة التى ارتفعت إلى الصفوف الأولى بسبب تطور التكنيك ، كصناعة الصلب والتعدين الثقيل (هناك أربعة مشاريع بلغ مجموع أعمال كل منها ما يزيد عن مليار فرنك) والصناعات الكيماوية (ونذكر ثلاثا من الشركات الكبرى فى فرنسا : بلغت أعمال شركة الرون — بولنك ٤ مليارات ، ومجموعة شركتى سان — جوبان وبشنى أكثر من مليارين) والصناعات الكهربائية (تعد الشركة العامة للكهرباء ، شركة طومسون هوستون من بين المشروعات الثلاثين الأولى فى فرنسا) ويتمتع النشاط فى مجال البترول بثقل كبير فى القائمة المالية : إذ تعد خمس من شركات البترول من بين العشرة مشروعات الأولى فى فرنسا وفى مقابل هذا تراجعت صناعة النسيج بدرجة كبيرة أمام التقدم السريع الذى حققته الصناعات « الطليعية »



(شكل ٧ أ ، ٧ ب)

التباين الإقليمى فى بلدان السوق المشتركة الست





٣٦- بيمونت
٣٧- لمبارديا
٣٨- ليجوريا
٣٩- ترنتان أربيج الأعلى
٤٠- البندقية
٤١- فريول - فينسى جوليان
٤٢- اميلى رومانى
٤٣- توسكانيا
٤٤- مارش
٤٥- أومبريا
٤٦- أبروز - موليز
٤٧- لاتيوم
٤٨- كامبانى
٤٩- بويل
٥٠- باسيلكات
٥١- كالابر
٥٢- صقلية
٥٣- سردينيا
٥٤- برلين الغربية

أخيراً ، إذ يحتل أكبر مشروع فى صناعة النسيج المرتبة التاسعة والخمسين بين المشروعات الفرنسية ويحتل ثانى مشروع المرتبة الثمانين (عام ١٩٦٢) . وهناك أيضاً تفاوت ملحوظ فى التطور الصناعى للزراعة حيث تحقق مناطق الاستغلال المركز ، والمزودة بمعدات حديثة ، عائداً كبيراً ومعدلات إنتاجية مرتفعة ، بينما تعانى تلك المناطق التى ما زالت الملكيات فيها مفتتة أزمة اقتصادية واجتماعية كامنة . وتزداد خطورة تفتت الملكية بسبب نقص الاستثمارات فيها وما يسودها من مفهوم خاطئ عن الأساليب الحديثة .

وينعكس عدم التناسق والتنمية الاقتصادية فى شكل تفاوت إقليمى كبير ، مما يؤكد فى بعض الحالات ، ويعدل فى حالات أخرى ، التباين الذى نشأ من قبل بين المناطق التى عرفت بغناها والمناطق التى عرفت بفقرها ، أو تأخر التطور فيها . فعلى المناطق الصناعية فى الشمال والشرق أن تواجه ضرورة تكييف نفسها مرة أخرى مع الظروف التكنيكية والاقتصادية الجديدة . وقد بدت عدة دلائل تشير إلى أن المنطقة الشمالية قد بدأت تشيخ . وقد طرأت بعض التحولات الداخلية على أوجه النشاط فى المنطقة الشمالية ، وتكونت تجمعات إقليمية مما أعطاها ملامح جغرافية جديدة إذ نراها من جهة تنجذب نحو نهر «إسكور» الذى أصبح مرتبطاً منذ الآن بالراين وبروتردام ارتباطاً مباشراً ، ومن جهة أخرى نرى عوامل تشد الشمال الفرنسى نحو صناعة الصلب الساحلية (فى دنكرك) . ولم يعد فى الإمكان أن يظل اللورين الصناعى مقصوراً على صناعة الصلب فقط فى الوقت الذى بدأ فيه إنتاج الصلب بطريقة اقتصادية يتأصل ويتدعم فى أماكن أخرى . ومما يثير القلق النمو التضخمى للتجمع الباريسى وما يترتب عليه من نتائج اقتصادية واجتماعية (من تضخم النفقات اللازمة لإعداد وإدارة الخدمات العامة والخاصة) وفى الوقت الحاضر تبذل الجهود لإبعاد أحدث الصناعات عنه ، وهى فى نفس الوقت أكثرها قابلية للتحرك . وقد سجل ذلك نجاحاً نسبياً فى اتجاهين : الأول نحو السين الأدنى والثانى نحو الجنوب الشرقى :

أى مدن ديجون وليون وجرينوبل ، والبلاد الواقعة على مشارف الألب . واليوم يبدو أن وادى الرون قد بلغ المصير الذى هيأته له الظروف الجغرافية الطبيعية . وبعبارة أخرى فإن التحولات الرئيسية والمشروعات الجديدة تجرى فى المنطقة « الأوربية » من فرنسا ، أى تجاه محور الرين . وفى مقابل هذا يزداد الفراغ الاقتصادى وتزداد الشيخوخة فى الجزء الأكبر من مناطق الغرب والوسط والجنوب. وليس هذا أقل المشاكل التى يولدها التطور الحالى وما يبشر به من انفتاح على اقتصاد أوربى ، وإذا صرفنا النظر عن العوامل الأخرى فما نراه من عدم التناسق بين شرقى فرنسا وشمالها و بين نصيفها الغربى والجنوبى الغربى ، يشبه بعض الشىء اتجاه النشاطات الرئيسية فى جمهورية ألمانيا الاتحادية للميل من الشرق إلى الغرب . ولكن فرنسا إذ تنكمش نحو منطقة باريس والشمال والشرق والخط الذى يرسمه نهر الرون إنما تدير ظهرها لواجهتها البحرية الطويلة ولبعض من طاقاتها الزراعية التى لا يستهان بها .

* * *

وربما لعب دوراً فى هذا الشأن وجود نوع من الأرض الحرام الاقتصادية فيما وراء البرانس .فهناك أسبانيا بدخلها القومى الذى يبلغ ٤١ مليار فرنك والبرتغال بدخلها ١٠ مليارات وهما دولتان لا تتحملان المقارنة مع الدول الصناعية . وهنا ينخفض نصيب الفرد إلى ١٣٠٠ فرنك فى أسبانيا وإلى ١١٠٠ فى البرتغال . ورغم وجود الصناعات العريقة فى منطقة أستوريا وفى بسكاى وفى قطالونيا بصفة خاصة ، فإن شبه جزيرة إيبريا ما زالت تبدو بلداً متأخراً فى كل شىء . وبسبب تعرضها المتكرر لعمليات السيطرة من قبل رأس المال الأجنبى ، تظل تلك المنطقة كبلد عفى عليه الدهر ومتخلف اقتصادياً فى نفس الوقت . وقد جعلتها هياكلها الاجتماعية وكذلك ضعفها الاقتصادى بلداً عتيقاً وشاذاً فى أوربا . وبصفة دورية تغمرها موجة من الاستثمارات ، ويتردد فيها صدى الدعوة لرأس المال الأجنبى وكأن الأمر يبشر بالاستيقاظ ، ولكن سرعان ما تخمد هياكلها الاجتماعية هذه

الإرهاصات . ومنذ بضع سنوات أخذت أسبانيا تفخر بأنها قد أقبلت على مرحلة جديدة فى تطورها . فقد بذلت الحكومة جهداً تصنيعياً كلفها غالياً (إذ هبطت قيمة البيزيتا مرتين فى أقل من خمس سنوات) ثم نفذت بعد ذلك خطة لإعادة الاستقرار افتتحتها بتخفيض جديد للعملة مما شل النمو الاقتصادى ولبعث الحياة فيه مرة أخرى وجهت دعوة جديدة للاستثمارات الأجنبية . وقد تستفيد أسبانيا من خطر الانكماش الذى يوجد فرصاً ملائمة للاستثمارات الجانبية . ولكن هذا البلد يعتبر شريكاً باهظ التكاليف بالنسبة لأمريكا بل ولأوربا أيضاً .

(ب) التنظيمات الأوربية :

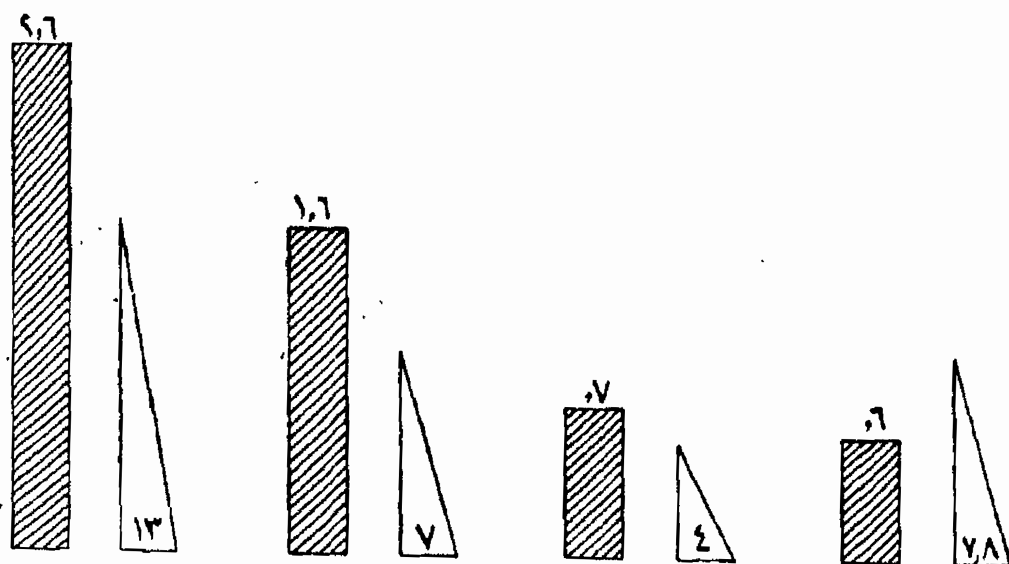
هناك صعوبات متعددة تعترض قيام التنسيق والمشاركة بين الكيانات المختلفة رغم الاتفاق المبدئى بين دول أوربا الغربية جميعاً على ضرورة تبسيط التبادل ، وقيام نوع من التخصص فى كل بلد حسب استعداده الخاص ، فى إطار نظام عريض للتعويض يجنبها عدم التوازن القومى أو الإقليمى . وأكبر الاتحادات هو الهيئة الاقتصادية للتعاون والتنمية O.E.C.D. وكانت فى البدء تسمى : الهيئة الأوربية للتعاون الاقتصادى O.E.C.E. وتغير اسمها عام ١٩٦٢ . وقد تأسست بعد الحرب العالمية الثانية لتسهيل التبادل التجارى عن طريق اتحاد المدفوعات الأوربى U.E.P الذى يقوم بوظيفة صندوق المقاصة — كما أن على الهيئة الاقتصادية للتعاون والتنمية تشجيع تطور البلاد المعنية بواسطة التعاون التكنيكى والعلمى . وتشترك فيها بريطانيا[1] . ولكنها من جانب آخر تحتفظ باستقلالها النقدى مع بلاد الكومنولث (منطقة الإسترلينى) .

وقد ظهر أن اتساع نطاق هذه المجموعة وتفاوت أجزائها لا يجعلها سوى

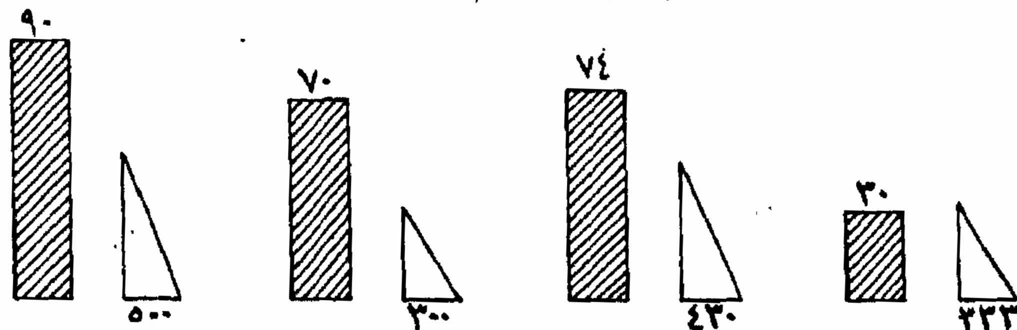
---

(١) الأعضاء هم بريطانيا العظمى وإيرلندا وبلجيكا ولكسمبرج وهولندا وسويسرة والنمسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والسويد والنرويج والدانمرك وإيسلندا وفنلندا وأسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا وإيطاليا وفرنسا .

الطاقة
الإنتاج . بالمليار ميجاوات .
الأنصبة الفردية بالميجاوات نسمة/سنوياً



الصلب
الإنتاج بالمليون طن
الأنصبة الفردية للكيلوجرام / نسمة سنوياً



(شكل ٨)
الإنتاج الصناعى المميز بالمجموعات الكبرى من البلدان الصناعية

مجموعة من البلدان تستخدم نفس المناهج فى حساب مبادلاتها وتخفيض الحواجز الجمركية . ومن هنا جاءت عبارة « منطقة التبادل الحر الكبرى » .

وبعد ذلك بفترة شكلت بريطانيا العظمى اتحاد التبادل الحر من سبع دول ، سمى بمنطقة التبادل الحر الصغرى ويضم علاوة على الجزر البريطانية ، النرويج والسويد والدانمارك والنمسا وسويسرا — والبرتغال (١٩٦٠) .

ولكن الشكل الوحيد للدمج الذى تجاوز حتى الآن مجرد التنظيم للتبادل التجارى هو« المجموعة الاقتصادية الأوربية» أو « السوق المشتركة» أو« أوربا الست دول » التى نشأت نتيجة لتوسيع اختصاصات الجماعة الأوربية للفحم والصلب C.E.C.A. . وكانت جماعة الفحم والصلب الأوربية تستهدف فى الأصل إعادة تكوين سوق الفحم والصلب مع تفادى ظهور سوق الروهر المركزة تركيزاً فائقاً مرة أخرى ، وما يترتب عليه من أخطار عدم التوازن ، كتلك التى عرفنا آثارها السيئة قبل الحرب العالمية الثانية . وأطلقت تلك المجموعة حرية التبادل بالنسبة للفحم والكوك والمعادن الخام والزهر والصلب ومنتجات الصلب الثقيلة . وأصبح من المحتم التخلى عن المؤسسات الاقتصادية الحديثة أو تجديدها . وأنفق كل بلد من البلاد الأعضاء على الاستثمارات الضخمة ، ليكون قادراً على المنافسة وساهمت القروض الأمريكية مساهمة كبيرة فى تجديد أساليب صناعة الصلب الأوربية فتضاعفت طاقاتها الإنتاجية عما كانت عليه فى عام ١٩٣٨ .

وبمعاهدة روما أقيمت السوق المشتركة فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ وكان الأمر يتعلق أولا بإقامة اتحاد جمركى يتضمن إلغاء ما يعوق التبادل بين بلدانه ، كما نصت المعاهدة على اتباع نظم مشتركة فى التجارة مع بلدان العالم الأخرى ، وتوجب إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الست نهائياً فى بحر اثنتى عشرة سنة على الأقل وخمس عشرة سنة على الأكثر ، تبدأ منذ التوقيع على المعاهدة ، وتنتهى من ناحية المبدأ فيما بين عامى ١٩٦٩ — ١٩٧٢ . وينبغى أن يتم هذا الإلغاء على دفعات (تخفيضان كل منهما ٣٠ ٪ والثالث ٤٠ ٪) ، ولا يجوز عقد أى اتفاق

حول الأسواق بين عدد من دول السوق ، فتعالج كل المشاكل عن طريق الست دول مجتمعة . وتنص المعاهدة على حرية انتقال العمال (وهذا شرط طالبت به إيطاليا على وجه التحديد) وتنسيق السياسة الاقتصادية وتجميع الإمكانيات التي تضمن تحويل المشروعات التي تلاقى صعوبات فى أقصر فترة وبأحسن الطرق (أو إعادة التأهيل المهنى لليد العاملة بحيث تتلاءم مع التغييرات التكنولوجية) واتباع سياسة زراعية مشتركة وسياسية جماعية لمساعدة البلدان المتخلفة . وفى ١٩٥٩ قررت الدول الست حرية انتقال رءوس الأموال داخل السوق المشتركة ، الأمر الذى لن يتوفر فى الواقع إلا بسلسلة من الإجراءات المطردة التى تقضى فى فترة متوسطة على كل رقابة على تحويل النقد وعلى جميع القيود الضريبية والإدارية التى تعوق انتقال رءوس الأموال والاستثمارات . وللسوق المشتركة مؤسساتها المستقلة عن حكومة كل دولة ، ولها لجنتها التنفيذية ومجلس الوزراء وجمعية برلمانية أوربية ومحكمة خاصة .

ومن أهداف الجماعة الاقتصادية الأوربية أن تسهل استثمار الأموال الأمريكية فى أوربا . وقد زادت هذه الاستثمارات من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٩ من ٨١٠ ملايين إلى ٢,١ مليار دولار موزعة حسب الجدول الآتى :-

الاستثمارات الأمريكية الخاصة فى بلدان السوق المشتركة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٩[1]

	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
ألمانيا الغربية	٢٥١	٣٣٢	٤٢٩	٥٨١	٦٦٦	٧٩٥
بلجيكا ـ لكسمبرج	٩٥	١٣٤	١٥٠	١٩٢	٢٠٨	٢١٠
فرنسا	٢٧٦	٣٧٦	٤٢٧	٤٦٤	٥٤٦	٦٣٢
إيطاليا	٨٠	١٥٧	٢٠٧	٢٥٢	٢٨٠	٣١٣
هولندا	١٠٨	١٦٢	١٨٦	١٩١	٢٠٧	٢٤٤
المجموع	٨١٠	١١٦١	١٣٩٩	١٦٨٠	١٩٠٧	٢١٩٤

(١) الوضع الإجمالى فى نهاية العام .

بعض الأمثلة عن امتداد جذور الشركات الأمريكة الكبرى فى السوق المشتركة : الصناعة الكيماوية : فى ألمانيا : أسست دبونت دى نمورس فرعاً وشركة مشتركة مع « ساختلبن ا . ج » لبناء الصناعات الكيماوية ، وشركة « كيمياء بيجمنت » المساهمة ، وشركة الولايات المتحدة للمطاط على طريق فرعها « نانجاتوك للكيماويات » وبالاتفاق مع « باير » . وفى بلجيكا : أنشأت « يونيون كاربيد » الشركة الكيماوية لمشتقات البترول شركة مساهمة ، « وكوبنام وأموكو » وهى فرع كيماوى من « استاندرد أويل أوف انديانا » . وفى فرنسا : أقامت « داو الكيماوية » عن طريق فرعها السويسرى بالاشتراك مع شركة « بشيني » : شركة البلاستك الكيماوى ، وشركة الولايات المتحدة ، للمطاط بالاشتراك مع « أوجين » ، وأسست فيلبس بترليوم وشركة الفحم القارية الشركة الفرنسية للفحم الأسود شركة مساهمة ، وشركة « جود فرى ل . كابوت » إلخ . وفى إيطاليا : كونت « يونيون كاربيد » بالاشتراك مع « إديسون » شركة سيلين ش . م ، وأسست أولين ماثيسون » مع رومیانكا شركة « نا نجا توك روميانكا » وأنشأت « د ا و » الكيماوية فرعاً هو « داوكيميكا أتيليانا » . وفى هولندا : كون ل . ف جودرش بالاشتراك مع الجميني كونتستر ودى شركة جديدة هى ن . ف للصناعات الكيماوية . ا . ك . المتحدة جودرش وأنشأ « ديبونت دى نيمورس » مصنعاً كبيراً للخيوط الصناعية فى « دور درخت » .

الإنشاءات الكهربائية والميكانيكية : فى ألمانيا عقد اتحاد « بندكس كوربوريشن وتلفونكن » (تلدكس) « وراديو كوربوريشن أوف أميركا » اتفاقاً للتصنيع مع مصنع « متز » ، جون ديراند كومبانى » ، ويسيطر على « هينريخ لانزا ا . ج » ، وأسست « أميركان ماشين آند فوندرى » فرعاً باسم « ا . م . ف دويتشلاند » . وأسست شركة منتجات الطيران والبحرية الشركة الألمانية « ا . م . ف المساهمة » . وفى بلجيكا أقامت شركة وستنجهاوس الدولية للكهرباء بالاشتراك مع ورش جاسبار بورندى كوربوريشن » مصنعاً فى مالين ، وكوّن « جاردنر

ونيفر ، اتحاداً (كونسورتيوم) مع شركة « برج ونيفل » « وتيورماين كوريوريش فى مدينة برج وتسلت « يونيون تانك » إلى شركة « ورش الإنشاءات » فى مدينة فيلبروك واتخذت اسم شركة جرافر المساهمة — وفى فرنسا اشترك بورندى فى قسم س . ج . ى التابع لشركة « بريسيسز يون ميكانيك لابينال » لتكوين شركة بروندى المساهمة ، ولشركة يونيتد إيركراف » مصالح بشركة برسلك ، وأسست وستنجهاوس الدولية للكهرباء فرع وستنجهاوس الكهربائية لأوربا ، وأسس بارسون آندهوايتمور شركة بلاك كلاوسون . وأسس ج ويراند كومبانى شركة « جون دير » الفرنسية التى تسيطر على أغلبية رأس مال الشركة القارية للزراعة الميكانيكية . وأقام بورجز فى منطقة نورماندى مصنعاً لصناعة وتجميع الآلات الحاسبة . وتولى أليس شالمرز إدارة شركة المنشآت الميكانيكية فى « فاندوفر » . وفى إيطاليا أسس « راديو كوربوريشن أوف أميركا» مع مجموعة ى . ج الإيطالية مصانع تنتج الأدوات الإلكترونية فى الأقاليم الجنوبية . واستقرت فى إيطاليا « أميركا ماشين اندفوندرى » بمساعدة « س ا . ى . ب » وفى هولندا رغم متانة مركز شركة فيلبس أنشأت« جنرال الكتريك » شركة صناعة الأجهزة الإلكترونية ن . ف . وغيرها .

المؤسسات الأمريكية الجديدة فى أوربا منذ إنشاء السوق المشتركة
(حسب القطاعات المهنية)

	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	بلجيكا ولكسمبرج	هولندا	الإجمالى
الصناعات الكيماوية	٧	١١	١١	١٨	١٢	٥٩
الإنشاءات الميكانيكية	٢١	١٣	١٣	١٥	١٥	٧٧
الإنشاءات الكهربائية	٨	٢	٧	٧	٢	٢٦
وسائل النقل	٣	٥	٦	٢	٣	١٩
منوعات	٢١	١٦	١٦	١٣	٢٠	٨٦
مجموع كل الفروع	٦٠	٤٧	٥٣	٥٥	٥٢	٢٦٧ (١)

(١) وفى نفس الوقت لم ينشأ فى بريطانيا العظمى إلا ٤٦ مشروعاً أمريكياً .

وبمنطق ماكر تعتمد الدول الست على الاستثمارات الأمريكية لتدعيم طاقاتها الإنتاجية ولتصل إلى مستوى يتيح لها وضعاً أفضل بالنسبة للولايات المتحدة والاتحادالسوفييتى فى نفس الوقت. ولكن هذه النتيجة لا يمكن بلوغها إلا باشتراك بريطانيا العظمى ، وبالتالى اشتراك بلاد الاتحاد الصغير للتبادل الحر . وأن المشكلتين الأساسيتين اللتين تطغيان على الشئون الأوربية فى بداية الستينيات هى دخول بريطانيا العظمى فى السوق المشتركة وتنفيذ معاهدة روما (الخاصة بتخفيض التعريفة الجمركية) التى تلاقى الصعوبات وخاصة فى مجال تجارة المنتجات الزراعية . وذلك لأن الزراعة الألمانية — وإلى حد ما الزراعة الفرنسية أيضاً — فى مركز ضعيف بالنسبة للزراعة فى البلدان الأخرى للسوق المشتركة .

الفصل الثانى

محور البحر المتوسط والشرق الأوسط

الوحدة العربية والبترول

فيما مضى كان البحر المتوسط هو العالم المتحضر ذاته . أما اليوم فتحيط به بلاد متأخرة فى تطورها التكنيكى والاقتصادى بل والاجتماعى فى معظم الأحيان . وبعد الاكتشافات الكبرى انتقلت المبادرة الاقتصادية وروح إنشاء المشروعات إلى شمال غرب أوربا ، مما جعل البحر المتوسط محروماً من كل شىء . وظل ملجأ لبقايا الماضى البالية سواء فى أسبانيا ، أو الجنوب الإيطالى ، أو فى جنوب شبه جزيرة البلقان فى أوربا ، أو على الساحل الغربى لآسيا ، أو فى المغرب . ولكن هذا التلاقى فى التخلف لا يصدر عن نفس السوابق التاريخية . ففى أوربا يتعلق الأمر باقتصاديات تجمدت فى نفس الحالة من التطور التى كانت عليها عندما جرفت الثورة الصناعية بقية القارة فى عمليات تحويلية متزايدة السرعة . ومما زاد من فقر المناطق الأوربية من حوض البحر المتوسط أن اغترفت منها الثروات والرجال لصالح الأقاليم التى تجرى فيها عملية التصنيع .

وبعد تطورات تاريخية مختلفة وجدت بلاد المغرب والشرق الأدنى والأوسط نفسها جميعاً فى حالة من التخلف والبؤس الاجتماعى : زراعة بدائية منخفضة العائد والإنتاجية ، فقر فى المعدات ، وتأخر فى التصنيع ، وضغط ديمجرافى متزايد ، وتضخم فى المدن مصحوباً بتكاثر المناطق السكنية البدائية التى تعانى من نقص مزمن فى التوظف .

وتشترك البلاد الواقعة على الساحلين الأسيوى والأفريقى للبحر المتوسط فى التقاليد الدينية وفى الثقافة ، أى الإسلام . ولكن الإسلام يشمل الحقائق القومية

المختلفة : فمنها تركيا التى سيطرت على حوض البحر المتوسط فى القرن السادس عشر ، والتى بدأت إمبراطوريتها تتفكك تدريجياً ، لتختفى كلية فى نهاية الحرب العالمية الأولى ، وإيران ذات السكان المتباينين (الترك فى أذربيجان والفرس فى الوسط والعرب فى الجنوب)- وهذان البلدان يعدان من الخوارج بالنسبة للبلاد الإسلامية الأخرى (فالغالبية العظمى من الإيرانيين من الشيعة) . ثم هناك البلاد التى توصف بأنها عربية بقدرما تعنى الوحدة العربية سياسية معينة ورغبة واضحة فى التضامن أكثر منها تعبيراً عن تأكيد النقاء العنصرى . وتشمل تلك البلاد العربية الجزيرة العربية الأصلية وبلاد (الهلال الخصيب) وتمتد إلى المحيط الأطلسى مارة بمصر وبلاد البربر القديمة . وتختلف البلاد الإسلامية عن بعضها البعض ليس فقط بسبب تكوينها وتاريخها القومى الذى يمتد إلى ما يزيد على عشرة قرون ، ولكن أيضاً بسبب الطريقة التى دخلت بها إلى التاريخ المعاصر ، أى طبيعة علاقاتها مع الدول الصناعية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فقد ظلت إيران بلداً عتيقاً للغاية حيث طرأ تغيير طفيف على الهياكل الإقطاعية بفضل الإصلاحات الجزئية والنظرية أكثر منها حقيقية . أما تركيا التى جردت من إمبراطوريتها الهشة فى ١٩١٩ ، فقد بدأت تتحول فى عهد مصطفى كمال إلى دولة حديثة، ولكنها تجد صعوبة فى التخلص من الهياكل الاجتماعية التى أصابتها بالشلل . وتتكون الكتلة المحركة فى الشرقين الأدنى والأوسط من الدول العربية التى تسعى مصر إلى جعلها تعترف بقيادتها الأيديولوجية والسياسية . وقد خرج المغرب من حالة التبعية الاستعمارية خلال العقد من ١٩٥٣-١٩٦٢ وأعلن تضامنه مع البلاد العربية ولكنه يبحث عن الطريق المؤدى إلى المرحلة الأولى لهذا التضامن ، أى تماسكه هو الذاتى ، وهذا رغم الصعوبات المتعددة التى يجب عليه أن يتخطاها .

وهناك أربع مجموعات من الدول من وجهة نظر الجغرافية السياسية :

- تلك التى تضم الدول القومية الإسلامية غير العربية ، أى إيران وتركيا ؛

— تلك التى تضم البلاد العربية فى الشرقين الأوسط والأدنى .

— تلك التى تضم المغرب والتى ترتبط بالمجموعة السابقة عن طريق الإكليل الساحلى لليبيا .

— ولا تضم المجموعة الرابعة سوى دولة واحدة تنكر البلاد العربية عليها مكانها ، وهى دولة إسرائيل التى أنشأتها الحركة الصهيونية .

إن هذا التعدد السياسى يتصدر مجموعة أخرى من الخلافات على مستوى أصغر ، ولكنه يتعرض بدوره لأطماع المصالح الدولية الكبرى التى توجد أجهزتها القيادية فى البلاد الصناعية فى أوربا وأمريكا الشمالية . ولقد كان البحر المتوسط وقناة السويس فى القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٣٠ يمثلان المحور الكبير للتجارة الاستعمارية المتنوعة والذى تمر به منتجات على درجة كبيرة من الاختلاف ، من التوابل والحرير والمطاط والقصدير القادم من الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا ، إلى جلود مدغشقر ولحومها ، والمواد الزيتية من إندونيسيا والهند ، ثم أصبح البحر المتوسط وقناة السويس طريقاً لناقلات البترول بالدرجة الأولى بل وكاد أن يقتصر الأمر على ذلك . وكان ذلك فى البداية عن طريق (خطوط الليفانت)[1] التى كانت تستقبل بترول العراق ، ثم عن طريق قناة السويس والتى استخدمتها فى البداية ناقلات الشركة البريطانية للبترول ، والتى كانت تعبأ فى الموانى الإيرانية على الخليج الفارسى . وعلاوة على ذلك فإن هذا الطريق قد أصبح يضم اليوم الممر الشمالى الجنوبى الذى ينقل عليه بترول ليبيا والصحراء (وقريباً سينقل عليه غاز الصحراء) . وفى ١٩٣٠ كانت حمولة نقل البترول فى البحر المتوسط تقل عن عشرين مليون طن ، أما اليوم فقد ارتفعت إلى ما يزيد على ٢٠٠ مليون طن . ويمكن تكرير ما يقرب من نصفها فى المعامل الواقعة بموانى البحر المتوسط .

---

(١) اسم أطلق على موانئ البحر المتوسط التجارية التى كانت خاضعة لتركيا كالقسطنطينية وسالونيك وبيروت والإسكندرية وطرابلس إلى آخره . (المعرب)

ويقيم البترول تركيباً معقداً من الأعمال والتكنيك والعلاقات بما فيها علاقات التبعية ، مرتبطاً بأشكال ومشاكل أشد أنواع الاقتصاد الصناعى قدرة على الحركة والمضاربة ، وبإطار طبيعى من البلاد القديمة للغاية ، تسيطر فيها الضرورات والحتميات الطبيعية الشديدة على معدلات العمل والحياة الموجودة منذ آلاف السنين . فبلاد المشرق ، والمغرب تقع على الأطراف القاحلة للمنطقة المعتدلة . وتتكرر فيها المناطق الثلاث المعروفة ، فمنها الجبال وهى عارية فى أغلبها ولكن الخراف والماعز تجد فيها غذاءها بين الأحجار على مسافات طويلة ، والسفوح المنخفضة وعلى امتدادها قد توجد مساحات صغيرة من التربة الطينية ، ثم السهول الصغيرة الجافة حيث تنمو الحبوب ، أى الشعير والقمح الصلب ، والقيعان التى توجد بها المستنقعات ، والسهول النهرية التى تتعرض للفيضانات والحميات . ولكن حيث يستطيع الفن البشرى أن يثير ، بواسطة الرى ، الازدهار الزراعى . وفى تلك المناطق غالباً ما يتعارض بؤس المزارعين مع غزارة الخضرة ، من أشجار الفاكهة والخضراوات والحبوب ، ذلك أن الفلاح يعيش فى فقر مدقع فى كل مكان . فسواء كان عاملا زراعياً أو مزارعاً بالمشاركة (خميّس)[1] ، فإن عليه أن يعول أسرته فى حدود مبلغ يقل عن ٣٠٠ فرنك فى العام، وطوال العام تأخذ المجاعة بخناقه . ولم تتغير ظروفه . غير أن المصدر الوحيد للثروة فى الماضى كان الريع العقارى والاستقطاعات التى كان يفرضها عليه التجار والصناع الذين يعيشون فى المدينة فى ظل سادة الأرض والبلاد ، أما اليوم فالثروة تنبع من البترول . ومع أن جزءاً منها يفلت من أيدى البلاد ، إلا أنها قد غيرت التسلسل الاجتماعى وقلبته رأساً على عقب ، فيما عدا مستوى الجماهير الواسعة التى ما زالت تتكون من الفلاحين الجائعين الذين تجذبهم إليها مواقع التنقيب ومعامل التكرير وأكواخ الصفيح المقامة فى ضواحى المدن .

---

(١) الخميس فى المغرب هو الفلاح الذى يزرع أرض مالك كبير بمقتضى عقد مزارعة بحيث يكون للمالك أربعة أخماس المحصول وللفلاح الخمس فقط . (المعرب)

وهكذا فإن وجود البترول أو عدمه وقربه أو بعده أو مروره بالبلد هو الذى يمايز فى الوقت الحاضر بين مختلف أقسام هذا الإكليل من البلاد الساحلية الحافة على ضفاف البحر المتوسط الجنوبية والشرقية . ولا تطرح مشاكل التنمية بنفس الطريقة فى كل البلاد . إذ يتوقف الأمر على ما إذا كان البلد يملك هذه الطاقة الاستمارية أو لا يملكها ، تلك الطاقة التى أسىء استخدامها للغاية حتى الآن فى المناطق التى أغدقت عليها الطبيعة ثراءً جيولوجياً كبيراً . وفى هذا الصدد فإنه رغم الاكتشافات الأخيرة لبترول الصحراء ، يتميز المغرب عن المشرق الذى يملك أكثر من ٦٠ ٪ من الاحتياطى العالمى من البترول ، وهذا طبقاً للمعلومات المتوفرة حالياً عن المصادر العالمية للمواد الهيدروكربونية .

١ – المشرق

كانت الهيبة الخرافية للمشرق تعتمد على نوع من المخاتلة والخداع – أى الخلط بين بعض قصور الأمراء ملاك العبيد وبين بلاد يسودها العناء والبؤس – ولكن حل محل هذه الصورة فى ذهن الأوربيين اهتمام متعمق بتموين البلاد الصناعية بالبترول بأفضل الشروط وأصبحت عبارة « الشرق الأوسط » مرادفاً لبلاد البترول . إذ أن حوالى ثلث البترول المستهلك فى العالم يورده الخط التكتونى الذى يبدأ من ما بين النهرين ليمتد إلى الخليج الفارسى . ويؤدى الاهتمام بضمان التزود بالمنتجات البترولية من جانب ، والرغبة فى استخلاص الفوائد المتزايدة منه فى جميع المجالات الاقتصادية منها أو السياسية من جانب آخر ، يؤدى إلى استقطاب الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد المعنية حول البترول ، لدرجة أنه حدث انفصام بين البلاد التى تملك البترول ، أو تلك الواقعة على طرق نقله وبين البلاد الواقعة خارج عالمه . وتقع تركيا على هامش منطقة الحوض البترولى . وقد استبعدت إسرائيل من مجارى حركة البترول . ولا تملك مصر إلا إمكانيات

ضعيفة للإنتاج ولكنها تسيطر على الطريق الرئيسي لنقله ، أى قناة السويس وينتمى المنتجون إلى مجموعة الدول العربية فيما عدا إيران (ونقصد العراق والعربية السعودية والكويت والبحرين وإيران) .

(١) تركيا :

يعيش ثلاثون مليوناً من الأتراك (ثلاثة أضعاف عددهم فى عام ١٩٣٠) فوق رقعة جبلية قاحلة فى أغلب أجزائها ، تساوى مساحة فرنسا مرة ونصف مرة مما يجعل من تركيا بلداً للبؤس والتباين أيضاً ، بالقدر الذى يسهم فيه عدم تساوى التنمية الاقتصادية بين المدن والريف وبين المناطق وبعضها البعض ، يسهم فى تنويع المناظر الطبيعية . وإذا دقق المراقب النظر إلى السكان أنفسهم لظهر له تفاوت أصيل يختفى تحت ستار المظهر المشترك من « التتريك » من الناحية اللغوية ومن اعتناق الإسلام من الناحية الدينية والثقافية . ويصدر التناقض أيضاً عن التفاوت بين تخلف الزراعة العتيقة برجالها المستقرين والرحل من ناحية ، وبين المشروعات الصناعية الجديدة ذات الطراز الحديث ومنجزات الأعمال المدنية والمجموعات الحضرية والتى تكاد أن تنتمى إلى المدارس الفنية « المستقبلية » . وترى فى تركيا زراعة للاستهلاك المباشر لا تكاد تشبع الفلاحين الجائعين فيهاجرون إلى مدن الصفيح ، وإلى جانبها توجد قطاعات تعدينية مختلفة أفادت خلال العقود الثلاثة الأخيرة من استثمارات الدولة التى أممت المناجم ، كما مولتها مبادرات الشركات الخاصة المنتجة للمعدات والصناعات التحويلية . وقد وصل إجمالى الناتج القومى إلى ٥ مليارات دولار ، يبلغ نصيب الفرد منها ٨٥٠ فرنكاً فى العام . وهو مبلغ مرتفع بالنسبة لآسيا ولكنه يساوى فقط سدس نصيب الفرد فى فرنسا . وما زال التصنيع فى مستوى الصناعات الاستخراجية بصفة أساسية . فإنتاج تركيا هو ٤ ملايين طن فحم و ٥٠٠,٠٠٠ طن حديد ٢٠٠,٠٠٠ طن كروم (وهى رابع منتج فى العالم وتنتج سدس الإنتاج العالمى) و ٢٠,٠٠٠ طن نحاس

و ٢٠٠٠ طن أنتيمون . وهنالك صناعة صغيرة للصلب تعالج ٢٥٠,٠٠٠ طن فى العام ، وتبشر صناعة الأسمنت بالخير ، إذ تنتج ٢,٥ مليون طن ، وتولد صناعة الكهرباء ٥ مليارات كيلووات ساعة ، وهى دلائل على بداية لتصنيع صعب يعتمد على القروض الأجنبية ، رغم ضخامة حجم المبيعات من المعادن وخاصة الكروم . وقد انضمت تركيا إلى حلف الأطلنطى وبذا تتلقى بعض المساعدات بالدولارات ، ولكن ميزانها التجارى فى حالة عجز دائم . ونصيب الفرد من الإنتاج القومى الإجمالى فى هبوط ، كما يتدهور مستوى المعيشة . ويزداد عدد السكان حوالى مليون نسمة سنوياً ولا يمكن للمرء أن يتفاءل كثيراً بصدد تلك البلاد وإن كان وضعها الاقتصادى وإمكانياتها من أفضل ما يوجد فى آسيا .

(ب) حوض البترول :

لم يثر وجود البترول إلا دوامات سطحية فى بلد ما زال على ولائه للأشكال القديمة من الحياة الريفية ، وحيث ما زال البنيان الاجتماعى بنياناً قبلياً ، وحيث الرق ما زال موجوداً فى بعض البلاد . إن قادة الدولة وهم فئة حاكمة صغيرة من كبار الملاك العقاريين ومن رؤساء الأسر الكبيرة والعسكريين يستولون على فائض القيمة الهائلة الناتج عن استغلال الشركات الأجنبية للموارد الضخمة . وفى إيران أممت الحكومة الآبار ومنشآتها ، وبذا خفضت نصيب الأجنبى إلى الأرباح التجارية والأرباح الناتجة من عمليات التكرير . ولكن جزءاً ضئيلا من هذا الدخل الكبير يخصص للاستثمار فى تجهيز الاقتصاد القومى بالمعدات . والبترول ثروة أجنبية بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط سواء بجعل الموارد التى تستحوذ عليها منه الحكومة والطبقات الحاكمة غريبة عنه ، أو بسبب استغلال الشركات الأجنبية لمنابعه . والاستثمارات الظاهرة أكثر من غيرها هى الخاصة بإنشاء الطرق وبعض السكك الحديدية والإنشاءات الحضرية . وما زالت الحياة الريفية حتى فى الأماكن التى يكون التقدم فيها ممكناً من الناحية التكنيكية ، قريبة جداً من

الصورة التى كانت عليها منذ ألف عام ، من تجاور السكان المستقرين والرحل تجاوراً يثير المشاكل الشائكة فى كثير من الأحيان ، وكل من أولئك وهؤلاء بؤساء جهلة كرماء ، ولودون أيضاً . والحقيقة أن المظاهر الزائفة للحياة فى المدن تجذب سكان الريف أكثر فأكثر . فعاصمة إيران عبارة عن تجمع سكانى به ٢ مليون نسمة وفى إيران وحدها عشر مدن يزيد عدد سكانها على ١٠٠ ألف نسمة (بمدينة عبدان وحدها وهى مركز معامل تكرير البترول ، ما يزيد على ٢٥٠ ألف نسمة) . وبغداد بها حوالى نصف مليون ، والمدن التى تزيد على ١٠٠ ألف نسمة (وعددها سبع) تضم وحدها ربع سكان العراق . والعربية السعودية هى البلد الوحيد الذى ما زال بعيداً عن هذا التجلط السكانى فى المدن — وهم سكان عاطلون فى غالبيتهم .

وإذا كانت التقاليد التكنيكية والاجتماعية فى الريف تظل ظاهرياً دون تغيير ، فإن انتقال الثروات الذى بدأت حركته بسبب قيام الصناعة البترولية قد أثار كثيراً من الأطماع ، وتسبب فى اختلاف المواقف بين صفوف الأرستقراطية التقليدية وبرجوازية الموظفين والعسكريين وممثلى المهن الحرة ، تلك الطبقة التى لا تتميز عن المثقفين . وينتج عن هذا اضطراب سياسى هائل تتكون عناصره من المنازعات العائلية وصدام المصالح ، وكذلك أنواع التعارض الأيديولوجى ، الذى يدور حول استخدام الدخل القومى وسياسات التنمية والعلاقات مع الشركات الأجنبية . ولا تكاد هذه الحياة تمس الريف ، إلا أن بعض الاتجاهات السياسية تسعى إلى توجيه السخط فيه . وبدا الإصلاح الزراعى أمراً لا مفر منه لمنع الانفجارات الفلاحية . وقد بادرت به الحكومة الإيرانية ذاتها فى بلادها لتنزع من المعارضة إمكانية المناورة . ولكن مهما كانت أهمية المشاكل الريفية التى تتعلق بما يزيد على ثلاثة أرباع السكان فى العربية السعودية وإيران والعراق والإمارات العربية الأقل أهمية ، ورغم اختلاف الثقافة واللغة والشعائر ، فإن جميع البلاد التى تقع على ساحل الخليج الفارسى تبدو بلاداً للبترول قبل أى شىء آخر .

احتياطي البترول "بالمليار طن"
إنتاج البترول "بالمليون طن"
خطوط أنابيب التصدير الرئيسية

من ٢٠٠ إلى ٥٠٠ مليار م٣
أكثر من ١٠٠٠ مليار م٣

(شكل ٩) احتياطي وإنتاج البترول والغاز الطبيعي في أوربا وفي منطقة البحر المتوسط
(تقديرات ١٩٦١ – ١٩٦٣)

وفى عام ١٩٦١ قدر احتياطى الشرق الأوسط فى مجموعه من البترول بحوالى ٢٥ مليار طن ، مقابل ما يقل عن ١٨ ملياراً لبقية العالم . وطالما بقى البترول المصدر الأساسى للطاقة بالنسبة لجميع أنواع الصناعة والنقل مهما كان تباينها ، فإن هذا الجزء من العالم سيظل موضع الاهتمام الخاص من كل البلاد الصناعية . فالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فقط يكتفيان ذاتياً بإنتاجهما ، ومع ذلك فهما لا يفقدان الاهتمام بالشرق الأوسط . فالشركات الأمريكية اقتطعت لنفسها نصيب الأسد فى العربية السعودية وانتهزت جميع الفرص لزيادة نصيبها فى تسويق بترول العراق وإيران[1] واستغلاله . ولا يتناسب حجم الإنتاج مع الاحتياطى الموجود ، ومع ذلك فقد ارتفع إلى ٣١٠ ملايين طن فى عام ١٩٦٢ وتزيد نسبة التصدير منه على ٩٥ ٪ ، ويصل إلى ربع البترول المستخرج فى العالم ، ولكنه يمثل أكثر من نصف البترول الداخل فى التجارة الدولية والمنقول من قارة إلى أخرى . ونظام الامتيازات موحد إلى درجة كبيرة — غير أن إيران هى الوحيدة التى خرجت عليه . وينص هذا النظام على أن تتحمل الشركات الأجنبية جميع نفقات التنقيب والإعداد للإنتاج والاستغلال والنقل إلى موانى التصدير وإلى بعض معامل التكرير فى بلاد الشحن . وقد أدى الضغط المتزايد الذى تمارسه حكومات الدول البترولية لاستخلاص أعلى أرباح ممكنة من العملية إلى عقود لتقسيم صافى أرباح شركات البترول بنسبة ٥٠٪ للدولة المالكة للحقول و ٥٠ ٪ للمستغل وتتحمل إيران مصاريف الاستغلال ولكنها اتفقت مع اتحاد (كونسورتيوم) دولى (مجموعة من الشركات البترولية الكبرى) على تسويق وتكرير بترولها . وقد قدر المبلغ المدفوع سنوياً للحكومات المنتجة بشكل تقريبى بما يتراوح بين ١ ½ و ٢ مليار دولار ، تضاف إليه العمولة والأجور المدفوعة إلى مواطنى هذه الدول الذين تستخدمهم الشركات البترولية ، ويصل الحد الأدنى إلى ١٠ مليارات فرنك .

---

(١) وبهما نصف الاحتياطى المعروف فى الشرق الأوسط .

وكلما زاد الإنتاج كلما استعصت على الحل مشكلة نقل البترول الخام ، ويتم تكرير جزء بسيط منه فى موانى التصدير . فحتى نشوب الحرب العالمية الثانية كان بترول العراق والذى كانت أولى آباره المستغلة بعيدة عن البحر (آبار الموصل وكركوك) ينقل إلى الساحل الشرقى للبحر المتوسط بواسطة أنابيب البترول التى لعبت لفترة طويلة دور (عنق الزجاجة) بالنسبة لتطور إنتاج شركة بترول العراق . وكان بترول إيران يصدر عن طريق البحر عبر الخليج الفارسى والمحيط الهندى والبحر الأحمر وقناة السويس . ولكن الإنتاج فى مجموعه كان يقل فى عام ١٩٣٨ عن ١٥مليون طن (منها ٤,٥ ملايين من آبار العراق) والجدول التالى يبين أن الأمر وصل إلى مقاييس جديدة للإنتاج ويطرح أيضاً مشاكل جديدة فى النقل :

إنتاج دول الشرق الأوسط من البترول (فى عام ١٩٦٢) بالمليون طن

العربية السعودية	٧٥
العراق	٤٩
إيران	٦٤,٥
الكويت	٩٢
الكويت (المنطقة المحايدة)	١٣
البحرين	٢,٢
أبو ظبى	٠,٨
	٢٩٦,٥

وبعد الحرب العالمية الثانية أقيمت شبكة جديدة من أنابيب البترول ذات الأقطار الكبيرة والحمولة الضخمة عبر سوريا والأردن ولبنان (خطوط العراق الجديدة ، وخط التابلين) ويبلغ تصرفها حوالى ٧٠ مليون طن سنوياً . وقد سجلت قناة السويس مرور كميات من البترول تتراوح بين ١٢٠ و ١٣٠ مليون طن فى العام (١٩٦٠ — ١٩٦٣) ويتطلب تنظيم النقل بواسطة أنابيب البترول استثمارات كبيرة ، ولكن يتم استهلاكها بسرعة بسبب أسعار الاستخراج المنخفضة

للغاية لبترول الشرق الأوسط (يزيد متوسط الإنتاج من البئر الواحدة عن مائتى ضعف الإنتاج من آبار أمريكا الشمالية وحوالى ١٠ أضعاف إنتاج فنزويلا) ولكنه يطرح مشاكل دقيقة متعلقة بالعبور فى البلاد الأجنبية . وهكذا فرضت الدول العربية إغلاق الفرع الأول من خط أنابيب العراق الذى كان ينتهى فى حيفا على الأرض الفلسطينية عندما قامت دولة إسرائيل .

وتمر تجارة البترول فى الشرق الأوسط (بعنق زجاجة) من الناحية السياسية ونقصد النقل بواسطة أنابيب البترول عبر سوريا ولبنان والنقل عن طريق البحر عبر قناة السويس . إن سعة القناة لا تسمح إلا بعبور حمولة معينة فى العام ، رغم أنه قد تمت عدة تحسينات أخيرة كفلت مرور الناقلات حمولة ٥٠ ألف طن . ولكن الأمر المهم هو عدم التأكد من مطالب الدول إزاء مرور البترول عبر أراضيها بل ورفضها له مما يسبغ طابع عدم الضمان والمقامرة بالنسبة للعمليات فى حوض البترول رغم أن ظروفه الجيولوجية تحيط المشروعات الإنتاجية فيه بأعظم الضمانات الباعثة على الثقة من الناحية التكنيكية .

(ح) الدول العربية الواقعة على الشاطئ الشرقى للبحر المتوسط :

تقع ثلاث دول عربية على ساحل البحر المتوسط الشرقى وهى سوريا ولبنان ومصر . ومصر أكبرها عدداً ، إذ يبلغ تعدادها ٣٠ مليوناً ، مقابل ٥ ملايين ومليونين لسوريا ولبنان على التوالى . وقد كفل لها مركزها على جانبى برزخ السويس قدرة كبيرة على المناورة السياسية . ولكن واجهتها على البحر محدودة من الناحية العملية فمنطقة دلتا النيل لا تصلح للإنشاءات البحرية . حقاً إن الإسكندرية هى المنفذ البحرى لمصر ، ولكن الميناء يقع غربى الدلتا وأمام بلد وهو طرابلس ، ليس له حركة مرور معها . وكان اتصال الأراضى المصرية بالشاطئين السورى واللبنانى تقليداً تاريخياً دائماً لمصر كلها . ولذا اتخذت مصر لنفسها اسم الجمهورية العربية المتحدة بمناسبة أول اتحاد إقليمى مع سوريا . وتتجه سياستها الحالية

إلى تحقيق وحدة أو اتحاد بين مصر والبلاد التى تضمن توصيل البحر المتوسط إلى آسيا ، ونقصد ما بين النهرين أى البلاد المسماة بالهلال الخصيب والتى تضم سوريا والعراق والأردن علاوة على لبنان وهى البلد الساحلى الوحيد الواقع على البحر المتوسط .

وتستمد هذه السياسة جذورها من ميراث الجامعة العربية التى تكونت فيما بين الحربين العالميتين بعد تقطيع أوصال الإمبراطورية التركية . ولكنها تلاقى صعوبات ناتجة عن تباين المصالح القومية والشخصية المعنية بالأمر . والحق يقال إن كلاً من البلاد المذكورة له أصالته واتجاهاته للعمل ونظرته للعلاقات والصلات . وإذا كانت بلاد « الليفانت » فقيرة من الناحية الزراعية ، فقد وجدت فى فترات متعددة من تاريخها تعويضاً عن فقرها فى النشاطات البحرية والتجارية التى قامت بها . وتعتبر فينيقيا ودول الشرق فى زمن الحروب الصليبية ، أصل التجاتين اللبنانية والسورية — اللبنانية الحاليتين . ولكن الضعف الأزلى لهذه البلاد يكمن فى التعارض بين وضعين ، فمن جهة توجد المضاربات المجزية فى أغلب الأحيان التى تقوم بها برجوازية المدن التى تتمتع بروح مبادرة عالية فى التجارة والتمويل الواسع الذى يصل إلى المستوى الموجود فى البلاد المتقدمة كما فى تجارة القطاعى ، ومن جهة أخري يوجد الفلاحون الذين لا يفلتون من نفس القانون ، قانون البؤس الفظيع الذى ينطبق على الشرق كله رغم اتساع المناطق المروية والزراعات الشجيرية .

وتحتل مصر مركزاً ممتازاً بالنسبة لغيرها من دول الشرق العربى ، ليس فقط بسبب موقعها الجغرافى على ملتقى الطرق ، وليس أيضاً بسبب عدد سكانها ، ولكن بصفة خاصة لكونها حالياً أول دولة عربية استقلت بعد فترة من الاستعمار وشبه الاستعمار دامت من القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين . ومصر هى نقطة الانطلاق لمختلف مظاهر القومية العربية التى تجد تطبيقاً لها فى كل

التى أحاطت بها . ولكن نجاحها فى ميدان الزراعة ومشاريعها الحرفية والصناعية ، والتى تعتمد بالتأكيد على مساعدات استثنائيةمن الخارج ، يجعل وجودها أمراً مثيراً للدول العربية المجاورة التى تعتبر حقوقها التاريخية فى فلسطين مساوية لحقوق هؤلاء السكان الأول الذين غابوا عنها أكثر من ألفى عام ...

٢ ــ المغرب

يقع المغرب بين خليج قابس والمحيط الأطلنطى ويمتد لمسافة ٢٠٠٠ كم من الشرق للغرب . ولمسافة من ٣٠٠ إلى ٥٣٠ كم من الشمال للجنوب . ويتنوع سطحه من الجبال الوعرة إلى السهول الصغيرة والهضاب القاحلة ويضم ٢٠ مليون هكتار من الأراضى القابلة للزراعة و ٥٠ مليون هكتار من المراعى الفقيرة ، وحوالى ٣٠ مليوناً من السكان يبلغ نصيب الفرد منهم من الأراضى المزروعة ما يقل عن الهكتار الواحد ، وما يزيد بالكاد على هكتارين من الأراضى الزراعية بيد أن هذه الأراضى ضعيفة الخصوبة للغاية فغلة الهكتار من القمح الصلب ومن الشعير فى حدود سبع كينتالات . وتتحمل الماشية قسوة الظروف ، ولكنها نحيفة وقصيرة القامة . وتندر المناطق الجيدة التى يمكن زراعتها بالنباتات الخصبة أو بالقمح اللين الذى يغل الهكتار منه ما يزيد عن ١٠ كينتالات (مثل مراكش الواقعة على الأطلنطى) بل إن الحصول على الإنتاج المتوسط فقط ، ليس أمراً مضموناً . إذ تحدث فترات من الجفاف تستمر سنوات متتالية وتأتى بالحرمان والنكبة . وإن الدورات الموسمية ، مثلها مثل الدورات المنتظمة من سنوات النماء أو الجدب ، تسبب هجرات السكان . ونشاهد دائماً نوعاً من الاضطراب البشرى فى شكل هجرات رعوية وهجرة مؤقتة للذين لا تقوى الأرض على أن تقيم أودهم فيوفرون غذاء أسرهم بأن يقتطعوا أكبر ما يمكن من تلك الأجور الضئيلة التى يكسبونها بالعمل الشاق فى مواقع الإنشاء الأجنبية . ثم هناك الهجرات الجماعية

الكبيرة للذين أخذ الجفاف منهم كل شيء ، الماشية والحبوب أيضاً .

وإذا كان البؤس هو النصيب المشترك بين بلاد المغرب فإن التاريخ قد ميز بينها تمييزاً عميقاً . ذلك أن تلك المنطقة الأفريقية التى احتلها الرومان قديماً احتفظت بشخصيتها خلال غزوات العصر العربى الوسيط وتحولاته . أما تونس فكانت مفتوحة لكل الاتصالات الثقافية وقد استوعبت أشد أشكال الإدارة والصلات الدولية تبايناً وتعقيداً . ورغم ضآلة مواردها ، ورغم أن بها ما يقل عن سدس مجموع سكان المغرب ، فهى تلعب دور القوة الأساسية فى شمال أفريقيا ويدعوها موقعها إلى أن تكون نقطة الاتصال والحكم بين المغرب والمشرق دون أن تتخلف بهذا فى مجال الاتصال بين أوربا وأفريقيا . فهى البلد السياسى فى المغرب والأكثر تحضراً ، رغم أن مدينة واحدة فيها ، هى العاصمة ، يزيد عدد سكانها على نصف المليون . ولكن النزعة الحديثة فى هذا المصير السياسى تخفى نوعاً من المحافظة فى البناء الداخلى ، تخطاها جارها الجزائرى بصورة واسعة ، إذ جعله النضال التحريرى القاسى أكثر ثورية . فدقة التكوينات التونسية لا تخلو من الضعف .

وعلى الطرف الآخر من المغرب توجد مراكش التى كانت على الدوام بلد الحدود المحيطية والثلج والضباب ، والذى يقع فى غالبيته خارج حدود البحر المتوسط وحضاراته وقد بقى بنيانها الاجتماعى ريفياً إلى حد كبير : فمراكش عبارة عن مجتمع من القبائل . والحياة الحضرية التقليدية فيها ليست إلا استثناء يقوم فى مدن الحدود الكبرى ، وهى المدن التى تقام بها الأسواق فى نفس الوقت ، كفاس أو مراكش . وهى ما زالت تمثل النظام الإقطاعى فى أرض الإسلام تمثيلا عميقاً ، وتماثل فى ذلك الطرف الآخر من عالم البحر المتوسط ، أى المجتمعات العراقية أو العربية . وقد تجمدت فى صورة من صور العصور الوسطى الزاهية ، ولكنها على درجة من البؤس ليس لها قرار . وهذا رغم أن أجرأ المشروعات وأكثرها تنظيماً فى أفريقيا الشمالية كلها قد قامت فى أراضيها خلال الفترة الاستعمارية .

وتقع الجزائر بين الاثنين ، وهي بلد قسمته الطبيعة ، وهو يعد جهة أمامية مكتظة بالسكان القادمين من مناطق صحراوية تبين أنها غنية بالموارد الصناعية. إن ما يزيد على قرن من السيطرة الاستعمارية قد أدى بالجزائر إلى التخلص من التقاليد الموروثة وفتح الطريق أمام البحث الحر عن الأشكال الحديثة للتنمية. وأكملت الحرب القضاء على كل ما يمكن أن ينتمي إلى الهياكل القديمة. وقد غير السكان أماكنهم وتشتت الأسر. وأضحت العلاقات الاجتماعية محلاً للنقاش. وخلافاً لما تم في البلاد المجاورة ، كان استقلال الجزائر مصحوباً بثورة إذ كان من الصعب أن يتم بصورة أخرى بسبب اختلاف العلاقات بين البلد المستعمر والمستعمرات في حالة مراكش وتونس من ناحية ، عنها في حالة الجزائر من ناحية أخرى.

وقد أقيمت نظم الحماية فوق الأبنية الاجتماعية والسياسية القومية. ووجهت التطور في الاتجاه الأكثر ملاءمة لمصالح المستعمرين. واستفادت بعض الأقسام وبعض القوى السياسية والاجتماعية على حساب غيرها. واستغلت التناقضات لمصلحة الدولة الوصية التي كانت تتولى السلطة العليا والحكم في وقت واحد. ولذا فليس من الدقة في شيء القول بأن الحماية لم تغير شيئاً من حالة تونس ومراكش أو من تطورهما. وكانت عمليات التمويل فرصة لتفضيل بعض المجموعات والأشخاص عن غيرها. ولكن كل بلد احتفظ بأسلوب خاص به في التطور. فمن الملاحظ أن تونس تطورت في اتجاه خلق طبقة حاكمة تنبثق من البرجوازية المستنيرة التي ورثت تركة نظام « الباي » دون صدامات. بينما ظلت مراكش أكثر تمسكاً بتقاليدها وأكثر ولاء وارتباطاً ببنيان المجتمع الإسلامي. أما الجزائر فعلى النقيض من ذلك فقد فقدت العناصر المختلفة لبنيانها الاجتماعي والسياسي القوى خلال مراحل متعاقبة. لقد غرس شعب أجنبي في مدنها وأريافها وتغيرت نظم الإنتاج وحجمه فيها ، وأقحمت البلاد الجزائرية في اقتصاد السوق ، مما أدى إلى نشوء تدرج اجتماعي هرمي جديد كان « السكان المحليون » فيه في أسفل السلم

عادة . ومما زاد من السهولة التي انتقلت بها موارد الإنتاج ووسائله إلى أيدى المستعمرين ، أنهم استقروا بها ، ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر وحققوا الثورة التكنيكية والاقتصادية انطلاقاً من مجتمع كان لا يزال فى إطار اقتصاد الإعاشة التقليدى وجنباً إلى جنب مع هذا المجتمع . ولم يبق للجزائرى إلا الاختيار بين العيش من هذا الاقتصاد المتبقى والمتجمد فى أراض أنهكت وتدهورت بالاستغلال ، أو العمل بأجر فى المشاريع الأوربية . وقد تم الحصول على الاستقلال بعد حرب طويلة دامية اصطحبت برحيل غالبية الأوربيين ، الأمر الذى لا يمكن فصله عن عملية إعادة بناء الاقتصاد والمجتمع ، ذلك البناء الذى لا مفر من أن يكون بناءً جديداً . وتمثل الفترة الاستعمارية همزة الوصل بين المجتمع القديم فى العصر قبل الصناعى وبين المجتمع الحديث الذى يبحث عن نفسه . وإذا كانت الإصلاحات الجذرية صعبة فى بلاد أخرى لأنها تثير أصحاب بعض المصالح القومية التى ظلت قائمة ، فإن تلك الإصلاحات الجذرية ضرورية فى الجزائر حيث لا مناص هنا من ملء الفراغ وإحلال نظام محل آخر . فالإصلاح الزراعى وتأميم المشروعات الصناعية جاءا نتيجة لتطور الواقع نفسه كما هو نتيجة للمبادئ بل كان أكثر منها ، وذلك بالطبع دون أن نتغاضى عن تأثير هذه المبادئ . إن تنظيم مزارع الشعب والتسيير الذاتى للقرى ، هى أشكال جديدة تماماً على أرض أفريقيا . وقد تعجل بتطورات تتجاوز حدود الجزائر نفسها .

ويطرح اختلاف طرق التطور مشكلة جوهرية هى مشكلة وحدة المغرب بأى شكل من الأشكال تتم سواء الوحدة الاقتصادية أو السياسية ، المركزية أو الاتحادية : فلكل من بلدانه الثلاثة فرصه الذاتية فى التطور . وهى فرص محدودة نوعاً بالنسبة لاحتياجات السكان الذين يتطلعون إلى تحسن سريع لمستوى معيشتهم ، والذين يتزايد عددهم باستمرار . وبالتأكيد فإن هذه الفرص تتزايد بتجميعها مما يجعل لها أثراً مضاعفاً . وقد طرحت فكرة المغرب الكبير الموحد

فى تونس منذ عدة سنوات قبل نهاية الصدام الجزائرى . ولكن اختلاف الشركاء كبير ، والتقدم نحو الوحدة أمر عسير .

عجز الزراعة وآفاق التصنيع

كانت الزراعة فى أفريقيا الشمالية تضم قطاعين مختلفين ، حتى وقت الاستقلال ، هما قطاع الاستهلاك الذاتى وهو ذو عائد منخفض ويتركز حول إنتاج القمح الصلب والشعير والفول والزيت وتربية الخراف والماعز والحمير والبغال ، وقطاع للتسويق حيث كانت الكروم فيه تشغل مكاناً أساسياً بالاشتراك مع القمح اللين فى مراكش ، والفواكه والخضراوات المبكرة عن أوانها فى الأجزاء الساحلية المحيطة بالموانى ، وزراعة الحمضيات والنباتات الزيتية . وكانت بعض المشروعات المنظمة بطريقة علمية والقائمة على أراض جيدة والتى أنفقت عليها استثمارات ضخمة ، تحصل على عائد مرتفع واستطاعت أن تحقق أرباحاً ضخمة بفضل تواضع الأجور . والمشكلة الأولى هى إعادة تحويل هذه الزراعة ، وهدفه الأول هو إشراك أراضى شمال أفريقيا فى اقتصاد غذائى يسد الاحتياجات المتزايدة دوماً . ومن الأمور التى تشغل أذهان الجميع زيادة العائد وتحسين التربة وحمايتها من مختلف أشكال الدمار والإتلاف واستصلاح الأراضى التى لا تستغل بطريقة كافية (ويمكن تحويل المراعى إلى أراض زراعية وخاصة غرسها بالأشجار) . ولكن ظهر أن أفضل طريقة لتوفير الغذاء لسكان شمال أفريقية ليست هى زراعة كل أراضيها بالحبوب والبقول التى لا تغل إلا القليل ، بينما تجود فيها زراعة الكروم . فبيئة البحر المتوسط تناسب الزراعة الشجرية . فطالما ضمنت منتجات الزراعة للنباتات الشجرية والشجيرية (مثل الزيتون ، والحمضيات ، والكروم) وجود سوق لها فإن قيمتها التجارية تكفل الحصول من الخارج على كمية من الغذاء أكبر مما يمكن إنتاجه من نفس الأرض .

وفى هذه الظروف فليس لميزانية المنتجات الحالية إلا قيمة بيانية . إذ أن الدور الذى سيلعبه هذا النوع أو ذاك من المنتجات فى المستقبل سيتوقف على الاتجاه الاقتصادى الذى سيتم اختياره ، وعلى إمكانيات البيع فى الخارج . ولكن الأمر المؤكد أنه إذا اتبعت سياسة عامة للاستثمارات تساعد الملكيات الصغيرة التقليدية على التخلص من فاقتها ، فى إطار فردى أو تعاونى ، فإن الغلة المنخفضة اليوم انخفاضاً غير عادى يمكن أن ترتفع بصورة محسوسة — وإن كان ذلك فى حدود ضيقة .

ويبلغ نصيب الفرد من معدلات الإنتاج نصف كينتال من القمح ، ٢٥ كجم من الشعير وما يزيد قليلا عن لترين من الزيت . . . وأرض شمال أفريقية غير كافية لتشغيل كل سكانها وفى نفس الوقت عاجزة عن إطعامهم . وإصلاح البنيان الاجتماعى يمكن أن يكفل توزيعاً أفضل لإجمالى الإنتاج ، ويشجع على إدخال الوسائل الزراعية التى ترفع الإنتاجية . وكذلك فإن بيع المنتجات المتخصصة يمكن أن يعوض شراء الأغذية بكميات كبيرة . بيد أن حل المشكلة الاقتصادية فى شمال أفريقية لا يمكن أن يكون حلاً زراعياً محضاً .

بعض المنتجات الزراعية فى البلاد الثلاثة

	مراكش	الجزائر	تونس	الإجمالى
القمح (مليون كينتال)	٦	٧	٢	١٥
الشعير (مليون كينتال)	٥	٢	٠,٦	٧,٦
نبيذ (مليون هكتولتر)	٢,٥	١٥,٦	١,٥	١٩,٦
زيت الزيتون (ألف كينتال)	٢٢٠	١٧٠	٣٨٠	٧٧٠
الماشية (مليون رأس)	١٣	٥,٣	٤	٢٢,٣
البرتقال (مليون كينتال)	٢	٤	٠,٥	٦,٥
الحمضيات (مليون كينتال)	٠,٠٦	٠,١	٠,١	٠,٢٦

وقد ورثت الدول الجديدة فى شمال أفريقية من العهد الاستعمارى دراسة جردية جيولوجية دقيقة ومستفيضة لكل أراضيها ، وإحصاءات للمصادر التعدينية فيها ، والتى تم استغلال الكثير منها بهدف تصدير المعادن . إن احتياطيات المعادن لكافية إلى درجة تسمح ببيعها فى المستقبل إلى الخارج دون أى مضاعفات ، مما قد يفيد فى التمويل بهدف الحصول على المعدات الصناعية الجديدة . والواقع أن ما ينقص هذه البلاد فى المقام الأول هو صناعة المعدات والسلع الاستعمالية والمنتجات الاستهلاكية . وتمثل صناعة المعلبات المحفوظة أيضاً عنصراً من عناصر الأمان الاقتصادى فى مواجهة عدم الاستقرار فى سوق المنتجات الزراعية . ويتوافر جزء من البناء السفلى اللازم لعملية التصنيع هذه . ونقصد وسائل النقل والموانى البحرية والمعدات الكهربائية . ولكن هذه القواعد يجب استكمالها : فنصيب الفرد من إنتاج الكهرباء يبلغ ١٣٠ كيلووات ساعة فى الجزائر وأقل من ١٠٠ كيلووات ساعة فى كل من مراكش وتونس .

ولقد كان تصنيع البلاد المغربية يبدو وهماً عندما كان يتحتم استيراد غالبية الطاقة من الخارج . ولكن استغلال منابع البترول والغاز الطبيعى فى الصحراء قد غير من معطيات المشكلة . ويستطيع المغرب أن يقيم تنميته الصناعية التى تتفق واحتياجاته على أساس استخدام جزء من إنتاجه من البترول ، وإن ظل مصدراً لكميات هامة منه فى الوقت نفسه . فالمبيعات قد تكفل من الأرصدة ما يلزم للاستثمارات . ويجب أن توضع الحلول للعديد من المشاكل ، ليس فقط فيما يتعلق بالاتفاق مع شركات البترول ، ولكن أيضاً مشاكل تمويل الإنشاءات الصناعية وتدريب اليد العاملة والفنيين . وجميع هذه المشاكل تقريباً مشاكل سياسية ، وتختلف طريقة طرحها حسب الاختيار بين فكرة القومية الانفصالية أو المغرب الموحد .

ويتضمن إنتاج البترول من منابعه فى الصحراء استحداث بداية جديدة لعلاقات شمال أفريقيا بأوربا حول تنظيم الحقوق لكل من (مستكشفى) المناجم

ومالكيها وحقوق الاستغلال المشترك وعوائد المرور إلى موانى التصدير ، كما قد تثار مسألة الصناعات التحويلية قبل التصدير[1] «مثلا مسألة تحويل الغاز إلى سائل» .

وفى ١٩٦٢ أنتجت الشركات ٣٠ مليون طن ، مقابل ١٦ مليون طن فى ١٩٦١ . و ٨½ مليون طن فى ١٩٦٠ . وقد تميز عام ١٩٦٢ بظهور منتج جديد فى السوق ، هو ليبيا (٩,٢٦٠,٠٠٠ طن) ومن ورائها شركة استندرد أويل . ومن الآن فصاعداً أصبحت ثلاثة بلاد تعنى بإنتاج البترول : هى الجزائر التى يستخرج البترول من أراضيها الصحراوية فى «حاسى مسعود» و «الأجلة» ، كما ينقل إنتاج أولى هذه الآبار إلى «بوجى» عبر الصحراء الجزائرية ، ثم هناك تونس التى يخترقها خط أنابيب «الأجلة» إلى ميناء التصدير فى «سكيرا» جنوبى صفاقص ، وأخيراً ليبيا . وتناقش الآن مسألة تصدير غاز الصحراء (وبالذات فى حاسى الرمل) إلى أوربا ، سواء عن طريق ناقلات الميثان أو خطوط الأنابيب التى تمتد تحت سطح البحر ، ولكن هذا الأمر قد يبدو قليل الفائدة إذا أدخلنا فى اعتبارنا طاقة البئر الهولندية الكبيرة فى إقليم «جرونِنج» . ولا شك أن إنتاج المغرب من الغاز سيجد منفذاً سهلا للتصريف فى أفريقيا الشمالية بعد تصنيعها التدريجى السريع .

(١) بلغ احتياطى البترول فى الصحراء فى أول يناير ١٩٦٢ نحو ٧٠٠ مليون طن .

الفصل الثالث

غموض آسيا وإبهامها

١ — التفاوت الديموجرافى والاقتصادى ، والتباين السياسى :

يعيش نصف سكان العالم فى آسيا ، ومعدلات الخصوبة فيها وإن لم تبلغ الأرقام القياسية الخاصة بأمريكا اللاتينية ، إلا أنها تبلغ درجة تكفل زيادة مستمرة فى ثقل التكاثر الديموجرافى الأسيوى على تطور العالم . وبعد أن سعت أوربا خلال عدة قرون ، لكى تؤمن سيطرتها على أشباه جزر آسيا وشواطئها ، تنازلت عن أملاكها فيها . وفيما عدا النطاق العربى ، والذى يمتطى القارتين الإفريقية والآسيوية فى وقت واحد والذى يعد من أقاليم البحر المتوسط بالمعنى الإقليمى للكلمة ، تعتبر قارة آسيا اليوم بحق هى الملتقى الكبير للتجارب والمنافسات بين الأيدلوجيات العالمية . وبها كتلة ضخمة يزيد سكانها على نصف مليار نسمة تعتنق سياسة الحياد . ولكن الاتحاد السوفييتى ، الوريث الإقليمى للإمبراطورية الروسية ، يشغل شمال آسيا ويمتد حتى البحار الشرقية ، ويلج قلب القارة حتى حدود إيران وأفغانستان ، والهند والصين عبر منخفض آرال — قزوين العظيم . وقد استلهمت الصين أيدلوجيته لتبنى مجتمعاً واقتصاداً اشتراكيين ، ولكن الظروف المحيطة ومراحل التطور تفصل فى المجالين التكنيكى والاستراتيجى بين الاتحاد السوفييتى والصين ، فالأولى هى الدولة الاشتراكية التى تم تصنيعها والتى ارتبطت مباشرة بالمنافسة التكنيكية والتجارية والعسكرية مع البلاد الرأسمالية الصناعية والثانية أى الصين تريد الخروج من تخلفها بالطرق الاشتراكية ، وأن تجعل نفسها مثلا تحتذيه البلاد التى تبحث عن شكل من أشكال النمو . ورغم اتساع المحيط الهادى فإن أمريكا لم ترض به حدوداً لها . فالولايات المتحدة

تقوم بدور رجل الدرك فى الأرخبيلات المتطرفة فى آسيا . وتتعلق بأطراف شبه جزيرتى كوريا والهند الصينية حيث تساند حكومات هشة متهمة بالفساد .

(ا) تباين العلاقات بين الإنتاج والاستهلاك :

تقدم القارة الآسيوية أكبر المفارقات بين التجمعات البشرية ذات الكثافة النادرة ، وبين المساحات الشاسعة الخالية . والواقع أن هذه المساحة الضخمة من الأرض تمثل مجموعة من التناقضات الطبيعية غاية فى الاضطراب ، إذ يوجد بها أعلى قمم الكرة الأرضية ، وأعمق المنخفضات الداخلية التى يصل منسوبها إلى ما تحت مستوى سطح البحر ، وأبرد الشواطئ وأكثرها ظلمة وشؤماً عند القطب أو رأس تشيليوسكين أو فى أرخبيل سيبريا الجديدة ، والمناظر المثلى للمنطقة الاستوائية فى الأرخبيلات البركانية فى إندونيسيا . . . ولكن التناقض الطبيعى الحقيقى هو الذى يتمثل طرف من طرفيه فى البناء الذى تكون خلال العمليات الجيولوجية التى تعاقبت فى ملايين السنين ، وهو خال من البشر من الناحية العملية باعتباره غير قابل للسكن لقسوته ، أما الطرف الآخر لهذا التناقض فإنه يتمثل فى كتلة الرواسب المنتزعة من الصرح والتى يتكاثر عليها البشر مثل النمل وكأنهم مجموعة من الكائنات الحية موجودة على رواسب التكوينات الطبيعية العظيمة والتى ليست فى مستواها . والواقع أن هذه الشظايا المنتزعة من الصرح العالى الأوسط بفعل الجليد وجريان الأنهار والرياح تعد غذاء مخصباً للزراعة . وأن حضارات آسيا ما هى إلا حضارات التراب والوحل . وهى تنبع من زواج يتم بين جسد الجبال والمياه الساقطة من السماء . ويتكدس البشر فى الأحواض الداخلية وفى المساحات المنخفضة الكبيرة الملامسة لأعلى الجبال والهضاب القديمة المستهلكة فيما بين النهرين فى سهل نهر الجانج ، ثم فى آخر التكوينات الفيضية وأضعفها ، أعنى فى دلتا النهر .

إنها لإنسانية ضعيفة تترك انطباعاتها على المرء لإصرارها على الحياة ولقصر

حياتها . إنه التناقض المثير بين ما يسميه « جول سيون » التكاثر السريع للحياة والتكاثر السريع للموت . وهذا التناقض يصبح اليوم تناقضاً مزدوجاً لوجود التناقض التكنيكى ، فهناك مليار ونصف مليار نسمة ، أى نصف البشرية ، يعيش على حدود الإمكانيات المادية للحياة بالاعتماد على الموارد الضئيلة لأرض مكتظة بالسكان ، وعلى باطن التربة غير المستغل بصورة كافية فى أغلبه مثلما يحدث فى الصين والأرخبيلات وشبه الجزر فى جنوب شرقى آسيا والهند . وفى الشرق الأوسط ، الذى يصل عدد سكانه إلى ثلاثين مليوناً ، نجد أن صافى إنتاج البترول وحده (ويقسم بين الشركات الأجنبية والحكومات المحلية) يبلغ حوالى ثلاثة مليارات من الدولارات أى ما يساوى تقريباً إجمالى إنتاج الباكستان أو إندونيسيا وعدد كل منهما ١٠٠ مليون نسمة . ويمكن لإيران أو العراق أن تضيف إليه عائد الإنتاج الزراعى الذى لا يستهان به . . . ومع ذلك فما زالت هذه البلاد بعيدة عن الرفاهية . .

ومجمل القول ، فإن على نصف سكان العالم أن يعيشوا على إنتاج إجمالى يعادل ثلث أو ربع الإنتاج الإجمالى لأمريكا الشمالية المخصص لسد احتياجات ما يقل عن ٢٠٠ مليون نسمة . ولكن يكفى أن تظهر الصناعة فى بلد ما حتى تتغير العلاقات بين الإنتاج والاستهلاك إلى حد كبير مهما بلغ هذا البلد من اكتظاظ السكان والفقر . ويبلغ نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى ٢٠٠٠ فرنك فى اليابان ، مقابل ٥٠٠ فرنك فى الصين ، ٣٤٠ فى الهند ، ومن ٢٥٠ إلى ٣٠٠ فى إندونيسيا .

(ب) التنوع العرقى والاختلاف السياسى :

رغم أن سكان آسيا ينتمون إلى عدة مجموعات عرقية معروفة إلا أن محاولة وضع جغرافية عرقية للقارة أمر لا طائل من ورائه فقد بين « م . جورو » ، وبوضوح أن فكرة الجنس أو العنصر لا تنطبق على جغرافية آسيا لأن هجرات

السكان منذ القدم ، قد ضاعفت من عمليات التهجين بينهم . ومما لا شك فيه أن الهند هي أكبر مناطق التهجين فى القارة ، ومع ذلك فلا الأرخبيلات التى يمكن اعتبارها مقدماً كبيئة محافظة، ولا الصين أو آسيا العليا ، قد احتفظت بمجموعات عرقية نقية بأية درجة . وبينما يتم التهجين فى أمريكا الوسطى وفى أمريكا الجنوبية منذ ثلاثة قرون ويتسبب فى قيام تكوينات سكانية ممتزجة منذ الآن بدرجة كبيرة، فإن سكان آسيا الحاليين قد نشأوا من عشرات الأجيال من عمليات التهجين رغم انعزال بعض الهياكل الاجتماعية عن غيرها ، انعزالا تفاوتت مدد بقائه .

والتمييز الوحيد الممكن هو بين المجالات العرقية التى تتميز بوجود تركيبات وتكوينات تهجينية معينة وببعض الثقافات الأصيلة . ويمكننا بصفة أساسية أن نتحدث عن آسيا (البيضاء) الغربية ، وآسيا (الصفراء) الشرقية ، وآسيا (السمراء) والتى هجنت بالبيض والسود وهى آسيا الجنوبية .

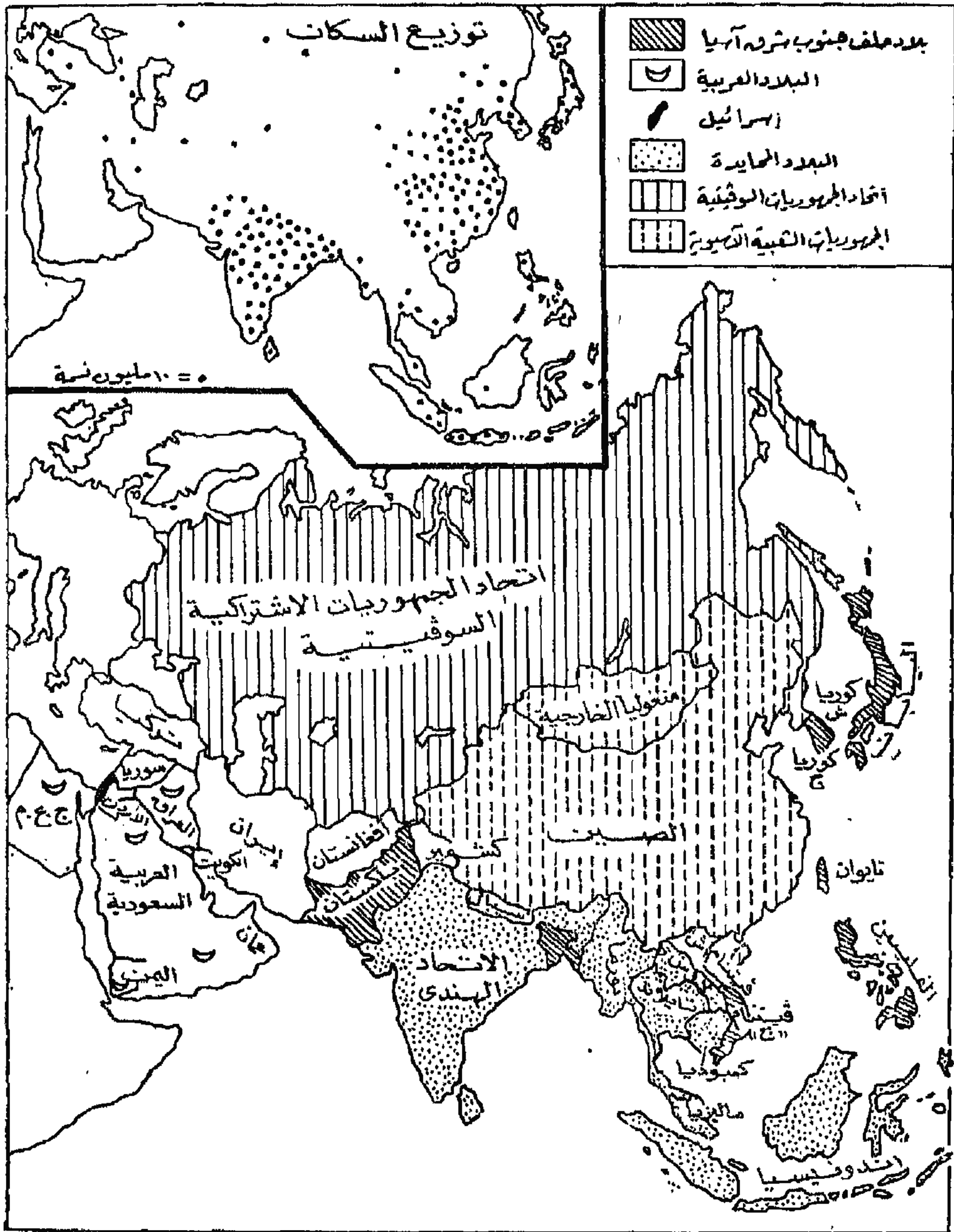
وينتمى البيض فى آسيا إلى أصلين يمكننا التعرف عليهما فى التاريخ القديم ، ونقصد سكان الأناضول وأرمينيا قصيرى الرأس عريضى الجمجمة ، والعرب والهنود الأفغانيين مستطيلى الجمجمة ، وجميعهم داكنو الشعر سود العيون ويقطنون آسيا الصغرى والقوقاز وإيران وسوريا والجزيرة العربية وغرب الهند . وهم مقسمون بين ثلاثة مجالات حضارية مختلفة تتفق تقريباً ، وبمحض الصدفة ، مع ثلاثة قطاعات سياسية : فبلاد القوقاز (جورجيا وأرمينيا) وهى جزء من اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ، والمجال العربى على الساحل السورى واللبنانى وعلى الخليج الفارسى والبحر الأحمر ، وهو جزء من منطقة حضارية شاسعة (عدا دولة إسرائيل التى تحيطها الدول العربية) وهى فى نفس الوقت تعد جزءاً من مجتمع سياسى خاص . وأخيراً هناك الهند الشمالية والشمالية الغربية التى تنتمى إلى الكتلة المحايدة . وكان التهجين مع الصُفر قليلا نسبيًّا ، وقد تم بالذات فى منخفض أرال — قزوين وشرقى القوقاز (القرغيز ، والتركمان وسكان أزربيجان) . ومقابل هذا نتجت غالبية السكان فى الهند من تعاقب عمليات التهجين بين البيض

والسود ولم يبق إلا مجموعات قليلة نقية منها (مجموعات النجريتوس والقداس والبهيلز ، والجوند وخصوصاً الهنود السود أو الدارفيد فى جنوب الدكن) .

وينتمى الصفر بدورهم إلى أجناس متعددة : منهم الياليوسيبريون ، والمغول والصينيون الشماليون ، والصينيون الجنوبيون ، والإندونيسيون ، وقد اختلطوا بدورهم بالسود (النجريتوس) وبسكان ماليزيا . أن اختلاط مختلف المجموعات فى أطر جغرافية محددة يضفى مظهر الوحدة العضوية على بعض الأمم والشعوب كما هو الحال فى الجنوب شرقى آسيا ، ولكن المستوى الحضارى هو الذى يضبع فى كل مكان المقاييس والحدود للمجموعات الكبيرة . وتختلط الأصالة الحضارية اليوم مع الموقف والاختيار السياسين فهناك « العالم العربى » والبلاد الحيادية كالهند وشبه جزيرة الهند الصينية (كمبوديا ولاوس) ، وأندونيسيا ، وهناك الاشتراكية الصينية ثم الحصون الجزيرية وأشباه جزر « العالم الحر » أى التنظيمات العسكرية فى الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا الخاضعة للقيادة الأمريكية .

٢ ـ آسيا المتحررة والمحايدة

أنشبت الإمبراطوريات الاستعمارية الأوربية أظافرها فى القارة الآسيوية عن طريق المحيط الهندى ونعنى إمبراطورية الهند وماليزيا والمستعمرات والمحميات الفرنسية فى الهند الصينية والهند « الهولندية » . وبذا تم الانتقال من النظام الاستعمارى إلى الاستقلال فى منطقة جغرافية محصورة نسبيًّا . كما أن ذلك الانتقال جرى عبر أحداث خاصة حددتها صورة العلاقة القائمة بين البلد الاستعمارى والبلد المستعمر وأشكال الاستعداد التى سبقت التحرر بمدة طويلة . ومهما كان التباين بين مختلف عمليات التحرر ، فقد كان تواكبها الزمنى تامًّا تقريباً ، لأن الفترة التى استغرقها تحقيق استقلال مختلف البلاد المعنية ، لم تتجاوز العشر سنوات ، وكانت الحرب العالمية الثانية أحد العوامل التى أدت إلى تصفية أسباب النزاع .



(شكل ١٠) الخريطة السياسية لآسيا وتوزيع السكان

وكانت المشكلة العامة بالنسبة لجميع البلاد المتحررة هي مشكلة وحدتها . واتصف هذا الأمر بنوع خاص من التعقيد في (الهند الصينية الفرنسية) حيث تأكدت التناقضات الإقليمية التي حافظ عليها النظام المزدوج من الاستعمار والحماية ، وزاد عليها تقسيم الإمبراطورية « أنام » القديمة إلى قسمين ، فيتنام الجنوبية والشمالية وذلك في المساومة التي وضعت نهاية للحرب[1] . وأكثر من هذا فقد أدت اتفاقية الهدنة والسلام هذه إلى تقسيم مناطق النفوذ ، لا بين الشعب المستعمر ومستعمريه القدامى ، ولكن بين الحليف الآسيوى ، الصين الاشتراكية التي تمثل إحدى أيدلوجيات التحرر القومى ، وبين الولايات المتحدة حاملة علم الرأسمالية في الشرق الأقصى والتي حلت محل فرنسا في سايجون . وهكذا وجدت فيتنام نفسها وقد أدمجت في قلعتين ، الاشتراكية الصينية ، ومنظمة جنوب شرق آسيا ، رأس جسر الولايات المتحدة على القارة الآسيوية . وبذا خرجت من نطاق ذلك القطاع المتحرر من آسيا ، حتى وهي تدفع عن نفسها السيطرة الاستعمارية القديمة . وسوف نعود إلى هذا الموضوع في حديثنا عن (الحزام الصحي الأمريكي) .

وتطرح مشكلة الوحدة نفسها في الهند وأندونيسيا بطريقة مختلفة . فالهياكل العرقية واللغوية والدينية لهذه البلاد ليست متناسقة . وتاريخها قبل الاستعمار هو تاريخ بلاد تقسمها وتمزقها الصراعات الداخلية المستمرة . وفضلا عن الانقسامات التقليدية أضيفت خلافات سياسية ذات طابع أحدث . ولكن الرؤساء السياسيين غالباً ما كانوا يربطون أهدافهم المذهبية بحركات التوسع الإقليمي المندفعة ، أو يربطونها بالتأثير المعتدل للاتجاه الديني المحافظ . وهذا ما أضفى على الأحداث غموضاً خاصاً في نظر المراقبين الأجانب . وفي أغلب الأحوال فقد تحقق إنشاء الدول الجديدة واستقرار الوحدات الإقليمية عبر صراع عنيف ، حيث تداخلت المعارك الأخيرة ضد السادة المستعمرين القدامى

(١) مع فرنسا . (المعرب)

مع الصراع ضد الاتجاهات الانفصالية الإقليمية وضد محاولات الثورة الاجتماعية الجذرية . وكان على الهند أن تضحى وتقر بالازدواج الدينى لتفادي التفتت الشامل . فقامت دولتان على أساس نظرى من الفصل بين الهندوس والمسلمين . وكان المسلمون يمثلون الأغلبية فى شرق الهند وغربها ، وظهرت الدولة المسلمة وهى الباكستان كدولة من شقين ، تفصل أحدهما عن الآخر مسافة طولها ١٨٠٠ ك . م . ويبدو أن تحقيق وحدتها الاقتصادية والثقافية أمر شبه مستحيل . أما أندونيسيا فقد أنقذت وحدتها على ما يظهر . ولكنها باستمرار تخشى شقاقاً جديداً وبالذات فى سومطرة . واختلاف الجزر يجعل قيام وحدة إدارية واقتصادية فيما بينها أمراً صعباً .

(ا) المشاكل السياسية والصعوبات الاقتصادية فى الهند والباكستان :

إن الاتحاد الهندى اتحاد فيدرالى يضم ولايات ذات هياكل سياسية متباينة، ففى اللحظة التى انسحبت فيها إنجلترا بدا كأن الوحدة أمر لا يمكن الحفاظ عليه . وبدون تعديل استبدلت الإدارة البريطانية بهيكل تقليدى منقسم إلى أقصى حدود التقسيم، وعلى درجة كبيرة من عدم التناسق فى كل شىء ، فى اللغات والأديان والهياكل الاجتماعية والسياسية ، وفى عام ١٩٤٧ كان هناك ما يقرب من ٦٠٠ ولاية متميزة ، يعيش بها مسلمون وبوذيون وهندوس وبيض وسمر وسود ، وكانوا يرتبطون تارة بأقدم أشكال الحياة الاجتماعية وتارة أخرى بالأيدلوجية الشيوعية. فبدت وكأن كلاً منها يبدأ حياة مستقلة ، ولا مخرج اقتصادى من هذا التفتت. وبصبر وأناة أجرى السردار باتل المفاوضات حول تبسيط الخريطة السياسية وإنشاء اتحاد فيدرالى متعدد الثقافات والأديان ، وهو ذلك الاتحاد الذى ضم فى عام ١٩٥١ ، ٣٦٠ مليون نسمة (٨٥ ٪ منهم هندوس و ١٠ ٪ مسلمون و ٥ ٪ بوذيون) . وبعد ذلك باثنى عشر عاماً تجاوز عدد سكان الاتحاد ٤٤٠ مليون نسمة . وتعرض لعدة تعديلات وخاصة فى إصلاح عام ١٩٥٦ الذى أنهى دولة حيدر آباد القديمة ، وأقام محلها ولايات جديدة على أساس الوحدة اللغوية .

أما الباكستان ، الدولة المسلمة ، فإنها تقوم من ناحية على وادى الهندوس (فى ولايات البنجاب وبهار والسند) ومن الناحية الأخرى على البنجال الشرقية . وفى عام ١٩٥٢ كان بها حوالى ١٠٠ مليون نسمة ، منهم فى باكستان الغربية ٣٤ مليوناً و ٤٢ مليوناً فى باكستان الشرقية ، وأصبح بهما على التوالى ٤٢ و ٥٢ مليوناً فى ١٩٦١ . ولكنها لا تضم كل سكان الهند المسلمين جميعاً (حوالى ١٤٠ مليوناً فى عام ١٩٦٣) .

والمشكلة الكبرى والملحة أمام كلا البلدين هى مشكلة إقامة أود السكان الذين يتزايد عددهم بما يتراوح بين ٩ و ١٠ ملايين سنوياً . إن الإصلاح الزراعى والتنمية الزراعية والتصنيع هى الحلول العاجلة التى تبذل الجهود لتطبيقها على هذه المناطق ذات الأوضاع الخاصة العديدة ، ولقد لقيت هذه الحلول درجات متفاوتة من النجاح . وتمت الباكستان بصلة القربى للبلاد العربية ولكنها ليست دولة عربية ملتزمة . ويعد الاتحاد الهندى بطل الحياد العالمى المعاصر لإخلاصه لتقاليده الأيديولوجية المناضلة فى سبيل الاستقلال . والمبدأ المشترك الذى يؤمن به الاتحاد كله ، رغم تنوع أجزائه هو المبدأ الذى قاتل فى سبيله المهاتما غاندى مدة نصف قرن والذى قام عليه الاستقلال ، ألا وهو مبدأ عدم استخدام العنف ونتيجته مبدأ الحياد الذى تحدث به فى الهند وفى المحافل الدولية البانديت نهرو ، الوريث السياسى لغاندى ، وذلك حتى وفاته عام ١٩٦٤ . وقد التف الاتحاد الهندى بسهولة حول فكرة التعايش السلمى بين البلاد التى تعتنق الاشتراكية وبين الغرب الرأسمالى . ومع وفائه لتقاليده الدينية وسعيه الحذر لتعديل هياكله بطرق هندية خالصة ، فإنه يتساءل عن إمكان بقائه محايداً بصورة تامة فى مواجهة الاندفاع الصينى الذى يزيد من ضغطه على حدوده . ولكن الهند لا تتردد فى قبول مساعدة الاتحاد السوفييتى ومساعيه الحميدة — تماماً كما تقبلها من الغرب .

والواقع أن هذه المساعدات أمر لابد منه من جميع النواحى . وكان السيد رينيه ديمونت يقول فى عام ١٩٦١ : « لتجنب المجاعة اليوم فإن سفينة محملة

بما يزيد على ١١٦ ألف كينتال من الحبوب [١] تغادر الولايات المتحدة كل يوم قاصدة الهند وذلك منذمارس ١٩٦٠ » . ويمكننا أن نتصور مدى البؤس الذى يحيق بالأفراد ، من الفقر الشامل فى الاتحاد وسوء حال الدخل القومى ، إذ يمثل هذا الدخل ٦٠ ٪ من إجمالى الإنتاج القومى الفرنسى وهو بيد عدد من السكان يفوق بستة أضعاف عدد الفرنسيين جميعاً . وبالهند أرستقراطية ثرية وبرجوازية ميسورة الحال ، ولكن بها ٤٠٠ مليون نسمة يعيشون . . . بمائة فرنك فى العام . وقد بدأت الهند طريق التخطيط الإصلاحى الذى يعتمد على تأميم البنوك الكبيرة . وتمتد الفترة التى تغطيها الخطة الخمسية الثالثة حتى عام ١٩٦٦ . وتتضمن الخطة تحقيق مشروعات طموحة تناسب احتياجاتها فى ميدان التزود بمعدات الطاقة ببناء محطات توليد الكهرباء ومعالجة خام المونازيت المحتوى على اليورانيوم . وقد وضعت الدولة يدها على قطاع إنتاج الطاقة وصناعة الصلب والمعدات الثقيلة . ودعت رأس المال الخاص للدخول فى عمليات التصنيع المتنوعة . فالزراعة لا تستطيع امتصاص الفائض الديموجرافى بل ولا حتى مده بالغذاء رغم الاتساع فى المناطق المروية الذى صحب إنشاء القناطر والمحطات الكهربائية . ولا تستطيع الهند البقاء على قيد الحياة إلا إذا أصبحت بلداً صناعياً . ولكنها تعانى من التناقض بين التزامات الاستثمارات الديموجرافية وضرورة تخصيص الاستثمارات لإنتاج المعدات . فالجزء الذى يجب تخصيصه من الدخل القومى الهزيل لضمان ١٨٠٠ أو ٢٠٠٠ سعر حرارى فقط يومياً ، للعشرة ملايين نسمة الإضافيين الذين يولدون كل عام ، لا يترك إمكانيات كبيرة للاستثمارات القادرة على تحقيق زيادة مطردة وإن كانت بطيئة فى إجمالى الدخل القومى . وتقع عمليات التصنيع تحت رحمة رأس المال الأجنبى والقروض الطويلة الأجل . وبهذا ندرك الأسباب التى دعت الهند منذ ١٩٥٦ إلى أن تلحق بالتخطيط العام مجموعة الإجراءات الخاصة بتخفيض معدلات التكاثر بأسرع ما يمكن .

---

(١) ر . ديمونت . « الأراضى الحية » . باريس ، بلون ، ١٩٦١ . ص ١٧٠ .

جدول بنصيب الفرد من بعض المنتجات الزراعية
والصناعية فى الاتحاد الهندى

الأرز	١١٥	كجم فى العام	الفحم	١٤٠	كجم فى العام
كل الحبوب	١٧٥	كجم فى العام	الكهرباء	٧٠	كيلووات ساعة فى العام
السكر	٧	كجم فى العام	الصلب	٢٠	كجم فى العام
اللبن	٦٠	لتراً	الأسمنت	١١	كجم فى العام

والباكستان أشد فقراً من الهند . وكان عليها أن تنتظر حتى عام ١٩٥٩ لتبدأ إصلاحاً زراعيا يحسن قليلا من ظروف الفلاح ويتيح استخداماً أفضل للأرض ويعادل إجمالى الإنتاج القومى عشر إجمالى الإنتاج الفرنسى لعدد من السكان يساوى ضعف عدد الفرنسيين . إذ يبلغ نصيب الفرد ٢٤٠ فرنكاً . وهنا أيضاً بدأ الوعى بالمأزق الديموجرافى ، فقد زاد عدد السكان ٢٦مليون نسمة منذ انفصال الاتحاد الهندى والباكستان وإنشاء دولة الباكستان، أى منذ خمسة عشر عاماً . وتتضمن الخطة التى بدئ فى تنفيذها فى عام ١٩٦١ إجراءات للتربية والتدخل الطبى بهدف الحد من عدد المواليد ، وهذا ما يميز الباكستان عن غيرها من الدول الإسلامية .

(ب) إندونيسيا — الحياد والتجارة الدولية :

عرفت إندونيسيا نفس المشاكل التى عرفتها الهند والباكستان ، وإن كانت هذه المشاكل قد طرحت فيها بشكل يختلف قليلا . وفى الفترة التى بلغ فيها عدد سكانها ٥٠ مليون نسمة ، كانت تستطيع أن تخصص جزءاً من المساحة التى تحت يدها فى جاوة وجنوب سومطرة بصفة خاصة للزراعة التجارية ، دون أن يتعرض للخطر التوازن الغذائى للسكان . وحقق الهولنديون نتائج بارزة تفوقت على عائد الزراعة الاستعمارية فى البلاد الأخرى تفوقاً كبيراً فى مجال إنتاج

زيت النخيل والمطاط والشاى والطباق وجوز الهند المجفف ، وبين عامى ١٩٣٠ و ١٩٦٠ تضاعف عدد السكان تقريباً . ودفعت زراعة المنتجات اللازمة للمعيشة الزراعة التجارية إلى الخلف . وبالطبع فإن الصراع بين زراعة مواد المعيشة والزراعة التجارية قد اتخذ طابع المطالب الاجتماعية من جانب أشد فئات الفلاحين فقراً . ومع ذلك فإن الاقتصاد الإندونيسى لن يجد له مخرجاً فى المستقبل ما لم تعوض ،ولو بشكل جزئى ، تلك الاستثمارات اللازمة لتوفير المعدات ولتنمية الإنتاج عن طريق التصدير ، وفى ١٩٦٠ قدر الدخل القومى بخمسة وعشرين مليار فرنك . ولا يكاد يزيد نصيب الفرد هنا عنه فى الباكستان ، إذ أنه حوالى ٢٧٥ فرنك سنوياً . ولكن إندونيسيا تمتاز عن الباكستان بقدرتها على أن تبيع المعادن (خاصة القصدير والبوكسيت والمنجنيز) والمنتجات الزراعية (الزيوت النباتية والمطاط وجوز الهند المجفف والشاى والطباق) هذا عدا البترول . وقد اصطحب حيادها بسياسة تجارية مفتوحة للغاية ، لدرجة أنها بدأت منذ عام ١٩٦٠ تقبل دخول السفن الهولندية من جديد فى موانى الجزر . والتجارة الخارجية التى وصلت إلى ٤ مليارات فرنك للصادرات و٣ مليارات للواردات فى ١٩٦٠ ، تتم مع كل البلاد التى يمكن الاتجار معها . وإذا كانت اليابان قد أصبحت عميلا هاماً ، فلا يستهان بشأن بريطانيا العظمى ولا بالسوق الأوربية المشتركة . والتمست إندونيسيا القروض والمعونات التكنيكية من الصين وألمانيا والاتحاد السوفييتى أو الولايات المتحدة . وتولت الدولة توجيه القطاعات الرئيسية للتنمية الاقتصادية مثل البنوك وصناعة المعدات ، ولكنها تفضل إعادة شراء الممتلكات الأجنبية على مصادرتها . ويحرص ممثلوها على الابتعاد عن الاشتراكية الصينية أو السوفييتية .

وفى نفس الوقت يرفضون اللبرالية التى تبدو كجزء من ميراث العصر الاستعمارى . « إن اشتراكيتنا ليست نتاجاً للصراع بين الطبقات ، ومصادرة رأس المال ليست محلاً للبحث لسبب بسيط هو أن الأندونيسيين لم يملكوا قط كمية كبيرة من رءوس

الأموال الخاصة أو الملكية العقارية)[1] . وبهذا العرض تبدو الاشتراكية منطبقة على نوع من التأميم البسيط للاقتصاد دون انحياز مذهبي . إن الأفكار الماركسية لم تنتشر فى الهند إلا فى بعض المناطق المحدودة (مثل كيرالا) ، أما فى أندونيسيا فقد تغلغلت تغلغلا كبيراً . ولذا فإن على سياسة الحياد الرسمية هنا أن تحسب حساب المعارضة الشيوعية التى تعتمد على العصبية الإقليمية والمطالب الفلاحية .

(حـ) حدود الحياد :

كلما اقتربنا من المناطق التى تتلاقى فيها طلائع الاشتراكية الآسيوية المناضلة والمقاتلة مع رءوس الجسور الأمريكية ، كلما وجدت الحكومات صعوبة فى البقاء على الحياد ، وتسجيل تمسكها بهذه الصفة . ومع ذلك فإن هذا هو الاتجاه الذى اختارته دولة ماليزيا الجديدة التى ولدت فى أغسطس عام ١٩٦٣ بعد مفاوضات مضنية ، وضمت اتحاد ولايات ماليزيا القديمة وسنغافورة وبورنيو . أما كمبوديا ولاوس فموقعهما أكثر دقة وحرجاً لوقوعهما فى قلب المنطقة التى يدور النزاع حولها . وقد استطاعت كمبوديا حتى عام ١٩٦٣ أن تحافظ على حيادها وأن تؤمن تطورها الاقتصادى والاجتماعى فى ظل ظروف جديرة بالاهتمام . أما لاوس فهى مقسمة تماماً بين أنصار الحياد وهم فى السلطة وبين رجال الحركة السرية « باثيت» ، تؤيدهم جمهورية شمال فيتنام الشعبية ، وبين أنصار أمريكا أيضاً .والقلق وعدم الاستقرار ليس ظرفاً ملائماً للقيام بالاستثمارات ، أو لوجود أى سياسة للتنمية وعلاوة على تايلاند وبورما ، تضم الطليعة الجغرافية للبلاد المحايدة فى جنوب شرق آسيا ٧٠ مليون نسمة تضاف إلى ٥٤٠ مليوناً من الهنود والباكستانيين .

---

(١) مارتوها دنجورو كاهانو : الوضع الاقتصادى ومشروعات التنمية الأندونيسية ، الجوانب الحالية للوضع الاقتصادى والاجتماعى فى جنوب شرق آسيا . معهد الدراسات الاجتماعية ، بروكسل ص ١٣١ .

٣ ـ تقلبات الثورة الصينية

خلال سنوات طويلة اتخذت الثورة في الصين أشكالاً استثنائية للغاية ، لأنه في العقد الذي يبدأ بعام ١٩٣٠ كانت الشيوعية الصينية تمثل نظاماً سياسياً جوالاً يتغير مجاله الجغرافي تبعاً لانتقال الجيوش لدرجة أن عدد الفلاحين الصينيين الذين عرفوا النظام الشيوعي والإصلاح الزراعي ، كان أكبر من عدد الذين يخضعون لإدارة السوفييتات الصينية في لحظة محددة . وظلت الخريطة في حالة تغير مستمر حتى عام ١٩٣٧ وهو تاريخ بداية الحرب الصينية اليابانية . وفي ١٩٣٦ قدر ما تضمه الشيوعية الصينية بـ ٦٠ مليون نسمة بين صين نانكنج (تشانج كاى شيك) وصين كانتون . وخلال الحرب الصينية اليابانية (١٩٣٧ـ ١٩٤٥) كانت حدود الصين الشيوعية أشد غموضاً ، ولكن قواعدها الإقليمية كانت كافية لمساندة نضال جيش الطريق الثامن والجيش الرابع الجديد اللذين كانا يكونان حينذاك القوة العسكرية للصين « الحمراء » . وفي عام ١٩٤٦ تكشف النقاب عن موقف تشانج كاي شيك الذي كان غامضاً ، فبعد أن تظاهر بالحرب ضد اليابانيين شن حرباً حقيقية ضد الصين الشيوعية بمساعدة الأمريكيين . وعقب هزيمته ، أعلن قيام جمهورية الصين الشعبية التي تشمل كلاً من الصين ومنشوريا التي سميت بالصين الشمالية الشرقية (عام ١٩٤٩) .

(ا) من الثورة إلى « القفزة الكبرى إلى الأمام » ١٩٤٩ ـ ١٩٦٠ :

تعتنق جمهورية الصين الشعبية العقيدة الماركسية اللينينية اعتناقاً كاملا . وقد بدأت منذ عام ١٩٥٠ في بناء الاشتراكية حسب النموذج السوفييتي . وتم القضاء على كل قوى الثورة المضادة بلا رحمة . وبدأ تطبيق الإصلاح الزراعي في نفس العام . فقضى على عدم المساواة العقارية . وأنشئت أولى التعاونيات وأممت المشروعات الصناعية الكبيرة والبنوك (التي كانت تنتمي إلى الشركات

الأجنبية أو الأوساط المرتبطة بالكومنتاج (تشانج كاى شيك) . ومنذ عام ١٩٥٢ سيطر القطاع الاشتراكى على نصف الإنتاج الحرفى والصناعى . وفى الوقت الذى بدأ فيه تطبيق الخطة الخمسية الأولى كانت الصين فى مستوى الاتحاد السوفييتى عام ١٩٢٧ ، فيما يتعلق بعملية التطور الاقتصادى الاشتراكى . ولكن بعدد من السكان يبلغ حوالى خمسة أضعافه .

	الصين ١٩٥٢	الاتحاد السوفييتى ١٩٢٧
السكان بالمليون	٥٨٣	١٤٧
العمال الصناعيون	٤	٤,١
المساحة المزروعة (مليون هكتار)	١٠٨	١١٢,٤
إنتاج الفحم (مليون طن)	٦٣,٥	٣٢,٣
إنتاج الحديد الزهر	١,٩	٣
إنتاج الصلب	١,٣٥	٣,٧
إنتاج الكهرباء (مليار كيلووات ساعة)	٧,٢	٤,٢
إنتاج الأسمنت (مليون طن)	٢,٨	٤,٢
الشبكة الحديدية (ألف كم)	٢٤,٢	٧٥,٦ (١)

ويؤكد الصينيون والسوفييت معاً أن تطور الاقتصاد الصينى سيكون أسرع من تطور الاقتصاد السوفييتى بفضل الوجود السابق لأول اقتصاد اشتراكى ، وهو الاقتصاد السوفييتى ، ومساعدته له .

وقد تحققت التوقعات والأهداف المرسومة وهى أهداف معتدلة على أى حال بفضل المساعدات المالية والمادية التكنيكية الهامة التى قدمها الاتحاد السوفييتى .

(١) فى حدود البلاد السوفييتية فى ذلك الوقت .

بعض المنتجات الصينية فى عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٧

	١٩٥٢	١٩٥٧
إنتاج الكهرباء (مليار كيلو وات ساعة)	٧,٣	١٩
الفحم (مليون طن)	٦٣,٥	١٢٤
البترول	٠,٤	١,٤
الصلب	١,٣	٥,٢
الأسمنت	٢,٩	٦,٧

ويحتفظ الفلاح فى التعاونيات الريفية الصينية بجزء صغير من العائد لمساهمته العقارية ويستفيد من الملكية الخاصة الصغيرة والاقتصاد العائلى الضيق الذى يماثل ما سمح به لأعضاء الكولوخوزات السوفييتية . وتشمل تلك التعاونيات تسعة أعشار الأرض الصينية المزروعة فى نهاية ١٩٦٥ . وقد اعتاد الفلاحون أن يعبئوا قواهم فى حملات كبيرة تقوم بالأعمال التى تحقق لهم مصلحة مشتركة مثل تدعيم السدود وتقويتها ، ومد شبكات الرى ، والقضاء على الفئران ، إلخ . . . وقد تحسنت شبكة المواصلات وإن كانت ما تزال غير كافية .

وتعانى الصين ، مثلها فى ذلك مثل البلاد الآسيوية الأخري ، من آثار الضغط الديموجرافى الذى ترددت طويلا فى محاربته مباشرة . والمؤكد أن ما يزيد على عشرة ملايين من البالغين لم يكن استخدامهم كاملاً فى نهاية الفترة الخمسية الأولى .

وإذ أراد الرئيس « ماوتسى تونج » حلاً لما يسميه (بالتناقضات) ، فقد وضعت حكومة الصين الشعبية برنامج « القفزة الكبرى إلى الأمام » التزمت فيه اتجاهاً أيديولوجياً أشد تعصباً للعقيدة من الاتجاه المرن الذى اتبعته من قبل . فنبذت كل تشاؤم ديموجرافى وكل سياسة للحد من المواليد ، وعبأت الجماهير ووضعت استثمار العمل مقابله فى الميزان ، وأنشأت الكوميونات الريفية التى

اختفت فيها آخر مظاهر الفردية بالمجتمع الريفى . وبعد أن أعلنت الحكومة النصر الكامل الذى حققته التجربة على أساس إحصاءات تقريبية ، قدمت بعد ١٩٦٠ صورة أكثر واقعية وقامت ببعض التعديلات الطفيفة للبرنامج . ولكن كانت هذه هى اللحظة التى ظهر فيها الخلاف الأيديوجى والتكنيكى علناً بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفييتى .

(ب) عزلة الاشتراكية الصينية وهيبتها :

فى يوليو عام ١٩٦٠ تم استدعاء الخبراء والفنيين السوفييت العاملين فى الصين إلى الاتحاد السوفييتى . وفى عام ١٩٦٣ رفضت الصين التوقيع على اتفاق موسكو لوقف التجارب النووية الذى يعتبر مرحلة هامة فى سياسة التعايش السلمى وأظهرت المجادلات التى أعقبته خلافاً جدياً فى وجهات النظر بالنسبة لمفهوم العلاقات بين البلاد الاشتراكية والبلاد الرأسمالية . ويقدم « الطريق الصينى » كنموذج للبلاد المتخلفة . ولكن الصحافة السوفييتية تلوم جمهورية الصين الشعبية لوضعها أهدافها الإقليمية ومشروعها للوحدة الآسيوية ، قبل الشعور بالمسئولية الأممية الاشتراكية ، وخاصة فى الظروف التى يشتد فيها خطر الحرب النووية .

وتدفع الصين غالياً ثمن خلافها مع الاتحاد السوفييتى . ويؤدى حرمانها من المساعدة التكنيكية ومن تسلم المعدات والمنتجات السوفييتية إلى دفع التصنيع فى البلاد نحو مستقبل غير محدد ، ذلك التصنيع الذى تراجع مؤقتاً ، إذ تقوم البلاد بمجهود زراعى كبير على مستوى المقاطعات ، أى القرى التى تكون مجموعاتها كوميونات أكبر من أن تعتبر وحدات إنتاجية ، ولكنها قابلة لأن تظل وحدات للتنظيم والتبادل . وما زالت الصين تساعد البلاد التى تلتف حول موقفها ومنها ألبانيا وأيضاً فيتنام الشمالية وكوريا الشمالية . وعلى كل حال ، فإن لبلد يبلغ تعداده ٧٠٠ مليون نسمة ويقوم بتجربة جديدة تماماً بروح حازمة ملحوظة وشعور ثورى حاد ، لهذا البلد نفوذاً لا يمكن إلا أن يوضع فى الاعتبار ، وعلى

الأخص فى جنوب شرق آسيا حيث التوازن، بين المحايدين والحكومات الموالية للأمريكيين ، ضعيف للغاية .

٤ ــ الحزام الصحى الأمريكى

فى الحرب العالمية الثانية ، علقت الولايات المتحدة على استقرار القوى الموجودة فى الشرق الأقصى والمحيط الهندى أهمية تماثل على الأقل الأهمية التى علقتها على هزيمة ألمانيا الهتلرية . وكانت سياستها فى كلا المسرحين هى قلب التحالفات وعكسها . فمن الناحيتين الأيديولوجية والمصيرية بدا لها أن الاشتراكية هى عدوها الرئيسى . ولقد استهدفت قنبلة هيروشيما إرهاب الاتحاد السوفييتى ، وعرقلة انتشار الاشتراكية فى آسيا ، أكثر مما استهدفت صرع اليابان التى كانت قد هزمت بالفعل حينذاك . إن الحاجزين اللذين أقامتهما فيما بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٥٠ لسد الطريق أمام انتشار الاشتراكية فى الشرق الأقصى وأوربا ، هما ألمانيا واليابان ، عدواها فى عام ١٩٤٥ ، وقد تم ضمهما إلى تنظيمات عسكرية « إقليمية » تحت قيادة الولايات المتحدة ، مثل حلف شمال الأطلنطى فى الغرب وحلف جنوب شرق آسيا فى الشرق .

والواقع أن هذه السياسة تعنى العودة إلى سياسة « الحزام الصحى » التى طبقت فى أوربا الوسطى والشرقية بعد معاهدة « ريجا » لعرقلة العلاقات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية بين الاتحاد السوفييتى والغرب . وتتكون من المعونة المالية والتكنيكية والتجارية ، وأيضاً السياسية والعسكرية التى تقدم للحكومات المطلوب منها أن تسهر على حراسة حدودها وعلى سياستها الداخلية ، بأن تظهر عداءها الحاسم للشيوعية . وبشكل عام تدفع الولايات المتحدة لهذه الحكومات ثمناً عالياً لخدماتها . ومثلما حدث بعد الحرب العالمية الأولى، فإن سياسة الحزام الصحى الجديدة تمثل خطراً يمكن إدراكه بسهولة ، وهو خطر الانفصال التام بين تلك

الحكومات العابرة — التى سجل الكتاب فسادها المزمن[١] — وبين شعوب البلاد المعنية . ويجب بشكل دورى ، الالتجاء للقوة المعتمدة على المساندة العسكرية الأمريكية لإعادة إحدى الحكومات التى تهددها ثورة ، فإذا وصلت النجدة متأخرة أو إذا كان التدخل لمصلحة شخصيات مفضوحة أمراً مورطاً فإن القوة يتم استخدامها لوضع طاقم بديل يكفل نفس الضمانات . . . ويثير نفس دواعى القلق ».

والعناصر المتباينة المكونة لهذا « الحزام الصحى » هى اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان « فورموزا القديمة » والفلبين — أقدم قاعدة أمريكية على أبواب آسيا — ثم جنوب فيتنام ، ومجموع سكانها ١٨٠ مليون نسمة . ويختلف الوضع فى اليابان عنه فى بلاد الحزام الصحى الأخرى . فاليابان كانت قوة صناعية عند هزيمتها العسكرية . وكانت قد أكدت صفتها هذه منذ خمسين عاماً ، كما كانت تتعرض لضغط ديموجرافى كبير ازدادت شدته لأنها اضطرت إلى أن تستقبل أبناءها العائدين من مستعمراتها القديمة المفقودة . وبحكم موقعها وبنيانها الأساسى كانت اليابان تمثل قاعدة عسكرية وصناعية مجهزة . وتمثلت السياسة الأمريكية فى اليابان ، كما فى ألمانيا ، فى مساهمة ذات شأن للنهوض الاقتصادى والتطور الصناعى قبل أى شىء آخر . وعلى النقيض من ذلك فالبلاد الأخرى غير اليابان بلاد متخلفة بكل معنى الكلمة وهى تستخدم كقواعد للمنشآت العسكرية الأمريكية . إنها ليست بلاداً حليفة بل رءوس جسور لأمريكا . وبحكم منطق التاريخ الذى لا يقبل الجدل ، نجد أن شركاء المحتل هم ممثلو أشد النظم الاجتماعية رجعية وأكثرها تمسكاً بالتقاليد ، بحيث إن الإصلاحات الاجتماعية الملحة نفسها لم تتم فى القارة . فالمشكلة الزراعية متفجرة فى الفلبين ، والإصلاحات التى تمت

(١) « آلان جوردن » : التطور السياسى لجنوب شرق آسيا منذ تصفية الاستعمار فى مجموعة المقالات التى ظهرت « المظاهر الحالية للوضع الاقتصادى والاجتماعى فى جنوب شرق آسيا » ، نشرها مركز جنوب شرق آسيا التابع لمعهد الدراسات الاجتماعية بجامعة بروكسل الحرة ، ١٩٦٣ ص ٤٧—٦٥ .

فى جنوب فيتنام وكوريا الجنوبية لم تشبع جماهير الفلاحين . وليست « تايوان » إلا ملجأ للمهاجرين الذين يعيشون فى مرارتهم وأحلامهم بينما يتزايد بؤس الفلاحين الذين يتجاوز عددهم العشرة الملايين ، يوماً بعد يوم . ومما يدعو للاستغراب أن هذه القلاع الآسيوية لسياسة العداء للشيوعية هى البلاد التى يمثل فيها التسويف والمماطلة فى تنفيذ السياسة الاجتماعية والاقتصادية خير تمهيد للتمرد السياسى .

(ا) اليابان

الإفراط فى التصنيع والهاراكيرى * الديموجرافى :

فى عام ١٩٤٥ بدا الوضع فى اليابان وكأنه لا مخرج له ، وانتاب الذعر الأوساط السياسية والثقافية اليابانية أمام الانهيار الاقتصادى والزيادة الديموجرافية المستمرة . فرغم الانطلاقة الصناعية السريعة للغاية ، كانت اليابان فيما بين الحربين تعانى بطالة مزمنة فى المدن ، ونقص استخدام دائم فى الريف . وأدى انهيار النظام الإمبراطورى ، وضياع القواعد التعدينية ، وقواعد صناعة الصلب فى منشوريا ، وتفكك الأسواق . وتوقف صدور أوامر التوريد من الجيش والبحرية ، أدى كل ذلك إلى إغراق البلاد فى كارثة محزنة ، وانعزالها عن القارة ذاتها التى كانت العلاقات معها قد فرضتها ظروف جغرافية واقتصادية ، وإلى وضع اليابان فى سجن لا أمل فى الخروج منه . وأدركت الولايات المتحدة الخطر الذى تمثله بالنسبة لها عزلة اليابان عن علاقتها الحيوية من جراء أوامر الولايات المتحدة السياسية ، مما قد يؤدى إلى حدوث نكبة ، وأقيم حبل سرى فعلى عبر المحيط الهادى لمد الصناعة اليابانية بالغذاء وبعث الحياة من جديد فى الاقتصاد الريفى . ولكن أمريكا ألحت على الحكومة اليابانية — وفى نفس الاتجاه الذى كانت تشعر به هذه — على أن المساعدة ستكون مشروطة بضرورة اتباع سياسة حازمة وفعالة لتخفيض الزيادة الديموجرافية ، ومن ثم أصبحت اليابان اليوم تتميز بأعلى زيادة

* الانتحار على الطريقة اليابانية بالسقوط على السيف بحيث ينفذ فى القلب . (المعرب)

اقتصادية في بلدان آسيا وبانخفاض معدل المواليد فيها إلى ما دون المستوى الأمريكي بل والأوربي الغربي .

وفي عام ١٩٣٨ كانت اليابان تنتج ٦,٥ مليون طن من الصلب . وفي عام ١٩٦٢ صهرت حوالي ثلاثة ملايين طن منه . وقبل الحرب كان إنتاجها من الأسمنت يبلغ ٤ ملايين طن . أما اليوم فتنتج ٣٠ مليون طن . وأضحت اليابان منتجة كبيرة جداً للطاقة الكهربائية ، إذ بلغ إنتاجها أكثر من ١٤٠ مليار كيلووات ساعة في عام ١٩٦٣ ، مقابل ٣٢ ملياراً في عام ١٩٣٨ . وتصنع اليابان حوالي ٢٠٠ ألف طن من الألمونيوم . إن الصناعات الميكانيكية التي تجعلها لقليلة العدد . ومعدل التطور الصناعي أسرع بكثير من معدل التطور الزراعي . ويبلغ متوسط الزيادة السنوية في إجمالي الإنتاج القومي نسبة تتراوح بين ٦ و ٨ ٪ ، تقابلها نسبة زيادة في الإنتاج الصناعي تبلغ ١٠ ٪ سنوياً . وتتضخم التجمعات الحضرية بدرجة هائلة . فهناك ١٠ ملايين نسمة في المدن المتخمة « كيوتو وأوزاكا وكوبيه » كما يوجد مليون ونصف مليون نسمة في جويا ، إلخ . وبناء المساكن من أكثر قطاعات النشاط القومي بذلاً للجهود . والأمر الذي نلاحظه بوضوح هو أن هذه الزيادة لم يصحبها التضخم وزيادة الأسعار على الأقل حتى عام ١٩٦٣ . وقد تزايد نصيب الفرد من إجمالي الدخل بالأسعار الثابتة بنسبة ٧٠ ٪ فيما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٦٢ (تبلغ هذه النسبة ١٢ ٪ في الهند و ١٥ ٪ في كوريا الجنوبية) وتلاقي السياحة تشجيعاً كبيراً سواء بالنسبة للأمريكيين أو للقادمين من أوربا ، مما جعلها تساهم في الحفاظ على توازن الميزان التجاري والنقدي . وبدأت بعض الأعمال المهنية تعاني نقصاً في اليد العاملة وخاصة المؤهلة منها . هذا رغم أن الأعداد الكبيرة من الفئات التي ولدت قبل عام ١٩٤٥ تتدفق بصورة ضخمة على سوق العمل في الفترة الحالية .

إن التطور الديموجرافي الياباني صورة استثنائية في آسيا بل وفي مجموع البلاد الحديثة التطور أيضاً . ففي عشرين عاماً انخفض معدل المواليد إلى النصف ،

وتناقص من معدل مقارب لما كان فى الصين عام ١٩٤٠ (٣٥ فى الألف) إلى معدل أكثر بلاد أوربا الغربية « أخذاً بنظرية مالتس » أى ١٧ فى الألف فى عام ١٩٦٢ . فإن الدعاية لاستخدام وسائل منع الحمل وبيعها الواسع والاعتراف بحق الإجهاض فى المستشفيات والعيادات العامة منذ عام ١٩٥٠ ، وتعميم تدريس التخطيط العائلى ، أدى كل بدوره إلى تخفيض عدد المواليد السنوى من ٢,٧ مليون فى عام ١٩٤٨ إلى ١,٦ مليون فى عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ . وبذا يتوقع أن يبلغ تطور السكان فى اليابان مرحلة الشيخوخة وأن ينخفض الطلب على العمل ابتداء من عام ١٩٧٠ . وقد فرض هذا التطور المقصود بذل مجهود كبير لتكييف إمكانيات الاستخدام مع الوضع الديموجرافى الجديد . وستحتفظ اليابان بالمكانة التى أهلتها لها المعونة الأمريكية ، إذا زادت من تخصصها المهنى بصورة مستمرة . وهى تبرز بالفعل باعتبارها منافساً جدياً للمنتجات الأوربية فى الأدوات الميكانيكية الخفيفة والإلكترو ميكانيكية .

ولن تعود صناعتها فى ١٩٧٠ — ١٩٨٠ تعتمد على كثرة يدها العاملة بل على نوعيتها . وإذ يقل التزاحم فى سوق العمل ، فسيمكن هذا الأمر الطبقة العاملة من أن تنمى حركة مطالبها التى بدأت بالفعل منذ حين . ومما لا شك فيه أن المجتمع اليابانى سيتخلص من التخلف بتهدئة النمو الديموجرافى . وفى ظروف التطور الحالية فى البلدان الآسيوية لا يستبعد أن تلعب اليابان يوماً ما دور ورشة الصناعات المتخصصة للمعدات الدقيقة ومواد الاستعمال بالنسبة لأسواق القارة الآسيوية التى ما زالت متخلفة فنياً وتنظيمياً إزاء التجهيزات المادية والبشرية فى اليابان .

(ب) توابع أمريكا :

تمثل الفلبين حالة خاصة ؛ فقد احتلتها الولايات المتحدة فى عام ١٨٩٨ عقب ثورة الفلبين على السيطرة الأسبانية . وأصبحت منذ أكثر من نصف قرن هدفاً

لاستغلال اقتصادى يقوم بصفة خاصة على استخدام موارد باطن التربة مثل الكروم والنحاس والمنجنيز واليورانيوم ، وعلى زراعة قصب السكر الموروثة عن الأسبانيين ، وعلى العبك (تيل مانيلا) .

والواقع أن الفلبين اليوم فى ظل الاستقلال وفى ظروف الحرب الباردة فى المحيط الهادى تجذب انتباه الأمريكيين ورءوس أموالهم بدرجة أكبر من ذى قبل ، أى خلال فترة الإدارة المباشرة للولايات المتحدة . ومع ذلك فما زال الأرخبيل فى فقر مدقع — والحق يقال إن عدد سكانه قد زاد أربع مرات عنه فى عام ١٩١٠ . كما أنه ما برح بعيداً عن استغلال إمكانياته ، وهو على درجة كبيرة من الحساسية للاضطرابات الفلاحية .

وقد انتهت الحرب الكورية بتسجيل تقسيم البلاد نهائيًّا إلى قسمين عند خط عرض ٣٨° . وتقع الموارد التعدينية أساساً فى الشمال ، فى حين ظلت كوريا الجنوبية بلداً متخلفاً للغاية . حيث يثقل التضخم السكانى كثيراً على مستوى المعيشة ويبلغ إجمالى الإنتاج القومى ١,٥ مليار دولار ليمثل عائداً يقل عن ٣٠٠ فرنك للفرد الواحد . ويعتبر من أشد الدخول انخفاضاً فى آسيا . بيد أن هذا الرقم لا يكفى ليعطى القارئ صورة عن سلسلة الكوارث الفردية التى ترتبت على الحرب وما جرته من بؤس ، لا يزال تقريباً يحتفظ بحدته رغم مرور عشر سنوات ...

أما تايوان التى يبلغ إجمالى الدخل القومى فيها ١,٣ مليار دولار مقابل أحد عشر مليوناً؛ فتبدو من الناحية الظاهرية أحسن حالا . ولكن دور التجارة فيها أهم من دور الإنتاج الإجمالى . وتمتص تايوان الدخول المرسلة كما تنفق من الإعانات أكثر مما تنتجه ، رغم المجهود المحسوس الذى يبذل لتزويد الزراعة بالوسائل الحديثة .

أما جنوب فيتنام فالوضع فيه غامض . إن الأسس الاقتصادية فيه لا تقل ملاءمة عن البلاد الآسيوية الأخرى وخاصة جنوب شرق آسيا ، فزراعة المطاط ، وإنتاج الأرز وإمكانية استصلاح الأراضى الجديدة ، كل هذا يكفل نمو

الاقتصاد رغم التدمير الناتج عن الحرب وتدهور التربة فى (سهل الخيزران).
إن الاضطراب الدائم للأمن من ناحية وتقاعس مقرضى النقود عن الاستثمار دون فائدة بسبب دوامة الفساد من ناحية أخرى، يؤديان إلى الإبقاء على حالة الفاقة الشديدة والحيرة من الغد، مما يدفع الناس إلى التطلع لإعادة الوحدة لفيتنام على أسس قد تتوفر فى المذهب الحيادى.

إن بلاد الحزام الصحى الآسيوى تعد اليوم أشد المناطق قلقاً واضطراباً فى آسيا، بل وفى العالم الثالث، وهذا بسبب توريط الأمريكيين لها إزاء الشعوب المستقلة ولقلة ثقتها فى جدوى المعونة الأمريكية فى الساعات الحاسمة.

الفصل الرابع

أفـــريقـــيا

١ ـ أشد القارات تعرضاً للاستغلال

في عام ١٩٥٦ كان بأفريقية (جنوب الصحراء) دولتان أفريقيتان مستقلتان هما ليبيريا وإثيوبيا، ومساحة كل منهما على التوالى ١١١,٣٧٠، و ١,١٨٤,٠٠٠ كم مربع، وعدد السكان ١٣ و ٢٠ مليون نسمة. أما باقى القارة كله فقد كان مقسماً بين الدول الأوربية. أو تسيطر عليه فى جنوب أفريقية أقلية من أصل أوربى، وكانت مساحة ذلك الباقى ٢٠ مليون كيلومتر مربع، وتضم ١٧٠ مليون نسمة. ولم يقل عدد البلاد التى يرفرف عليها العلم الفرنسى عن ١٤ بلداً، فضلا عن ١٤ أخرى فى ظل العلم البريطانى، وهناك بلد واحد فى ظل العلم البلجيكى، وأربعة بلاد يظللها العلم البرتغالى، وواحد فى ظل العلم الأسبانى وآخر فى ظل العلم الإيطالى... لقد كان هناك ٣٥ قسماً تتفاوت درجة التعسف فى تحديده بالنسبة للجغرافية الطبيعية والتوزيع السكانى.

ومع ذلك فقد تظهر الفترة الاستعمارية فى تاريخ أفريقيا الحديث، كفترة من السكون والهدوء النسبي بعد التجارب القاسية التى اجتازتها بسبب النخاسة وانتشار الفوضى. فقد وجد مستكشفو القرن التاسع عشر قارة خربتها إغارات تجار العبيد، التى روعت السكان ودفعتهم إلى هجر المناطق الساحلية، وأن يعيشوا عيشة قلقة فى مناطق يلجأون إليها، تعجز عادة عن أن توفر لهم الغذاء الكافى. وترسم مشاهدات «لفنجستون» و «سافوريتان دى براز» صوراً من البؤس والفزع يصعب تخيلها. فقد كتب لفنجستون بعد أن قام النخاسون بجولة على شواطئ «شيرى» يقول «كنا نجد كل يوم جثثاً طافية على سطح النهر. وكان

علينا كل صباح أن ننزع عن مراوح السفينة الأجسام التى تعلقت بالريش أثناء الليل . . . وكانت رائحة الجثث ومنظرها فى كل مكان . وكان كثيرون من الهاربين قد سقطوا على حافة السكة حيث بقيت هياكلهم العظمية . وكانت الأشباح المذعورة التى يدل قوامها على أنها لشبان وشابات تزحف وعيونها خاوية من الحياة فى ظل الأكواخ المهجورة »[١] . وأكملت المجاعات والأوبئة ما لم يتمه تجار العبيد من أعمال الدمار . وقد حدث هذا كله منذ مائة عام فقط . . .

وإذا كانت أوربا قد أعادت النظام وقضت على التبديد الفظيع لأرواح البشر فى عصر تجارة الرقيق والحروب القبلية ، فإنها سرعان ما وضعت نيراً جديداً على عاتق القارة الأفريقية . فالاقتصاد الاستعمارى يقوم على اعتصار البلاد الأخرى . وقد بحث فى أفريقيا عن المنتجات الزراعية الاستوائية ومنتجات المناجم . ولكن الرجل الأوربى يكره أن يواجه البيئة الطبيعية فى أفريقية الاستوائية ، ويكره بصفة خاصة أن يبذل جهداً شاقاً فيها . فيحتاج إلى مساعدة اليد العاملة الأفريقية فى تشييد السكك الحديدية والطرق والكباري ولفتح المناجم واستغلالها ولإنشاء المزارع الاستوائية ونقل ثمار الجمع والزراعة . بيد أن السكان لم يكونوا صالحين للمساهمة التلقائية فى المشروعات الأوربية بسبب الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهم . إذ كانوا بداءة يجهلون استعمال النقود ونظام الأجور ويعيشون بالقرية فى حالة اكتفاء زراعى . وحتى يتمكن المستعمر من أن يدمجهم فى عملياته الاقتصادية اضطر إلى إيجاد وسائل جديدة للإجبار أسماها الضرائب (وكانت الضريبة وسيلة لإجبار أرباب الأسر على تقديم قوة عاملة ليحصل على النقود المطلوبة) وأعمال العتالة والسخرة فى الطرق والسكك الحديدية وتجنيد اليد العاملة للمزارع والمناجم . ولم يمض ثلاثون عاماً على المنظر التالى الذى شاهده جاك ويلرس فى جوهانسبرج وذكره فى مذكراته :

---

(١) ذكرها جاك ويلرس فى كتابه بعنوان « أفريقيا السوداء » الصادر فى باريس عام ١٩٣٤ ص ٣٤ .

« وفى اللحظة بالضبط سمعنا ضوضاء مكتومة من الهمهمات الخافتة ووقع الأقدام العارية على التربة فبددت هدوء "محطة المستشفى" الغريبة هذه ، والتى يتم فيها استقبال القطعان البشرية ، إنها قافلة من السود البرتغاليين القادمين من موزمبيق . ذلك لأن مناجم الذهب ذات الشهية المفتوحة لالتهام الرجال لا تعرف الحدود . لقد كانوا حوالى ألف رجل . يعلم الله وحده من أى قرى بعيدة أتوا فى أسمالهم الممزقة بفعل الرحلة . إنهم بالطبع ليسوا الأغنياء والأعيان الذين يأتون إلى هنا ليكسبوا قوتاً بائساً أبته عليهم الأرض فى موطنهم . والكثيرون منهم شباب كادوا أن يبلغوا ستة عشر عاماً ، بقدر ما نستطيع تقدير سن السود . إنهم يأتون إلى المناجم لأول مرة فى حياتهم ، غالباً ليكسبوا مهر العروس وقد بدا عليهم الرعب والاضطراب الشديد وكأنهم خراف فى قطيع . وهنالك آخرون أكبر سناً يتصنعون اللامبالاة ويلعبون دور الشخصية الهامة فيمزحون مع الحراس بل ومع الطبيب الذى يفحصهم ويتعرف عليهم أحياناً . وقد قال لى هذا الطبيب :

هذه خيولى تعود ، لقد ذاق هؤلاء الرجال طعم حياة المعسكرات ، ومنهم من يعملون بحماس هنا ليعربدوا بعدها فى بلادهم ، تحت بصر "شيوخ القبيلة" الذين يستنكرون عملهم ويعودون عندما ينفقون آخر مليم لديهم » .

ويتم الفحص سريعاً بالنسبة لغالبيتهم لأن "لمن يقومون بالتجنيد" للشركة قدرة على تشخيص حال إخوتهم السود يحسدهم عليها الأطباء البيض . ومع ذلك يفلت منهم أحياناً أحد المصابين بالفتق أو القلب أو أحد المسلولين . ويكون عليه أن يغادر قطيع المختارين الحزين ويعاد شحن هؤلاء إلى موطنهم . فهناك محطة أخرى . ولكنهم لم يجعلونى أشاهدها ، ويتم منها إرسال عربات بأكملها من الذين أصابتهم المناجم ، أى المجروحين والعرجى والمرضى »[١] .

وقد جرت أعمال الردم والإزالة فى الغابات الكبيرة لإنشاء السكك الحديدية ،

---

(١) جاك ويلرس فى كتابه (السود والبيض) الصادر فى باريس بدار « كولان » للنشر ، ١٩٣١ ص ١٨١ .

وكانت أشد فتكاً من المناجم نفسها . ويقال إن إنشاء سكة حديد (الكنغو — المحيط) تكلف آلافاً من الأرواح البشرية ممن أهلكتهم الحمى . وأصبحت أعمال العتالين كابوساً للأفريقيين لدرجة أنهم كانوا يهربون منها فى مناطق معينة كما هربوا من قبل من تجارة الرقيق ، وذلك بأن يختبئوا فى الغابات . ونجد أن المناظر الأفريقية المعتادة فى السنوات الممتدة من ١٩٣٠ إلى ١٩٤٥ تشهد بالذات على هذا القلق المستمر . فقد كانت القرى تبتعد عن الطرق إذ يأتى منها جباة الضرائب والمجندون ورجل الإدارة الذى يحمل أوامر السخرة ومع ذلك تسير قوافل اليد العاملة على هذه الطرق لتصب فى الأسواق الكبرى للرجال ، فى بلاد المزارع والمناجم مثل كولويزى وجوهانسبرج وإليزابث فيل . . . ولم تكن الحدود المصطنعة لتوقف تلك الهجرات التى كانت تنتقل من ساحل العاج (الفرنسية) إلى ساحل الذهب (الإنجليزى) للعمل فى مزارع الكاكاو . وكانت تعبر الكنغو الضخم بين مدينة برازفيل الفرنسية وليوبولدفيل البلجيكية . وينقل نحاس كاتنجا (البلجيكية) إلى البحر عبر موزمبيق أو أنجولا وكلاهما تابع للبرتغال . لقد كان هناك دائماً سيد أبيض للأفريقى ، وعليه أن يدفع له ضريبة المال ، وضريبة العمل ، وضريبة الدم ، إذا ما استدعى للذهاب إلى أوربا ليخوض فيها حرباً يجهل أسبابها وضد عدو لا يعرفه . وصورة الرجل الأبيض لدى الكثيرين من الأفريقيين هى صورة المغامرين القادمين من جميع بلاد أوربا لينسوا ماضيهم غير المشرف فى السكر والكباريهات الأفريقية . هؤلاء البيض أنفسهم الذين يتعاملون معهم يومياً باعتبارهم رؤساء لمواقع التشييد وتجاراً ومجندين . إنهم قد يمزحون ولكنهم مستغلون دائماً ساخرون يائسون من الحياة وسكارى ، عطوفون طوراً وغضوبون أطواراً . وقد يتأثر رجال الإدارة من أعمال التعسف فى كثير من الأحيان ، ولكنهم غالباً ما يعجزون عن منعها . وكذلك فإن بعثات التبشير وأعمال البر الفردية لم تتوصل إلى أن تنزع عن الاستعمار فى أفريقية ذلك الوجه الذى لم يكن غريباً أن يكرهه الأفريقيون . ولقد حفز مؤتمر

برازافيل رد فعل تأخر عن موعده ، ونقصد به التراجع الذى أخذ به الاستعمار البريطانى فى غانا (ساحل الذهب القديمة) وتبعته مراجعة السياسة الاجتماعية للشركات التعدينية فى الكنغو . إلا أن هذه السياسة لا يمكن أن تأمل إلا فى أن تهيئ جواً من الثقة النسبية ، بعد أن تعددت فى الماضى أسباب فقد الثقة .

وبذا تبدأ حواراً وتفتح آفاقاً للتعاون بين الحكومات الأوربية والطلائع الأفريقية من الذين سيأخذون بين أيديهم مصائر بلادهم وقد تلقوا تعليمهم فى مدارس العواصم الأم وجامعاتها .

٢ ـ بيئة إحيائية جاحدة

إن أفريقية التى استبعدها التاريخ قد بخلت عليها البيئة الجغرافية . فقد وجد الإنسان فيها بيئة طبيعية قليلة الملاءمة للتطور السهل والسريع المطرد . فإننا نجد فى السنغال والسودان (مالى) ، ومن باب أولى فى موريتانيا ، فصلا طويلا من الجفاف الذى يحد من إمكانيات الزراعة ، بل يقلل من مجال الاقتصاد الرعوى الواسع . ويستغرق فصل الموات الزراعى ثمانية أشهر من العام . وبعد ذلك جنوباً تظهر الغابات كمنطقة يصعب على الاقتصاد الاستغلالى المتصل أن يتغلغل فيها . ذلك أن الإنسان لم يتوصل بعد إلى الأساليب الفنية للمحافظة على التربة من التحول إلى تربة اللاتريت الحمراء غير الصالحة ومنعها من التصلب . ويحافظ الاقتصاد التقليدى على توازن نسبى للتربة الزراعية ، بشرط عدم زراعتها إلا ربع أو خمس الوقت ، وأن تترك بوراً لمدة طويلة فتنمو فيها الغابات لمدة ١٠ أو ١٥ سنة . الأمر الذى يفرض إجراء عملية إصلاح حقيقية لها عند كل مرة يراد استزراعها من جديد . ولكن هذه البيئة تعد بيئة طاردة بصورة خاصة للحياة الإنسانية ولحياة الحيوان والنبات التى توفر له أسباب المعيشة . وتقدم له إمكانيات العمل ، والغذاء . وهى تموج بالأمراض المعدية والطفيليات التى تجعل الحياة والعمل وكل مبادرة هشة ومهلكة . والواقع أن كل مشروع جديد قد يتسبب فى

الإخلال بالتوازن القائم غير المستقر ، ويفتح الطريق لعدوان جديد تشنه البيئة . وكل ما يفيد ، أو على الأقل لا يضر فى الأماكن الأخرى ، نجده هنا مؤذياً أو مصدراً للتهديد . فالماء ونباته وحيوانه هى المصدر الأول لجميع المصائب والأخطار . وكذلك الزرع وحيوان الأرض والأشجار والأنهار والبرك ، وجحافل الحشرات الحاملة للجراثيم ، وأخطرها ألانوفيليس التى تنشر الملاريا ، وذبابة « تسى تسى » التى تحمل « التريبانوسوميز » ، أو مرض النوم . بل والغبار نفسه الذي ينقل الالتهاب السحائى الرهيب . . . أما الأمراض المتوطنة والطفيليات المعدية فهى تقوض البنية التى تبدو سليمة ، بطريقة غير مرئية وتقلل القدرة على العمل وتصيب الأزواج بالعقم وتقتل الأطفال . وتبدو الحياة هنا حكماً دائماً بإيقاف التنفيذ بصورة أخف منها فى الهند ولكنها أقسى مما هى عليه فى أمريكا الاستوائية والمدارية . ويبدو أن المرض يكمن فى الناس أنفسهم . والحقيقة أنه يحيط بهم من كل جانب وكأنه يؤكد وجوده بالقضاء عليهم . والواقع أن المرض أحد معطيات البيئة إن لم يكن معطيتها الأساسية .

وعلاوة على المناخ والنباتات الكثيفة التى تثقل كاهل أفريقيا الاستوائية الرطبة كلها ، وتكاثر العفونة والطفيليات ، يضاف طول المسافات وبعدها ، وصعوبة الاتصال التى تجعل من هذه القارة الضخمة أرضاً للعزلة ، تقل فيها مفارق الطرق التى لعبت فى جميع الأماكن الأخرى دور مراكز التجمع والإشعاع بالنسبة للشعوب . ولقد كان تفتت الحياة الأفريقية فى معظمه نتيجة لهذه الأوضاع .

٣ ـ هياكل بالية

لقد أصابت تجارة الرقيق ، على مدار قرون ثلاثة ، النمو السكانى الإفريقى بالخلل . فبدا غير متساو فى نهاية القرن التاسع عشر ، وما زالت كثافة السكان

حتى اليوم تتراوح بين ١٠٠ فى رواندى– أوراندى ، وهى نسبة استثنائية فى أفريقيا ، و ٤٠ فى نيجيريا و ٢ أو ٣ فى جمهورية وسط أفريقيا وجابون وتشاد والكنغو ومالى . ولا تتجاوز ١٠ ٪ إلا فى السنغال (١٥) وفولتا العليا (١٦) وغينيا (١٢) وليبريا (١٢) وسيراليون (٢٤) وغانا (٣٠) وتوجو (٢٦) وداهومى (١٦) وأوغندا (٢٩) وجنوب أفريقيا (١٣) . هذا علاوة على نيجيريا ورواندي – أوراندى التى سبق ذكرها .

وتعبر متوسطات الكثافة عن تشتت كبير فى عمليات التعمير التى تفصل بينها مساحات كبيرة خالية . وينتظم هذا التعمير المشتت فى خلايا اجتماعية صغيرة للغاية، فالوحدة العضوية فى كل أفريقيا الوسطى هى القبيلة . وهى تنقسم إلى أسر كبيرة تمثل البيئة الاجتماعية النموذجية للفرد . ويقع جزء من أفريقيا الغربية تحت نفوذ الإسلام الذى وصل إلى منطقة السافانا ، وقد انقسم إلى ممالك ذات بنيان إقطاعى . ونذكر منها داهومى ومملكة غانا ومملكة سونغاى فى جاو وكذلك ممالك البيل والأولاف ، إلخ . وكانت الوحدات التى عمرت طويلاً هى مملكة غانا وسونغاى ومالى وممالك « الموسى » . ولكنها لم تضم إلا أجزاء صغيرة من القارة ، وكانت تبدو نشازاً وسط فراغ سياسى إن لم يكن أيضاً فراغاً سكانياً كاملا . وقضت تجارة العبيد والحروب الاستعمارية على بدايات التنظيم الإقليمى هذه .

وبهذا لم يبق إلا الهياكل العائلية – وذلك فيما عدا التكوينات الإدارية الاستعمارية . فالبنيان العائلى هو السمة المشتركة بين جميع المجتمعات الأفريقية سواء كان بالانتساب الأبوى أو الأموى . وهو يتفق مع طبيعة الحياة بالقرية فى مجتمعات شبه مغلقة ، وبدون تدرج اجتماعى أحياناً (الديمقراطية الأولية للأسر التى يديرها مجلس العائلة وحيث تكون التقسيمات حسب السن هى الأساس) وأحياناً أخرى هى مجتمعات ذات بنيان أرستقراطى توجد به طبقات النبلاء المالكين والفلاحين وفئة الصناع . ولكن كل فرد يدرك انتماءه إلى قبيلة أو إلى شعب يضم عدداً متفاوتاً من الأسر ، ويكون مجموعة متجانسة ومحددة ،

قد تحتفظ بحدودها فى المناطق أو بصفة خاصة المدن ، التى يشكل أفرادها من جديد وحدة اجتماعية بعد ما هجروا الموطن الأصلى للقبيلة أو للشعب . وتستخدم هذه الوحدات قاعدة لتكوين فرق الحراسات العسكرية ، أو بتعبير أبسط فرق الأتباع فى خدمة أحد أعضائها . ولكنها تتعلق دائماً بتجمعات اجتماعية قليلة لم تنصهر مع بعضها البعض . فشعوب السودان تتكلم ٤٠٠ لهجة مختلفة . وتتكلم البانتو ٧٥ لهجة : . . ومن الصعب أن نجد طريقة أفضل من هذه لتصوير التفتت الذى أصاب البشرية الأفريقية . إن الفوضى المروعة التى أحدثتها تجارة الرقيق قد قضت تماماً على المحاولات الأولى لتكوين وحدات سياسية مستقرة ، وعادت بأفريقية ثانية إلى حالة التجزئة العائلية .

وقد قامت الغزوات الاستعمارية فوق التقسيم غير الواضح والسائد حينذاك لأراضى الممالك غير المستقرة فى أفريقيا الغربية أو لشعوب أفريقيا الوسطى . فأحدثت هذه الغزوات وسجلت تقسيما اتفاقياً ، نتج عن الواقع الفعلى للاحتلال العسكرى وتم التصديق عليه بالاتفاقيات الدولية المعقودة بين الدول الأوربية . وفى نهاية الأمر أخذ بهذا التقسيم الاتفاقى كإطار لاستقلال الدول الجديدة .

٤ ـ الطابع المتأخر للانفجار السكانى

تشهد أفريقيا اليوم حركة ضخمة للتوسع الديموجرافى ، تعتبر طابعاً مميزاً للفترة الحالية ، وإن كانت قد بدأت فى فترة متأخرة نسبياً . وقد بقى الرعب يسيطر على حياة الجماعات الأفريقية الصغيرة ــ إلى أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ــ ذلك الرعب القديم الموروث من عهد تجارة الرقيق الذى دام قروناً ، والقهر الاستعمارى الذى جاء من بعده . ولذا وجدت لها ملجأ فى نوع من العزلة يصعب على الطب والتربية اختراقه . وكانت كثرة الوفيات فى مختلف أشكالها من وفيات الأطفال ووفيات الصغار والمراهقين والبالغين ، للافتقار إلى الوقاية الصحية

والاحتياطات الأولية ضد أخطار التلوث والطفيليات ، كانت هذه الوفيات حتى فترة قريبة تعتبر قدراً طبيعياً . وساهمت الطقوس الدينية وأعمال السحر فى زيادة أخطار الوفاة بسبب التلوث الذى يعقب عمليات الختان والبتر وتشريط الجلد والوشم . إلخ . وما زالت نسب الوفيات مرتفعة فى الريف؛ فهى ٤١ فى الألف فى غينيا ، و ٤٧ فى الألف فى مالى . وظلت الوفيات من الأطفال عالية فى هذه البلاد ، إذ تزيد على ٣٠٠ فى الألف . ولكن هذه النسبة فى طريقها للانخفاض فى كل مكان ، يستطيع العلاج الطبى — الاجتماعى أن يصل إليه . فلم تعد النسبة فى السنغال إلا ٢٥ فى الألف . وكانت فى غانا ٢٣ فى الألف فى الفترة بين ١٩٤٦ و ١٩٥٠ وانخفضت إلى ٢١ فى الألف فى عام ١٩٥٨ . وفى مدغشقر كان المعدل العام للوفيات ١٩ فى الألف فى ١٩٤٦ — ١٩٥٠ ، و ١٤ فى الألف فى عام ١٩٥٨ . ووصلت فى الكونغو ليوبولد فيل إلى ٢٠ فى الألف[1] ويدل تفاوت هذه النسب العددية على أن الوضع فى عنفوان تطوره . فى عام ١٩٤٠ — ١٩٥٠ كان معدل الوفيات يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ فى الألف فى كل مكان تقريباً، وقد بقيت حتى اليوم بعض مراكز المقاومة لانخفاض نسبة الوفيات خاصة فى البلاد التى تقل فيها كثافة السكان ، ونجد التعمير فيها مشتتاً فى مجموعات منعزلة . إلا أن العديد من المناطق استطاعت أن تخفض نسبة وفياتها إلى النصف (فوصلت إلى ٢٠ أو أقل من ٢٠ فى الألف) .

بيد أن عمليات الاختبار والقياس تبين أن الخصوبة مرتفعة عما كنا نتصوره، ويعود ذلك إلى أن تقدير الوفيات كان أقل من الحقيقة ، فى حين أنها فى الواقع عالية بدرجة كبيرة ، الأمر الذى كان يجعلنا نفسر الركود السكانى فى أفريقيا بافتراض انخفاض الخصوبة بدرجة غير عادية .

ومعدلات المواليد التى أمكن حسابها حسب عمليات الاختبار والقياس هذه

---

(١) الدليل الديموجرافى والدراسات الديموجرافية للأمم المتحدة .

هى من ٦٢ إلى ٦٣ فى الريف الغينى و ٥٢ فى ريف مالى والسنغال و ٥٨ فى ساحل العاج .

نسب توزيع السكان حسب أعمارهم فى بعض البلدان الأفريقية [1]

البلد	سنة التعداد	أقل من ١٥ سنة	من ١٥ إلى ٥٩ سنة	٦٠ سنة فما فوق
الكمرون	١٩٥٨	٢٨,٦	٦٨,٢	٢,٥
غينيا	١٩٥٥	٤٢,١	٥٢,٩	٤,٩
ساحل العاج	١٩٥٨	٤٤,٩	٥١,١	٤
مالى	١٩٥٨	٣٦,٤	٥٥,٧	٧,٩
السنغال	١٩٥٨	٤٠,١	٥٣,٤	٦,٥
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٩٥٨	٣٤,٧	٦٢,٩	٢,٤
الكونغو (برازافيل)	١٩٥٩	٤١,٦	٥٦,٤	٢
تشاد	١٩٥٩	٤٢,٥	٥٣,٩	٣,٦
غانا	١٩٤٨	٣٣,٧	٦١,٤	٤,٩
جامبيا	١٩٥٩	٣١,٢	٥٩,٩	٨,٩
نيجيريا	١٩٥٣،٥٢	٤٠,٢	٥٣,٩	٤,٩
أنجولا	١٩٥٠	٣٩,١	٥٦	٤,٧
باسوتولاند	١٩٤٦	٣٧,٦	٥٣,٥	٨,٩
بتشواناالاند	١٩٤٦	٣٦,٥	٥٥,٧	٧,٨
الكونغو (ليوبولد فيل)	١٩٥٣	٣٥,٢	٥٨,٤	٦,٤
جزر موريس	١٩٥٦	٤٤,١	٥١	٥
موزامبيق	١٩٥٩	٤٠,٤	٥٤,٥	٥

وفى ظل هذه الظروف تصل معدلات الزيادة الطبيعية منذ الآن إلى نسب تتراوح فيما بين ٢ و٣٪ فى البلاد التى انخفضت فيها نسبة الوفيات خلال العقد الأخير .

(١) هيئة الأمم المتحدة النشرة الاقتصادية لأفريقيا — صدرت فى أديس أبابا العدد الثانى يونيو ٦٢ .

والنتيجة الديموجرافية لهذا هي غلبة فئات الشباب بين السكان فى أفريقيا بشكل كبير ، وما زال انقلاب الاتجاه حديثاً للغاية بدرجة لا تجعل الموجة الديموجرافية تصل إلى مرحلة البلوغ . وفى البلاد التى أدركها انخفاض نسبة الوفيات تزيد نسبة الذين تقل سنهم عن ٢٠ عاماً على ٥٠ ٪ من السكان ، بينما تزيد نسبة البالغين فى البلاد التى لم تكمل ثورتها الديموجرافية بعد زيادة كبيرة . ونظراً لأن طول الأعمار ما زال أمراً استثنائياً ، فإن نسبة الشيوخ قد قلت إلى معدلات منخفضة للغاية .

وبشكل عام يمثل البالغون الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٥٩ سنة ما يقل عن نصف عدد السكان ، ويزيد عنهم عدد الذين يقل عمرهم عن العشرين عاماً فى ساحل العاج وغينيا ونيجيريا والكنغو والسنغال وموزمبيق . وسيظل يزداد ثقلهم فى الميزان السكانى خلال السنوات القادمة . وقد دخلت أفريقية بدورها فى مجموعة البلاد الفتية جداً ، التى تحتل فيها مشاكل تدريب الفئات الشابة وتوظيفها وإسكانها المكانة الأولى . ويبدو هذا الوضع الجديد منافياً بصورة خاصة لما للشيوخ من سلطة فى المجتمع الأبوى القديم .

٥ ـ مظاهر التخلف الأفريقى وسماته

لما كان الهدف الأساسى للاقتصاد الاستعمارى هو إنتاج المواد الغذائية والمواد الخام المخصصة للتصدير فإنه عبأ بعض القطاعات التى بدت له صالحة بصورة خاصة للزراعة التجارية ، بسبب ملاءمة البيئة الطبيعية وقرب موانى التصدير ، بل كثيراً ما نرى الاستعمار وقد أفرط كثيراً فى استغلال المصادر الطبيعية ، ونظم الإنتاج التعدينى على أساس تصدير المعادن الخام والمعادن المستخلصة ، وأقام قواعد النقل حسب احتياجات ذلك الإنتاج وهذا التصدير ، مستخدماً الحد الأدنى من المعدات ، بسبب صعوبة إنشائها فى بلاد بدت فيها

اليد العاملة نادرة وضعيفة والبيئة الطبيعيةطاردة وعدوانية بصفة خاصة . ونتج عن هذا ، وعلى نطاق القارة كلها ، ازدواج بين مراكز تأثير الاقتصاد الاستعمارى : فهناك موانئ كبيرة مثل داكار ، مناطق المشروعات الزراعية ، مثل ساحل الذهب (غانا حالياً) ، ومناطق تعدينية مثل « وتسوترزراند » أو « كاتنجا » . أما بقية القارة فقد ترك لمصيره ليتحلل إلى عدد لا نهائى من المجتمعات العائلية الصغيرة ، لا تراقبها الإدارة إلا من بعيد جداً ، وتقنع منها بجباية الضرائب وتجنيد الرجال بين حين وآخر ، دون أن تتدخل فى التنظيم الاجتماعى و لا فى الاقتصاد الذى ظل فى إطار الاكتفاء الذاتى فى القرية .

وفى كثير من الأحوال كان وصف المجتمع والبيئة الأفريقية يسبب الحيرة بسبب تفاوته . ولكن هذا التفاوت نابع من الواقع الأفريقى ذاته . فلا توجد زراعة أفريقية ولا زراعة أعشاب أو غابات ، بل تتنوع فى الواقع الأساليب لمواجهة مشكلة توفر ضرورات المعيشة باستخدام الأرض ، بقدر ما تتعدد الشعوب الموجودة فى أفريقيا . والعامل المشترك هو ضآلة هامش الأمان بين كمية الناتج المحقق ومجموع احتياجات الجماعة المحلية . ويزداد الوضع حرجاً شيئاً فشيئاً بسبب انتشار الزيادة السكانية الطبيعية والمطردة . وإذا استثنينا المناطق المستغلة فى إنتاج المواد الغذائية التى يتم تسويقها بواسطة الشركات الأوروبية أو تحت سيطرتها ، فإننا نجد أن الزراعة الأفريقية تتميز بالتقطع وعدم الاستمرار وبإنتاجية بالغة الانخفاض . إن غلة الزراعة غير منتظمة ولكنها منخفضة بشكل عام . أما عدم الاستمرار والتقطع فنتيجة مباشرة لعدم اتصال حركة التعمير . كما ينبع أيضاً من ترك الأرض بوراً لمدد طويلة . وتبدو المساحات المزروعة كبقع صغيرة فى وسط السافانا أو الغابات الثانوية . والعلاقات محدودة للغاية بين المجتمعات التى تعزلها عن بعضها مساحات من النباتات البرية ، التى لا تخترقها إلا الممرات الرديئة . وليس لكل جماعة من اهتمام سوى أن تضمن استمرارها الذاتى فى إنتاج الضروريات اللازمة لها ، واستكمال ما ينقصها

بمختلف أنواع الجمع وصيد السمك والقنص . وظروف تخزين المحصولات سيئة . وهكذا يتلف جزء من المحصول أو يفقد قبل أن يحين موعد استهلاكه . والمشكلة التقليدية لكل المجتمعات هى مشكلة فترة الانتقال بين موسمين زراعيين وهى تتطابق مع فترة سنوية من القحط . فمن الناحية العملية يكون التبادل مستحيلا طالما لا تخدم هذه الجماعات شبكة من الاتصالات الإقليمية . وفائض الإنتاج الذى يتحقق أحياناً ، لا تتوفر للجماعات السكانية الأفريقية فرص بيعه أو مقايضته بما يوازيه من المنتجات والمواد الاستعمالية الأخرى . ولذلك فليس هناك ما يدفعها إلى زيادة مجهودها فوق ماتراه التقاليد ضرورياً لسد احتياجاتها الذاتية . وقد أطلق بعض المؤلفين كلمة مبتكرة على هذا الوضع هى « الانغلاق » . ومن جانب آخر فإن كل مجهود لزيادة الإنتاج يتضمن التعرض لأخطار أدركتها بعض الجماعات بشكل تام . فالإسراف فى استغلال التربة فى ظروف معينة بالوسائل التكنيكية التى تعرفها الجماعات الريفية الأفريقية ، بل وإدخال عمليات زراعية لا تتفق مع أفريقيا وبصورة غير مدروسة ، يهدد مناطق بكاملها بالبوار . وتبحث الزراعة الأفريقية عن وسائل تحقيق ثورتها ، ولكن ليس أمامها من أمل فى العثور عليها فى ظروف الاستغلال القروى المتقطع . وتتميز هذه الزراعة بانفصالها عن تربية الحيوان ، وبالتالى عدم استخدام السماد الطبيعى حتى فى الأماكن التى يمكن تربية الحيوانات . ويجهل السكان كل شىء عن عمليات انتقاء التقاوى والماشية . والعائد هزيل بالنسبة لكمية العمل وهى ضخمة غالباً ، وتقترن بأدوات حاذقة دائماً غير أنها ذات كفاءة تافهة . فى المناطق الساحلية والسودانية يصل إنتاج الهكتار من الذرة العويجة إلى ٥ أو ٦ كينتالاً . ويعطى نخيل الزيت فى الكونغو ٥٠٠ كجم من الزيت فى الهكتار . ولا يحصل زارع الأرز فى ساحل العاج إلا على ٥ أو ٧ كينتالات من الأرز غير المقشور فى الهتكار . أما متوسط وزن الماشية ذات القرون فيتراوح بين ١٠٠ و ١٥٠ كجم فى المنطقة السودانية أو فى مناطق تربية

الحيوان فى جبال أفريقيا الشرقية،ويزن الخروف السودانى من ١٢ إلى١٥ كجم . ولا يتجاوز متوسط وزن الخنزير فى غانا أو أنجولا أو روديسيا أو مدغشقر ٥٠ كجم .

ولا توجد حتى الآن صناعة أفريقية . فالاستثمارات الصناعية اقتصرت فقط على عمليات الإنتاج من أجل التصدير . والواقع أن التجهيزات الكهربائية وإنشاء السكك الحديدية ما هى إلا «إسقاط» على القارة الأفريقية للعمليات التى توجهها من بعيد المراكز الرئيسية للشركات الأوروبية الكبرى . ويبدو أن الوضع يختلف عن ذلك فى جنوب أفريقيا ، ولكن الجهاز الصناعى فيها بيد أقلية من أصل أوربى تبعد عنه الأفريقيين إبعاداً منظماً ، إلا بالقدر الذى تضمن به اليد العاملة اللازمة لجعل الصناعة منتجة .

وتتزايد المدن بمعدل سريع بسبب طرد جزء من سكان الريف من القرى التى لا تعود تستطيع أن تقيم أود سكانها بشكل كامل . غير أن إعداد المدن للإنتاج يتم بصورة تقل عن المطلوب فهى مراكز تجارية أساساً ، تتم فيها جميع أنواع التجارة حتى أكبرها وضاعة وشجناً . إن التدرب على روح المشروع والاستثمار القومى وأساليبهما الفنية ، أمر معقد ويستغرق وقتاً طويلا . فليس هناك فنون فى معظم الأحوال . ويجب إيجاد وسائل التجهيز والتنظيم التى تسمح بالإنجاز بالاعتماد على عدد قليل للغاية من الفنيين المؤهلين والمساعدين الأجانب . ويبدو أن بعض الدول الأفريقية قد نجحت أكثر من غيرها بالنسبة للإنجازات الفورية . ومع ذلك فما يخبئه الغد أمر غير معروف أبداً .

٦ ـ طرق للتطور الأفريقى

ليست ظروف الدول الأفريقية متساوية من حيث ملاءمتها لإقامة الصناعة القومية وخاصة الصناعات الأساسية . ولكن الزراعة يمكن تحويلها فى كل القارة

لتصبح مصدراً لتكوين رأس المال القومى . وقد ضربت حكومة غانا مثالاً على هذا بإنشائها صندوق الدعم الذى يغذيه فائض الدخل الناتج من بيع الكاكاو فى السنوات الوفيرة المحصول مما يعين الإنتاج فى السنوات الشحيحة ويكوّن احتياطياً من رءوس الأموال لاستثمارها فى المعدات والتجهيزات . وللوصول إلى نتائج مشابهة يجب أن يتحقق شرطان جوهريان .

(أ) الانفتاح الذى يسمح بإنشاء قطاع الإنتاج التجارى إلى جانب قطاع الاستهلاك المحلى وذلك على نطاق البلد كله ، سواء اختص هذا القطاع بتسلم الفائض من المنتجات الغذائية التقليدية التى تحتاجها المدن بصورة متزايدة لاطراد نموها ، أو اندمج القطاع التجارى الجديد فى اقتصاد السوق الدولية كسوق الكاكاو وزيت النخيل والفول السودانى والموز .

(ب) زيادة الغلة التى توفر إمكانية إنتاج الغذاء اللازم للجماعة المحلية ، ومعه الفائض المخصص للسوق وذلك بعمل مكافئ أو أزيد قليلا .

ويرتبط الشرط الأول بتحقيق الأشغال العامة وتطوير العقليات فى نفس الوقت . والواقع أن التجربة قد بينت أن الأمرين يسيران معاً ، فى العادة ، وأن شق الطريق وقدوم سيارات النقل يوقظان إغراءات واتجاهات جديدة .

ويتطلب الشرط الثانى عملا مستنيراً وحذراً يتجنب أخطار تبذير رأس المال العقارى بالإسراف فى استغلال التربة الزراعية بطريقة تدمرها . ونرى الاتجاه ، بشكل تدريجى ، يسير إلى تركيب زراعى أكثر كثافة من المنتجات التقليدية ، وإلى إدخال الزراعات التى تحافظ على التربة أو تجددها فى زراعات تكميلية بدلا من ترك الأرض بوراً لمدد طويلة ، مع تقديم نفس الميزات الزراعية . وقد دلت التجربة على أن العائد البائس للزراعة التقليدية يمكن أن يتضاعف فى كل مكان تقريباً أربع مرات على الأقل وأحياناً عشر مرات . فى الكونغو ليوبولدفيل وفى ساحل العاج تمت أقلمة بعض الأنواع من زيت النخيل تعطى من ٣ إلى ٤ أطنان من الزيت فى كل هكتار ، بينما تنتج الزراعة التقليدية من ٣٠٠ إلى

٥٠٠ كجم . وفى نيجيريا وساحل العاج يحصد صغار زراع المطاط كمية تتراوح بين ٢٠٠ و ٢٥٠ كجم من المطاط من الهكتار ، بينما تحصل شركة « فايرستون » فى ليبيريا على ١٥٠٠ كجم ، وتعطى مزارع الموز الجديد الكمرون فى غينيا من نوع « جروميشيل » أو « بويو » من ٤٠ إلى ٥٠ طناً فى الهكتار مقابل ١٠ أو ١٢ طناً فى المزارع التى لم يتم تحسينها . وبالنسبة للحبوب تتراوح الزيادة من ٥ كينتالات فى الهكتار إلى ٢٠ ، أو حتى ٥٠ فى الأرز ، و ٣٠ بل و ٥٠ بالنسبة للذرة العويجة . ومن الناحية العملية ليست هناك أية زراعة لا يمكن تحسينها بنسب كبيرة إذا تم انتقاء الأنواع واستخدام المخصبات ومقاومة الطفيليات والأمراض التى تصيب زهور النبات . وتجرى الآن عدة أبحاث حول تطور زراعة البقول الاستوائية التى تستطيع أن تكون أساساً لزراعة علفية تكفل محصولاً إضافياً وتسمح بتحسين تربية الماشية . ولتحقيق نفس الهدف يدرس موضوع الالتجاء إلى زراعة الصبار الخالى من الشوك .

والحق يقال، إن زيادة العائد فى تربية الحيوان زيادة سريعة أمر أصعب ، فالبقرة السودانية تغل من اللحم والدهن ما يقل ست أو سبع مرات عن البقرة الأوربية . وما زالت منتجات الألبان أكثر انخفاضاً نسبياً . ولتعويض هذا الفارق ينبغى القيام بتحسين جذرى فى المراعى وشن صراع دائم ضد الأمراض الوبائية فى الحيوان وضد الحرمان الموسمى بتكوين احتياطى من العلف علاوة على إجراء عمليات الانتقاء الأساسية . وهناك منذ الآن عدد كاف من محطات التجارب، والمزارع الحديثة مما يجعلنا نتوقع حدوث تحسن فى المستقبل القريب .

ويمكن أن تتحقق الثورة الزراعية فى أفريقيا بالحد الأدنى من الاستثمارات . وهى تنتشر بطريقة غير متساوية تبعاً للمناطق، ولكننا لا نستطيع الحكم مقدماً على الدور الذى يقدمه ضرب المثل كعامل مشجع على الإسراع بالتطور، طالما كان الفلاحون لا يخشون أن يصبح المجهود الذى يخصصونه لزيادة الإنتاج مصدراً لفرض ضرائب إضافية . ولا تستطيع مقاومة الأجيال القديمة أن تصمد طويلا

أمام ضغط الفئات الفنية والكثيرة العدد إذا كانت هذه قد أقنعتها المدارس ووسائل الإعلام والإرشاد بإمكانية تحقيق حياة أفضل ، إذا بذلت مجهوداً يزيد قليلا ، إلا أن الأمر يتطلب يقظة أعظم فى العمل .

إن توزيع السكان العاملين بين مختلف قطاعات النشاط المهنى ، ومقارنة حجم الإنتاج لمواد المعيشة وللصادرات بالنسبة لإجمالى الإنتاج الداخلى ، تبين التخلف فى الاقتصاديات الأفريقية فى مجال التطور الصناعى .

أهمية إنتاج مواد المعيشة والصادرات بالنسبة لإجمالى الإنتاج الداخلى ولعدد السكان فى بعض البلاد الأفريقية

البلد	إنتاج مواد المعيشة كنسبة مئوية من الإنتاج الداخلى الإجمالى	السكان العاملون فى الزراعة	الصادرات الزراعية بالنسبة المئوية للإنتاج الداخلى الإجمالى	النسبة المئوية للعمال والمستخدمين من إجمالى عدد السكان
غينيا	٥٠	٨٧	٩	٤
السودان	٥٨	٨٧	١٢	٧
ساحل العاج	٦٥	٩١	٣٠	٤
الكونغو ليوبولد فيل	٤٧	٨٥	١٥	٨
غانا	٦٦	٧٠	١٨	٥
الكمرون	٥٢	٩١	١٨	٤
نيجيريا	٦٤	٧٨	١٢	٢
أوغندا	٦٨	••	٢٩	٤
كينيا	٤٣	٨٠	١٣	٩

توزيع الإنتاج الداخلى حسب نوع النشاط
فى بعض البلاد الأفريقية

البلد	السنة	الزراعة	الصناعة الاستخراجية	الصناعة التحويلية والخدمات العامة والبناء	النقل والمواصلات والتجارة والخدمات
غينيا	١٩٥٦	٤٨	٢,—	٩,٧	٤٠
السودان	٥٨—١٩٥٩	٥٨	—	١٠	٣٢
الكمرون	١٩٥٦	٤٩	٣,—	٨	٤٠
نيجيريا	١٩٥٨	٦٣	١,—	١٣	٢٣
غانا	١٩٥٨	٦٠	٤,—	٧,٣	٢٩
الكنغو (ليوبولدفيل)	١٩٥٩	٣١	١٦	١٤	٣٩

والبلاد الأفريقية ضعيفة التجهيز بالمعدات فى مجال الطاقة ، ومجال تنظيم النقل

استهلاك الكهرباء والتجهيزات فى وسائل المواصلات
فى بعض البلاد الأفريقية

البلد	استهلاك الفرد الواحد من الكهرباء (كيلووات / ساعة)	السكك الحديدية (كم لكل ١٠٠٠ كم٢)	طرق مستخدمة فى كل الفصول (كم لكل ١٠٠٠ كم)	عربات لكل الأغراض (العدد بالنسبة للألف من السكان)
غينيا	٧	٢,٨	٣١	١,٨
السودان	٦	٢	٠٠	١,٢
الكمرون	١٧	١,٢	٩	٣,٨
نيجيريا	١٤	٣,٣	٢٤	٠,٧
غانا	١٥	٥,١	٣٠	٢,٢
الكونغو (ليوبولدفيل)	١٥٨	٢,٥	١٣	١,٦
ساحل العاج	١٥	٤,١	٥٢	٤,٢

فالبلاد الأفريقية إذن تواجه عجزاً على درجة كبيرة من الخطورة ، وتعانى نقصاً فى الفنيين . فنسبة البالغين الذين يعرفون القراءة والكتابة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ ٪ ، وتقل نسبة الشباب من ١٤ إلى ١٩ سنة والذين فى المدارس الثانوية عن ٣ ٪ (عدا غانا التى ترتفع النسبة بها إلى ٢٣ ٪) . وإزاء هذا الوضع يبدو أن التخطيط الذى تشرف عليه مجموعة من الفنيين ، هو السبيل الوحيد الفعال لتحقيق التطور الشامل الذى يقوم على فتح قطاعات جديدة للإنتاج عن طريق تكوين رأس مال قومى .

وقد أصبح التخطيط ، الذى بدأ فى أعقاب الفترة الاستعمارية ، أسلوباً يكاد يكون عاماً وشاملا فى تنظيم التنمية فى مختلف الدول الأفريقية . وقد تم وضع جزء من هذه الخطط بواسطة جمعيات المعونة التكنيكية ، بمساعدة الدول الأوربية أو بدونها ، كشركة الدراسات الصناعية واستغلال الأراضى فى السنغال .C.I.N.A وجمعية الاقتصاد والرياضة التطبيقية .S.E.M.A فى مدغشقر ، وجمعية الدراسات للتطور الاقتصادى والاجتماعى فى الكمرون .S.E.D.E.S ومعهد التطور الاقتصادى والتكنيكى فى داهومى .I.D.E.T ، إلخ .. وفى عام ١٩٦٢ لم يكن عدد خطط التنمية التى تنفذ يقل عن خمس عشرة خطة ، كما بلغ عدد ما تم وضعه ولم ينفذ بعد عشر خطط . إن الدول التى تأخذ بحزم بسياسة التخطيط قد أنشأت مؤسسات جديدة تماماً فى أفريقيا ، مثل لجنة الدولة للتخطيط فى غانا ، ومفوضية الخطة فى السنغال والمفوضية العامة للخطة فى مدغشقر ، ووزارة التنمية الاقتصادية ومكتب التخطيط الملحق بها فى نيجيريا .. ولا تتضمن هذه الخطط تحولات اجتماعية أو اقتصادية فهى تدعو رأس المال الخاص للمساهمة بصورة واسعة ، ولا تستبعد اللجوء إلى رأس المال الأجنبى الخاص . فى الكونغو ليوبولد فيل ، يرغب القادة فى تمويل خطة التنمية على أساس أن يمثل رأس المال الأجنبى بنسبة ٤٤ ٪ من مجموع الاستثمارات ، وتصل هذه النسبة فى نيجيريا إلى ٤٠ ٪ وفى غانا إلى ٢٤ ٪ .

وتخصص معظم الخطط جزءاً من الاستثمارات والجهود لعمليات التصنيع ،

وهو أمر ضروري لامتصاص الفائض من اليد العاملة الزراعية ، وفى المقام الأول هؤلاء الذين هجروا موطنهم وتكدسوا فى « مدن صفيح » المقامة فى الضواحى ، ثم لزيادة قيمة جزء من الإنتاج المخصص للتصدير والذى يصدر خاماً فى الفترة الحالية ، وأخيراً لتحسين الميزان التجارى بتحرير الدول الأفريقية من استيراد بعض المنتجات المصنوعة و بتوفير وسائل التبادل لها . فأفريقيا لا تنقصها الموارد الأساسية ، وهى إذا كانت فقيرة نسبيا فى الفحم ولا تملك الوسائل التكنيكية والمالية لتستعمل بنفسها إنتاجها من اليورانيوم ، فإنه لم يتم تنقيب أراضيها بصورة كاملة بحثاً عن البترول . وفى المنطقة الاستوائية الرطبة تملك أفريقية قوة كبيرة كامنة من الطاقة الكهربائية . والقارة غنية بالموارد المعدنية من جميع الأنواع ، منها خام الحديد فى موريتانيا ، وليبريا ، وسيراليون وغينيا ، والبوكسيت فى الكمرون وغينيا والكنغو وغانا ، وخام الرصاص والزنك فى الكنغو وروديسيا ، وخام النحاس أيضاً فى روديسيا والكنغو ، علاوة على الذهب والمعادن النفيسة واليورانيوم والماس فى اتحاد جنوب أفريقية . ولكن التوزيع الجغرافى للمناجم يتخذ شكلا يستحيل معه فى الوقت الحالى إنشاء صناعة أساسية إلا فى بعض البلاد التى خصها هذا التوزيع بمزايا كبيرة . وباعتبار تلك الصناعات الأساسية جزءاً لا يتجزأ من الشبكة الصناعية الدولية .

وتستطيع كل دولة أن تبدأ بشكل مجز فى إنشاء صناعة تجهيزية وتحضيرية على المستوى المتوسط ، كمصانع الأسمنت والصناعات الزراعية والغذائية . ولكن هنا أيضاً يبدو التنسيق أمراً ضروريا . إذ تملك أفريقيا قاعدة إنتاجية ضعيفة وعدداً قليلا من الفنيين والأخصائيين ، وعدداً صغيراً من القادة الإداريين مما يحول دون تكرار نفس الهياكل الإدارية والاقتصادية فى العديد من الأماكن ، وعلى نطاق الدول التى لا يزيد عدد سكان بعضها عادة على مليون نسمة .



(شكل ١١) الخريطة السياسية لأفريقيا

٧ ـ الانقسام السياسى والمحاولات الاتحادية

فى أقل من خمس سنوات ، أدى تحرير المستعمرات الفرنسية والإنجليزية القديمة ، وتنازل بلجيكا عن السيادة على الكنغو ، إلى استقلال ٢٩ دولة جديدة . ويوجد حالياً فى أفريقيا جنوبى الصحراء ٢٩ دولة مستقلة ، بما فيها إثيوبيا وليبريا المستقلتان من قبل ، ودستة من الأقاليم التى ما تزال خاضعة للاستعمار . وتنبع التجزئة السياسية الحالية فى أفريقية من الانقسام الإدارى فى الفترة الاستعمارية بصورة مباشرة ، ومن تقسيم الأراضى الأفريقية بين الإمبراطوريات . وتختلف المساحة وعدد السكان بنسبة كبيرة . وإذا كانت بعض الدول قد ضمنت الشروط الجوهرية لاستمرار حياتها ، فإن البعض الآخر يبدو كمخلوقات مجردة . ولسوء الحظ فإن الخصوصية الإقليمية التى ورثتها لها الفترة الاستعمارية ، وتحولت إلى قوميات ، لتعتبر إحدى العقبات الخطيرة التى تعترض التطور فى أفريقية .

البنيان السياسى فى أفريقيا المعاصرة

١ ـ الدول المستقلة	السكان (بالمليون نسمة)	المساحة (بالكيلو متر المربع)
موريتانيا	٠,٦	١,٠٨٥,٠٠٠
السنغال	٣	٩٧,٠٠٠
مالى	٤	١,٢٠٠,٠٠٠
فولتا العليا	٤,٤	٢٧٤,٠٠٠
النيجر	٢,٥	١,٢٦٧,٠٠٠
غينيا	٢,٦	٢٤٥,٠٠٠
سيراليون	٢,٥	٧٢,٠٠٠
ليبريا	١,٣	١١١,٠٠٠
ساحل العاج	٣,٣	٣٢٢,٠٠٠
غانا	٧	٢٣٧,٨٧٢
توجو	١,٥	٥٦,٦٠٠

الدول المستقلة	السكان (بالمليون نسمة)	المساحة (بالكيلومتر المربع)
داهومى	٢	١١٥,٠٠٠
نيجيريا	٣٦	٩٢٣,٠٠٠
الكمرون	٤,٥	٤٧٥,٤٤٢
جمهورية أفريقيا الوسطى	١,٢	٦١٧,٠٠٠
تشاد	٢,٧	٢٨٤,٠٠٠
جابون	٠,٥	٢٦٧,٠٠٠
جمهورية الكنغو برازافيل	٠,٨	٣٤٢,٠٠٠
جمهورية الكنغو ليوبولدفيل	١٤,٥	٢,٣٤٥,٠٠٠
السودان	١٢	٢,٥٠٠,٠٠٠
إثيوبيا	٢١	١,١٨٤,٠٠٠
الصومال	٢	٦٣٧,٠٠٠
زنزبار *	٠,٣	٢,٦٠٠
كينيا	٧,٣	٢٨٢,٠٠٠
أوغندا	٧	٢٣٩,٦٠٠
رواندا	٢,٥	٢٨,٠٠٠
بوروندى	٢,١	٢٧,٨٣٤
تنجانيقا	٩,٦	٩٣٧,٠٠٠
مالاوى وزامبيا	٨,٥	١,٢٥٤,٠٠٠
مدغشقر	٥,٦	٥٩٥,٠٠٠
اتحاد جنوب أفريقيا	١٦	١,٢٢٣,٠٠٠
٢ ــ أقاليم تحت الوصاية		
جامبيا	٠,٢	١٠,٣٠٠
غينيا البرتغالية	٠,٥	٣٦,٠٠٠
ريومونى	٠,٢	٢٦,٠٠٠
الساحل الفرنسى من الصومال	٠,٦	٢٢,٠٠٠
أنجولا	,٥	١,٢٤٦,٠٠٠
موزمبيق	٦,٦	٧٨٣,٠٠٠
جنوب غرب أفريقيا	٠,٥	٨٢٤,٠٠٠
بتشوانالاند **	٠,٣	٥٧٤,٠٠٠
سوازلاند	٠,٣	١٧,٣٦٣
باسوتولاند ***	٠,٧	٣٠,٣٠٠

* أنضمت زنزبار وتنجانيقا وأصبحت تنزانيا . (المعرب)

** اصبحت بوتسوانا المستقلة (المعرب) *** أصبحت ليسوتو المستقلة . (المعرب)

وفى فترة مبكرة للغاية أدرك قادة الدول الأفريقية عجز أفريقيا المفتتة إلى حد الإفراط . ولكن عقبات عدة اعترضت مختلف محاولات الاتحاد . وأظهرت ألواناً من عدم الثقة والغيرة . وكثيراً ما تكون حكومات أصغر الدول ومن ثم أضعفها ، أقل حماساً لسياسة اتحادية تخشى إضعافها لسلطانها . إن الروابط بين الدول الناشئة عن نفس الإمبراطورية الاستعمارية أسهل من غيرها ، لأن اللغة المستخدمة والمؤسسات الموجودة متطابقة . إلا أن تاريخ الاستعمار قد ركب الأراضى التى تستظل بأعلام مختلفة، الواحدة داخل الأخرى. وبدت التناقضات وكأنه لا سبيل للتغلب عليها : ألم تكن أولى محاولات الاتحاد ، محاولة غينيا وغانا التى اصطدمت بأنواع من التفاوت والمنافسة الاقتصادية ، ومنها انتماء غانا إلى منطقة الإسترليني وغينيا إلى منطقة الفرنك ؟ ومع أن المحاولة الثانية كانت داخل المنطقة التى تستخدم اللغة الفرنسية ، إلا أنها لم تكن أسعد حظاً : فقد كان من المفروض أن يضم اتحاد مالى فى البداية السنغال ومالى وداهومى وفولتا العليا ، ولكنه لم يضم سوى السنغال ومالى ولمدة سنتين فقط (عام ١٩٥٨ — ١٩٦٠) .

ومن جانب آخر تهتم أفريقيا بالاقتراحات التى تتجاوز الإطار القديم « لأفريقيا السوداء » وحدها . وهكذا قامت مختلف محاولات التجمع منذ عام ١٩٦٠ : فهناك مجموعة الدار البيضاء التى أنشئت فى مؤتمري الدار البيضاء والقاهرة فى عام ١٩٦١ ، وتضم غينيا ومالى وغانا ومراكش والجزائر والجمهورية العربية المتحدة ، ثم مجموعة برازافيل التى تشكلت فى عام ١٩٦٠ فى أبيجان وبرازافيل وتضم الكمرون وجمهورية وسط أفريقيا والكنغو برازافيل وساحل العاج وداهومى وجابون وفولتا العليا ومدغشقر وموريتانيا والنيجر والسنغال وتشاد والتى تم تشكيلها فى مؤتمر داكار عام ١٩٦١ والمنظمة الأفريقية الملاجاشية للتعاون الاقتصادى O.A.M.C.E. وهناك مجموعة مونروفيا (أنشئت فى المؤتمر الذى عقد من ٨ إلى ١٢ مايو عام ١٩٦١) وتضم ٢٠ دولة ، يشترك كثير منها فى المجموعتين السابقتين . وقد اشتركت هذه المجموعات المختلفة فى مؤتمر عموم أفريقيا فى

أديس أبابا فى مايو ١٩٦٣ لوضع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية التى تحددت أهدافها فى المادة الثانية بالصورة التالية :

(ا) تقوية الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية .

(ب) تنسيق وتدعيم تعاونها ومجهودها المشترك لتوفير أفضل الظروف المعيشية للشعوب الأفريقية .

(حـ) الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها .

(د) القضاء على كافة أشكال الاستعمار فى أفريقيا .

(هـ) تشجيع التعاون الدولى مع وضع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى الاعتبار .

وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف تنسق الدول الأعضاء سياستها العامة وتوفق بينها ، وبالذات فى المجالات الآتية :

(ا) السياسة والدبلوماسية .

(ب) الاقتصاد والنقل والمواصلات .

(حـ) التربية والثقافة .

(د) الصحة والوقاية والتغذية .

(هـ) العلوم والتكتيك .

(و) الدفاع والأمن .

وقد وقع الميثاق ممثلو الدول التالية :

الجزائر ، وبوروندى ، والكمرون ، والكونغو (برازافيل) ، والكونغو (ليوبولد فيل) ، وساحل العاج ، وداهومى ، وإثيوبيا ، وجابون ، وغانا ، وغينيا وفولتا العليا ، وليبيريا ، وليبيا ، ومدغشقر ، ومالى ، ومراكش ، وموريتانيا ، والنيجر ، ونيجيريا ، والجمهورية العربية المتحدة ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ، ورواندا والسنغال ، وسيراليون ، والصومال ، والسودان ، وتنجانيقا ، وتشاد ، وتوجو ، وتونس ، وأوغندا .

ومن الصعب قياس المدى الذي ذهبت إليه حتى الآن عمليات الوحدة هذه، ولكنها على الأقل تبين أن هذه الوحدة مسألة ضرورية من وجهة نظر الدول الأفريقية .

ولا تجهل هذه الدول ذاتها أنها لا تستطيع حل مشاكلها ، وخاصة مشكلة ضمان النمو الاقتصادى فى ظل وضع ديموجرافى ينمو سريعاً ، دون أن تستعين بمساعدات لن تجدها فى أفريقيا . وهى من جانب حساسة لنظريات مختلفة تتعلق بالتنمية ، والتى يقترن تنفيذها باللجوء إلى مساعدات معينة . إن اختلاف الاتجاهات المختارة قد يعرض الوحدة الأفريقية الهشة لخطر التفكك . بيد أنه توجد حلول ثلاثة أمام الدول الأفريقية :

● أن تلتمس العون ، وتتلقاه من الدول الاستعمارية القديمة التى ما تزال تحتفظ فيها بمصالح لها فى شكل استثمارات زراعية أو تعدينية . ويسهل هذه العملية المشاركة فى اللغة ووجود شبكة من الاتصالات القائمة . إن الكادر الإدارى والسياسى ، بل وفى بعض الأحيان الكادر الفنى أيضاً ، قد تكون فى المعاهد والجامعات الفرنسية والبلجيكية والإنجليزية . وتقدم جمعيات التنمية ومكاتب الدراسات خدماتها . كما أن الحكومات المعنية تعطى قروضاً طويلة الأجل . ويشجع الاستثمارات الخاصة ما تبديه هذه الدول من الضمانات . ولكن الحكومات القومية تتردد فى أن تتوغل توغلا كبيراً فى سياسة تتهمها المعارضة بأنها تسهل استئناف عمليات المغامرة والمقامرة التى توصف بالاستعمار الجديد .

● أن تتجه إلى دول رأسمالية أخرى لم تلعب أى دور فى استعمار أفريقيا ، كألمانيا الغربية والولايات المتحدة بوجه خاص ، ونحن نعرف مصلحة أمريكا فى القارة ، فالمواد الأولية فى أفريقيا قد تفيدها ، كما أنها ترى فى أفريقيا سوقاً واسعة لبيع المعدات والخدمات . ولكن الدول الأفريقية تخشى قوة أمريكا أكثر مما تخشى قوة الدول الاستعمارية القديمة . وقد انخفضت شعبية الولايات المتحدة فى أفريقيا انخفاضاً جديًّا بسبب سياسة التفرقة العنصرية السائدة فى الجنوب الأمريكى .

أن تستعين بمساعدات البلاد الاشتراكية التي تقدم في شكل استقبال الطلبة في جامعات الاتحاد السوفييتي والجمهوريات الشعبية (وبالذات تشيكوسلوفاكيا) وتدريب الأخصائيين ، وبيع المعدات ، وتقديم التسهيلات بمنح القروض الطويلة الأجل . ولكن تصعب إقامة الحوار مع هذه الدول بسبب مشكلة اللغة ، والعنت والشدة اللذين يلاقيهما الأفريقيون في إقامتهم بالمناطق الشمالية . وليست الهياكل الاجتماعية والعقليات مستعدة لاستقبال النماذج الاشتراكية استقبالاً حسناً .

كما أن الخوف من العزلة عن أمريكا وأوربا يجعل تلك الدول تتردد . ومع ذلك فقد قطعت دول مجموعة الدار البيضاء واتحاد غينيا ، مالي ، شوطاً في طريق إقامة العلاقات مع البلاد الاشتراكية أكبر من الدول الأفريقية الأخرى ، مع أنها تتفادى في الوقت نفسه أن تقطع علاقاتها مع البلاد الرأسمالية وقامت بإجراء التعديلات في سياستها العامة والاقتصادية كلما اقتضى الأمر ذلك .

ويبدو أن الوحدة الأفريقية التي يتمناها الجميع ليست بالأمر الذي يمكن تحقيقه في التو واللحظة ، فما زال هناك قيد ثقيل يجثم على القارة ، ففضلا عن الوجود المتهالك للسلطة البرتغالية في غينيا وأنجولا وموزمبيق ، فهناك البقاء العنيد لدولة استعمارية متعصبة هي اتحاد جنوب أفريقيا ، أشد البلاد عنصرية في العالم ، حيث تحتكر أقلية بيضاء سلطة الإدارة والاقتصاد غير أن هذا البلد هو أغنى البلاد بفضل مناجم الذهب واليورانيوم والماس وبفضل تحالفها مع اتحاد روديسيا ونياسالاند الذي يتوفر فيه الفحم والمعادن غير الحديدية .

وإذا كان الجغرافيون يميلون إلى الإقرار بوجود مجموعات طبيعية كبيرة صالحة لتكوين وحدات اقتصادية ضخمة ، إلا أن السياسة قد تغلبت على الجغرافيا وعلى المنطق الاقتصادي حتى الآن . فهناك التفتت المفرط العقيم والأحلام بأفريقيا الموحدة ، وبين هذا وذاك لا يستطيع المرء أن يتبين بعد المظاهر الأولى لتنظيمات إقليمية كبيرة قادرة على الحياة اقتصادياً ، قادرة على فرض نفسها كقوة من الدرجة الأولى .

الفصل الخامس

أمريكا اللاتينية أم نصف الكرة الأمريكي ؟

تعد أمريكا ، سواء الجنوبية منها أم الشمالية ، خلقاً أوربياً . ولقد كانت خطوط القوة في أمريكا تتجه من الشرق إلى الغرب إلا أن الخطوط المتجهة من الشمال إلى الجنوب قد حلت محلها منذ أكثر من نصف قرن . وكانت المساهمة الأوربية في تعمير المناطق التي تقع جنوبي ريو جراند مساهمة تأتي من منطقة البحر المتوسط في غالبيتها . وقد اختلط الوافدون من هناك بالعبيد السود الواردين ، الذين حلوا وبدرجات مختلفة محل سكان البلاد الأصليين من الهنود الذين تم القضاء عليهم في أمريكا الأنجلوسكسونية . ونتج عن هذا مجتمع بشري له أصالته الذاتية ، وإن ظل مثله مثل منابعه الأوربية غريباً على الثورة الصناعية التي غيرت أمريكا الأنجلوسكسونية تغييراً كاملا . وفي القرن العشرين بدا التفاوت هائلا في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنيكية بين أمريكا الصناعية التي يوجد بها أعلى مستوى معيشة في العالم كله ، وبين أمريكا الريفية الإقطاعية التي تحتل مكاناً لا تحسد عليه في « جغرافية الجوع » .

ولقد أغرى هذا الوضع أمريكا الصناعية إغراء هائلا لكي تمد نفوذها الاقتصادي والسياسي على أمريكا الريفية ، وأن تفيد من تخلفها البالي وانخفاض مستوى المعيشة فيها لتحصل منها على اليد العاملة والطاقة والمواد الأولية بسعر رخيص ولتفتح فيها أسواقاً ضخمة ، ففي القارة الأمريكية توافرت كل الشروط الاجتماعية والاقتصادية والسكانية اللازمة لإقامة تلك العلاقة بالذات بين اقتصاد متطور وبين مجموعة من البلاد المتخلفة أي البلاد الخاضعة بصورة أو بأخرى . ولم تعد أوربا في حالة تسمح لها بالقيام بدور البلد المتطور إلا إذا كان ذلك بصفة

مساعدة وعرضية . أما أمريكا الشمالية فقد ملكت كل الوسائل لتفرض نفسها .

إن لأمريكا اللاتينية ثقافتها وشخصيتها المتعددة الوجوه ، فهل ما زالت لها فرص ذاتية للنهوض أم أنها اندمجت فى نصف الكرة الأمريكى الذى تقوده أمريكا الأنجلوسكسونية ؟ وما هى علاقاتها بباقى العالم ومع أوربا بالذات ؟ أهى من بقايا الاستعمار المندثر أم عامل من عوامل التوازن فى مواجهة الضغط الأمريكى الشمالى ؟

١ ــ أمريكا اللاتينية

تعبر كلمة أمريكا اللاتينية عن الرغبة فى التمايز عن أمريكا الأنجلوسكسونية الصناعية الإمبريالية ، أكثر مما تعكس أى شكل من أشكال الوحدة . حقاً إن اللغات المستخدمة فى أوساط الطبقات الحاكمة والمثقفة على الأقل هى لغات لاتينية ، أى الأسبانية والبرتغالية والفرنسية . . . ولكن هذا لا يكفى لقيام ثقافة لاتينية مشتركة ومتميزة بذاتها، فهناك المساهمات الثقافية الأفريقية البالغة الأهمية ورواسب من التقاليد الهندية الراكدة غالباً ، غير أنها ذات وزن ، وإن كان هذا الوزن بسبب الركود نفسه ، مما يعطى لأمريكا الاستوائية أصالة عميقة صادرة عن تباين كل بلد عن الآخر . وفى هذا الجزء من القارة حيث تختفى من الناحية العملية الأحكام العنصرية المسبقة ، وحيث أصبح الاختلاط والتهجين الشكل الشائع للزيجات منذ عدة قرون ، ما زالت هناك ثقافات لها سيادة على غيرها . وليس التمايز هنا بسبب كون الإنسان أبيض البشرة أو أسودها أو كونه خلاسياً ، ولكن بسبب ما إذا كان يعيش بين الهنود وكما يعيشون ، أو بين السود وكما يعيشون ، أو بين البيض وكما يعيشون . وفيما عدا المولدين الأسبان الذين احتفظوا بوضع ممتاز بسبب ملكيتهم العقارية وسيطرتهم

فى معظم الأحيان على الجهاز السياسى والإدارى ، فإن الطبقات الاجتماعية عبارة عن مجموعات اقتصادية واجتماعية لا تشكل السيطرة اللونية فيها عاملا من عوامل التمايز ، ولكن البلاد تمايز فيما بينها باختلاف نسبة مكوناتها من الهنود والسود والبيض والمخلطين، فالبلاد الهندية هى : بيرو وإكوادور وبوليفيا وجواتيمالا . وبلاد المخلطين من الهنود والأسبان هى : سلفادور ، وهندوراس ، ونيكاراجوا ، وباراجواى . أما أمريكا « الأفريقية » فتتبدى فى بعض جزر الأنتيل وفى هاييتى بالذات وجمهورية الدومينكان . أما البلاد البيضاء الصرفة فتقع فى جنوب القارة فى الأرجنتين وأرجواى . وتضم البرازيل مناطق هندية كالأمازون ، وإقليم « عكا » ، كما تضم أجزاء اصطبغت بالصبغة الأفريقية بصورة عميقة كالأقاليم الشمالية الشرقية وخاصة ولاية « باهيا » ، كما تضم ولايات « أوربية » مثل ولايات الجنوب من ولاية « جوانا بارا » وولاية « ساوبالو » حتى الحدود الجنوبية . وأخيراً تضم البرازيل مناطق اختلاط واسعة تعتبر ملتقى للأجناس . وليس هذا التنوع والتباين فلكلوريًّا أو عرقيًّا فحسب ، فلا يمكننا أن نغفل القول بأن أشد البلاد بؤساً هى الولايات والمناطق التى يمثل الهنود أو « الأفريقيون » أغلبية السكان فيها .

ويعتبر التطور غير المتكافئ العامل الرئيسى للتمايز ، وهو أهم كثيراً من التباين العرقى وإن كان يرتبط به بعلاقات من التوافق والمطابقة ، إن لم تكن علاقة السببية . وبعد أن استبعد «جاك لامبرت» ما أسماه الحالة الشاذة لكوستاريكا وبنما وكوبا ، ميز هذا الكاتب بين ثلاث مجموعات من الدول لا تكون بالضرورة تجمعات جغرافية ولكن أنواعاً محددة ، إذ يقدم المؤلف « دراسة للنماذج البشرية » فى أمريكا اللاتينية لا دراسة جغرافية واقتصادية . فهناك البلاد التى تطور بنيانها الاجتماعى بطريقة متناسقة كالأرجنتين وأرجواى ، بل وشيلى مع شىء من التساهل ، ثم البلاد التى تعانى ازدواجاً فى البنيان الاجتماعى والاقتصادى إذ تضم مناطق أو مدناً أو قطاعات قتصادية متقدمة ، إلى جانب مساحات شاسعة من الاقتصاد الريفى التقليدى أو الاستعمارى البالى ، كالمكسيك والبرازيل

وكولومبيا وفنزويلا . وأخيراً نجد البلاد ذات الهياكل المتخلفة البالية وتضم بقية بلاد أمريكا اللاتينية كلها .

إن بصمات الفترة الاستعمارية التي تلاشت في أغلب سنوات بداية القرن التاسع عشر ، تظهر في شكلين هما التفتت وبقاء الهياكل الاجتماعية التقليدية . وقد تحقق التحرر من الاستعمار في ظل التفتت السياسي للقارة ، الأمر الذي يظهر اليوم كسبب للعقم والعجز اللذين يصيبان جميع عمليات التجديد أو الحصول على الاستقلال الحقيقي . إن كارثة التفتت الإقليمي التي تعانيها أفريقيا اليوم تمد هنا سيئاتها جميعاً ، وخاصة في أمريكا الوسطى . إذ أن أسس التباين هنا قد تكمن من الناحية الظاهرية على الأقل في تنوع الهياكل العرقية والحضارية . وقد قطع التفتت شوطاً بعيداً في أمريكا الوسطى بالذات ، ففي منطقة الكاريبي وحدها لا يقل عدد الوحدات السياسية عن ست عشرة وحدة . عدد سكانها ٧٥ مليوناً . وإذا استثنينا منها المكسيك ويبلغ عدد سكانها ٣٧ مليوناً ، بقى لدينا ٣٨ مليوناً موزعون على ١٥ دولة أو إقليم تحت الوصاية ، بمتوسط قدره مليونا نسمة في كل وحدة سياسية، وأن ضيق المساحة وتداخلها يجعلان الدول ضعيفة ومكشوفة بصورة خاصة أمام الضربات التي توجه إليها من الخارج ، ويسلب منها كل استقلال حقيقي . ومما يزيد الأمر سوءاً أن البلاد المجاورة على استعداد دائم لأن تستخدم كقاعدة للتدخل الذي يسهل قيام الانقلابات .

وفي أمريكا الوسطى توجد أربع دول يقل عدد سكانها عن مليونين وهي جمهورية بنما (١,١ مليون) ونيكاراجوا (١,٦ مليون) وكوستاريكا (١,٣مليون) وهندوراس (١,٩ مليون) . وفي القارة كلها توجد اثنتا عشرة دولة يقل عدد سكانها عن ٥ ملايين نسمة، وهي فيما عدا البلاد السابقة: بارجواري (١,٨) وسلفادور (٢,٨ مليون)وأرجواي (٣ ملايين)وبوليفيا(٣,٨ملايين) وجواتيمالا (٤ ملايين) ، وهايتي (٤ ملايين) وجمهورية الدومينكان (٣,٢ مليون) والأكوادور (٤,٦ مليون) . وكذلك نجد الأراضي التي ما زالت تحت الوصاية

المباشرة وغير المباشرة (المستعمرات وبلاد الكومنولث والمحميات الأمريكية) هي وحدات صغيرة مثل جزر الأنتيل الهولندية (٢٠٠ ألف نسمة) وجوادلوب (أقل من ٣٠٠ ألف) وغيانا البريطانية (٦٠٠ ألف) وسورينام (٣٠٠ ألف) وغيانا الفرنسية (٣٢ ألفاً) وبورتوريكو (٢,٥ مليون) .

وتختلف الهياكل الاجتماعية وفقاً للشكل الذى اتخذته العلاقة بين أوربا وأمريكا خلال الفترة الاستعمارية ، وخلال العقود التى أعقبتها فى القرن التاسع عشر . فأمريكا الاستوائية ما زالت تحتفظ ببقايا العلاقات الاجتماعية التى كانت قائمة فى عهد الزراعة المعتمدة على عمل العبيد . وإن كانت هياكل هذا العهد تختلف جذرياً عما نراه « فى الجنوب القديم » للولايات المتحدة ، أما أمريكا شبه الاستوائية وأمريكا المعتدلة ، أى البرازيل الأوسط والجنوبى والأرجنتين وأورجواى ، فقد تميزت بالمشروعات المنتجة للسوق والمضاربة فيما بعد عهد الاستعمار ، مثل زراعة البن والقمح وتربية المواشى . أما منطقة الأنديز فما زالت تعيش فى عصر الإقطاع الزراعى لإنتاج مواد المعيشة . ولم تتخلص المكسيك من هذا النظام إلا منذ فترة وجيزة . ولكن بعض المضاربات الصناعية ذات الاستثمارات الكبيرة قد قلبت من جانب آخر الاقتصاد القومى رأساً على عقب فى ظل ظروف مشابهة للصدمات الشديدة التى أحدثتها المغامرات البترولية فى الشرق الأوسط .

(١) هياكل اجتماعية بالية ومتخلفة: شمول المشكلة الزراعية :

تتخذ ملكية الأرض فى كافة أنحاء أمريكا اللاتينية شكل حيازات شاسعة هى « اللاتفونديات » التى تضم آلاف الهكتارات . وحتى زمن قريب يقل عن الخمسة والعشرين عاماً ، كان أصحاب اللاتفونديات يملكون ثلاثة أرباع الأرض فى أمريكا الجنوبية على الأقل . وفى عام ١٩٦٠ كان البعض يقدر أن ٦٥ ٪ من الأراضى ما يزال فى يد الملاك الذين تزيد حيازاتهم عن ١٠٠٠ هكتار ،

وذلك بعد إجراء سلسلة من الإصلاحات الزراعية فى البلدان المختلفة . وحتى القرن العشرين كنا نشاهد حيازات يعبر عنها بملايين الهكتارات[1] . وكانت هذه الحيازات الكبيرة تستغل بوساطة السادة ، الإنكوميندوس» الذين حصلوا على حق تشغيل الفرق من السكان المحليين من الهنود لاستغلال تلك الأراضى . وعندما اتضح عجز هذا النظام الإقطاعى بسبب قلة عدد السكان المحليين من الهنود ومقاومتهم واختفائهم ، لجأ أصحاب الأراضى إلى نظام العبودية ، أى استيراد العبيد الأفارقة الذين يقوم بتوريدهم النخاسون . وبعد تحرير العبيد أدى نظاما السيادة (الأنكوميندیا) والعبودية إلى نفس النتيجة أى قيام مجتمع إقطاعى يتم الإنتاج فيه عن طريق نوع من التعاقد الشخصى للعمل ، ينتمى إلى نظامى القنانة والمزارعة فى نفس الوقت . وفيه يقتطع للزارع ، أيًّا كان اسمه ، اقتصاد منزلى صغير مقابل عمله فى الحيازة — وهو عمل شبه مجانى — وإن كان من ناحية المبدأ يجازى على الدوام بجزء تافه من المحصول الناتج عن عمله فى أرض المالك ، أو بمنحه أجراً يومياً .

ومن السمات المميزة لأمريكا اللاتينية أن اللاتفونديات كانت تستخدم كأساس لاقتصاد معيشى ذى عائد وإنتاجية تافهتين ، كما هو الوضع الغالب فى البلاد الواقعة حول الأنديز . ونجد أن ذلك النظام الإقطاعى هو الأساس الذى تقوم عليه عمليات المضاربة ذات الأغراض التجارية ، كزراعة قصب السكر والبن بل والقمح . والنتيجة المشتركة فى كلا الحالين هى سوء الاستغلال . وغالباً ما تنهك التربة والمساحة القابلة للزراعة ، ويترتب على ذلك العجز عن استخدام القوى العاملة المشكلة من السكان الذين فى سن العمل استخداماً مناسباً . إن الحيازات الكبيرة تسيطر على كل شىء وتستحق كل شىء . وتمثل القرية عنصراً من عناصر الملكية العقارية أكثر منها مجتمعاً زراعيًّا . والتكنيك فيها من

---

(١) ج . لامبرت ، أمريكا اللاتينية، الهياكل الاجتماعية والمؤسسات السياسية . باريس . المطابع الجامعية بفرنسا ، مجموعة « Thémis » ، ١٩٦٣ عدد ٧٩ .

النوع الذى مضى أوانه وأصبح متخلفاً للغاية ، لدرجة أن الفلاح الجاهل الذى لا يملك وسائل الإنتاج لا يمكن أن يراوده أى أمل فى تحسين حاله عن طريق الانعتاق[١] . لقد أصابته اللاتفونديات بالعقم مما جعله جزءاً ملحقاً بهذه الإقطاعيات لأنها تمنعه من أن يجرب حظه فى مكان آخر . أما مستوى المعيشة فمنخفض بهذه الإقطاعيات إلى أدنى حد. ويقدم « ر . ديمون » بعض الأمثلة على ذلك[٢] فالدخل السنوى يتراوح بين ١٥٠ و ٣٠٠ فرنك . وسكان الريف واقعون فى قبضة المرابين ، إذ أنهم لا يعملون إلا ١٥٠ و ١٨٠ يوماً فى السنة بأجر يتراوح بين ١,٥ و ٢ فرنك فى اليوم . وبالنسبة لأرباب الأسر ذات الخمسة أو الستة الأطفال الذين هم على قيد الحياة ، فمن المؤكد أن هذا الأجر يعنى أن سوء التغذية يصبح أمراً مزمناً ، رغم الموارد القليلة التى يأتى بها الاقتصاد المنزلى الصغير ومنتجات الجمع والالتقاط والتى لا تدخل فى تقدير قيمة الدخل حسابياً .

وبالقدر الذى تبدو به الأرض فى نظر الفلاح ، وخاصة المعدم ، وسيلة وحيدة للإنتاج والحياة ، بهذا القدر يصبح توزيع الأرض أي الإصلاح الزراعى ، المطلب الاجتماعى الأساسى . ولقد كان أكثر هذه الإصلاحات جذرية فيما قبل الثورة الكوبية هو الإصلاح المكسيكى الذى بدأ منذ عام ١٩١٧ وأقام ٣٠,٠٠٠ مزرعة جماعية (الإجيدوس) فوق مساحة قدرها ٣٩ مليون هكتار . وترك ١١ مليون هكتار ملكية خاصة لكبار الملاك (ما زال ٥ ٪ منهم يملكون ٧ ملايين هكتار) . ولكن هناك أمراً زاد من صعوبة تطبيق الإصلاح الزراعى ، ونعنى به زيادة عدد سكان المكسيك ، إذ ارتفع من ١٤ إلى ٣٧ مليون نسمة فيما بين

---

(١) كانت نسبة الأميين بين الأفراد الذين تزيد سنهم عن ١٥ سنة تزيد عن الثلثين فى جواتيمالا وهندوراس وبوليفيا وهايتى . وفيما عدا البلاد الثلاث « المعتدلة » فى جنوب القارة ، أى كوبا وكوستاريكا وجمهورية بنما ، نجد أن نصف البالغين فى أمريكا اللاتينية كلها لا يعرفون القراءة والكتابة .

(٢) « الأرض الحية » من ص ١ إلى ١٢٠ .

عامى ١٩١٧ و ١٩٦٣ . واختلف توزيع الأنصبة كذلك . كما أن العمل فيها يتم أحياناً بصورة جماعية وأحياناً أخرى بصورة فردية . ويعتبر ضجر الفلاحين وبؤسهم وضعف تكنيك العمل ، حججاً تساق للنيل من قيمة ذلك الإصلاح الذى لم يحقق أهدافه كاملة ، وخاصة فيما يتعلق برفع الكفاءة ومستوى المعيشة . ومع ذلك لا يتم التخلى عنه ، فنى كل مكان يعتبر الإصلاح الزراعى مطلباً جوهرياً . وغالباً ما يتحقق الإصلاح الزراعى بثورة زراعية كما حدث فى بوليفيا حيث احتل الهنود الأرض واعترف لهم بملكيتها القانونية فيما بعد (أغسطس ١٩٥٣) . وحدث نفس الأمر فى جواتيمالا فى عام ١٩٥٢ (وهو الإصلاح الزراعى الذى قضت عليه الثورة المضادة) وفى كوبا فى ١٩٥٩ . إن الخوف من العدوى الثورية والضغط الديموجرافى فى الريف جعلا من الإصلاح الزراعى المشكلة الملحة الأولى فى أمريكا اللاتينية كلها . ومن الطبيعى أن تكون أشد المناطق الريفية كثافة وازدحاماً وبؤساً هى المناطق التى يشتد فيها الضغط من أجل الإصلاح الزراعى عن غيرها (فى شمال شرق البرازيل مثلا) .

(ب) عدم الاستقرار السياسى والحساسية للأيديولوجيات الثورية :

أدى بقاء التقاليد « اللاتفوندية » العنيدة إلى تبسيط كبير فى التدرج الاجتماعى . فحتى الآن لا توجد فى أى مكان تقريباً طبقة ريفية متوسطة ، كما أن كبار الملاك ظلوا يجمعون بين ملكية الأرض والسيطرة على جهاز الدولة مدة طويلة ، فضمنوا لأنفسهم كل المناصب القيادية فى الجيش وفى الوظائف الإدارية العليا وفى الحكومة ، وذهبوا إلى الجامعات الكبرى الأوربية والأمريكية الشمالية ، يبحثون فيها عن الثقافة التى لم تتوفر لهم فى بلادهم . أما الحكومات التى تتابعت سريعاً خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فكانت حكومات أرستقراطية تتألف من كبار الملاك العقاريين . وبالنسبة لبعض البلاد على الأقل ، أدى تطور التجارة منذ نصف قرن والحاجة إلى إقامة جهاز إدارى

للدولة إلى نشوء طبقة متوسطة فى المدن تتطلع إلى الحصول على الثقافة وتقوم ببعض أدوار المثقفين .

لقد تميزت أمريكا اللاتينية بتقاليد الزعامة القبلية والإمارة، ثم القيادة العسكرية، وهى تقاليد دكتاتورية ، تقوم على الالتزامات الشخصية وعلى مظاهر التبعية . وفجأة تظهر فكريات جديدة فى مواجهتها تطورت سريعاً من النزعات والاتجاهات الدستورية والبرلمانية ذات الأصول الأوربية ، التى دل تواتر الانقلابات العسكرية على ضعفها ، إلى أشكال للحكم ثورية واشتراكية حاسمة . وإن كان عدم الاستقرار الحكومى أمراً دائماً منذ مائة وخمسين عاماً ، إلا أنه لم يعد يعبر عن نفس الأوضاع بصورة متواصلة تتكرر إلى ما لانهاية . فأسباب تبديل الحكومات وأسسها لم تكف عن التطور . إن الانتقال من زعامة القبائل إلى قيادة الأتباع ومنها إلى القيادة العسكرية التى تتفاوت درجة اعتمادها على مظاهر المشروعية البرلمانية ، نقول إن هذا الانتقال لم يغير كثيراً فى الماضى فى الهياكل الاجتماعية والعلاقات الدولية . أما الثورات الاقتصادية والاجتماعية من النوع الجديد فلا ينطبق عليها هذا القول . لقد ولدت الثورة الكوبية الأمل والرهبة فى نفس الوقت . فقد كانت الثورات الأمريكية تقتصر حتى ذلك الوقت على استبدال حكومات متشابهة تحل الواحدة منها محل الأخرى . أما الآن فهى تستهدف تعديل الهياكل وإطلاق عمليات التنمية والقيام بتأميم المشروعات الأجنبية . ومن أقوى دوافع ذلك التغير ضرورة حل مشكلة الجوع حتى يتفادى المرء حوادث كثيرة من الثورات السياسية بل الاقتصادية والاجتماعية ، ونعنى قيام أضخم الثورات الفلاحية وأعظمها بأساً .

(حـ) الانفتاح الدولى :

لم يتخذ الاستقلال هنا شكل طرد المستعمرين الأوربيين وإجلائهم . فعلى النقيض من ذلك ، كما حدث فى الولايات المتحدة ، تولى هؤلاء قيادة

الأعمال لمصلحتهم بعد أن كانوا من قبل مجرد مديرين لها أو موظفين لحساب الدول الاستعمارية الأوربية . إن الأرستقراطية السياسية المنبثقة عن الأرستقراطية العقارية ، احتفظت بأنماط مختلفة من العلاقات والاتصالات ترجع للنظام الاستعماري ، وكيفتها لصالحها . واستمرت فى تغذية السوق الدولية وأقامت بعض عملياتها المربحة على أساس بيع المنتجات الخام والمنتجات الزراعية .

وما زال لبعض هذه العمليات طابعها القوى وهى تتطلب الحفاظ فقط على شبكة من العلاقات التجارية التى أنمتها. ورعتها رحلات ممثلى الطبقة الحاكمة بأمريكا الجنوبية المتعددة إلى أوربا وأمريكا الشمالية ، حيث استفادت من التعاطف الكبير معها لأنها طبقة مرحة ومسرفة كما أنها أيضاً على استعداد لا بأس به لقبول الاستثمارات الأجنبية، وهذه العمليات تتعلق ببيع المنتجات الزراعية بوجه خاص .

ويؤدى استغلال الموارد التعدينية والمشروعات التجهيزية إلى تغلغل المصالح الأجنبية . ولكن الدول الاستعمارية القديمة ليست هى التى ظهرت مرة أخرى بمناسبة وقوع تلك الأعمال التى تمس الاستقلال الاقتصادى والسياسى ، بل لقد كانت الدول الصناعية وذلك عن طريق الشركات الكبيرة التى تسندها الإجراءات السياسية واستخدام القوة العسكرية فى حالة الضرورة . وفى هذا الصدد فإن المثل الذى يرد على الذهن عادة هو مثل « شركة الفواكه المتحدة » فى جواتيمالا بل وفى كل أمريكا الوسطى بشكل عام . ولقد جعل البترول من فنزويلا بلداً غنياً — مع بقاء السكان فيه فقراء للغاية ، ولكنه جعل منه أيضاً بلداً « مغرباً » بصورة متزايدة . ولم يؤد استغلال مناجم الحديد إلا إلى تدعيم هذا التغريب وزيادة حدته وأصبح الوضع محكوماً بالتناقص بين ضرورة استغلال الموارد المعدنية وتصنيع أمريكا اللاتينية وبين الخوف من الخضوع لتبعية الاقتصاديات المتقدمة ، والواقع أنه ما زال هناك لعبة يصعب القيام بها وهى تنويع الشركاء وإثارة المنافسة فى سوق الاستثمار المفتوح أمام الأوربيين والأمريكيين الشماليين بل والسوفييت أيضاً .

ولو فرضنا أن هذه العملية تمت بنجاح فسوف تظل المشكلة الصعبة هى إعادة استخدام الأرباح المتحققة فى كل بلد فى استثمارات تستهدف الصالح القومى ، أى استثمارات فى إيجاد المعدات اللازمة للعمليات الإنتاجية . ويعد هذا أيضاً نوعاً من الثورة على عادات الطبقات الحاكمة التقليدية الخاصة بالإنفاق، الترفى وغير المنتج وشراء المنتجات المستوردة واستثمار الأموال فى الخارج .

٢ ـ تباين أمريكا البحر الكاريبي وحساسيتها

تعد أمريكا الكاريبية من أكثر المجموعات الجغرافية والتاريخية تبايناً وقلقاً فى العالم بمناظرها المختلفة وبيئتها المليئة بالكوارث الطبيعية والأعاصير والزلازل والثورات البركانية . لقد خلقت الفترة الاستعمارية فيها آثاراً حية وظاهرة أكثر من أي مكان آخر . وعلى كل حال فإن جانباً من الأوضاع القانونية ما زال موروثاً عن هذه الفترة إذ أن كوراسو واريبا وبونيرو وجزر الأنتيل الصغيرة وسان مارت (جزئياً) وسان أوستاتيوس وسابا هى مستعمرات هولندية . أما المارتينيك وجواد لوب فهما مقاطعتان فرنسيتان . ومع أن جامايكا وترينى قد أصبحتا مستقلتين سياسياً ، فهما ما تزالان عضوين فى الكومنولث . وفضلا عن استمرار التبعية القانونية فإن التكوين العرقى للسكان والهياكل الاجتماعية ، نتاج مباشر لاستعمار المزارعين ومالكى العبيد .

وفوق هذه الخلفية المبرقشة والفاتنة والبائسةمعاً ، يخيم ظل السلطة الأمريكية الشمالية التى تهتم بشكل مباشر بالسيطرة على هذه المساحة الجغرافية ، لأنها تكمل خطوط تموينها الأساسية ونظام أمنها .

ويتجسد النفوذ الأمريكى هنا فى الصورة المزدوجة من أقوى الاحتكارات الممثلة للاقتصاد الأمريكى ومن مبادرة المراكز الاقتصادية الكبيرة فى الشمال الشرقى . كما أنها تتمثل أيضاً فى المؤامرات التى تدبر فى الجنوب العنصرى ، ذلك

الجنوب الذى يكره الأيبريين – الهنود والسود والخلاسيين ، ويحتقرهم جميعاً .

بيد أنه ليس هناك مكان آخر فى أمريكا أكثر منها تفتتاً من الناحية السياسية ، والحياة السياسية فيه شديدة الحساسية للضغط الخارجى ، إذ لم يقل عدد الثورات العسكرية بين ١٩٣٠ و ١٩٦٣ فى البلاد المحيطة بالبحر الكاريبى عن ١٦ ثورة ، وجه بعضها من الخارج توجيهاً كاملا ، وسجلت سلفادور وجواتيمالا أرقاماً قياسية فى هذا الصدد بقيام أربعة انقلابات وثورات عنيفة فى مدى خمسين عاماً . وفى هذا الإطار المضطرب يمكننا أن نميز بين أربع وحدات جغرافية كبيرة : المكسيك ، وأمريكا الوسطى القارية ، والأنتيل ، والشاطئ الجنوبى للبحر الكاريبى وتمثله كولومبيا وفنزويلا .

(ا) الثورة الصناعية المكسيكية :

تمثل المكسيك حالة فريدة فى أمريكا لتميزها بعدة سمات : كأهمية انطلاقتها الصناعية التى قامت على الاستثمارات الذاتية رغم الزيادة الديموجرافية التى تكاد تكون أعلى زيادة فى العالم فى العقد الأخير ، ثم التفاوت بين مختلف القطاعات وخاصة التفاوت الإقليمى فى مستوى التنمية ، وجرأة الإصلاح الزراعى وعدم كفايته ، والتنوع العرقى والاجتماعى للسكان ، والوضع الحدى لجزء منهم .

وبعد أن تم التمهيد للتطورات التالية بسلسلة من الإصلاحات الهيكلية (منها تأميم البترول) والتى نبعت جزئياً من الرغبة فى التحرر من الوصاية التى فرضها الجار القوي والجسور للغاية ، انفجرت الثورة الصناعية المكسيكية فى فترة الحرب العالمية الثانية . فزاد إجمالى الإنتاج القومى بنسبة ٦,٦ ٪ فيما بين عامى ١٩٣٩ و ١٩٥٠ واستمر بعد ذلك فى الزيادة ، وإن كان بمعدل أقل (من ٤ إلى ٥ ٪ سنوياً) وتم تخصيص سبع الإنتاج القومى لاستثمارات التنمية . وهكذا أمكن تمويل تسعة أعشار الاستثمارات عن طريق الادخار القومى فيما بين عامى ١٩٣٩ و ١٩٥٠ . ويعد هذا وضعاً استثنائياً لبلد متخلف .

وتدين المكسيك بجزء من هذا النجاح لثروتها الطبيعية : فامتلاكها لمصادر الطاقة والمواد الأولية وكونها بلداً مصدراً ، أتاح لها وضعاً أفضل من البلاد الأخرى بالنسبة لتمويل التنمية ، منذ أن استطاعت تأميم الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الطبيعية . وجعلت أشغال الرى جزءاً من الزراعة يشارك فى هذه التنمية وفى اقتصاد السوق الدولية .

ولكن الثورة الصناعية زادت من شدة التفاوت زيادة استثنائية . فى الوقت الذى تقدم فيه المناطق الصناعية الثلاث (وفى مقدمتها المنطقة الكبيرة المحيطة بالعاصمة) والسهل المروى ، تسعة أعشار الدخل القومى ، نجد بقية البلاد تكاد تكون أرضاً صحراوية لا يعيش فيها إلا السكان الريفيون والمشتتون ، والذين يعيشون فى حالة من المجاعة الدائمة . ومع أن التجمع السكانى لمدينة المكسيك يعد من أكبر مدن العالم ويتباهى ببعض من أجمل الأعمال الحضرية والمعمارية الناجحة ، وبجامعته المزدهرة والنشيطة ، فإن الجزء الأعظم من الريف رغم إصلاح « الأجيلوس » الزراعى يعد قطاعاً متخلفاً للغاية ، كما أن ثلاثة أرباع السكان الريفيين لا يعرفون القراءة . ويمثل الهنود ذوو الخصوبة المرتفعة بدرجة غير عادية العنصر الأكثر تمسكاً بأهداب التقاليد والذى يعيش فى المستوى الحدى اقتصادياً وثقافياً . وهم يتجهون نحو الاندماج تدريجياً بسكان الريف وتسير الأمور بحيث يبدو أن وضع حل لمشكلة ما ، يفجر فوراً مشكلة أخرى . ولكن ليس هذا وضعاً خاصاً بالمكسيك وحدها . فكل عملية تنمية هى عملية جدلية فى أساسها ، وتتأكد المتناقضات بصورة أعنف فى المكسيك لأن تطور الاقتصاد المكسيكى كان سريعاً بصورة غير عادية .

(ب) التناقض بين البرازخ وجزر الأنتيل :

علاوة على التباين السياسى ، هناك تنوع فى الأوضاع العرقية والاقتصادية والاجتماعية . فقد قامت فى القارة ست جمهوريات ، كانت آخرها جمهورية

بنما التي أنشئت بتدخل من الخارج حيث اقتطعت الولايات المتحدة من كولومبيا الأرض التي شقت بها القناة الموصلة ما بين المحيطات . وغالبية السكان فى هذه الجمهوريات من الهنود والمهجنين ، أما تسرب العناصر البيضاء والسوداء إليها فقد كان قليلا على خلاف جزر الأنتيل .

إن الأراضى ضيقة والاقتصاد القومي فقير (نصيب الفرد من الدخل أكثر الأنصبة انخفاضاً فى أمريكا كلها) مما وضع هذه الحكومات بصورة كاملة تحت تصرف الولايات المتحدة التي تساند رؤساء الدول وأيضاً الاقتصاد القومى . وتتمثل المراكز العصبية بالطبع فى خليج بنما من جانب ، ومن جانب آخر فى جواتيمالا ، حيث تملك شركة الفواكه المتحدة معظم مشاريعها الزراعية . والسياسة الأمريكية فى هذه البلاد سياسة محافظة بحزم وثبات ، طالما أن أى تغير للظروف الاجتماعية سيجعل هذه البلاد أقل طاعة وخضوعاً . وتتكفل الحكومات الدكتاتورية والحكومات الانقلابية غير الشرعية بالحفاظ على النظام . ومع ذلك فهناك استثناء واحد هو كوستاريكا ، التي تتميز عن الدول الأخرى ، رغم فقرها المدقع ، بحياة سياسية أكثر اتفاقاً مع النمط الأوربى وبانتشار التعليم فيها .

التكوين العرق لأربع جمهوريات فى أمريكا الوسطى

	بيض	مخلطون ومولدون	هنود	أفريقيون
جواتيمالا	٣	٤٠	٥٧	—
سلفادور	٨	٥٢	٤٠	—
هندوراس	١٠	٥٠	٤٠	—
نيكاراجوا	١٠	٤٥	٤٠	٥

وقد تفاوت تأثير استجلاب الرقيق على جزر الأنتيل حسب تبعيتها القديمة ، أسبانية كانت أو إنجليزية أو فرنسية أو هولندية : فالجزر الكبرى التي استعمرها الأسبان استقبلت عدداً قليلا من السود : فما زال ثلاثة أرباع سكان كوبا

وبورتوريكو من البيض . وفى نهاية القرن الثامن عشر كانت سان دومنجو ما تزال بلاداً خالية لا يوجد بها إلا بضع عشرات الآلاف من العبيد الأفريقيين . وفى الوقت نفسه ضم سكان هايتى نصف مليون من السود مقابل ٣٠ ألفاً من البيض . وتعد جزر الأنتيل من المناطق القليلة فى العالم التى تراكمت فيها الطبقات العديدة من السكان المختلفين . فى المستعمرات الزراعية الإنجليزية والفرنسية تم استقدام المهاجرين من آسيا وماليزيا والصين والهند بالذات ، وذلك عندما جعل القضاء على العبودية استخدام اليد العاملة أمراً صعباً بعد تحريرها قانونياً وإعفائها من السخرة . فتعمير المناطق غير متجانس بصورة شديدة ، ولكن عدم التجانس هذا ليس واحداً فى كل مكان . وهناك جزر بيضاء وسكانها من المولدين وجزر من المخلطين ما زالت تحتفظ بأساسها الهندى ، وجزر سوداء وجزر خلاسية . ويختلف الاقتصاد أيضاً اختلافاً كاملا سواء أكان اقتصاد جزيرة للسكر مثل كوبا — أو للبوكسيت مثل جمايكا ، وسواء ما إذا كان المرء يشهد تجربة اقتصادية وسكانية غالية الثمن — والذى دفعته أمريكا الشمالية (كما حدث فى بورتوريكو) — أو إذا كان هناك إدارة تقليدية تصارع الضغط الديموجرافى مثل المارتينيك . وكان على كافة الحكومات فى الجزر والبرازخ أن تقدم ضمانات للولايات المتحدة مقابل حصولها على معونتها السياسية والمالية .

إن تأثير مشروعات السكر وخلق بروليتاريا من العمال الزراعيين وعمال مصانع السكر والسياحة الأمريكية الفاخرة ، كل هذا جعل من كوبا أكثر البلاد فساداً وفى نفس الوقت أكثرها استعداداً للقيام بمغامرة ثورية ، تختلف عن مجرد التمرد الانقلابى . وأصبح السؤال المطروح هو ما إذا كانت الولايات المتحدة ستحترم استقلال دولة يختلف اتجاهها الأيديولوجى والسياسى عن مفهومها هى عن العالم ، وأيضاً ما إذا كانت كوبا ستحل مشاكل تطورها رغم كل المكائد . إن أمريكا اللاتينية تتابع متابعة محمومة معركة داود وجولياث .

(حـ) المسألة الفنزويلية :

توجد بفنزويلا نسبة عالية من السكان المخلطين (٧٢ ٪ من إجمالى السكان من المخلطين والخلاسين مقابل ١٥ ٪ من البيض و ٧ ٪ من الأفريقيين و ٦ ٪ من الهنود) وهى فى هذا تقترب من جارتها كولومبيا (الأرقام على التوالى هى ٦٨ ٪ مقابل ٢٦ ٪ و ٤ ٪ و ٢ ٪) ومن الدول الواقعة حول جبال الأنديز وهى لا ترتبط باقتصاد الولايات المتحدة بسبب موقعها على شاطئ بحر الأنتيل فحسب ، بل بسبب الثروات الكامنة فى باطن أراضيها . فبينما كان البترول الفنزويلى يمون أساساً معامل التكرير الأوربية قبل الحرب العالمية الثانية عن طريق شركة شل ، أصبح هذا البترول اليوم المورد الأساسى لمعامل التكرير التى تعالج البترول المستورد على الشاطئ الأمريكى الشمالى لخليج المكسيك وأصبحت « كريول كوربوريشن » وهى فرع من « استاندرد أويل أوف نيوجرسى » المستغل الأساسى لهذا البترول . وعلاوة على البترول (الذى يزيد إنتاجه عن ١٥٠ مليون طن سنوياً) تصدر فنزويلا خام الحديد إلى الولايات المتحدة منذ ما يزيد عن عشر سنوات (حوالى ٢٠ مليون طن يتراوح متوسط نسبة المعدن فيه بين ٤٥ و ٥٠ ٪) . وتقوم شركات أمريكا الشمالية باستخراج الخام الذى تستهلكه مثل « شركة صلب الولايات المتحدة » و « بتلهم ستيل » . وقد استثمرت الولايات المتحدة مبالغ طائلة لمعالجة الحديد الفنزويلى فى موانى وصوله (إنشاء صناعة ساحلية للصلب) . ومصلحة الولايات المتحدة سواء من ناحية التموين بالبترول أو الإبقاء على توازن صناعة الحديد والصلب تتطلب الحفاظ على نظام من العلاقات يتفق وأهدافها . وضمان ذلك يكمن فى الإبقاء على النظام السياسى ورجاله دون تغيير . ولكن الوضع متحرك وغير ثابت . وبين المعدلات العالية لإجمالى الإنتاج القومى (ونجد الدليل عليه فى الضرائب المتحصلة من أعمال شركات البترول والمعادن) أو أسلوب معيشة الطبقات الحاكمة ، وبين بؤس السكان الهنود والمخلطين الذين لم يتغير

مصيرهم ووضعهم بإنشاء المشروعات التعدينية بينما يتزايد عددهم سريعاً فى كل عام ، بين هذا وذاك تعارض هائل يعد حجة لا رد لها، تثيرها الطبقة المتوسطة المكونة من المثقفين والطلاب ، تلك الطبقة التى تنتمى شيئاً فشيئاً ، أو فى آن واحد ، إلى مذاهب التأميم والقومية والاشتراكية المستلهمة من المثل الكوبى .

٣ ـ البرازيل العظمى

(١) شيوع الفقر :

تكاد البرازيل بمساحتها التى تبلغ ٨,٥١٤,٠٠٠ كم[٢] أن تبلغ نفس مساحة الولايات المتحدة . ولكنها لا تتمتع بنفس الموقع أو بنفس الثروات الكامنة ، وهى محرومة بوجه خاص من موارد الطاقة . وفى مقابل ذلك تتعرض لضغط ديموجرافى غير عادى . ففى عام ١٩٠٠ كان عدد سكانها ١٧ مليون نسمة يمثلون ٢٢ ٪ من سكان الولايات المتحدة فى نفس الفترة . وفى عام ١٩٣٠ ارتفعت بعدد سكانها الذى يبلغ ٣١ مليوناً إلى ٣٠ ٪ من عدد سكان الولايات المتحدة وفى عام ١٩٦٣ وصلت بسكانها البالغ عددهم ٧٥ مليوناً إلى ٤٠ ٪ من عدد سكان أمريكا الشمالية . ولكن إجمالى الإنتاج القومى يبلغ ٦ مليارات دولار بنسبة تقل عن ١,٥ ٪ من إجمالى الإنتاج القومى للولايات المتحدة . وكانت الزيادة فى إجمالى الإنتاج القومى بنسبة ٣,٥ ٪ سنوياً خلال العقد الأخير مقابل زيادة فى السكان بنسبة ٣,٦ ٪ . بينما كانت الزيادة فى إجمالى الإنتاج القومى فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٦٢ بنسبة ٤,٦ ٪ مقابل زيادة فى عدد السكان بنسبة ١,٥ ٪. وبهذه المعدلات سيتساوى عدد سكان البرازيل مع عدد سكان الولايات المتحدة قبل سنة ٢٠٠٠ ، بينما لن يصل إجمالى الإنتاج القومى فيها إلا إلى بضعة أجزاء من الألف من إجمالى إنتاج الولايات المتحدة . وتستهدف خطة التنمية التى تطبق حالياً زيادة إجمالى الإنتاج بنسبة ٧ ٪ سنوياً. وبافتراض استقرار قيمة النقد

فإن إجمالى الإنتاج القومى فى البرازيل قد يرتفع فى عشر سنوات على هذا الأساس من٦ إلى ما يزيد قليلا على ١٠ مليارات دولار. وبالمعدل الحالى سيزيد إجمالى الإنتاج الأمريكى فى نفس الفترة على ٦٠٠ مليار دولار ، ولن ترتفع النسبة المئوية لإجمالى الإنتاج البرازيلى بالمقارنة مع إجمالى الإنتاج الأمريكى إلا من ٠,٢ ٪ إلى ٠,٢٥ ٪ فقط .

(ب) التباين :

وتتعقد المشكلة بسبب ضخامة التفاوت الإقليمي وهو تفاوت بين القطاعات فى نفس الوقت ، إذ أن ثلثى إجمالى الإنتاج القومى يأتيان من ولايات « جوانابارا» وريوديجانيرو وميناس جراس وساوباولو وبارنا ، وبها ما يقل عن ٥٠ ٪ من إجمالى عدد السكان . أما الشمال الشرقى وبه ثلث السكان فلا يساهم إلا بنسبة ١٥ ٪ من إجمالى الإنتاج القومى (بما فيه ولاية باهيا) . وينبع هذا التفاوت من الاختلاف فى المناخ والاستعداد الطبيعى لكل منطقة . ولكنه ينبع أيضاً من اختلاف فعالية الهياكل الاجتماعية وأشكال الإنتاج والمعدات الإقليمية . إن النظرة العامة للوضع تميز بين خمس صور مختلفة اختلافاً جذرياً تتصل ببعضها البعض من الناحية الجغرافية اتصالا رديئاً بسبب اتساع الصحراوات البشرية التى تشكل مناطق التخوم بين الوحدات الإقليمية المتجانسة . وهذه الوحدات هى :

● البرازيل المدارية المستعمرة التى تحتفظ بالسمة الخاصة لاقتصاد مشاريع الاستزراع واقتصاد الرقيق . وتقع هذه المنطقة فى الشمال الشرقى وولاية باهيا . وهى البرازيل « الملونة » التى يغلب فيها السكان السود والمخلطون الذين صبغوا الحياة الإقليمية بأسلوبهم من الناحية العملية .

● البرازيل الهندية فى منطقة الأمازون وبلاد المدارات الحزينة حسب تعبير السيد س . ل ليفى ستراوس[1] .

---

(١) أستاذ جامعى وكاتب فرنسى عمل إستاذاً فى عدة دول بأمريكا اللاتينية .

● برازيل البن ، وهى برازيل المضاربات والمشروعات الكبيرة فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وتتركز أساساً حول ولاية ساوباولو (إن ٣٦,٥ ٪ من إجمالى الدخل القومى يأتى من هذه الولاية وحدها التى لا يقطنها سوى ١٧ ٪ من إجمالى عدد السكان) وهى تتجه للتحول إلى برازيل صناعية .

● البرازيل الداخلية ، برازيل التحديات المعاصرة مع النهضة الجديدة للمثلث التعدينى القديم ومجموعة ميناس وبيلو هورزنتو المدينة الوحيدة الكبيرة فى الداخل ، وجوياس والعاصمة الجديدة برازيليا .

● البرازيل المعتدلة ونجد فيها صورة الأراضى الزراعية الممتدة المقسمة بشكل منتظم على غرار أوربا . ولكن التباين فيها ما زال كبيراً بين المشاريع الاستغلالية الناجحة : بين مشاريع الأوربيين من الألمان بل والإيطاليين ومشاريع البرتغاليين .

إنه تباين فى المناظر وأساليب الاستصلاح ، واتصال غير مستمر فى طرق استغلال الأرض ، وتعارض ديموجرافى بين المنطقة الساحلية التى عمرت تعميراً معتدلا بمدنها الكبيرة بل والكبيرة جداً (توجد فيها خمس من المدن البرازيلية الستة التى يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠ ألف نسمة والتجمعان الكبيران الوحيدان اللذان يتجاوز سكانهما أربعة ملايين نسمة) وبين الداخل الذى ما زال خالياً تقريباً ، حيث تستمر أشكال الحياة العتيقة البالية لجبهات الطلائع فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وتقل فيها الكثافة عن ٥ أفراد فى الكيلومتر المربع . ونجد أخيراً التباين العرقى ، وتباين الأصل القومى . فسكان البرازيل يتكونون فى مجموعهم من ٦٠ ٪ من البيض و ١٥ ٪ من السود و ٢٥ ٪ من المخلطين . ولكن فى الشمال الشرقى وفى ولاية باهيا تزيد نسبة السود والمخلطين عن ٥٠ ٪ ، بينما تنخفض فى ولاية ساوباولو وريو ، وجوانا بارا إلى ٨ ٪ ، وفى الجنوب إلى ٦ ٪ . والبيض فى الشمال كلهم من أصل برتغالى تقريباً . إن أصل الأوربيين فى البرازيل أكثر اختلاطاً فى المدن الكبيرة حيث يختلط الإيطاليون والألمان خاصة

بالبرتغاليين وبالمهاجرين القادمين من البلاد الأوربية . أما الجنوب فهو إيطالى وألمانى بشكل كبير . وفى ولاية ساوباولو نجد أن زراعة الخضراوات تكاد تكون احتكاراً للمعمرين اليابانيين .

(حـ) البوتقة البرازيلية :

تعتبر البرازيل ملتقى للأجناس لا يظهر فيه أى شكل من أشكال العنصرية . بل تتجاور، وأحياناً تختلط مساهمات ثقافية متباينة تتمتع بحيوية غير عادية وأصالة عظيمة ، كالتقاليد الأسبانية والفنون الشعبية والجمعيات الأخوية السرية الأفريقية ، والتكنيك الفنون الحديثة . وعلى نفس الأرض توجد عبادة « فودو »[1] كما يحدث فى هايتى ، والكاندونبليه فى باهيا ، والأكسانجوس فى ريسيف . وتتجاوز أشكال النقل البطىء لقصب السكر على العربات ذات العجلات المصمتة التى تجرها ستة أو ثمانية أزواج من الثيران ، وعمليات الصيد الخطرة على الطوف ذى القلع اللاتينى الذى يتأرجح فوق دوامات المحيط على طول سواحل « الألاجوس » والسرجيب التى تحيطها أشجار جوز الهند ، وبجانب هذا كله نرى وسائل الاتصال الداخلية بواسطة الطائرات النفاثة مع الحركة المجنونة للسيارات على شاطئ البحر فى أنفاق ريو وبرازيليا كما نرى الفن التجريبى أيضاً .

بيد أن ما يميز الحياة البرازيلية هى السذاجة غير العادية التى تتجاور بها دون صدام بل دون تربص أو غيرة تلك الجماعات الإنسانية التى تتباين مستويات معيشتها بل وعقلياتها ، والتى يفصل بينها على الأقل قرنان من الزمان . إلا أنه من المبالغة أن يستنتج المرء مما سبق أنه توجد عوائق أمام الاتصال بين الطبقات الاجتماعية . فالانتقال محدود بين تلك الجماعات التى تعيش متجاورة بشكل دائم ولكنها تختلف اختلافاً عميقاً من الناحية الاقتصادية والثقافية والعقلية .

---

(١) طائفة هرطيقية قضى عليها فرانسوا الأول .   (المعرب)

ومع ذلك فالاتصال موجود وليست هناك إلا المجموعتان الهندية واليابانية اللتان تكادان تكونان مغلقتين تماماً . إذ تعيش كل منها فى إطارها ومستواها الخاص. ونجد أن الاشتراك فى اللغة يعتبر عاملا هاماً من عوامل التوحيد خاصة أنها لغة مبسطة تمكن الجميع من الاتصال فيما بينهم . وفيما عدا الجنوب وبدرجة خفيفة ، فإن السكان ذوى الأصول الأوربية المتنوعة يقبلون على الحياة الاجتماعية المشتركة من خلال اللغة البرتغالية ، ويتم استيعابها فى الجيل التالى .

(د) المستقبل الصناعى :

إن هناك أهمية و إلحاحاً فى تحقيق التقدم فى الميدان الزراعى — وتستجيب الخطة الخاصة بإصلاح وادى سان فرنسسكو لهذه الحاجة — إلا أن البرازيل لا يمكنها أن تأمل فى زيادة ، ولو بطيئة ومعتدلة ، لمتوسط دخلها فى ظل خصوبتها السكانية المرتفعة دون تطوير صناعى تتزايد سرعته . وقد سجلت نتائج ملموسة خلال العقد الأخير ، فقد تضاعف إنتاج الكهرباء والصلب والأسمنت فيما بين عامى ١٩٥٥ و ١٩٦٣ . وفى عام ١٩٥٥ كانت البرازيل تنتج ما يقل عن ٣٠٠ ألف طن من البترول فتجاوزت الخمسة ملايين فى عام ١٩٦٣ . ولكن نسب الإنتاج بالمقارنة مع عدد السكان أو المساحة التى يتعين تزويدها بالمعدات ما تزال نسباً تافهة . فالبرازيل تحتاج إلى ٢٠ أو ٣٠ مليون طن من الأسمنت ، ومن ١٥ إلى ٢٠ مليون طن من الصلب سنوياً لتجهيز أراضيها وخدماتها بمعدل معقول . وهى لا تسد إلا أقل من خمس هذه الاحتياجات . ونجد أن الثروات الطبيعية فى البرازيل لا تختلف كثيراً عن المكسيك ، على الأقل بالمستوى الحالى من المعلومات ، مما يكفل أساساً متيناً لاتباع سياسة تصنيعية كافية ، رغم النقص فى الفحم وبالذات فحم الكوك . والنقص الخطير يتمثل فى وسائل الاستثمارات وفضلا عن ذلك فإن البلاد تعانى من نقص فى الكادر الفنى . والمشكلة الدائمة والشائكة هى مشكلة اللجوء إلى رءوس الأموال الأجنبية دون مساس بالاستقلال

الاقتصادى أو السياسى . ومن هذه الزاوية فإن البرازيل غيورة للغاية على حريتها وسيادتها ، إلا أنها تتعرض بشكل دائم لضغط التهديد الذى تمارسه الولايات المتحدة بخطر البؤس والتضخم ، فالولايات المتحدة كانت تهتم دائماً ببعض موارد البرازيل المعدنية خاصة خام الحديد ذا النسبة العالية من المعدن (إيتا بيريت الحديد فى مناس جراس)[1] . ومن جانب آخر فإن المدخرات القومية تبدى بعض النفور من الاستثمار فى أعمال داخل البلاد . وفضلا عن ذلك فإن الدخول المرتفعة تميل إلى الصرف على الاستيراد والخدمات المدفوع ثمنها فى الخارج ، أكثر من ميلها إلى إقامة المنشآت الإنتاجية مما يزيد من حدة الاختلال فى الميزان التجارى ويعوق التنمية . إن التناقضات كثيرة ومتعددة والمستقبل غير مضمون رغم الاحتياجات والإمكانيات الموجودة .

٤ ـ طرفا النقيض : أمريكا جبال الأنديز والبلاد الواقعة على نهر ريو دى لابلاتا

إن طرفى النقيض فى أمريكا اللاتينية من ناحية التطور وتنوع التشكيل الاجتماعى ، هما بلاد جبال الأنديز وهى أكثر بؤساً ـ إلى حد ما ـ من بعض بلاد الكاريبى ـ إلا أن تغلغل التكنيك والفكر الحديث فيها يقل كثيراً عنها ؛ وبلاد القمح واللحوم على شاطئ ريودى لابلاتا . ويعبر هذا التعارض عن نفسه باختلاف نصيب الفرد من الإنتاج القومى إذ يبلغ ١٧٠ دولاراً فى كولومبيا وبيرو و ١٢٠ دولاراً فى إكوادور (أى ٨٥٠ و ٦٠٠ فرنك على التوالى) و ٢٥٠ فى الأرجنتين (كانت ٤٠٠ دولار قبل تخفيض قيمة البيزو فى عام ١٩٦٢) وحوالى

(١) لجأت البرازيل عدة مرات لطلب الاستثمارات من مناطق جغرافية مختلفة . واستجابت وس الأموال الألمانية لندائها .

٣٠٠ فى أرجواى (وهما ١٢٥٠ و ١٥٠٠ فرنك على التوالى)[١]. بل يقوم هذا التعارض أيضاً على مفهومات مختلفة جذرياً من ناحية الاقتصاد والحياة بشكل عام . ونجد فى هذه البلاد قناعة وتسليماً باقتصاد معيشى يؤدى أكثر فأكثر إلى مجاعة مزمنة واعتلال دائم من ناحية ، كما أننا نجد من جهة أخرى ضجراً وثورة على أعمال المضاربة بسبب خيبة الأمل الناتجة عن الخسائر شبه الدائمة . ونرى ضيق الصدر لدى الهنود والقلق عند السكان الذين هم من أصل أوربى وأحياناً نرى غضبهم ، أولئك الذين ذاقوا طعم الهناء والثروة فى القارة الأمريكية . وتعتبر هذه الأمور جميعاً أسباباً تهدد المستقبل القريب بالأخطار المتراكمة .

(ا) بلاد الأنديز تغط فى نوم عميق :

إن السمة الأولى التى تميز بلاد الأنديز هى بروز سطحها ونتوءاته . فالجزء الأعظم من السكان يعيش فوق الهضاب وفى الجبال التى يزيد ارتفاعها عن ٤٠٠٠ متر ، معزولين عن قلب القارة بمدخل خاو من غابات الأمازون العليا واستبس الشاكو ، ذات الشجيرات والأحراش الشائكة . وقد استخدمت هذه الجبال كدعامة للحضارات المزدهرة التى سبقت عهد كولمبس (الإنكا) وأفادت كملجأ للسكان الهنود ، الذين يبدو أن اتصالهم بالأوربيين خلال أربعة قرون قد أصابهم بالبوار . وتعتبر نسبة السكان البيض هناك من أكثر النسب انخفاضاً فى أمريكا كلها ، إذ يبلغ ١٠ ٪ فى بيرو وبوليفيا و ٨ ٪ فى إكوادور[٢]. وقد تغلغل تكنيك الثورة الصناعية بطريقة غير متساوية ، أما رءوس الأموال الأجنبية فلا تغامر هناك إلا فى حذر . فلابد أن تكون هناك موارد نادرة لتحفز الاستثمارات الكبيرة كما حدث فى بوليفيا بالنسبة لإنتاج القصدير والتنجستن ،

(١) تعتبر شيلى استثناءً بين بلاد الأنديز ويبلغ نصيب الفرد فيها ٤٣٥ دولاراً للفرد ، لكن اقتصادها الإقليمى غير متناسق ، وتعد برجواى أيضاً استثناءً بين بلاد شاطىء ريودى بلاتا ولكن فى اتجاه عكسى إذ لا يبلغ نصيب الفرد من الإنتاج القومى سوى ١١٠ دولارات .

(٢) كما أنها أيضاً ٣٪ فى جواتيمالا وفى سلفادور ٨٪ وفى هندوراس ونيكا رجوا ١٠٪ .

أو فى كولومبيا بالنسبة للبترول . وفيما عدا بوليفيا التى ما زالت نسبة الوفيات فيها مرتفعة ، يتزايد عدد السكان بسرعة كبيرة فى هذه المنطقة فقد تضاعفوا فى أقل من خمسة وعشرين عاماً . ويعتبر سوء الاستخدام وضعاً شائعاً ، كما أن سوء التغذية والنقص الغذائى وأمراض العجز سمة عامة فى كافة بلاد الأنديز . وفى الوقت الحاضر يبدو من الصعب أن ينجذب هؤلاء السكان التعساء الخاملون إلى مناطق الحدود الشرقية التى قد تتوافر فيها الموارد ، فهم يظلون فى شبه إغفاءة يقطنون ريفاً ذا مناظر زاهية ، إلا أنه قذر وبائس بصورة تفوق التصور ، أو نراهم يتكلسون فى العشش والأكواخ الواقعة على أطراف المدن حيث لا يوجد أى تناسب بين عددهم الكبير وبين نموهم الاقتصادى ، فمثلا مدينتا بوجوتا وليما ، يزيد عد سكان كل منهما على مليون نسمة أى ١٠ ٪ و ١٢ ٪ من إجمالى السكان على التوالى ، ومع ذلك فلا توجد بهما نشاطات من الطراز المعاصر فيما عدا كونهما محطات للعلاقات التجارية والاتصالات الدولية، ويشعر المرء هناك بالترقب أكثر من أى مكان آخر . ذلك الترقب الممزق القلق . إن الناس ينتظرون وقوع تطورات هامة .

(ب) قلق بلاد نهر لابلاتا :

وفى مواجهة بلاد الترقب ، هناك بلاد الندم والاهتداء الصعب إلى الطريق الصحيح : بلاد ريودي لابلاتا . وإذا كان نصيب الفرد من إجمالى الإنتاج القومى فى الأرجنتين يبلغ ضعف نصيبه فى إكوادور ويقارب ضعف النسبة فى كولومبيا وبوليفيا ، فإن هذا النصيب قد تجمد منذ عشر سنوات وأكثر إذا قيس بالأسعار الثابتة . ولقد هبطت قيمة البيزو هبوطاً مثيراً للقلق ، كما أن الضغط المالى الذى تمارسه أمريكا الشمالية قد أسرع بتدهور العملة،مما زاد من خطورة عدم استقرار الاقتصاد واضطرابه . والسبب فى هذا بسيط؛فقد بنت

الأرجنتين وأرجواى رخاءهما فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على اقتصاد المضاربة ، إذ كانتا تبيعان القمح واللحوم . وكان هذا الإنتاج الواسع لا يتطلب إلا القليل من الاستثمارات والقليل من اليد العاملة ، ويقوم بتغذية تجارة مجزية يعيش عليها العديد من الوسطاء ، كشركات النقل ومشروعات التبريد والتخزين وشركات الملاحة البحرية والتصدير وبنوك الضمان وشركات الاتصالات اللاسلكية ، إلخ . علاوة على الذين كانوا يستفيدون فى المرتبة الثانية باعتبارهم موردين للسلع والخدمات إلى المنتفعين الرئيسيين من العملية . وكانت التجارة والبنوك حينذاك المصدر الرئيسى للناتج القومى أكثر من الزراعة نفسها . وتكدس السكان فى المدن التى أصبحت اليوم تضم ثلث السكان ، إذ تجمع سبعة ملايين نسمة فى بوينس إيرس ، ومليون نسمة فى مونتيفيديو .

وكما حدث فى أزمة البن فى البرازيل ، أدى انخفاض تجارة القمح واللحوم إلى وقوع جزء هام من المكاتب والمخازن وأحواض السفن فى الموانى فريسة لبطالة مفاجئة ، وإلى إنقاص المساحة المزروعة قمحاً . وبعد سنوات الرخاء التى وصل الإنتاج فيها إلى ٧ ملايين طن قمح ، جاءت سنوات وصل الإنتاج فيها إلى ٥ ملايين طن (بل ٤ ملايين فى عام ١٩٦٠) . أما سوق اللحوم فغير مزدهرة مع تدهور طفيف ، ولم تحدث فيها مفاجئات منذ خمسة عشر عاماً . وقد خابت جميع آمال التوسع . أما رءوس الأموال التى تراكمت خلال فترة الازدهار التجاري فلا تستثمر داخل البلاد إلا بقدر يسير ، وقد بدأت عملية التصنيع بالدولارات التى أقرضتها لها الولايات المتحدة ، وزادت الديون الخارجية عن ثلاثة مليارات دولار (١٥ مليار فرنك) . وقد زاد انهيار قيمة البيزو من عبء الدين الخارجى ، وجعل سداد الديون الخاصة أمراً أشد استحالة ، وسبب عدداً كبيراً من حالات الإفلاس فى عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٢ . وقد زادت البطالة . وتمت تأميمات دلت على التشدد إزاء رأس المال الأجنبي وعلى محاولة لتعبئة الثروات القومية لمصلحة الاقتصاد القومى . وتفتقر البلاد إلى وسائل الاستثمار وخاصة فى فترة

الأزمة حيث تختفى المدخرات أو يتم تصديرها . ومع ذلك فالمجهود التصنيعى لا يستهان به إذ زاد إنتاج الكهرباء والبترول أربع مرات فى مدى خمسة عشر عاماً . وتعد الأرجنتين من البلاد المنتجة للصلب وتبلغ طاقاتها الإنتاجية مليون طن ولكن ميزانها التجارى والحسابى ما زالا عاجزين .

ومما يزيد من وضوح عملية الإفقار العامة أنه لا توجد هنا كتلة من الملونين تخفف من وقع الصدمة وتتحمل عبء الكساد فى جوهره . إن أزمة الأرجنتين هى أزمة الرجال البيض وهم على الأغلب من البيض القادمين حديثاً ، وخصوبتهم أقل على كل حال من باقى سكان أمريكا اللاتينية (ومع ذلك فنسبة الزيادة بينهم ١٠٠ ٪ فى ثلاثين عاماً بما فيها الهجرة) . إن البيض هم الذين يواجهون بعضهم بعضاً وسط الغموض الظاهرى للصراعات السياسية . وهم يحسون بشكل خاص بالإهانة لوقوعهم تحت رحمة الولايات المتحدة وكرمها وعملياتها المالية والنقدية .

وتختلف درجة حساسية أمريكا اللاتينية بالنسبة للظروف العالمية رغم أن مشاكل علاقتها بالولايات المتحدة تحتل دائماً المرتبة الأولى . وهناك بعض الدول التى استفادت من الوضع الملائم لميزانها التجارى ومن ملكيتها للمواد الخام اللازمة للتجارة الدولية فاستطاعت أن تقاوم عملية استعمارها ، رغم أنها تقبل إقامة علاقات مع شركات الأعمال الأمريكية الكبرى ، وغالباً ما تكون هذه العلاقات قاسية . وهذا هو الحال بالنسبة لبوليفيا وشيلى . وفى بلاد أخرى لم يكن ما تم إلا « عملية بلقنة » ببساطة ووضوح ، تلك العملية التى قد تسمى فى يوم من الأيام باسم جديد هو « التقسيم الفنزويلى » . وتسعى البرازيل والأرجنتين بوسائل متباينة وبطرق مختلفة إلى الحفاظ على سيادتهما . ومن الصعب تحقيق ذلك بعد أن سار المرء طويلا فى طريق الاستدانة . وهذا ما يجعل البرازيل حذرة للغاية فى سياستها الاستثمارية وإن كان هذا الحذر يتخذ صورة التقشف عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من ٣ ٪ . . .

القِسم الثالث

اتجاهات وآفاق

بعد قرن من الخضوع للسيطرة الإمبريالية ، أصبح العالم الذى حلمت أوربا بتوحيده والاستئثار بفوائد التصنيع فيه ، أصبح مفتتاً إلى دول متعددة . ومع أن هيئة الأمم المتحدة لا تضم كل دول الكرة الأرضية ، إلا أن عدد أعضائها بلغ مائة وثلاثة وعشرين عضواً * إن هناك اتجاهات للتمايز والانفصال تهدد بتفتيت الحياة السياسية إلى وحدات متناهية الصغر ، وإن كانت تنادى بمبادئ الاتحاد والعالمية . ولكن فوق هذا كله نرى اتجاهات رئيسية تسيطر على تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى العلاقات الدولية .

ويتعلق الأمر أولا بتخطى المجتمع والاقتصاد الزراعيين مهما كانت أشكالهما إلى مجتمع واقتصاد صناعيين . وفى كل مكان يظهر التفاوت وبدرجات مختلفة بين الدخول الزراعية والدخول الحضرية . فالبلاد التى يقل فيها عدد الفلاحين تحصل على أعلى الدخول الزراعية ، بينما يتزايد عدد الفلاحين بسرعة أكبر فى البلاد التى تحصل على أدنى دخل زراعى ، وينتج عن ذلك قيام هجرة لا ترحم نحو المدن حيث تكفل الصناعة واقتصاد الخدمات والتجارة دخولاً ترتفع على الدوام . ولا يتوقف الأمر كثيراً على مستوى التكنيك ودرجة التطور اللذين تحققا لأن عملية التحضر تفرض نفسها فى كل مكان . وهى قد عدلت بدرجات متفاوتة من توزيع السكان على مختلف الأماكن ، وأدت هذه العملية فى كل الأماكن إلى نشوء تجمعات ترتفع معدلات تزايدها بصورة مطردة . فى البلاد الصناعية ، أدت هجرة السكان إلى رجحان كفة سكان المدن . وتطرح عملية التحضر مشكلة استمرار بقاء المدينة .

---

* بلغ ١٢٥ عضواً بعد انضمام موريشان وسوازيلاند . (المعرب)

فالزيادة الكبيرة فى عدد المدن تطرح للمناقشة وجود المدن ذاتها ، أو كل ما اعتدنا على الأقل أن نراه ونحس به فى المدن الموروثة منذ عشرة أو عشرين قرناً من التاريخ . فضخامة المدن تؤدى إلى حدوث طفرات كيفية ، ولا يعود المرء يتعرف على المدن التى تمر عليها رياح التحضر فى القرن العشرين ، حيث تذبل القيم والنشاطات التى لا مكان لها فى المجتمع والاقتصاد الحديثين . وهناك شىء جديد فى طريقه للظهور وسط الانهيار وغموض عمليات الارتجال التى يعجز قادة الإنشاء أنفسهم عن التحكم فيها ، فقد وجهت قسوة التغييرات فى معدل التطور ضربة قاتلة لأشكال الحياة وأساليب التطور المتعلقة بالأشكال التى أقامها الإنسان من قبل ، وعاشت عليها أجيال عدة . إن الجيل الذى يبلغ الشيخوخة فى القرن العشرين لا يستطيع أن يميز بعد فى أى إطار سيعيش الجيل الذى يخلفه . فغموض التطور الحضرى المتزايد السرعة هو أحد المشاكل الأشد إثارة فى عالم اليوم . إن الخيال الضحل للقائمين بأعمال البناء لا يستطيع أن يجارى الحاجة الملحة للإسراع فى التنفيذ ، ولذا امتلأت جميع القارات بأعمدة الخرسانة . ولو لم تبق بضع نخلات هنا ومجموعة من أشجار الصنوبر والشربين هناك ، أو صف من أشجار الحور ، لجاز لنا أن نتساءل أين هبطت منذ لحظة الطائرة التى تعمل على خطوط طويلة . ولم يتم بعد تحديد أشكال المدن أو « اللامدن » التى ستوجد فى المستقبل ، ولكن ساكنها الجديد تتم عملية تشكيله كل يوم . ومنذ الآن فصاعداً تنفصم علاقته مع تغيرات الفصول سواء من ناحية غذائه أو أساليب عمله ومجموع الأمور المصطنعة التى تحرمه تدريجياً من كل صلة بالطبيعة ومن كل سلوك طبيعى . إنه لا يلتقى بالطبيعة — وهى طبيعة مجهزة ومصطنعة فى أغلب الأحيان — إلا بالهرب الجماعى والمنظم فى أوقات الفراغ والإجازات . فساكن المدن اليوم رجل جديد ما زال إنساناً مجهولا من الناحية الاجتماعية والفسيولوجية .

ولا ينبغى أن يجعلنا انتشار المدنية غافلين عن تناقض أشد خطورة من ذلك ألا وهو التناقض بين المدينة والريف ، وهو تناقض طرفاه البلاد الصناعية والبلاد

المتخلفة . فالمسافة التى تفصل بينهما تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم . فكلما امتص التزايد الديموجرافى للبلاد المتخلفة جزءاً هاماً من دخلها القومى الضعيف لكى تحافظ على حياة مواطنيها المعرضة للخطر دوماً ، كلما استحال عليها القضاء على تخلفها التكنيكى والاقتصادى بالنسبة للبلاد الصناعية التى تتم التحولات فيها بمعدل تتزايد سرعته منذ عشرين عاماً . إذ أن القضاء على ذلك التخلف يتطلب استثمارات ضخمة لا طاقة لها بها . ويخلق الوعى بهذا التدهور المستمر طاقة ثورية متنامية ، فيصبح الهدف الأول للثوريين الجدد فى البلاد المتخلفة هو تدمير الهياكل الاجتماعية المتحجرة والنزعات المحافظة والأنظمة البالية القائمة على الرشوة . ولكن الإصرار على مواصلة طرح موضوع الإمبريالية ، يؤكد أن تلك الدول التى يسميها البعض أمماً بروليتارية[1] ترى أن الحصول على وسائل التنمية يتضمن اقتسام موارد الاستثمار مع أولئك الذين شادوا فى الماضى إمبراطورياتهم ومصانعهم على نظام عالمى للسيطرة . ويقوى وجود مصالح هامة أوربية أو أمريكية فى معظم البلاد المتخلفة ، حالة البلبلة ويغذى الحملات المعادية للإمبريالية .

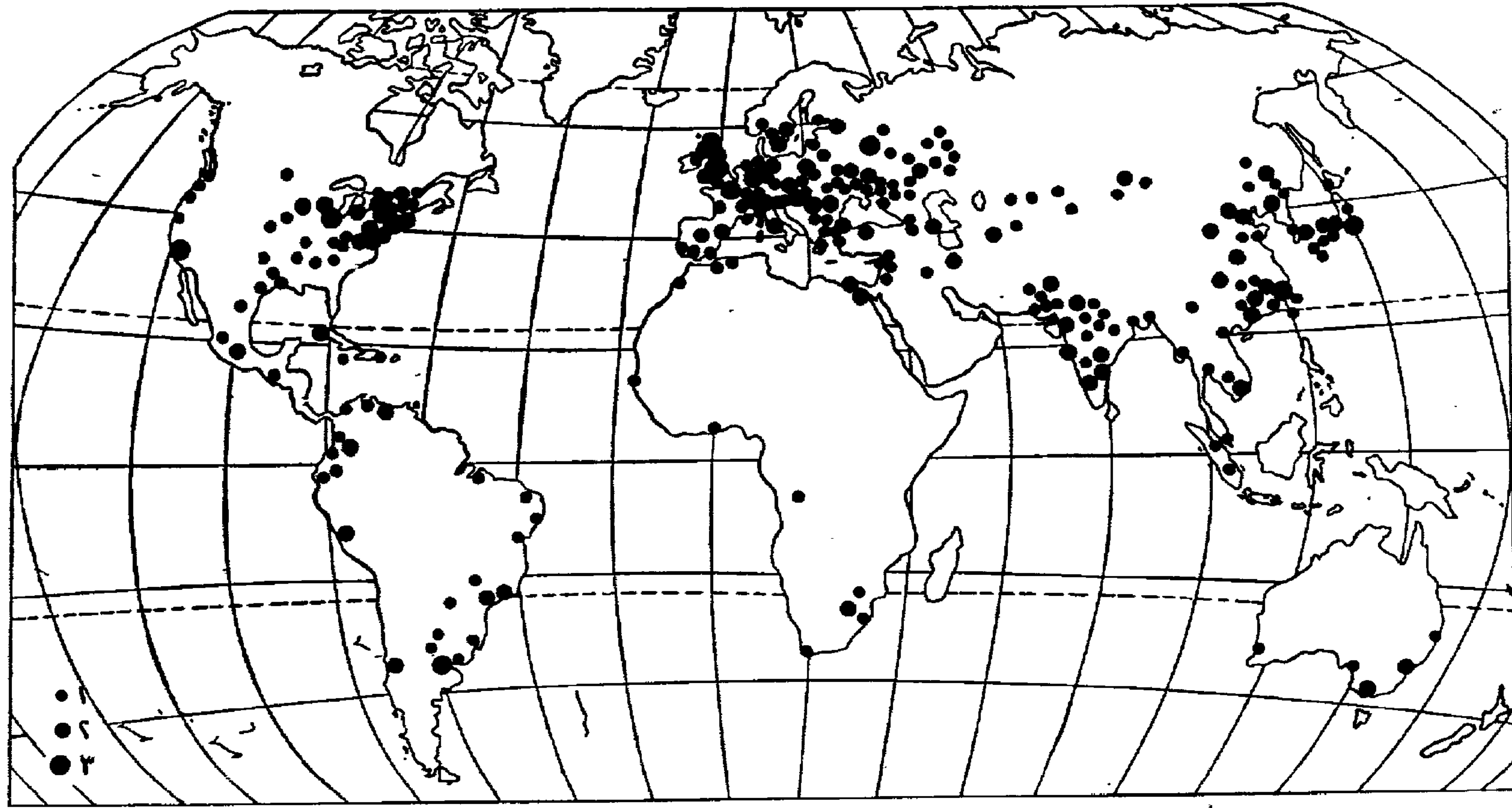
ومن جانب آخر فإن للبلاد الصناعية سياستها للإسهام فى تطور البلاد المتخلفة ، فالاهتمام بتخفيف التوتر العام يتفق مع السعى إلى فتح الأسواق الجديدة . فقد اختفى نظام العلاقات الدولية التى عاش عليها البشر فى القرن التاسع عشر وفى النصف الأول من القرن العشرين ، ولكنه ترك وراءه عواقب هامة . وهنا أيضاً نجد المستقبل غير مضمون . وثمة سياسات للمعونة الفنية فى طور التجربة ، وهذه من قبيل المحاولات المرتجلة والهشة التى تتم بين شركاء لمدة عام أو عشرة أعوام . ولقد كان القرن التاسع عشر هو قرن الثورات فى العالم الصناعى ، أما نهاية القرن العشرين فقد يكون عصر ثورات البلاد المتخلفة . ولكننا لم نتبين بعد كيف يمكن أن يتم انتقال القوى الإنتاجية من البلاد المتطورة إلى البلاد المتخلفة ، وهذا هو أحد مجالات التنافس بين البلاد الاشتراكية والبلاد الرأسمالية .

---

(١) ب . موسى .

الفصل الأول
مغامرات المدنية

إن تناقض العصر الراهن من زاوية دراسة الواقع الحضرى وقياسه ، لا يتمثل فى طرح الوجود السابق للمدن للمناقشة بل على النقيض من ذلك يتمثل فى مشكلة استمرارها ، ووجودها اللاحق . فقبل الثورة الصناعية كان من النادر أن تخلو منطقة على سطح الأرض من المدن . وقد انحصرت هذه المناطق النادرة فى الجزء الأكبر من أفريقيا جنوبى الصحراء ومناطق الحدود المتقدمة فى أمريكا اللاتينية ، التى لم يتوغل السكان الجدد فيها بعد، ولم يحلوا محل الشعوب الهندية ، التى كانت مدنها مثلما كانت حضارتها كلها فى طريقها للانهيار . والواقع أن كل منطقة كان فيها سكان ريفيون واقتصاد زراعى ، وكانت تملك شبكتها الحضرية المكونة من نويات إدارية وتجارية على مرمى حركتها التقليدية التى يصل مداها إلى عشرين أو ثلاثين كيلومتراً . ولكن نسبة سكان المدن كانت ضعيفة بالمقارنة لمجموع السكان ، وكانت مقصورة على من قد يتعيش بشكل مباشر أو غير مباشر على الريع العقارى وهو المصدر الوحيد « للدخل الطازج » فى الاقتصاد غير الصناعى . وفيما عدا العواصم الكبرى للدول بقيت المدن صغيرة فلم يصل أكبرها إلى ١٠٠,٠٠٠ من السكان إلا استثناء . وكانت نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان فى حدود ١٠ ٪ .



(شكل ١٢) المدن الكبرى فى العالم

(١) $\frac{١}{٢}$ — ١ مليون نسمة ، (٢) ١ — ٦ مليون نسمة ، (٣) أكثر من ٦ مليون نسمة

فى المنطقة المعتدلة بنصف الكرة الشمالى ، يزيد قليلا عن مليار نسمة . منهم عدد يتراوح بين ٤٥٠ و ٥٠٠ مليون يقطنون الحضر فى المدن . وتزيد النسبة عن ٦٠ ٪ فى شرق الولايات المتحدة وشمال غرب أوربا . ولكنها تنخفض كثيراً فى البلاد المصنعة حديثاً فى أوربا الوسطى وفى الاتحاد السوفييتى وفى اليابان . وفى مختلف البلدان التى تنتمى إلى هذه المنطقة الإحيائية — المناخية والتكنولوجية نجد حوالى ٨٠٠ مدينة تزيد كل منها عن ١٠٠ ألف نسمة ، و ٥٠ مدينة تصل إلى المليون أو تتجاوزه .

ولم تؤد الثورة الصناعية إلى زيادة سكنى المدن فى البلاد الصناعية فحسب ، بل أثارتها أيضاً — بطريق غير مباشر — فى البلاد غير الصناعية . فالضغط السكانى بالإضافة إلى ظهور أشكال من النشاط الحضرى المرتبطة بتطور العلاقات مع البلاد الصناعية ، هو المسئول عن كثرة المدن وعن ظاهرة التضخم الحضرى فى البلاد المتخلفة . ففى أقل من ٥٠ عاماً زادت نسبة سكان المدن فى الهند من ٦ ٪ إلى ١٨ ٪ من مجموعة السكان ، ولما كان هذا المجموع قد زاد من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون نسمة (الهند والباكستان معاً) . فإن سكان المدن يكونون قد زادوا من ١٨ إلى ١٠٠ مليون . وقد حدث نفس التطور فى إندونيسيا وفى أفريقيا وفى أمريكا اللاتينية ، وأصبحت هناك مدن عملاقة فى كافة القارات ، تزيد كل منها على ٤ أو ٥ ملايين نسمة مثل لندن . وباريس ، وموسكو ، وكلكتا وبومباى ، وطوكيو — ويوكوهاما ، وشنغهاى ، وبكين ، ونيويورك ، وشيكاغو ، ولوس أنجلوس ، وفلادلفيا ، وساوباولو ، وريو دى جانيرو ، وبوينس إيرس ، والقاهرة . لقد كانت هناك فيما مضى حدود قصوى لعدد سكان المدن وكانت تعتبر قمماً لا يستطيع الإدراك البشرى أن يستوعب ما بعدها بالنسبة لمفهوم المدينة أو الوحدة الحضرية أو الحياة الجماعية الشاملة . إلا أن تلك الأرقام قد تحطمت الواحدة بعد الأخرى فهل ينطبق هذا المفهوم على ٣٥٠,٠٠٠ نسمة ؟ أم مليون نسمة ؟ أم خمسة ملايين ؟ إن الإنسان قد تجاوز الحدود

التجريبية التى كان يناسب كل منها الوحدة العضوية . للمدينة كما كنا نتصورها من قبل ، فاصطحب ذلك بانفجار الجسم والكيان الحضرى . وفى مدى نصف قرن ، بل أقل ، كان التطور أسرع من عملية إعادة بناء وحدة أخرى بمقياس آخر . وأصبحت المدينة الحديثة الكبيرة هى التباين ذاته ، إنها الاتحاد المتنوع غير المتسق وغير المستقر ، بين المدينة التاريخية والتوسعات الحديثة التى تضم عدداً من السكان يصل إلى ثلاثة أوخمسة بل أحياناً عشرة أو عشرين ضعف عدد سكان المدينة التاريخية الأصلية .

ويصحب زيادة عدد السكان ، واتساع مساحة المدن ، وكثرة بناء الإنشاءات الجديدة تحول عميق فى أعمال سكان المدن وسبب وجودهم .

٢ ـ سمات المجتمع الحضرى الأصيلة

وترتبط الزيادة الكمية فى عدد سكان المدن بظهور فئات اقتصادية واجتماعية جديدة من الأفراد . وإذا كانت الصناعة فى حد ذاتها تعتبر عاملا من عوامل التطور الحضرى فى بداية الثورة الصناعية ، فإنها لم تعد منذ أكثر من عشرين عاماً هى المسئولة على الإطلاق عن تراكم السكان فى المدن ، إذ تفوقت عليها فى هذا الصدد كثرة أعمال التسيير ، والاتصال والتوزيع ، أى أعمال الإدارة العامة والخاصة (إدارة المشروعات وتجمعات المصالح) وأعمال الخدمات ، وتنقسم أيضاً إلى خدمات عامة وخاصة ، والنشاطات المالية والتجارية بأوسع معانى الكلمة . ويضفى رفع متوسط مستوى المعيشة وإدخال الأساليب الفنية فى العمل بصورة متزايدة ، وإطالة فترة الراحة ، أهمية متزايدة على الأعمال الثقافية ، والتعليم والتدريب المهنى ، واستغلال وقت الفراغ . وهى أنواع من نشاطات الخدمة تتم على نطاق جماهيرى . ويظهر فى أوربا جيلان من المدن ، أو جيلان من الأحياء فى المدينة الواحدة ، أحدهما نتيجة لقيام الصناعات التى تستخدم

أعداداً كبيرة من العاملين ويحتل فى العادة مساحة واسعة من المدينة ، وهذا هو جيل القرن التاسع عشر الذى استمر حتى الثلث الأول من القرن العشرين . أما الجيل الثانى فقد نتج عن تطور اقتصاد الخدمات الذى يميل إلى أن يقذف إلى الخارج بوساطة ما يسمى بعمليات « اللامركزية الصناعية » النشاطات الإنتاجية المسببة للازدحام ، وغير المرغوب فى جوارها . ولكن أهمية المنشآت الصناعية تظل كبيرة بدليل أن حجم الإنتاج من صناعات حضرية ما زال بعيداً عن الانخفاض . ومع ذلك فبسبب زيادة الإنتاجية ، ورغم ازدهار الصناعات الجديدة ذات الحركة المالية الهائلة ، يصبح العامل الحاسم فى الزيادة الديموجرافية ، وفى انتشار المدن ، هو تطور نشاطات الإدارة والخدمات التى تلعب إنتاجية العمل بالنسبة لها دوراً أقل منه فى الصناعة .

وأكثر فأكثر نجد أن سكان المدن قد أصبحوا سكاناً غير منتجين بالمعنى الحرفى للكلمة ، أى لا يسهمون بشكل مباشر فى الإنتاج ، ويعتبرون جزءاً من مجتمع واقتصاد استهلاكيين . وقد يكون هذا الاستهلاك الاقتصادى متصلا من الناحية الجغرافية[1] (كما هو الحال فى البلاد الصناعية) أو على النقيض من ذلك يكون منفصلا جغرافياً (كما فى حالة البلدان المتخلفة ، حيث يخدم الاقتصاد القومى اقتصاديات أجنبية وبعيدة) . ومن باب أولى نجد سكان المدن اليوم منعزلين عن الحياة الريفية ومعدلاتها . ولم يعودوا يتأثرون بالتغييرات الموسمية للمناخ . فساكن المدينة اليوم يستهلك منتجات تمت معالجتها وتكييفها ، تتحرر أكثر فأكثر من حتميات الفصول . لقد أصبحت أسواق المواد الغذائية لا ترتبط بإقليم معين . فهى تجمع منتجات نصفى الكرة الأرضية ، وبعضها تعرض لعمليات الإنضاج المصطنع أو المؤخر ، والبعض الآخر محفوظ بالتبريد أو التعقيم الطبى أو الطهى . وتقل تدريجياً اعتبارات الفصول عند إعداد قائمة الطعام مع أنه تدخل فيها منتجات متنوعة تنوعاً كبيراً عن ذى قبل . وسرعان ما وضعت

---

(١) أى ذو اتصال جغرافى بمصادر الإنتاج . (المعرب)

أنظمة غذائية حضرية فى أمريكا الشمالية ، امتدت منها إلى المدن الأوربية . وتباعدت الحياة اليومية بدورها عن عادات الحياة الريفية التى سادت لمدة آلاف السنين ، لقد اختفى السير على الأقدام وأساليب الترفيه الريفية ، بل والاتصال بالتربة وبالأشجار وبالمياه الجارية ، اختفاء يتناسب مع زيادة حجم المدن ، وميكنة الحركات والأعمال العادية للإنسان . وقد حدث هذا إلى درجة أن ساكن المدينة ، مقاومة منه للانتزاع الشامل لأى بقايا ريفية فى المدينة ، يشعر بحاجته إلى الهروب . وقد يكون هروبه ذلك تاماً ، بأن يقيم منزله وسط طبيعة ريفية مصطنعة كما فى أمريكا الشمالية ، أو يكون هروباً مزمناً وعارضاً فى نفس الوقت ، فيكتفى برحلات دورية إلى ما تبقى من الطبيعة ، أو إلى المناطق الريفية التى احتفظ بها على مقربة من المدن . وتتطلب هذه الاحتياجات إعداداً خاصاً للمنطقة ، حتى يقام من جديد وبقدر الإمكان ، شكلا من أشكال الصلة الواقعية بين ساكن المدينة الذى يعيش فى هياكل عظمية من الخراسانة والأسفلت ، وبين صورة الطبيعة . وقد تولد عن تدفق الطوفان البشرى من سكان المدن الجدد تدفقاً مفاجئاً إلى الريف وضرورة حل مشاكل السكن والسوق ، والإدارات المحلية المناسبة فى فترات زمنية قصيرة ، نقول تولدت عنه عمليات مختلفة للتطور الحضرى ، تفاوتت تلقائيتها وأدت بدورها إلى تنوع « المناظر الطبيعية التى تم إضفاء الطابع الحضرى عليها » ، أو بتعبير أدق أدت إلى الهياكل الحضرية المعاصرة . وفى هذا الصدد نرى بعض التجارب التى لم تمض عليها ثلاثون سنة بعد ، وقد عفى عليها الزمن ، ويشرعون الآن فى هدم أنقاضها .

ولا يمكن نقل صورة المجتمع الحضرى فى البلاد الصناعية إلى البلاد المتخلفة ، ولكن هذه البلاد لم تنج من التأثر بالطفرات التى وقعت فى وظائف المدن وسكانها ، فى نفس الوقت الذى تعرضت فيه لزيادة عدد سكان هذه المدن ، ولكن العدد هنا يسبق الوظيفة . فالعنصر الهام الذى يدعو إلى القلق فى المجتمعات الحضرية الجديدة هو كثرة عدد العاطلين الذين انتزعوا من قراهم بسبب اختلال التوازن

بين احتياجات الريف وموارده ، فهناك العاطلون كلية ، وغالبية من العاطلين تعطلا جزئياً ، والجماهير الغفيرة من ذوى الأجور القليلة الذين يعملون بضع ساعات فى اليوم أو عدة أيام فى الشهر للإفلات من البؤس التام ، وأناس لا نكاد نستطيع اعتبارهم عمالا ، أو لا تزيد مبيعاتهم عن بضعة فرنكات فى اليوم . . . وفى كلتا الحالتين لا يمكن للإنسان أن يقلب اتجاه التطور رأساً على عقب . « فالعودة إلى الأرض » سراب مضلل ، بل وأمر مستحيل التحقيق : فإن أكثر الإصلاحات الزراعية جذرية لا تستطيع أن تحل المشكلة فى ظل ذلك الوضع الراجع إلى الزيادة الديموجرافية السريعة من جهة ، واستيعاب التكنيك الزراعى الحديث من جهة أخرى . فالمدن تترعرع لأن التطور الاقتصادى والاجتماعى يفرض هذا الترعرع . وتصبح المشكلة الرئيسية هى تطوير الوظائف . ولم يعد الموضوع المثار هو عملية صبغ الحياة بالطبع الحضرى بل تنظيم إنتاج واستخدام الدخل القومى .

٣ ـ عمليات مرتجلة وتجارب

هناك بعض البلاد التى بدأت فيها عمليات التصنيع فى نفس الوقت الذى بدئ فيه بتطبيق التنظيم الموجه للاقتصاد وللتنمية (الاتحاد السوفييتى والبلاد الاشتراكية التى لم تكن مصنعة من قبل) أما فيما عداها فإن التزايد المفاجئ فى سرعة التطور الحضرى وانبثاق العواصم الكبرى قد وقع فى إطار عام من اللبرالية والارتجال . ومع ذلك فظروف هذا التطور واحدة تقريباً لدرجة أننا نجد عمليات الارتجال هذه متشابهة فى ظل الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية الواحدة . ويمكننا تجميع الأنماط الرئيسية للتوسع الحضرى فى سلسلتين عضويتين مختلفتين : سلسلة الزيادة المستمرة ، وسلسلة الزيادة المتقطعة . إذ تكون هناك زيادة مستمرة عندما تتسع المدينة بوساطة الإضافات المتتالية للأحياء الجديدة ، إلى المجموعة القديمة . والعملية التقليدية هى أن تتمدد الضواحى تمدداً قطرياً ، ثم تملأ فيما بعد

المساحات الحالية والتى تحددها الزوايا المتفاوتة بين هذه الضواحى ، وتلك هى الزيادة المستمرة على أنصاف أقطار ذات مركز واحد ، والتى حدثت للمدن المحصنة فى الفترة قبل الصناعية والتى ظلت أسلوب تطور المدن الإيطالية الكبرى (روما ، ميلانو ، تورينو) . وقد تحققت هذه الزيادة مرة واحدة فى بعض الأحيان ، وفى أحيان أخرى تمت بتعاقب الأجيال المتتالية من المبانى . فقد يحدث أن تكتسب نفس المساحة المتحضرة مرة واحدة الملامح التى ستحتفظ بها فى الخمسين عاماً أو المائة القادمة ، أو قد يحدث أيضاً أن تشغل هذه المساحة فى البدء بالمنازل الصغيرة أو بصفوف من المنازل الواطئة ، والتى تحل محلها بعد ذلك العمارات الشاهقة بسبب الحاجة المتزايدة إلى السكن وارتفاع أسعار أراضى البناء .

وتكون الزيادة متقطعة عندما تتكاثر مجموعة من المدن التابعة حول مركز حضرى تاريخى وتتقاسم فيما بينها الوظائف الحضرية . بينما يظل الجهاز الرئيسى لوظائف القيادة والتحكيم الإدارى والاقتصادى فى ذلك المركز الرئيسى . وكان هذا بالتحديد ما تم فى تطور المنطقة الباريسية التى استوطن معظم سكانها فى مجموعات حضرية جديدة مطعمة بقرى الضواحى المحيطة بباريس . ولا توجد فى منطقة باريس إدارة حضرية واحدة ، إذ تشمل ٣٣١ بلدية تتمتع بالاستقلال الإدارى الذاتى ، الأمر الذى يضيف إلى التقطع الجغرافى تقطعاً إدارياً ، ويؤدى إلى نشوء ظاهرة التمايز ، بل والتناقض بين المدينة وضواحيها .

وعلى مستوى التخطيط يظهر هذا التقطع فى عدم وجود خطة منظمة واحدة . ومن الخرائط أو من الصور الجوية نستطيع أن نتعرف على الهيكل الأصلى ذى النويات المتعددة الأمر الذى يسبب صعوبات كبيرة تعوق المرور داخل هذا التجمع . وفضلا عن ذلك فهناك أمر يزيد من تلك الطبيعة المتقطعة لتطور المدن ، وذلك فى بدايته على الأقل ، ونقصد تباين أساليب البناء بين مختلف أجزاء التجمع السكانى . ويظهر هذا التباين بالدرجة الأولى فى عدم تساوى كثافة

البناء والسكان أيضاً فى المساحة الحضرية الواحدة . ويتفق تباين الكثافة جزئياً بدوره مع الاختلاف فى أنماط المبانى وشغل الأرض . فقد كانت بعض بلديات الضواحى ميداناً للبناء الفردى لمنازل الأسر ، أو لاختبار فكرة المدن المطعمة بالحدائق . وبهذا القدر فإنها تمايز عن النواة التاريخية وملحقاتها اللصيقة بها ، حيث تسبب الارتفاع المبكر لأسعار الأرض فى إقامة المبانى المتلاصقة ذات المستويات السكنية المتعددة بعضها فوق بعض . وكذلك فما يزيد من ارتباط التباين بالتقطع ، أنه قد بذلت محاولات مختلفة وفى أوقات متتالية لتشجيع البناء وتنظيمه وتمويله ، فدفعت إلى الحركة عناصر متباينة الأنواع . وفى حالة التجمع الباريسى ، نستطيع أن نميز بين ثلاث مراحل على الأقل ، فمرحلة بناء عمارات الاستغلال التجاري التى يشغلها أنواع مختلفة من المستأجرين(«المنازل البرجوازية » أو « المنازل العمالية ») ، وذلك فى المدينة القديمة الواقعة فى نطاق البلدية وفى الضواحى القريبة . ثم مرحلة تقسيم الأراضى التى تشغلها المنازل الصغيرة ، تلك المرحلة التى عاصرت إنشاء عمارات سكنية شيدتها بعض الهيئات العامة فى دائرة الأراضى الرخيصة مثل المساكن الشعبية ، وهناك المرحلة الثالثة ، أى مرحلة استغلال الأراضى التى ظلت خالية أو التى يمكن إخلاؤها من المبانى البالية القائمة عليها ، حيث يتم فيها إنشاء العمارات السكنية ذات الطراز الواحد ، أو العمارات التى يملكها قاطنوها والتى لم تدخل فى نطاق التوقعات القديمة بالنسبة لشبكة المواصلات الرئيسية وهى التى يطلق عليها « المجموعات السكنية الكبيرة » أو « التخطيط المفتوح » فى إنجلترا .

أما إذا كان التقطع يقوم بين عدد محدود نسبياً من المدن الهامة المتمركزة على نواة رئيسية واحدة ، فإننا ننتقل من صورة التجمع السكانى إلى صورة بناء التجمع الحضرى المشترك[1] ، وهو الشكل الخاص بالتطور الحضرى الإنجليزى خارج تجمع لندن السكانى . وأفضل مثال له فى فرنسا هو المجموعة الحضرية

---

(١) اللفظ الإنجليزى هو : Conurbation ..

فى ليل ، روبيه — توركوان، وهى خليط من التجمع الحضرى الثنائى الرأسى الذى يغلب عليه طابع مدينة ليل ، ومن اتحاد مدن الضواحى فى كلتا المجموعتين . ويعتمد الإنجليز على سياسة مرسومة فى محاولتهم تعميم الشكل الذى بدأ تلقائياً للتطور السكنى خلال التجمعات الحضرية المشتركة ، وذلك بأن ينشئوا المدن التابعة أو المدن الجديدة حول المدن المكتظة والتجمعات السكانية المرتبكة التطور. والتجربة الشهيرة فى هذا الشأن هى التى اتخذت من تجمع لندن السكانى مسرحاً لها . ولكن التجمعات السكانية والتجمعات الحضرية المشتركة فى نيوكاسل ، وجلاسجو وغيرهما لها أيضاً مدنها الجديدة، تلك التى استخدمت التكنيك الحديث فى الإنشاء التام للمدن المكتملة . أما خارج الجزر البريطانية ، فقد أنشئت المدن التابعة والمدن الموازية فى الاتحاد السوفييتى (سبوتنيك جورودا) وفى الجمهوريات الشعبية لوسط أوربا (تشيكوسلوفاكيا ، وبولندا ،وغيرهما) . وتجرى بعض التجارب المشابهة فى فرنسا ، وخاصة فى منطقة مونبليه — لابياد . أما فى ألمانيا فالتقطع غالباً ما ينتج عن تشتت المدن السكنية حول مراكز النشاط مثل المراكز الصناعية والإدارية ، وخاصة فى شكل مدن الحدائق .

٤ — اختفاء الوحدات الحضرية وتحلل الحياة الحضرية التقليدية

لقد تمزقت الحياة الحضرية بسبب زيادة عدد السكان ، واتساع مساحة المدن ، ومن باب أولى تشتت المساحة الحضرية فى هيكل متقطع ومتعدد المراكز . وتتباعد مختلف أنواع الخدمات وفرص الاتصالات، والعلاقات الاجتماعية ، وكذلك الالتزامات المهنية ، نقول تتباعد عن بعضها البعض بمسافات تستغرق زمناً أطول وتكلفة أكبر (وللتكلفة معنى مزدوج ، جسمانياً ونقدياً) . لقد تحطمت وحدة الحياة المدنية اليومية التقليدية . وفى نفس الوقت تختفى طرائق هذه الحياة اليومية ، وتتلاشى تدريجياً الأطر المادية للمجتمع المدنى ، والوسط الاجتماعى المتحد ،

مثل الساحات والكنائس ، والسوق أو الحى التجارى وأماكن الاستعراض التى يعبر فيها الناس عن الأفراح والأحزان بطريقة جماعية وقد حلت محلها — وإن كان بطريقة غير كافية — البؤر الصغيرة للحياة المحلية داخل التجمعات السكنية على مستوى أدنى من العلاقات والاحتياجات الأولية . وعلاوة على اتساع مساحات المدن ، ساهم شيوع استعمال السيارات فى تفكيك الحياة الحضرية التقليدية ، إما بتغيير الظروف التى تحيط بتردد الناس على المراكز التاريخية للحياة الجماعية ، أو بتسهيل تشتت السكان وإقامتهم حول المقر الحضرى الأصلى (مثل تطور مجال الإقامة فى الضواحى إلى منازل فردية كما حدث فى التجمعات السكانية الأمريكية) . إن ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن الأشكال الجديدة للعمل ساهمت كذلك فى هذا التحلل للكيان الاجتماعى ، أو الكيان الحى ، الذى كانت تمثله المدينة التاريخية . إن استغلال مساحات المدن ذلك الاستغلال الذى تخطى مرحلة الارتجال الليبرالى ، ومهما بلغ من الرشد ، فإنه لم يستطع حتى الآن أن يبعث الحياة مرة أخرى فى الجماعة الحضرية ، التى لم تعد سوى وسط للسكن المشترك بعد أن كانت وسطاً لجماعة موحدة . ومع اختفاء الشارع والحى والميدان باعتبارها أماكن للنزهة والتلاقى ، اختفت أيضاً عناصر الحياة الحضرية التقليدية دون أن يحل محلها شىء آخر فى حقيقة الأمر .

٥ — مشاكل التجمعات السكانية المعاصرة

يصحب زيادة مساحة التجمع السكانى تحول داخلى عميق فيه . فتتركز وظائف إدارة الخدمات العامة والمشروعات الخاصة فى المراكز الأصلية أى فى المدن التاريخية . وهى تحتفظ بالوظيفة التجارية التقليدية . وبما أن هذه الأعمال تكتسب أهمية متزايدة فى الاقتصاد وفى المدن الحديثة ، فإن حجم المبانى التى كانت قد بنيت من قبل لسد جميع احتياجات المدينة ومواجهة كل أشكال

الحياة فيها ، هذا الحجم تمتصه المكاتب تدريجياً وكذلك البنوك ، والوكالات التجارية ، والمعارض والفنادق ، وصالات الترفيه . . . إلخ . ويقل عدد سكان الأحياء القديمة بسرعة تتزايد مع السرعة التى تحل بها أماكن الأشغال والأعمال محل أماكن كانت للسكن ، وكلما استدعى قدم المنازل وتهدمها القيام بعمليات تجديد . ويتسبب عن هذا أول أشكال الانفجار فى المدن ، ونقصد التباعد بين الأماكن التى يعمل فيها موظفو المكاتب والإدارات ، والوكالات والمحلات ، وبين الأحياء التى يجب أن تتوافر لهم فيها مساكنهم . وبالقدر الذى استقبلت به المدينة النشاطات الصناعية ، فإن المصانع والأحياءالعمالية القديمة تحيط بشواطئ الأنهار والقنوات أو خطوط السكك الحديدية ، ولكن المساحات الصناعية بوجه عام قاصرة عن أن تستجيب للاحتياجات الملحة للمنشآت التكنيكية . ولايستطيع جزء من اليد العاملة أن يقطن على مقربة من أماكن العمل ، فيسكن فى الأحياء السكنية مثل موظفى المكاتب والمحلات . وفيما عدا الاقتصاد الاشتراكى نجد أن هذه الأحياء متمايزة وفقاً لأنواع الطبقات المهنية والاجتماعية للسكان الذين يقطنونها . ويتم بين هؤلاء السكان نوع من الانفصال قائم على أساس تكاليف الإنشاءات والمساكن ، كما تدخل فى الاعتبار رغبة الميسورين منهم فى عدم الاختلاط بالعمال وبأكثر الموظفين تواضعاً ، الأمر الذى يفصل بين الأحياء « العمالية » وأحياء « الطبقة المتوسطة » ، بل والأحياء الثرية التى تسمى أحياناً فى اللغة الدارجة للتوكيلات العقارية باسم الأحياء السكنية . وتتنوع أشكال المساكن . فقد نجد فى الأحياء العمالية المنازل ذات الأربع والست طوابق والمتواضعة البناء التى سرعان ما تفقد واجهاتها رواءها ، كما أن غرفها وشققها شديدة الضيق . أما أحياء الطبقة المتوسطة فقد نجد فيها أحياناً بعض المنازل ذات الشقق العديدة ، غير أنها مريحة بدرجة أكبر ، وقد عنى بمظهرها عناية أكثر ، وتقوم بإنشائها عادة الهيئات العامة أو الجماعات المتخصصة ، وفى أحيان أخرى نجد فى بعض الأحياء مدن الحدائق والتقسيمات التى تقام بها منازل متلاصقة ومتباينة . وما يسمى

بالحى السكنى عبارة عن حى من العمارات المريحة للغاية والمملوكة جماعياً فى أغلب الأحيان ، أو هو حى المتنزهات . وفى أمريكا الشمالية تقطن الطبقة المتوسطة وجزء من الطبقة الغنية فى أحياء الفيلات التى تمتد عشرات الكيلومترات حول المدن الكبرى ، بينما تظل الطبقات الأقل حظاً قرب المركز فى الأحياء التى بدأت طريقها للتحالل .

ويمكننا أن ندرس نتائج هذا التطور الحضرى فى مستويين . يتعلق الأول منهما بتحطيم الوحدة والشعور بالوحدة أو بالتضامن الحضرى ، كما يتعلق الثانى بالفصل الجغرافى بين أماكن العمل اليومى وأماكن الخدمات ، وبين محل السكنى . وآثار العامل الأول آثار نفسية ، واجتماعية ، وسياسية . أما آثار العامل الثانى فهى من النوع العملى ، وتتعلق بالتحرك اليومى لسكان المدن ، وبالذات السكان العاملين وإن لم يكونوا وحدهم فى هذا .

وتنشط الحياة فى جميع المدن بحركة من الاضطراب اليومى تتفق وانتقال الأشخاص من مساكنهم إلى مقار أعمالهم وبالعكس . وفى الأصل كان الأمر كما هو حادث حتى الآن فى المدن الصغيرة والمتوسطة (حتى ٣٠٠ أو ٣٥٠,٠٠٠ نسمة) أى ينقسم اليوم إلى نصفين بالعودة إلى المنزل فى ساعة الغداء . ونشاهد أربع فترات تبلغ فيها حركة الانتقال حدها الأقصى أى فى الصباح ، والظهر ، وبين الساعة الواحدة والنصف والثانية ، وفى المساء . وإذا زاد عدد السكان عن حد معين — يختلف باختلاف ظروف الانتقال المحلى وإن كان يتراوح ما بين ٣٠٠,٠٠٠ و ٤٠٠,٠٠٠ نسمة — يصبح الانتقال فى وسط النهار أمراً مستحيلا بالنسبة لغالبية العاملين ، وتقتصر الهجرة اليومية حينئذ على موجة فى الصباح وموجة فى المساء . ومع ذلك فمن المناسب أن نضيف إلى هجرات العمل هجرات الاستهلاك والخدمات التى تنتج عن تركز المستويات العليا من التجارة والإدارة فى الأحياء التاريخية ومهما كانت أهميتها فإن هذه الحركات تتم بطريقة غير محسوسة ، فيما عدا نهاية الأسبوع ، لأنها تستمر فترة أطول من تلك التى تتم

فى ساعات محددة أثناء ذهاب السكان العاملين إلى أشغالهم أو عودتهم إلى مساكنهم . وقد أصبحت هجرات العمل ظاهرة عامة لدرجة يتعين معها إعداد وسائل الانتقال والمواصلات لنقل نصف الناس فى كل تجمع سكانى على خطوط تحددها أماكن التوطن لمناطق السكنى والعمل ، وذلك خلال ساعتين ونصف ساعة فى الصباح وأقل من الساعتين مساء . وهناك بعض الأماكن التى تعتبر بمثابة عنق الزجاجة مثل النفق من « نيو وماس » إلى روتردام أو تفرع خطوط الضواحى من محطة سان لازار فى باريس . وهى تسمح للمشاهد أن يدرك بطريقة محسوسة حقيقة هذا « النبض » اليومى . إن آثاره على الحياة اليومية للتجمعات السكانية متعددة : إذ يتكدس الناس فى وسائل المواصلات الجماعية المكتظة والتى لا يدر استغلالها إلا الخسائر المادية — وهذا لا يشجع على تحسين ظروف النقل — وتزدحم طرق الانتقال بالحركة المزدوجة لسيارات النقل المشترك والسيارات الخاصة ، مما يفرض القيام بأعمال مكافأة لصيانة الطرق . زد على ذلك أن يوم العمل يطول بفترة تتفاوت — غير أنها فى نفس الوقت تعد فترة تعب إضافية — وتصل فى المتوسط إلى ساعة ونصف ساعة للعامل فى باريس ، ويتجاوز حدها الأقصى الساعتين يومياً . وبالنسبة للعامل الذى يتمتع بفترة راحة أثناء عمله تتراوح من ساعة ونصف ساعة إلى ساعتين ، فتصل فترة غيابه من المنزل إلى ١١ أو ١٢ ساعة ، تزيد إذا اضطر للقيام بساعات عمل إضافية . ويؤثر هذا الوضع بصورة خاصة على الأسر التى تعول أطفالا والتى تمارس النساء فيها نشاطاً مهنياً . كما أن له آثاره على تطور هيكل الأسرة والسلوك المحدد الخاص لكل فئة من فئات الأعمار فى التجمعات الحضرية الكبيرة .

إنه لاحتمال قليل أن نجد حلا عاماً لهذه المشاكل فى التقريب بين مناطق السكن ومناطق العمل بالإكثار من المنشآت المزدوجة لأحياء العمال السكنية ، فهذا لا يؤدى إلى القضاء على المشكلة بشكل كامل ، طالما أن صاحب العمل الواحد المقيم فى مكان ما لا يستطيع أن يقدم عملا لجميع أعضاء الأسرة الواحدة ،

الذين يتجهون إلى أعمال مهنية متباينة . وبالتأكيد فإنه من الممكن والمرغوب فيه أن تتم « عمليات إعادة التخطيط فى المدن » بهدف تقصير المسافات بين العمل والسكن ، وهو أمر يراعى فى حالة إنشاء المدن التابعة أو المدن الجديدة (بريطانيا العظمى ، السويد ، فرنسا) . كما أن النظريات السوفييتية لإقامة المدن تعتبر هذا مبدأ من مبادئها . وهو لا ينفصل عن ضرورة القيام بمراجعة شاملة لنظم النقل والمواصلات . فالهجرات اليومية للعمل ملازمة لتراكم مئات الآلاف بل عدة ملايين من السكان فى نفس التجمع الحضرى . ومن الممكن تخفيف هذه الهجرات بتبسيط شبكة المواصلات ، ولكن بالقدر الذى تظل فيه هذه الهجرات كبيرة ، فلابد من تعديل طرائقها بأن تنشأ نظم للنقل الجماعى الضخم والسريع . وذلك باستخدام معطيات الفنون الصناعية الحديثة . وهى مشكلة ترتبط بقدرات الهندسة المدنية والتمويل .

وهناك نتيجة أخرى للصعوبات الحالية التى تقف فى وجه الانتقال داخل التجمعات السكانية الكبرى ، بما فيها التجمعات السكانية الأمريكية التى تملك نظاماً متدرجاً للانتقال عبر الطرق ذات الكفاءة العالية فى التصريف ، ونقصد بهذه النتيجة الأخرى عزل من يقطن المناطق السكنية فى عالم صغير لا يحوى إلا القليل من خصائص المدينة ووسائل راحتها . ولقد بينت التجربة أنه لا يكفى أن تشتت مراكز البيع ، وفروع المتاجر التابعة لهيئات التوزيع ، وأن يوضع برنامج لإيجاد أماكن غير متمركزة للترفيه ، لا يكفى هذا كله ليشعر سكان المنطقة السكنية ، أو « المجموعة الكبيرة » ، بالرضى « فلا يهربوا » من نطاق الخدمات التى تقدم له ، ويسعوا للبحث فى المدن التاريخية عن الجو الحضرى الذى يفتقدونه. إلا إذا كان المرء جريئاً خصب الخيال واستطاع حقاً أن يوفر فى المدن الجديدة تلك الحياة المدنية المستقلة التى تغنى السكان عن ازدحام المراكز الحضرية القديمة بشكل دورى . ويحسن الاقتداء بتجربة « لابياد » ، والمدن التابعة الإنجليزية والسويدية فى هذا الصدد .

وتولد الإقامة فى التجمعات السكانية الكبرى احتياجات أخرى ، وقبل كل شيء تولد الحاجة الدورية إلى الهروب من إطار الأسمنت ومن الجو المليء بغازات العادم ، ومن رتابة المناظر الهندسية ذات التفاصيل الموحدة . وتتضمن الحياة فى التجمعات السكانية الكبرى أن ندخل فى نظام المعيشة ، فترات دورية من أوقات الفراغ تسمح بالهروب المؤقت الذى يحل محل الاتصالات اليومية التى قد تنشأ بين الوسط الطبيعى وبين ساكن المدينة الصغيرة أو المتوسطة . وهى تستدعى أيضاً أن ينشأ احتياطى من المناطق الطبيعية التى تسمى المناطق الخضراء حول التجمعات السكانية لتصبح أماكن للراحة والرياضة حتى نتفادى اندفاع سكان المدن جميعاً للقيام بهجرات جماعية تتفاوت مسافتها فى نهاية كل أسبوع خلال الفصول المعتدلة . ومع ذلك فإننا اليوم لم نعد نستطيع أن نمنع الانتقالات الموسمية إلى مناطق الاستجمام والإجازات ، أو إلى ما يسمى « بالمقار الثانوية » لسكان المدن فى كل البلاد التى يرتفع فيها مستوى المعيشة بصورة كافية والتى توجد بها تركزات حضارية كبيرة . وتتطلب هذه الانتقالات مجهوداً جديداً فى تنظيم النقل والمواصلات ، بفتح الطرق الضخمة للسيارات لتصريف المرور وتنظيم خدمات النقل بالسكك الحديدية على الخطوط السياحية . . . إلخ . .

وليست هجرات الاستجمام منتشرة وممتدة النطاق إلا بشكل جزئى فقط فالجزء الأعظم من سكان المدن يتواجدون فى نفس أماكن الاستجمام مرة أخرى. وقد يتساءل المرء عما إذا لم يكن الحل الأسهل هو أن نقيم خارج المدينة ، متنزهاً على الطراز الإنجليزى حيث تستطيع الصفوف المتراصة من العائلات أن تتجمع لتستريح على شواطئ البحر صيفاً ، أو المجموعات الكبيرة من المظلات فى الجبال شتاء ، أو المجموعات الكبيرة من الشاليهات ، تلك المجموعات التى تستقبل سكان المجموعات الكبيرة من منازل الخراسانة، وهناك ميزة فى هجرات القطعان هذه للاستجمام ، هى تبسيط التنظيم فى وسائل نقل الأشخاص ومواد التموين . كما أن طرق التجهيز والإعداد تحدد الظروف التى تتم فيها الاختيارات الفردية . ومن ثم

يجب ألا نخلط بين المواقف الناتجة عن التأثير الخارجى والمواقف التلقائية .

والواقع أن المعدلات الجديدة للحياة ، وخاصة الحضرية منها ، تنشأ فى وسط مجموعة من التناقضات الدائمة . بين تطلعات الأفراد الذين تتفاوت درجة وعيهم وبين الخدمات والسلع التى يمكن للمرء أن يبيعها أو يؤجرها لهم . وعلى مخطط المدينة أن يدخل فى اعتباره الأمرين معاً ، وأن يبحث عن الأهداف التى تسمح بموازنة ضغط المصالح الخاصة مقابل التسهيلات المالية الممكنة .

الفصل الثانى *

البحث عن علاقات دولية جديدة

١ ــ البحث عن التوازن بين الرأسمالية والاشتراكية :

فى مدى ربع قرن اهتز العالم بسبب صدامين كلفاه حسب أكثر التقديرات حرصاً ، حياة عشرة ملايين نسمة فى الصدام الأول ، و ٤٠ مليوناً فى الصدام الثانى ، كما دمرت مناطق بأكملها . وكان النزاع يدور حول إنشاء إمبراطوريتين اقتصاديتين ، ألمانية ويابانية على حساب النظم الاستعمارية التى تم بناؤها فى القرن التاسع عشر ، وعلى حساب استقلال الأمم الأوربية والآسيوية . وسجل التاريخ هذه الحروب باعتبارها من سلبيات التناقض بين مصالح الاقتصاديات القائمة على المنافسة والتى نشأت عن الثورة الصناعية . ولكنهما يدلان على انتهاء العصر الذى سيطرت فيه المنافسة بين الدول الإمبريالية على التحكم الاقتصادى فى العالم . فقد ولدت الحرب العالمية الأولى الظروف اللازمة للقضاء على الإمبراطورية الروسية بوساطة الثورة البلشفية وإنشاء أول دولة اشتراكية ، هى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . وإذ هاجمت ألمانيا الهتلرية الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٤١ فقد حولت الحرب الإمبريالية إلى حرب بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية وليدة ثورة ١٩١٧ . وارتبط الحدثان التاريخيان برباط وثيق فى نفس عملية المبادرة حتى إن الهزيمة العسكرية لألمانيا كانت الشرط الأول لإلقاء الضوء على الموقف وتصفيته . وقد ألقيت قنبلة هيروشيا فى ١٩٤٥ . ومنذ هذا التاريخ أى منذ التحذير الذى وجه لا إلى اليابان ، التى كانت قد هزمت فعلا ، بل إلى الاتحاد السوفييتى الذى كانت جيوشه تتقدم على كل الجبهات ، منذ ذلك الحين بدأت صفحة جديدة فى العلاقات الدولية على النطاق العالمى ، هى صفحة

الحرب الباردة، أى اختبار القوة بين البلدان ذات الاقتصاد الرأسمالى وبين البلدان الاشتراكية . ويقال إن إحدى نتائج الحرب، كانت امتداد مجال تأثير الاشتراكية حتى شملت مليار نسمة ، والإسراع بذلك المجهود الصناعى الخارق الذى يبذله الاتحاد السوفييتى إلى حد سمح له بأن يبدأ حوار الند للند مع الولايات المتحدة فى مجال القدرة الاستراتيجية . وخلال عشر سنوات سيطرت على الجغرافية السياسية العالمية المواجهة بين « الكتلتين » اللتين تمثلتا فى الأحلاف العسكرية والاقتصادية أى حلف شمال الأطلنطى ، وحلف جنوب شرق آسيا من ناحية ، وميثاق وارسو من ناحية أخرى . . . وإن القدرة الرهيبة لوسائل التدمير الجماعى التى كفلها التطور التكنيكى ، قد أكسبت هذه المواجهة طابعاً دراميًّا ، ولهذا السبب بالذات ظهرت الحاجة للبحث عن صيغ للتوازن فى ظل « تخفيف التوتر » . إن الأمم التى تبدى رغبة أشد فى القضاء على التوازن ليست هى الأمم الصناعية التى تقدر ثمن الصدامات السابقة ، وتدرك النتائج المروعة إذا ما قام صدام جديد ، بل إنها الأمم المتخلفة فى أوضاعها والتى يكاد يذهب بصوابها ذلك التناقض الذى لا حل له بين فقرها التكنيكى والمالى والاجتماعى وبين زيادة السرعة فى تطورها السكانى .

ومنذ عدة سنوات يستكشف أقطاب النظامين الرأسمالى والاشتراكى فى حذر الوسائل الكفيلة بتجنب المواجهة العسكرية التى تساوى التدمير المتبادل ، غير الخسائر الهائلة التى تصيب البلدان الأخرى . وقد تقدمت فكرة « التنافس السلمى » ببطء ، رغم عداء المتطرفين والمغامرين لها . وليست هذه الفكرة إلا دلالة نظرية على المدى القصير بالنسبة للبلاد الصناعية ، لأن الظروف التاريخية قد أتاحت للبلاد الرأسمالية ، بفضل أسبقيتها فى مجال النمو ، أن تصل إلى بداية مرحلة الاقتصاد الاستهلاكى بسرعة أكبر من الاتحاد السوفييتى وهذا رغم التناقضات الداخلية الخاصة بالنظام ، بين زيادة الأرباح وبين توزيع مواد الاستهلاك . وعلى النقيض من ذلك فنظرية التنافس السلمى بالغة الحيوية بالنسبة للبلاد

المتخلفة . ويتعقد الوضع حالياً لأن خطط التنمية والمساعدة التكنيكية المرتبطة بالتنافس السلمى لا تظهر فى شكل مواجهة بسيطة ذات طرفين . فالنظريات الرأسمالية متعددة الوجوه حسب القارات وحسب القائمين بالحركة . أما النظريات الاشتراكية ، فهى سوفييتية أو صينية . إلا أن المجال ذاته محدد ومتميز دون لبس أو غموض . والمشاكل هى نفسها تقريباً بالنسبة لجميع البلاد المتخلفة ، فيما عدا الاختلافات الناشئة عن التمايز فى الضغط السكانى .

٢ ــ البلاد المتخلفة بعد الاستقلال :

يجب التمييز بين البلاد التى حصلت على استقلالها فى بداية القرن العشرين (كما حدث بالنسبة لمعظم بلاد أمريكا اللاتينية) أو التى لم تستعمر (مثل الصين) ، وبين البلاد التى تخوض حالياً ، الاختبار الصعب الخاص بالاستقلال بعد فترة من السيطرة الاستعمارية تتفاوت طولا ، كالهند وجنوب شرقى آسيا ، والجزء الأعظم من أفريقية . ويبين كتاب « جاك لامبرت » ، المراحل المتعاقبة التى مرت بها دول أمريكا اللاتينية لتصل إلى أشكال الحكم والإدارة القائمة فى العصر الراهن[١] . ودون أن نحكم مقدماً على طرائق التطور السياسى للدول المستقلة الجديدة فإننا لا نعتقد أنها قد وجدت على الفور الكوادر السياسية والإدارية والاجتماعية التى ستمكنها من توجيه عملية نموها توجيهاً سليما .

وتبين دراسة مختلف المجموعات القارية ، أن الاستقلال يستمد صفاته الذاتية من الحوادث التى سبقته ومن الظروف التى تتم فيها عملية تصفية الاستعمار . وأى تعميم فى هذا الشأن قابل للنقض . وإذا كان حقيقياً أن الأسباب الرئيسية لضعف الحكومات فى البلاد المتحررة هى قلة خبرتها ، وجهلها بالمشاكل الاقتصادية وانتشار الرشوة ، فإن هذه الخصائص تنطبق على مختلف البلدان المعنية بطريقة غير متساوية . بل هى تنطبق فى معظمها على الدول ذات الماضى

---

(١) جاك لامبرت ، أمريكا اللاتينية ، الهياكل الاجتماعية والمؤسسات السياسية ، مطابع فرنسا الجامعية (تيمس) عام ١٩٦٠ .

الطويل فى ظل الاستقلال . إن للتشدد المذهبي والجمود العقائدى اللذين يمثلان أخطاراً جدية ، إنما يتدخلان فى بعض الحالات كعوامل تصحيح بالنسبة للعيوب الأخرى المنتشرة بشكل أعم .

إن الاتجاه العام نحو التفتت الإقليمى ، يعد من حقائق الجغرافية السياسية المعاصرة ، وقد تأكدت أهميته لما ترتب عليه من نتائج . ولا يوجد غير الهند التى قد نجت من التفتت بعد انقسامها بين الاتحاد الهندى وسيلان وباكستان ، وكذلك الحال بالنسبة لأندونيسيا فى نفس الجزء من العالم . أما أفريقية فقد تفتتت إلى أجزاء صغيرة كما تفتتت أمريكا الوسطى من قبل . ويقاوم جنوب شرق آسيا فى صعوبة عملية التقسيم والتفجير ، ويلقى العناء فى سبيل ذلك . بيد أنه إذا كانت الدول الكبرى كالصين أو الاتحاد الهندى تستطيع جزئياً على الأقل ، أن تبدأ فى تحويل زراعتها ، وتوفير المعدات القومية ، وتطوير الصناعات ، وذلك باقتطاع الأرصدة الضرورية للاستثمار من دخلها القومى ، واستغلال موادها الخام التى تقدمها التربة والموجودة فى باطنها لتعويض الواردات التى لا يمكن الاستغناء عنها ، فإن الدول الصغيرة التى تشغل مساحة أقل من مليون كيلومتر مربع وتضم أقل من عشرة ملايين نسمة ، لن تجد سوى القليل من الفرص أمامها لكى تعثر داخل حدودها على العوامل اللازمة لتطورها ، ما لم تكن ظروفها حسنة فيما يختص بالمكان الذى توجد فيه موارد الطاقة والمعادن . وفى هذا الصدد تبدو غينيا وغانا محظوظتين فى أفريقية . ولكن تجربة إمارة الكويت تبين أنه لا يكفى وجود طاقة كامنة حتى يتحقق التطور . فالخبرة تنقص البلاد التى فرضت عليها الوصاية والتى فضلت طلائع سكانها أن تتجه نحو الاستعداد للمعارك السياسية على استيعابها للأساليب الفنية فى الإنتاج والإدارة . وكذلك نجد الاستعداد مقصوراً فى البلاد التى لم تول الأرستقراطية الزراعية فيها أى اهتمام لمشاكل التطور الحديث. وهذا كله يجعل تلك البلدان مضطرة اليوم إلى دفع الجزية للمساعدة التكنيكية التى لا بد لها من أن تتلقاها .

ومن جانب آخر كان التحرر من الاستعمار فى معظم الأحيان حدثاً سياسياً أكثر منه اقتصادياً ، وخاصة فى البلاد التى تم فيها الحصول على الحكم الذاتى ، ثم على الاستقلال بالحد الأدنى من الصدامات .

فلقد أبقى على مراكز شركات الأعمال كما أحيطت بالحماية . وظلت مصالح الشركات التى أنشئت زمن السيطرة الاستعمارية على مركزها القوى ، فى قطاعات الاستغلال التعدينى ، والأشغال العامة والتسويق والبنوك أكثر منها فى قطاع الزراعة ، ولم يكن ذلك يعنى أنها تخلت عنه كلية . ويسند نشاط هذه الشركات الدخل القومى ، كما يمنع حدوث دوامات قاسية فى سوق العمل ويؤمن آفاق النمو . وهناك أسباب متعددة للاحتفاظ لها بالقدرة على العمل ، رغم ضياع جزء من إجمالى الإنتاج بحكم طبيعة النظام . وقد تضاف أحياناً بعض الأسباب الأخرى للاقتناع بذلك . وتكون النتيجة أن حكومات الدول المستقلة ترتبط بدرجات مختلفة بشركات الأعمال التى تخطت دون عقبات فترة تصفية الاستعمار . وبالقدر الذى ترغب فيه تلك الحكومات الابتعاد عن المجموعات التى تبدو فى أنظار مواطنيها مرتبطة بالذكريات الاستعمارية ارتباطاً مفضوحاً ، فإنها تلجأ إلى الاستعانة بمجموعات أخرى من رعايا الأمم التى لم تشترك فى الاستعمار ، وتبدأ الحوار مع البلاد الاشتراكية : وقد انفتحت أفريقيا جزئياً أمام التمويل الأمريكى أو الألمانى ، كما أن أمريكا اللاتينية تقبل عن رضى المبادرات الأوربية حتى توازن بها النفوذ الثقيل لرأس المال الأمريكى الشمالى .

ولا شك أن الحوار الاقتصادى أمر ضرورى للبلاد المتطورة تماماً مثل البلاد المتخلفة . وهذه الأخيرة تتوقع الحصول منه على الوسائل اللازمة لتعويض تخلفها المتزايد الذى يفصلها عن البلاد الصناعية ، وعلى الإمكانيات الضرورية لإرساء اقتصادها بالحفاظ على اتساع أسواقها الداخلية والعمل على تنميته . وتبدو البلاد المتخلفة بالنسبة للبلاد ذات الاقتصاد الصناعى ، كمتمم طبيعى لاقتصادها يمتص الفائض الذى لديها من الفنيين والمعدات ، ويحتفظ باحتياطى من المنتجات

الخام . ويقوم التعاون على أساس من المصالح المتبادلة . إن شكل هذا التعاون محل أبحاث تستهدف التوصل إلى الطرائق التى تتفادى بها تهمة الاستعمار الجديد ، أو لا تجر وراءها العواقب الاستعمارية . وفى هذا البحث نشبت المنافسة بين الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية ، التى تهتم جميعها وفى المقام الأول بالبلاد ذات القيمة الاستراتيجية والتى يكون لضمها إلى أحد مجالات النفوذ دلالة اقتصادية بل ودلالة سياسية أيضاً .

٣ ــ البحث عن أشكال المعونة الفنية :

اتخذت المعونة الفنية حتى الآن أربعة أشكال رئيسية ، هى مساعدة الدول على أساس من الاتفاقات الثنائية (ومن هنا جاء تعبير المعونة الثنائية وهو غير دقيق) ومعونة الشركات الخاصة ، والمساعدة المتعددة الأطراف التى تقدمها منظمات الأمم المتحدة ، وأخيراً مساعدة البلاد الاشتراكية .

وقد نشأت مساعدات الدول نتيجة ظرفين تاريخيين ، أولهما هو استمرار العلاقات الاقتصادية بين العواصم الاستعمارية القديمة والدول المستقلة الحديثة التى كانت جزءاً من إمبراطوريتها ، وثانيهما يتعلق بالاستراتيجية الأمريكية :

لقد خصصت فرنسا فى المتوسط ، ما يزيد قليلا على ٥ مليارات فرنك سنوياً لمساعدة البلاد المتخلفة من ١٩٥٦ ــ ١٩٦٠ فى إطار الاتفاقات الثنائية ، وفى نفس الفترة كانت المملكة المتحدة تصرف مليار فرنك وبلجيكا ٥٠٠ مليون ؛ وكانت المساعدات الفرنسية موجهة أساساً للمستعمرات الفرنسية القديمة فى أفريقية ومدغشقر ، واهتمت المساعدة البريطانية بالكومنولث ، والمساعدة البلجيكية بالكنغو .

والمثل الفرنسى يسترعى أكبر الانتباه، إذ أن فرنسا هى البلد الأوربى الذى يخصص أكبر نسبة من دخله القومى لمساعدة المستعمرات القديمة، حيث وضعت منذ عام ١٩٤٨ عبر المراحل المختلفة للتحرر من السيطرة الاستعمارية، مجموعة

من الاتفاقيات الثنائية لمساعدة البلاد التى كانت فيما مضى جزءاً من إمبراطوريتها. وتدير هيئة « أرصدة المساعدة والتعاون » القروض المخصصة للمساعدة التكنيكية والتى تمثل ٢,٦ ٪ من الدخل القومى فى فرنسا ويوضع تحت تصرف هذه الهيئة أرصدة إجمالية تخصص للمعونة الفنية والدراسات وإعداد الكوادر . وعلاوة على ذلك فهناك معونات الميزانية المباشرة وضمان الخزانة الفرنسية للقروض التى تعقد فى فرنسا مما يزيد من التسهيلات التى تقدمها فرنسا للدول الأفريقية وملاجاش وخلال الفترة ١٩٥٦ — ١٩٦٠ تجاوزت قيمة المساعدة الفرنسية ٢٥ مليار فرنك ، دون ذكر مساهمة فرنسا فى المساعدات المتعددة الأطراف . وفى ١٩٦١ أنفقت هيئة « أرصدة المساعدة والتعاون » نصف مليار فرنك لتمويل الأبحاث التعدينية والبترولية والأبحاث العلمية والنشاط الثقافى والدراسات العامة والفنية وأعمال الخبرة والبعثات الدائمة للمساعدة والتعاون والقيام بعمليات التنمية وكذلك إنشاء النظم الأساسية ، إلخ . . . ومن جانب آخر يلعب الصندوق المركزى للتعاون الاقتصادى الذى خلف الصندوق المركزى لفرنسا فيما وراء البحار ، يلعب دور بنك الاستثمار ، فخلال خمسة عشر عاماً قدم هذا الصندوق مساعدة زادت قيمتها عن ثلاثة مليارات فرنك ؛ وعلاوة على المساعدة المالية البحتة ، تمنح فرنسا للبلاد التى تنتمى إلى « المجموعة » مساعدة من العسكريين والموظفين والفنيين ، وتقدم المنح الدراسية للشباب الراغبين فى الدراسة فى فرنسا وتمول معاهد البحث .

وتتخذ المساعدة الأمريكية أشكالا مختلفة كالمساعدة العسكرية والمساعدة الاقتصادية التى تسمى بالمعونة الخاصة ، والمساعدة الفنية ، والقروض طويلة الأجل لتمويل خطط التنمية ، وتسليم فائض الحاصلات الزراعية . ويمنح بنك الاستيراد والتصدير قروضاً متوسطة الأجل لتغطية العمليات التجارية مع البلاد المتخلفة التى ليس لديها احتياطيات نقدية، ومن جانب آخر تمنح الدولة لرأس المال الخاص الذى يرغب فى الاستثمار فى البلاد، المتخلفة ضمانها ضد مخاطر التأميم.

وبشكل عام تدخل رءوس الأموال الخاصة بضمان الدول إلى جانب الأرصدة

العامة التى توزع باسم المعونة المتبادلة، وفى البلاد التى كانت جزءاً من الإمبراطورية الفرنسية تسهم بعض الشركات المصرفية وشركات الاستثمارات والدراسات الصناعية والاقتصادية والزراعية فى التنقيب عن الموارد ، وفى إقامة مشاريع صناعة المعدات، ونذكر منها شركة الصناعات الصناعية وإعداد الأقاليم (C.I.N.A.M.) والشركة العامة للدراسات والأبحاث الأفريقية، وشركة الاقتصاد والرياضة التطبيقية، وشركة الدراسات والإنجازات الاقتصادية والاجتماعية فى الزراعة ، وشركة جرينوبل للدراسات والتطبيقات الهيدروليكية ، إلخ .

التوزيع الجغرافى للمعونة الأمريكية فى الفترة من يوليو عام ١٩٥٧ إلى يونيو ١٩٥٩ (بالمليون دولار)

	هبات	قروض	الإجمالى
أفريقية	١٧٩	١٤٦	٣٢٥
ومنها : مراكش			٨٣
تونس			٦١
ليبيا			٥٨
الجمهورية العربية المتحدة			٣٨
أمريكا اللاتينية :	٢٠٥	٨٧١	١٠٧٦
ومنها : المكسيك			١٨١
الأرجنتين			١٨٠
كولومبيا			١٦٣
البرازيل			١٥٨
آسيا :	١٩٦١	١٤٢٠	٣٣٨١
ومنها : الهند			٦٧٤
كوريا الجنوبية			٥٦٥
باكستان			٣٩٦
جنوب فيتنام			٣٩٥
الفلبين			١٨٠
إسرائيل			١٤٠

ويمثل رأس المال الخاص الجزء الرئيسى فى المساهمة المالية المقدمة من المملكة المتحدة لبلاد الكومنولث (ضعفان ونصف ضعف القروض العامة) .

أما المساعدات التى تقدمها البلاد الصناعية فى شكل استثمارات خاصة تلك البلاد التى لم تشترك بشكل مباشر فى تقسيم الأراضى المستعمرة ، وخاصة المساعدة الألمانية فإنها تتخذ شكل الاستثمارات الخاصة أساساً ، وقد بلغت ٥مليارات فرنك فى الفترة ١٩٥٦ — ١٩٥٩ مقابل ١,٥ مليار للأرصدة العامة . ويتعلق الأمر على الخصوص بقروض التصدير الطويلة المدى . ودائماً ما تتضمن الاتفاقيات الموقعة مع البلاد المستفيدة ضمانات ضد المصادرة والتأميم إلخ .

ومهما كانت نيات البلاد التى تقدم المساعدات العسكرية والاقتصادية والمالية والفنية للبلاد المتخلفة ، فإن هذه المساعدة تحيط بها على الدوام الشكوك فى أنها تغطى نية التدخل فى إدارة الشئون السياسية والاقتصادية للبلد المعان وتوجيهها ، ولذلك فغالباً ما تفضل المساعدة المتعددة الأطراف التى تقدمها الهيئات التابعة للأمم المتحدة ، مثل مكتب المساعدة الفنية ، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة الدولية ومنظمة هيئة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ، ومنظمة التغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومنظمة الطيران المدنى الدولية ، والاتحاد الدولى للاتصالات اللاسلكية ومنظمة الأرصاد الجوية الدولية . وتمول المساعدات الفنية التى تقدمها هذه المنظمات بوساطة اشتراكات البلاد الأعضاء ، فى خلال عام ١٩٦٠ دفعت البلاد الصناعية ٩٨٠ مليون دولار . وعلاوة على ذلك يمنح البنك الدولى للإنشاء والتعمير قروضاً لمدة ١٥ و ٢٠ ، و ٢٥ عاماً تضمنها الدول الأعضاء بفائدة تتراوح بين ٣,٥ و ٦ ٪ لاستخدامها فى عمليات محددة . ويتكون رأس مال البنك الدولى للإنشاء والتعمير من مساهمات الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ومن القروض . ومن عام ١٩٥٦ إلى ١٩٥٩ ارتفع رأس مال المكتب إلى ٤٧٠ مليون دولار يضاف إليها ٤٤٤ مليون دولار من قروض الدول . وقدم القطاع الخاص عن طريق القروض ٩٠٤ ملايين

دولار . بيد أن المساعدة المتعددة الأطراف لم تصل فى جملتها إلى حجم المساعدة الأمريكية وحدها أو الفرنسية .

والاتحاد السوفييتى الذى يسهم فى المساعدة المتعددة الأطراف بوصفه عضواً فى هيئة الأمم المتحدة قد لعب دوراً كبيراً فى إنهاض الاقتصاديات الاشتراكية فى الجمهوريات الشعبية ، بأن فتح لها الاعتمادات المتوسطة والطويلة الأجل ، ومدها بالمعدات وبالمساعدات الفنية فى شكل إعارة الفنيين وفتح الجامعات ومراكز الأبحاث والمدارس الفنية على مختلف المستويات ، وكذلك المشروعات ، أمام رعايا هذه البلاد الذين وفدوا إليه لاكتساب التخصص المهنى .

ومنذ ١٩٥٦ امتدت المساعدات السوفييتية للبلاد المتخلفة ، مهما كان نظامها السياسى والاقتصادى والاجتماعى . ودخل الشرق الأوسط ثم أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا ، الواحدة بعد الأخرى ، فى المجال الجغرافى للبلاد المستفيدة من القروض الطويلة الأجل المنخفضة الفائدة وتلقت توريدات المعدات والمساعدة الفنية ، وأفادت من شراء المنتجات المختلفة مقابل المواد الموردة للاتحاد السوفييتى . إن للاتفاقات المعقودة بين الاتحاد السوفييتى والبلاد المتخلفة مزايا ملحوظة بالنسبة لبلاد معينة ، إذا ما قورنت بالاتفاقيات مع البلاد الرأسمالية التى تعقدها نفس الدول المتخلفة ، ونذكر منها طول أجل القروض وانخفاض فائدتها ، وعدم طلب ضمانات ، والطبيعة المنزهة للمعونة التى لا تدخل فى اعتبارها إمكانية القطاعات المنافسة فى النمو . إن هذه المعونة تعطى الأولوية لتنمية الصناعة ، ولكنها قد تسدد بالكامل بتوريد المنتجات الزراعية والمواد الخام . ومن بين الجمهوريات الشعبية ، تعد تشيكوسلوفاكيا أكبر الدول مساهمة فى المعونة الفنية للبلاد المتخلفة والتى تتخذ نفس الأشكال التى تتخذها مساهمة الاتحاد السوفييتى .

توزيع مساعدات الاتحاد السوفييتى والجمهوريات الشعبية الأوربية
للبلاد المتخلفة فى ١٩٦٠ بالمليون دولار

	الاتحاد السوفييتى	تشيكوسلوفاكيا	الجمهوريات الأخرى
الاتحاد الهندى	٥٠٤	٨٧	٤٨
الجمهورية العربية المتحدة	٢٢٥	٩٤	١٤
أندونيسيا	٢٥٠	٥٣	١٣٦
كوبـــا	١٠٠	٤٠	٨
العــراق	٤٥	٣٤	
أفغانستان	٨٠	١٤	
غانا ، غينيا ، الحبشة	٨٠	٢٢	

والصين نفسها التى استفادت من المساعدات الكبيرة للاتحاد السوفييتى حتى بداية ١٩٦٠ ، بدأت فى تنفيذ سياسة للمساعدة منذ عام ١٩٥٣ بالنسبة للبلاد الاشتراكية الآسيوية أولا ، ثم منذ عام ١٩٥٦ بالنسبة للبلاد الأخرى كالجمهورية العربية المتحدة وكمبوديا وهى تنادى بوجه خاص بسياسة توفير المعدات على أساس استثمار رأس المال — العمل . وتدعم دعايتها الأيديولوجية والتكنولوجية بالقروض والهبات التى تصل إلى ما يقرب من ١ ٪ من قيمة الإنتاج القومى الصينى .

وأمام هذا التنوع فى أشكال المساعدة التى تخلو بدرجات متفاوتة من الخلفيات الفكرية السياسية أو من روح الربح ، نجد أن الدول المتخلفة تلجأ إلى المناورة ، وخاصة أن قادتها المختارين وطنيون جزئياً ومترددون جزئياً يقيدهم ماضيهم أيضاً . إن ثقل القصور الذاتى والهياكل الاجتماعية التقليدية والارتباطات مع الشركات الأجنبية للحصول على الاستثمارات الجديدة واهتمام بعض الطبقات بعدم القيام بأى عمل يهدد سلامتها ، هذه الأمور جميعاً تعوق كل عملية التطور ، وتحول دون فتح الطرق الجديدة بصورة واضحة ، إلا فى بعض الحالات القصوى .

بيد أن الواقع يبين أن البلاد التى تستطيع أن تقدم الوسائل الضخمة للتمويل الفعال لا تفعل ذلك ، لأنها لا تثق فيما يخبئه الغد ، مهما كانت آمالها فيه . وتقتصر المساعدة اليوم على عمليات قصيرة الأجل ، لا تؤدى حتى إلى منع الهوة من أن تتزايد بين البلاد المتطورة والبلاد المتخلفة . وما زالت الأمور تبدو كعمليات ارتجال هشة وافتراضات موروثة من الماضى . إن الأجيال الفتية المتزايدة العدد باستمرار لينفد صبرها ، فنراها على رأس جميع حركات التمرد . ومنذ نصف قرن كان المرء ينظر إلى البلقان باعتبارها مركز التوتر فى العالم . ومن الصواب أن نعتقد أن الخطر الأكبر بالنسبة لعدم الاستقرار يكمن اليوم فى « بلقنة » العالم الثالث .

انتهى

فهرس

صفحة

القسم الثالث

اتجاهات وآفاق

عالم اليوم

واقعه ومشاكله

